المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
For Strategic, Political & Economic Studies

العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس أوباما

(2008 - 2016)

أماني محمود أحمد

الطبعة الأولى: 2020

رقم التسجيل: VR. 3373-6367 . B

المركز الديمقراطي العربي

أماني محمود احمد

US-Saudi Relations under the president of Obama (2008-2016)

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http: // democraticac.doc

تأليف: أماني محمود أحمد

العلاقات الأمريكية السعودية

في فترة الرئيس أوباما

(2016 - 2008)

تأليف

أماني محمود أحمد

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means

without prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ.عمار شرعان
اسم الكتاب: العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس أوباما (2008 – 2016)
تأليف: أماني محمود أحمد
اشراف: أ. جهاد عبدالملك عودة
مروة حامد البدري
التنسيق والتنظيم: د.سالم بن لباد
التصميم والاخراج: بن قيطة بلال
رقم تسجيل الكتاب: VR. 3373-6367. B
عدد الصفحات:
الطبعة الأولى
أفريل 2020 م

المحتويات

المحتوى	الصفحات
آية قرآنية	8
الإهداء	9
شكر وتقدير	10
المقدمة: منهجية الدراسة	12
الفصل الأول: الإطار النظري	23
أولًا: المدرسة الواقعية وكيفية تشكيل القوة والمصلحة	24
ثانيًا: الليبرالية التقليدية :- التفاعل ودوره فى تشكيل المصلحة	35
الفصل الثاني: الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية- السعودية	43
المبحث الأول: الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية- السعودية قبل فترة أوباما	44
أولًا: الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية	44
1-العامل الجغرافي	44
2-العامل الثقافي والتاريخي والأيديولوجي	45
3-النفط	46
ثانيًا: تأثير الأهمية الجيوستراتيجية على دور وسياسات المملكة العربية السعودية	47
1- مرحلة الاحتواء المزدوج ودور السعودية في إطاره	54
2- أحداث 11 سبتمبر ودور السعودية في إطار استراتيجية الحرب على الإرهاب	57
3- دور السعودية فيما يتعلق بغزو كل من أفغانستان والعراق	59
ثالثًا: الجانب الأمني في العلاقات الأمريكية – السعودية قبل فترة أوباما	61
1-البعد الأمني في العلاقات الأمريكية السعودية في مرحلة ما قبل السبعينيات	61
2- البعد الأمني في العلاقات الأمريكية السعودية في مرحلة السبعينيات	62
3- البعد الأمني في العلاقات الأمريكية السعودية في مرحلة الثمانينيات	66
4- البعد الأمني في العلاقات الأمريكية السعودية في مرحلة التسعينيات	69

المحتوى	الصفحات
5- البعد الأمني في العلاقات الأمريكية السعودية في بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	72
المبحث الثاني: الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية السعودية في فترة أوباما 2008-2016.	73
اولًا : البعد الجيوستراتيجي في العلاقات الأمريكية – السعودية في فترة أوباما	74
1-مبدأ أوباما من خلال وثيقتي الأمن القومي لعامي 2010 - 2015	75
2-السياسات الأمريكية تجاه إيران وانعكاس ذلك على السعودية	82
ثانيًا: البعد الأمني في العلاقات الأمريكية – السعودية في فترة أوباما	91
1-دوافع السعودية والولايات المتحدة لعقد مزيد من صفقات السلاح في ظل إدارة أوباما	92
2-صفقات السلاح بين السعودية والولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما	95
الفصل الثالث: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية	104
المبحث الأول: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية – السعودية قبل أوباما (1945 -2008)	106
أولًا: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية قبل عام 1990	108
ثانيًا: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية بعد عام 1990	117
ثالثًا: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة بوش الابن	121
المبحث الثاني: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية في فترة أوباما (2008-2016)	129
أولًا: سياسات أوباما النفطية في مواجهة المملكة العربية السعودية	131
ثانيًا: السياسات النفطية للمملكة العربية السعودية المواجهة لسياسات أوباما	141
الفصل الرابع: الانتفاضات في المنطقة العربية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية	152
المبحث الأول:- التنافس الأمريكي السعودي في الانتفاضات العربية	153
أولًا: الأزمة السورية والخلافات الأمريكية- السعودية بشأنها	154
1- الموقف الأمريكي من الأزمة السورية	154
2- الموقف السعودي من الأزمة السورية	160
3- الخلافات الأمريكية السعودية المتعلقة بالأزمة وتأثيرها على العلاقات بينهما	163
ثانيًا: الاحتجاجات البحرينية	165
1-الموقف الأمريكي من الاحتجاجات البحرينية	167

المحتوى	الصفحات
2-الموقف السعودي من الاحتجاجات البحرينية	168
3-الخلافات السعودية – الأمريكية بشأن البحرين	169
ثالثًا: الثورة المصرية والخلافات الأمريكية – السعودية بشأنها	170
1-الموقف الأمريكي من الثورة المصرية وما تلاها	172
2-الموقف السعودي من الثورة المصرية وما تلاها	174
3-الخلافات السعودية – الأمريكية بشأن الثورة المصرية وما تلاها من أحداث	177
المبحث الثاني:- التعاون السعودي الأمريكي في الانتفاضات العربية	179
أولاً: الأزمة اليمنية والدعم الأمريكي للسعودية	179
1-الدور السعودي في الأزمة اليمنية	179
2-الدور الأمريكي في تلك الأزمة والدعم للسعودية	182
ثانيًا: العراق والعلاقات الأمريكية السعودية	184
1- العلاقات السعودية – العراقية وأهمية العراق بالنسبة للسعودية	184
2- داعش والمشاركة الأمريكية السعودية في الحرب على الإرهاب	187
الخاتمة	201
قائمة المراجع	215

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1) أكثر الدول استيرادًا للأسلحة والخدمات الأمريكية العسكرية خلال فترة الرئيس أوباما	103
جدول رقم (2) حجم الواردات النفطية الأمريكية من المملكة العربية السعودية قبل فترة أوباما 2000-2007	129
جدول رقم (3) حجم الواردات النفطية الأمريكية من المملكة العربية السعودية خلال فترة الرئيس أوباما	150

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملوا

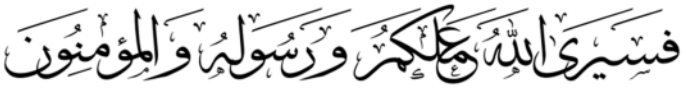
فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

لإهْـــدَاءُ

إلَهِي لَا يَطِيبُ الليلُ إلَّا بِشُكْرِكَ.. وَلَا يَطِيبُ النَّهارُ إلَّا بِطَاعَتِك.. وَلَا تَطِيبُ اللحَظَاتُ إلَّا بِذِكْرِك.. وَلَا تَطِيبُ الْآخِرَةُ إلَّا بِعَفْوِكَ.. وَلَا تَطِيبُ الجَنَّةُ إلَّا بِرُؤْيَتِكَ

« اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ »

إلَى مَنْ بَلَّغَ الرِّسَالَةَ وَأَدَّى الْأَمَانَةَ.. وَنَصَحَ الْأُمَّةَ.. إلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وَنُورِ الْعَالَمِينَ

« سَيِّدُنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب والحنان.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى مَن أنارت طريقي برضاها.. إلى مَن كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي.. إلى مَن علمتني العطاء بدون انتظار.. أرجو من الله أن يمدَّ في عمرها لترى ثمارًا قد حان قطفاها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتها نورًا أهتدي به اليوم، وفي الغد، وإلى الأبد..

« أمي الحبيبة »

إلى مَن كَلَّلَه الله بالهيبة والوقار.. إلى مَن كان له الفضل عليَّ، وكان فخرًا وسندًا لي إلى أبي الذي لم ينجبني

« م. طارق سيد »

إلى خير مَن أشد بهم أزري، وأشركهم في أمري.. إلى سندي وقوتي وثروتي في هذه الحياة.. إلى مَن آثروني على أنفسهم.. إلى أخواتي (رحاب – دعاء – علاء – مُحَمَّد – لودجي)

إلى أخواتي.. إلى من تَحَلَّو بالإخاء، وتميزوا بالوفاء والعطاء.. إلى ينابيع الصدق الصافي.. إلى مَن معهم سَعِدتُ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سِرْتُ.. إلى مَن كانوا معي على طريق النجاح والخير.. إلى مَن عرفتُ كيف أجدهم، وعلموني أن لا أضيعهم.. إلى أصدقائي.

الشُّكْرُ وَالتَّقْدِيرُ

«كُنْ عَالِمًا.. فإن لم تستطع فكن مُتَعَلِّمًا، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم».

الحمدُ لله أولًا، الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل، فجعلني من طلبة العلم ومريديه، ومَنَّ عليَّ بعونه أن أتم هذا العمل الذي لم يكن ليرى النور لولا توفيقه سبحانه تعالى.

أتوجه بالحمد والشكر والثناء لله سبحانه وتعالى أنْ مَنَّ عليَّ بأن أكونَ تلميذة لأساتذة أفاضل، كان لهم الفضل الأكبر في توجيهي وإرشادي طوال فترة إعداد الرسالة، فكانت توجيهاتهم النور الذي أضاء لي الطريق، ولهذا لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان بالجميل لكلٍّ من:

الأستاذ الدكتور الفاضل: جهاد عبدالملك عودة أستاذ بقسم العلوم السياسية كلية التجارة - جامعة حلوان؛ على كامل دعمه لي ومساعدتي في اختيار موضوع الرسالة، وعلى إشرافه عليها، ومساعدته لي طوال فترة إعدادها بالنصح والتوجيه والإرشاد، فكان لي نعم المساند، فله مني كلّ التقدير والاحترام، وزاده اللهُ علمًا، وجزاءه عنِّي خير الجزاء.

كذلك أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتورة: مروة حامد البدري الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان؛ على إشرافها على هذه الرسالة، التي تكرَّمَت عليَّ وقدمت لي النصح والتوجيه والإرشاد، وإثراءات جوهرية؛ حيث منحتني الوقت والجهد الكافيين لإخراج هذه الرسالة لحيز الوجود، فلولاها ما كانت هذه الرسالة ترى النور، فلها مني كل الاحترام والتقدير، وزادها الله علمًا ورفعةً، وجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى معلمتي الأستاذ الدكتور: عبير الغندور أستاذ بقسم العلوم السياسية كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، على تفضل سيادتها بالموافقة على مناقشتي في هذه الرسالة، والحكم عليها، والتي أفادتني بعلمها القيم.

كما أعبر عن جزيل شكري وعظيم تقديري إلى الدكتور حسن أبوطالب مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والذي شرفتُ عظيم الشرف بقبوله الانضمام للجنة المناقشة والحكم لهذه الرسالة العلمية وإثراءها بعلمه وخبرته الوفيرة في مجال الدراسة.

وكذلك الشكر موصول إلى أساتذتي الكرام كل باسمه في قسم العلوم السياسية جامعة حلوان، والذي كان لي شرف الاستفادة من علمهم وخبراتهم.

أما الشكر الذي من النوع الخاص، فإني أتوجه بالشكر أيضًا إلى كل مَن لم يقف إلى جانبي، ومَن وقف في طريقي، وعرقل مسيرة بحثي، فلولا وجودهم لما أحسستُ بمتعة العمل، وحلاوة البحث، ولما وصلتُ إلى ما وصلتُ إليه، فلهم مني كل الشكر.

ملخص الرسالة

أماني محمود أحمد

تناولت الدراسة العلاقات الأمريكية - السعودية في فترة أوباما من 2008- 2016، وركزت الدراسة على الابعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية – السعودية، وأهمية المملكة وموقعها الجغرافي، ثم على النفط كعامل محدد لتلك العلاقة، وتطرقت إلى الانتفاضات في المنطقة العربية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية - السعودية، وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي يتعلق بمحتوى الدراسة، وهو هل إدارة أوباما قامت بتغليب جوانب الأستمرار فى العلاقة بالمملكة أم أن التفاعلات الجديدة الناتجة عن الانتفاضات العربية وغيرها من القضايا أدَّت إلى تغيرات في ثوابت العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة أوباما؟

وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول رئيسية؛ حيث إن الفصل الأول يشتمل على الإطار النظري، وتناول الفصل الثاني الابعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية - السعودية، بينما استعرض الفصل الثالث عامل النفط كمحدد لهذه العلاقة، في حين تناول الفصل الرابع الانتفاضات في المنطقة العربية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية - السعودية.

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تميزت بالحداثة والأصالة، كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذه الفترة المعاصرة من العلاقات الأمريكية-السعودية، وذلك من خلال استخدام منهج اتخاذ القرارات الخارجية ومنهج المصلحة، وكذلك المنهج المقارن.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ثوابت العلاقات الأمريكية – السعودية، والمصالح الثابتة هي التي تحكم تلك العلاقة، وأن أي تغيرات جديدة ناتجة عن الانتفاضات العربية وغيرها من القضايا لا تؤثر على العلاقة بينهما.

مقدمة

اهتمت الولايات المتحدة منذ بروزها كقوة عالمية مهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية بأمن منطقة الخليج العربي؛ انطلاقًا من العمل على حماية مصالحها بتلك المنطقة، لاسيما وأن النفط يمثل دائمًا المصلحة الأولى والأهم للولايات المتحدة، ذلك أن الخليج العربي يُسهم بنسبة كبيرة في الإنتاج العالمي للنفط، وهو كذلك يحتوي على أكبر نسبة من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي، لذلك انشغلت الولايات المتحدة دومًا بتأمين إمدادات النفط من الخليج إلى العالم الغربي الأمر الذي اقتضى تأمين استقرار منطقة الخليج والحيلولة دون نشوب أزمات حادة بها أو قلاقل أمنية من شأنها توقف إمداداتها النفطية، هكذا برز هدف تعزيز الاستقرار الإقليمي الذي استلزم دائمًا الحفاظ على الأنظمة التقليدية المحافظة في المنطقة، وفي صدارتها النظام السعودي.

بناء عليه يمكن القول إن أمن الخليج في الإدراك الأمريكي كان يعني أمن مياه الخليج، وكذلك أمن دول الخليج في آن واحد، والمصلحة العليا هي النفط، بينما المصالح الأخرى المهمة هي الاستقرار الإقليمي والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة.

ترتيبًا على ما سبق لجأت واشنطن إلى عدة إجراءات وسياسات تتصف بالديمومة بُغية ضمان تدفق الإمدادات النفطية هي:

1) الاحتفاظ بوجود عسكري بحري وجوي مؤثر في مياه الخليج لتأمين الممرات المائية لإمدادات النفط وتجارته.
2) استتبع ذلك العمل على تأمين تسهيلات عسكرية لدى بعض دول الخليج في شكل قواعد عسكرية.
3) السعي لأن تحتفظ شركات النفط الأمريكية والغربية العملاقة بنفوذ قوي في مجال استخراج النفط والتنقيب عنه، وكذلك بتأثير ملحوظ في سياسات تسعيره وتوزيعه وتسويقه.

ومعلوم أنه ترتب على حرب أكتوبر 1973 استخدام سلاح النفط من الجانب العربي في إدارة صراعه مع إسرائيل والقوى المؤيدة لها، وفي طليعتها الولايات المتحدة وهولندا، فكان أن وقعت الصدمة النفطية الأولى (1973) أعقبتها الصدمة النفطية الثانية (1979) على نحو دفع واشنطن إلى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة التي ضمت الدول المستهلكة للنفط لمواجهة أي حظر نفطي مستقبلي، فضلًا عن تخزين فائض نفطي كبير حتى لا تكون تحت رحمة سياسات الأوبك، بل إن هنري كيسنجر – وزير الخارجية الأمريكي السابق – هدَّد باحتلال منابع النفط الخليجية حال تكرار حظر نفطي جديد.

وليس بجديد الإشارة إلى حرص الولايات المتحدة على أن تنفرد بالسيطرة على ترتيبات أمن الخليج، وهو ما يمكن تفسيره برغبة واشنطن في الإمساك بأهم أوراق المساومة الدولية – النفط – مع القوى الدولية الصاعدة – الاتحاد الأوروبي، اليابان والصين – لاسيما حال تحول النظام العالمي من القطبية الأحادية إلى القطبية المتعددة.

ولما كانت المملكة العربية السعودية هي أكبر دول الخليج إنتاجًا "واحتياطيًا" للنفط، فكان طبيعيًا أن تترسخ العلاقات الأمريكية – السعودية، لاسيما إذا علمنا أن السوق الأمريكية كبيرة واستهلاكها للنفط في تزايد مطرد، كما أنها مستقرة وغير متقلبة، زد على ذلك فإن السعودية هي نموذج للأنظمة الملكية المحافظة التي تسعى واشنطن إلى توطيد علاقاتها بها على الصعيدين النفطي والأمني، بيد أنه بعد تورط خمسة عشر مواطنًا سعوديًا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر احتدم الجدل حول إمكانية استمرار الاعتماد على المملكة بوصفها الممول الرئيسي والموثوق به للنفط للولايات المتحدة، فلذلك دعا البعض إلى ضرورة تغيير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة بشكل راديكالي وتبني مواقف صارمة تجاه النظام السعودي إلى حد السعي لتغيير هذا النظام، والتحول الكامل نحو الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط لتلبية الاحتياجات الأمريكية من النفط الخارجي.

لكن تبنت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت نهجًا هادئًا وغير تصعيدي تجاه المملكة العربية السعودية، ونأت بنفسها عما تضمنته التقارير التي حملت المملكة مسؤولية مباشرة في دعم الإرهاب، كما بررت العديد من الكتابات تبني إدارة بوش الابن لهذا النهج الهادئ والمتزن تجاه المملكة لرغبة الإدارة في أن تقوم المملكة بدور فاعل في تحقيق التوازن في السوق العالمية للنفط، وتهدئة سعر النفط في أعقاب تلك الهجمات؛ حيث ارتفع سعر برميل النفط في اليوم التالي للهجمات إلى 28 دولارًا مقابل 20 دولارًا في اليوم السابق لها.

وبالفعل سارعت المملكة ابتداءً من اليوم التالي للهجمات ولمدة أسبوعين، بإرسال نصف مليون برميل يوميًا للولايات المتحدة، متجاهلة حصتها المقررة في أوبك؛ ما أدى إلى تراجع سعر النفط إلى 20 دولارًا مرة أخرى.

وفي نفس الوقت سعت إدارة بوش إلى الإسراع في إعادة تأهيل القطاع النفطي السعودي، وفتح الأبواب أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية للقطاع لزيادة الطاقة الإنتاجية لأقصى حد ممكن في أقل فترة زمنية، هكذا يظل النفط محددًا مهمًا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لاسيما على ضوء الأولوية المتقدمة التي تحظى بها قضايا أمن الطاقة والنفط بوجه خاص في أجندة الإدارات الأمريكية.

كما أن التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تنل بشكل كبير من محورية النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة، كما أن الذي عزَّز من استمرار محورية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر هو إدراك الولايات المتحدة؛ لأن المملكة العربية السعودية تعد منتجًا ومولًا استراتيجيًا للنفط على ضوء طاقتها الإنتاجية الهائلة، وفائض القدرة الإنتاجية الضخم، وامتلاكها أكبر احتياطي مؤكد في العالم، إضافة إلى كونها مولًا يُعتمد عليه لسوق النفط العالمي في أوقات الاضطرابات.

وإذا كان النفط له دور محوري في توطيد العلاقات الأمريكية - السعودية إلا أن هناك مرتكزات أخرى تلعب دورها في صياغة العلاقات بين دولتين ولا تعد تلك العلاقات استثناءً منها.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لعلاقة استراتيجية بين قطب دولي وآخر إقليمي امتدت لعقود طويلة، ترسخت خلالها ارتباطات تحالفية بين الطرفين، كما عرفت توترًا ملموسًا في مناسبات عدة منتهية إلى إفصاح أوباما عن نية الولايات المتحدة الانسحاب التدريجي من منطقة الخليج على نحو يُحجم من التعهدات الأمنية الأمريكية لدول المنطقة عامة وللمملكة العربية السعودية خاصة، بما يستدعي دراسة بواعث التوافق، ودواعي الاختلاف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية في فترة الرئيس أوباما، مع استشراف الاحتمالات المستقبلية لتلك العلاقة الثنائية.

2- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول تبيان تلك العلاقة الوثيقة ما بين المصالح المتوافقة ونشأة العلاقات الأمنية بين الدول، وكيف أن تضارب تلك المصالح أو تراجعها في سلم أولويات أي من طرفي العلاقة يستدعي إعادة تقييمها للتعرف على جوانب الاستمرار والتغير.

3- تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة تساؤلًا محوريًا مفاده:

هل إدارة أوباما قامت بتغليب جوانب الاستمرار في العلاقة بالمملكة أم أن التفاعلات الجديدة الناتجة عن الانتفاضات العربية وغيرها من القضايا أدت إلى تغيرات في ثوابت العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة أوباما؟

ومن هذا التساؤل المحوري تتفرع ما يلي من تساؤلات:

1) ما هو شكل استمرار المصالح في العلاقات الأمريكية السعودية وفي ظل إدارة أوباما بشكل خاص؟
2) ما القضايا الجديدة التي برزت خلال فترة أوباما وأثرت على العلاقات الأمريكية السعودية؟
3) هل دارت هذه القضايا حول جوانب خلافية أم اتفاقية أم كليهما؟
4) كيف كان لاستمرار المصلحة الدور الأكبر في تحديد شكل العلاقات الأمريكية السعودية في إدارة أوباما؟
5) هل تحليل العلاقات الأمريكية – السعودية يتماشى مع التحليل الواقعي الذي يقوم على مفهوم الاستمرار في المصلحة القومية أم التحليل الليبرالي الذي يؤكد أن التفاعل هو المحدد لهذه المصلحة؟

4- المدى الزمني للدراسة:

يتحدد المدى الزمني للدراسة بالفترة الممتدة من عام 2008 (عام دخول أوباما إلى البيت الأبيض) حتى عام 2016 (عام انتهاء ولايته الثانية).

5- منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على أربعة مناهج:-

أ) منهج اتخاذ القرارات الخارجية:-

الذي يبحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي هي جزء منه، وهي التفاعلات التي تعبر عن نفسها في صورة قرارات خارجية تتخذها الدول في مواقف محددة، وتحاول بها أن تدافع عن مصالحها أو أن تردع بها تهديدات خارجية، ويقول المحللون إن عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية تحوي كل العناصر الرئيسية من ثوابت ومتغيرات التي تحدد في النهاية حركة الدول في المجال الخارجي، وتأتي في مقدمة تلك العناصر الطرف أو الأطراف الأخرى الفاعلة، الأهداف والوسائل التي تتبناها هذه الأطراف من منطلق تقييماتها الذاتية، وأخيرًا المواقف الخارجية التي تتعامل الدول معها من خلال تلك القرارات[1].

ج) منهج المصلحة:

إن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، وهذا هو المنطلق الرئيسي لهذا المنهج، وبمعنى أدق إن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو يمكن القول بأنها القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول.

ولهذا المنهج مزايا من بينها أنه يجرد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية التي تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسات، كذلك إن هذه الفكرة أي (فكرة المصالح القومية) توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول على الرغم من التبدل الذي قد يصيب الزعمات السياسية.

د) المنهج المقارن[2]:-

هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة؛ حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الحصول على الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وتستعين العلوم الاجتماعية بالمنهج المقارن في كثير من الدراسات، ويعرف المنهج المقارن لغة: بأنه المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر، ويتم ذلك بمعرفة عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه

(1) إسماعيل صبري مقلد، "موسوعة العلوم السياسية"، الكويت، جامعة الكويت، 1994 ص4، 6.
(2) محمد علي العويني،" أصول العلوم السياسية"، الرياض، دار عالم الكتب، 1988، ص 84.

والاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين. اصطلاحا: هو عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على تعارف أدق وفي كثير من الأوقات نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة؛ وقد قامت الدراسة باستخدام هذا المنهج في المقارنة ما بين فترة أوباما وما قبلها؛ للتعرف على جانب المصالح، وعلى التفاعل في العلاقات الأمريكية – السعودية.

6- الدراسات السابقة:

رغم حداثة موضوع الدراسة زمنيًا إلا أنه شهد صدور عشرات الكتب والدراسات والتحليلات، وهو ما يعكس الأهمية الشديدة للموضوع، كما أن أقلامًا كثيرة لأكاديميين ثقاة تناولت بالرصد والتحليل العلاقات الأمريكية – السعودية في حقب سبقت مرحلة ولايتي الرئيس أوباما لعل أهمها:

أ - دراسات تتعلق بالمملكة العربية السعودية:

1) دراسة حسن أبو طالب (1987) أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السياسة الدولية، عدد 90، أكتوبر 1987، ص ص :36-53.

وتناولت كيفية دراسة السياسة الخارجية للدول النامية، وانعكاسات الوضع الجغرافي والسكاني والاقتصادي على السياسة الخارجية للدولة مع تطبيق ذلك على السياسة الخارجية السعودية، كما تناولت المحددات التي تقوم عليها والأسس التي ترتكز إليها، مع توضيح القوى الاجتماعية الفاعلة في النظام السياسي السعودي، والإسلام والسياسة الخارجية السعودية، وأجهزة صنع وتطبيق السياسة الخارجية.

وانتهت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية السعودية هي حصيلة توازنات دقيقة بين مختلف المدخلات البيئية المحلية والإقليمية والدولية، وأن الأسرة السعودية هي التي تلعب الدور الوحيد في إقامة مثل هذه التوازنات، باعتبار أنها القوة السياسية الوحيدة التي لها حق ممارسة السلطة والحكم، كذلك انتهت الدراسة إلى أن الإسلام باعتباره الوعاء الفكري والفلسفي للأسرة السعودية، يعد أحد المداخل المهمة لتفهم بعض تحركات المملكة الدولية والإقليمية، واستفادت الدراسة منها في التعرف على المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية وفي علاقتها بالدول الأخرى، وعلى رأسها الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة.

دراسات تتعلق بأمن الطاقة في العلاقات الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية:

1) كتاب مايكل كلير، حروب الثروات: المناطق الجديدة للصراع العالمي[3].

يشير المؤلف إلى أن النفط مَثَّلَ الدافع الرئيسي وراء اهتمام الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية؛ حيث يرجع بداية اهتمام الولايات المتحدة بالمملكة إلى عام 1943 بعد أن توصلت العديد من الدراسات في

(3) Michael Klare, Resource Wars : "The New Landscape Of Global Conflict",New York , Henry Holt and company ,2001.

ذلك الوقت التي أجريت في الولايات المتحدة إلى أن المملكة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك إمكانيات نفطية كافية، تستطيع تلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد الأمريكي من النفط، الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى إقامة علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية معها في العام ذاته.

كما أن النفط قد أضفى على هذه العلاقات سمة الاستثنائية؛ حيث قامت علاقات بين دولة وهي الولايات المتحدة وعائلة وهي العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، وتقوم هذه العلاقات على تولي الولايات المتحدة حماية هذه العائلة ضد التهديدات الخارجية في مقابل تأمين نفاذ الولايات المتحدة إلى النفط؛ الأمر الذي يوضح أهمية دور النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، وتستفيد منها الدراسة في التعرف على أهمية النفط باعتباره أحد ثوابت العلاقات الأمريكية – السعودية، مع إضافة الجانب المتعلق بأهمية النفط كأحد ثوابت العلاقات الأمريكية – السعودية خلال فترة أوباما.

2) كتاب راشيل برونسون، أغلى من النفط: الشراكة الأمريكية غير السهلة مع السعودية العربية[4].

اختلف هذا الكتاب مع ما سبقه؛ حيث إن معظم الدراسات التي تناولت العلاقات الأمريكية السعودية، تؤيد الفرضية السائدة والقائلة بأن العلاقات بين البلدين هي علاقة مساومة، تقوم فيها الولايات المتحدة بحماية المملكة مقابل النفاذ إلى النفط، أما هذا الكتاب فيذهب إلى أنه بالرغم من أن النفط يعد محددًا أساسيًّا لهذه العلاقات إلا أنه ليس الوحيد؛ حيث توجد محددات أخرى تتمتع بنفس الأهمية، وتتمثل في الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين لمحاربة الشيوعية في فترة الحرب الباردة والموقع الجغرافي المتميز للمملكة؛ حيث تعد بمثابة موقع تمركز ومحطة إنزال للقوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ويبرز الكتاب الأهمية المحورية لدور الدين في هذه العلاقات؛ حيث استغلت الولايات المتحدة المكانة الدينية المتميزة للمملكة في محاربة الشيوعية، سواء من خلال محاولة احتواء المد الناصري في المنطقة العربية أو في محاربة الغزو السوفيتي لأفغانستان، وترى أن هذا الدور المحوري للدين في العلاقات هو ما دفع بالولايات المتحدة إلى التسامح مع بعض السياسات السعودية في سوق النفط التي تؤدي إلى ارتفاع أسعاره.

واستفادت الدراسة من هذا الكتاب التعرف على الجوانب الجيوستراتيجية والأمنية وغيرها من الجوانب في العلاقات الأمريكية السعودية.

-الدراسات التي تتعلق بالانتفاضات العربية-

1) دراسة دعاء الحسيني وآخرين، اتجاه التفاعلات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد 194، 2013

(4) Rachel Bronson ,"Thicker Than Oil : Americas Unessy Partner ship with Saudi Arabi" , London ,Oxford University press,2006.

تناولت الدراسة الترابط العضوي بين البيئة الداخلية لمنطقة الثورات العربية والبيئة الخارجية للقوى المتفاعلة مع قضايا الربيع العربي، كما تناولت الدراسة المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة من خلال عرض مواقف الدول الكبرى والإقليمية وما تحتويه من استقطابات وتضارب في المصالح؛ حيث تشابه الموقف الفرنسي الخليجي الأمريكي في مواجهة الموقف الروسي الصيني، وتناولت تداعيات الأزمة السورية وانعكاساتها على البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، ودخول حسابات المصالح في الأزمة، وفي النهاية تناولت مبررات دعم الأطراف المتنافرة للأزمة السورية، واستفادت الدراسة منها في التعرف على التناقضات في البيئة الإقليمية والدولية بخصوص الأزمة السورية؛ حيث إن الدراسة ركزت بالأساس على جوانب الخلاف السعودي الأمريكي على وجه الخصوص فيما يتعلق بالأزمة السورية.

2) عدنان هياجنه وآخرون (الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية: مركز دراسات الشرق الأوسط الطبعة الأولى، عمان،2011.

ناقش الفصل الأول من الدراسة الموقف الاستراتيجي الأمريكي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، منوهًا بأن صناع السياسة الأمريكية لم يتوقعوا حجم التحولات والثورات التي اندلعت في العالم العربي، مشيرًا إلى أنه لا يمكن الحديث عن تغير الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي ما لم تتحرر الولايات المتحدة من معضلتين مرتبطتين بالمنطقة العربية، الأولى: معضلة المصالح على حساب القيم، والثانية: معضلة أمن إسرائيل.

ويؤكد الكاتب أن المصالح الأمريكية في المنطقة لم تتغير، وتركزت وفق ما حددته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، في التعاون الأمني القوي مع الأنظمة العربية، والسلام بين إسرائيل والعرب، بما يضمن حماية أمن إسرائيل، ومنع إيران من امتلاك قدرة نووية عسكرية، وأخيرًا محاربة الإرهاب ممثلًا بالقاعدة.

وأشار الكاتب إلى أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الوقت المناسب بشكل لا يؤدي إلى خسارتها للأنظمة إن استطاعت تأهيل نفسها والشعوب إن لم تقبل هذه الأنظمة، ويختم الكاتب بأن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ستضرر إن بقيت على نفس الاستراتيجية؛ لأنها لن تتمكن من رؤية النظام الجديد الذي يتشكل ذاتيًا وفق رأي الكاتب.

3) إبراهيم علوش وآخرون: التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

انقسم الكتاب إلى قسمين أساسين: الأول يرصد ظاهرة الثورات الشعبية العربية من حيث تداعياتها ودلالاتها المختلفة، والثاني يتناول رؤية مستقبلية حول تطورات الثورات ومآلاتها مع التركيز على عام 2011، وبتوصيف الثورات العربية يخرج الكاتب بالدلالات الأساسية التالية.

1) سلمية الثورات الشعبية العربية في مقابل دموية وعنف الأنظمة والنخب الحاكمة.

2) سقوط شرعية فلسفة "الاستقرار" في مقابل بروز شرعية "التغير".
3) هشاشة الأنظمة الحاكمة القائمة على حماية الأجهزة الأمنية.
4) الخروج من عقلية الوهن والضعف إلى حالة الفعل التغييري والحضاري.

ويقسم الكاتب الخارطة الثورية في العالم العربي إلى ثلاثة أقسام:

- **الأول: دول عرفت الثورة وحققت قدرًا مهمًا من النجاح.**
- **الثاني: دول ما تزال الثورة مشتعلة فيها.**
- **الثالث: دول تعيش حالة ترقب لحظة الميلاد، وما ترى في مرحلة ما قبل الثورة.**

وقد تناول المبحث الثاني دور القوى السياسية الخارجية في الثورات الشعبية، وآليات تعاملها معها، وحدد الكاتب القوى الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وانطلقت الباحثة من مقاربة أن الثورات العربية عام 2011 انتفضت ضد (الأنظمة الديكتاتورية العربية) التي هي "أمريكية بالوكالة" مثلما ثارت شعوب شرق أوروبا عام 1989 ضد أنظمتها، التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي، ويرى الكاتب أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الخاسر الأكبر من ثورات الشعوب العربية، ويؤكد أن الموقف الأمريكي من الثورات العربية عكس ارتباكًا واضحًا في البداية، وتطور مع تطور الثورات، واستفادت الدراسة منها في التعرف على ارتباك الولايات المتحدة فيما يتعلق بالثورات العربية، وأضافت إليها جوانب الخلاف بين السعودية والولايات المتحدة فيما يتعلق بالثورات العربية.

4) أمين حطيط: موقع البحرين في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط: مركز البحرين، 3 يوليو 2012.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى سبب الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، وعرج على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، تلك المصالح التي استوجبت استراتيجية أمريكية جديدة قائمة على الوجود العسكري المباشر، قرب منابع النفط، وقرب الممرات المائية، والداعم لبقاء إسرائيل دولة قوية وآمنة، في تطلب قواعد عسكرية أمريكية منتشرة على طول المنطقة وعرضها؛ حيث خلص الباحث إلى الأهمية الكبيرة للمملكة البحرينية في الاستراتيجية الأمريكية القائمة على حماية المصالح الأمريكية.

ويشير الباحث إلى أن أمريكا التي استصدرت قرارًا أمميًا يسمح لقوات حلف الناتو بضرب كتائب القذافي لحماية الشعب الليبي، لزمت الصمت تجاه دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين؛ ما أوحى بمواقفها على القمع العسكري للاحتجاجات المدنية في البحرين.

وخلص الباحث إلى أن للبحرين أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية، يجمع أشكالها المتعاقبة، وصولا إلى الاستراتيجية الحاضرة استراتيجية إدارة الأزمات، وهي أهمية وفق نظر الكاتب مستمدة من حاجة أمريكا للنفط، وأمن منفذه الرئيسي في مضيق هرمز، كما أنها تحتاجها للانتشار العسكري في الخليج لحمايته بوصفه بحيرة لمصالحها، وسدًّا بوجه خصومها وأعدائها، كما خلص الباحث إلى أن الولايات المتحدة ستكون متقدمة على أي حلٍّ يعطي للشعب قدرًا من حقوقه، ويمنع التغيير الاستراتيجي لموقع البحرين في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، واستفادت منها الدراسة في التعرف على العوامل التي دفعت الولايات المتحدة للاهتمام بالأزمة البحرينية، وأضافت إليها الخلافات السعودية – الأمريكية فيما يتعلق بالأزمة البحرينية.

5) داود تلحمي، "الأبعاد الخارجية للثورات والانتفاضات الشعبية العربية"، مجلة سياسات عربية، العدد 16، ص 127، 2011.

يرى الكاتب أن الثورات والاحتجاجات العربية الحديثة، ليست فقط أحداثًا استثنائية على صعيد المنطقة العربية، بل هي أحداث ذات بُعد عالمي بالغ الأهمية والتأثير، إذ يتطرق الكاتب في هذه المقالة إلى البحث في إمكانية وجود أيادٍ خارجية تحرك الثورات، وتدفع باتجاه تصعيدها، ويحاول رصد ردود الفعل الخارجية على هذه الثورات، وخاصة رد الفعل الأمريكي، كما يبحث في احتمالية وجود تدخلات خارجية بعد اندلاع الثورات للتحكم فيها وتوجيهها والتأثير في مآلاتها النهائية من خلال عرض دراسته للثورة التونسية، ويرى الكاتب أن الموقف الأمريكي منها كان مرتبكًا ومترددًا وغير واضح بل ومتخوفًا من التغيير ويورد العديد من المواقف والتصريحات التي تصب في خانة العداء الأمريكي للثورات العربية في أيامها الأولى، وينتقل الكاتب ليرصد التحولات في الموقف الأمريكي باتجاه تقبل الثورات، والسعي نحو التأثير اللاحق على نتائجها.

يفرد الكاتب جزءًا كبيرًا من الدراسة لتسليط الضوء على المحاولات الأمريكية الهادفة إلى الحدِّ من تأثيرات الثورات العربية واحتوائها، وضمان إعادة بناء النظام السياسي فيها أو في معظمها بما لا يتعارض مع المصالح الأمريكية، وما لا يضر بهذه المصالح من جهة، وحرصها على موقع ودور الدولة الإسرائيلية في المنطقة من جهة أخرى، واستفادت منها الدراسة في التعرف على المصالح الأمريكية أثناء الثورات العربية، وأضافت إليها مدى التوافق والتعارض في المصالح الأمريكية – السعودية أثناء هذه الانتفاضات.

7- تقسيم الدراسة:

مقدمة الدراسة

- الفصل الأول: الإطار النظري
- أولًا: المدرسة الواقعية وكيفية تشكيل القوة والمصلحة
- ثانيًا: المدرسة الليبرالية: التفاعل ودوره في تشكيل المصلحة

- الفصل الثاني: الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية – السعودية
  - المبحث الأول: البعد الجيوستراتيجي والأمني في العلاقات الأمريكية – السعودية قبل فترة أوباما.
  - المبحث الثاني: البعد الجيوستراتيجي والأمني في العلاقات الأمريكية – السعودية خلال فترة أوباما.
- الفصل الثالث: النفط كعامل محدد للعلاقات الأمريكية – السعودية
  - المبحث الأول: النفط كعامل محدد للعلاقات الأمريكية – السعودية قبل فترة أوباما
  - المبحث الثاني: النفط كعامل محدد للعلاقات الأمريكية – السعودية خلال فترة أوباما.
- الفصل الرابع: الانتفاضات في المنطقة العربية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية – السعودية
  - المبحث الأول: التنافس الأمريكي السعودي في الانتفاضات العربية.
  - المبحث الثاني: التعاون الأمريكي السعودي في الانتفاضات العربية.

الخاتمة: وتتضمن نتائج الدراسة.

قائمة المراجع العربية والأجنبية.

الفصل الأول

الإطار النظري

إن دراسة العلاقات الأمريكية – السعودية يحتاج إلى دراسة النظرية الواقعية، وذلك لأن المفاهيم الرئيسية للواقعية هي القوة والمصلحة، وهذان المفهومان هما الأساس في دراسة العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات الأمريكية – السعودية بشكل خاص، كذلك فإن المدرسة الليبرالية بمفاهيمها القائمة على التفاعل – ودوره في تشكيل مصالح وهوايات الدول مهمة أيضًا في دراسة العلاقات الأمريكية – السعودية، على أساس أن التفاعلات المختلفة التي شهدتها تلك العلاقات بما فيها الثورات العربية كان لها أثر معين في تشكيل أو إعادة تشكيل المصالح في إطار العلاقات الأمريكية – السعودية المختلفة، وعلى ذلك يتم تقسيم الفصل الأول إلى نقطتين أساسيتين:

1- المدرسة الواقعية وكيفية تشكيل القوة والمصلحة.

2- المدرسة الليبرالية: التفاعل ودوره في تشكيل المصلحة.

أولًا:- المدرسة الواقعية وكيفية تشكيل القوة والمصلحة

ظهرت العديد من الأفكار والأعمال من طرف المفكرين الذين حاولوا تقديم تفسيرات لما يحدث في العلاقات الدولية عن طريق طرح المفاهيم والنظريات والنماذج، وتعتبر النظريات من أبرز الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لفهم وتفسير ما يحدث في العلاقات الدولية، ومنذ ظهور الواقعية فهي في مسار تطوري أدَّى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت من إسهامات Morgenthau، فيما عرفت بالواقعية التقليدية ثم عدلت الواقعية التقليدية؛ وذلك نتيجة لتحولات شهدتها البيئة الدولية، وأضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع Kenneth waltz، وبعد ذلك ظهرت إسهامات مهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في توجهين، أحدهما هجومي والآخر دفاعي، في إطار ما عُرفت بالواقعية النيوكلاسيكية.

وقد حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، وجديدة، وبنيوية، ونيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، ونجد أن النقطة المشتركة بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكيات الفواعل الخارجية، ولكن الذي يمكن ملاحظته في ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية، فنجده صلبًا مطلقًا عند أنصار الواقعية التقليدية، وأيضًا الجديدة، ولكن أنصار الواقعية النيوكلاسيكية يدعون إلى التخفيف من حدة هذا الفصل والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة وأهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية[5].

(5) James D.Domestic Politics.Foreign Policy and Theories of International Relations, at http://www.people.fas.harvard.edu\Johnston\gov2880\fearon.pdf.p12

وينطلق من هنا أصحاب الاتجاه التنظيري في حقل السياسة الخارجية لتحريك التساؤل الذي يقول لماذا دول متشابهة المكانة في النظام الدولي تسلك سلوكيات متشابهة بالرغم من اختلافاتها الداخلية؟

وكذلك الاستفسار حول ما الذي يُبرِّر الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية أو التحول الذي يصيب نمط الأيديولوجيات المسيطرة أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

وإذا ركزنا في البداية على الواقعية التقليدية فسوف نجد أن ميكائيل دويل Michael W- Doyle صنف اتجاهات الرواد الأوائل إلى أربعة، وهي الواقعية المركبة أو المعقدة Complex لثيوسيديدس، والواقعية الأصولية FundamenTalist لميكيافيلي، والواقعية البنيوية أو الهيكلية Structuralist لهوبز، والواقعية الدستورية Constitutionalist لروسو[6].

وبغضِّ النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع دويل فإن هذه الأسماء المذكورة يمكن اعتبارها بمثابة آباء مؤسسة لما يمكن أن تسميه الجذور المعرفية للنموذج الواقعي، والخلفية الفكرية لأهم العناصر المفاهيمية التي أسست لافتراضات نظرية تركز على القوة والصراع وعلى القوة والمصلحة القومية[7].

ويستند البناء المعرفي الواقعي على الممارسات الفكرية الصارمة للفلسفة الوضعية الحديثة، حيث تعتبر الواقعية تاريخيًّا هي لغة القوى، وتُسمى أحيانًا مدرسة سياسة القوة الفكرية[8].

وتعد المدرسة الواقعية هي أقدم مدرسة في الفكر السياسي، وأصبحت البرادايم المهيمن على حقل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهرت النظرية الواقعية كرؤية جديدة، ومن ثم كنظرية منافسة للمثالية وصولًا إلى بروزها وهيمنتها على حقل دراسة العلاقات الدولية، ولقد ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليديًّا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، فمنذ معاهدة وستفاليا التي عُقدت سنة 1648م التي اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في هذا النظام، إذا كانت هي المعيار العالمي للشرعية السياسية، وذلك في غياب سلطة عليا تقوم بتنظيم علاقاتها بعضها مع بعض، وكان ذلك يعني النظر إلى الأمن على أنه الالتزام الأول حكومات الدول إذا ثبتت الدول وجهة النظر القائلة إنه لابد من البحث عن حماية نفسها في عالم يمكن وصفه بأنه عالم الاعتماد على الذات[9].

([6])Michael w. Doyle , "Ways of War and peace" ,New York, wwNorta&campany,1997,p44.

([7]) محمد فرج أنور،" النظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص171.

([8]) غراهم إيفانز، جيفري نوينهام،" قاموس بنغوين للعلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، سوانسي، سبتمبر 1997، ص 424.

([9]) جون بيلس، ستيفن سميث، "عولمة السياسة العالمية"، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

إلا أن مفهوم الأمن في الفكر الواقعي يستند إلى تقليد فكري عريق، وجوهر الحكمة السرمدية للواقعية يعود إلى عهود قديمة إلى اليونان والصين، ويعتبر كتاب المفكر ثيوسيديدس تاريخ الحرب البيلوبرينزية محاولة مقبولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة[10].

حيث دارت أفكاره حول الأمن والقوة إذ إن الحرب التي دارت بين أثينا وإسبرطة هو الخوف، بالإضافة إلى التحول في ميزان القوة والخوف من فقدان دور أثينا المتفوق في العالم الهيليني، وبالذات في ظل الطبيعة الفوضوية أو غياب الحكومة العالمية، ففي ظلِّ النظام الفوضوي فإن الدولة قد تتخذ إجراءات معينة لزيادة أمنها مما يؤدى إلى تناقص أمن الدول الأخرى، فتكون النتيجة سعى كل الدول لبناء قوتها وتعزيز أمنها؛ ما سيؤدي إلى إحساس كلا الطرفين بعدم الأمان، حيث قال: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع من القوة التي تستمدها، وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه".

وعليه يمكن القول بأن المواقف والسياسات التي وضعها ثيوسيديدس يمكن مقارنتها بمفاهيم مألوفة مثل الحدِّ من التسلح، والردع، وتوازن القوى، والأحلاف، والدبلوماسية، والاستراتيجية، وتميز الأقوياء والضعفاء[11].

وبالتالي تظل تحليلاته موضوع نقاش وإعادة قراءة باستمرار؛ لتوظيفها في المساعدة على فهم أعمق للمستجدات طالما" بقيت إرادة الهيمنة وبقيت القوة الوسيلة الأولى للعلاقات الدولية، كما ورد أيضًا مفهوم الأمن وتوحيد الدولة عند ميكيافيلي (1469-1527)، ويعتبر ميكيافيلي قطبًا من أقطاب الواقعية السياسية[12].

حيث أكد في كتاباته على مبدأ واحد، وهو تحرير السياسة من مبادئ الدين والأخلاق، وإباحة استخدام كل الوسائل حتى غير المشروعة في تحقيق سبيل الغاية المنشودة، كما قدَّم في كتابه الأمير، أهم الصفات التي يواجه بها الأمير الطبيعة البشرية من الداخل وحالة الحرب من الخارج فالأمير يجب أن يكون واقعيًّا لا يفكر إلا في ميدان الواقع انطلاقًا من أن انتصار الأقوى هي الظاهرة الأساسية في التاريخ[13].

([10]) غراهم ايفانز، جيفري نويتهام، مرجع سابق، ص 424.

([11])Pau I R ."Viotti Mark V-Kauppl international Realions Theoery Realism" , Pluralism, Globalis,New York,Macmillan Publishing company ,1987,p35.

([12])Tack Donnelly , "Realism and international Relations" ,Cambridge , Cambridge University Press,2000,p.24.

([13]) محمد فرج أنور، مرجع سابق، ص 190.

فالموضوع الأساسي الذي تركز عليه دراسات ميكيافيلي هو الدولة، وبالنسبة له فإن المحافظة على بقاء الدولة وحكم الأمير فيها هو الهدف الأساسي؛ لأنه سياسة، وفي رأيه فإن أفضل بناء داخلي للدول هو محاولة تقوية ذاتها بحيث تستطيع التصدي لأي هجوم عليها.

أما هوبز فهو يرى أن الإنسان في الطبيعة هو أناني محب لذاته لا يعمل إلا مدفوعًا بمصلحته الخاصة، وأن حياته كلها متصلة بعملية الصراع لأجل إشباع غرائزه ومصالحه، والطريقة التي يستعملها في ذلك هي القوة.

فهوبز يقر بوجود ثلاثة أسباب أساسية للصراع والحرب توجد في الطبيعة البشرية، وهي التنافس Competition، وعدم الثقة بالنفس diffidence، والعظمة glory[14].

فالرجال يصارعون من أجل الحصول على المصادر الطبيعية عن طريق التنافس، ويدفعون عن أنفسهم حتى لا تضيع القوة التي حصلوا عليها عن طريق الثقة بالنفس، وفي حالة توفر الأمن والاستقرار يبحثون عن الاستعلاء، والذي يكون بالحصول على قوة تضاف إلى القوة الأصلية عن طريق العظمة.

واعتبر هوبز الأمن هو أحد أسباب نشأه الدولة، وميَّز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية[15].

والبحث عن الأمن دفع الأفراد إلى التنازل من خلال العقد الاجتماعي عن حريتهم لصالح سلطة مركزية تمتلكها الدولة؛ بهدف أن توفر لهم الحماية ضد العدوان الخارجي، ولايزال هذا التصور قائمًا في معظم الدول، لكونه مصدر من مصادر شرعية السلطة، وسببًا للولاء العام[16].

وقد قَدَّم هوبز نقطتين مفتاحيتين بالنسبة للأدبيات الواقعية، وهما[17]:

1) أنه يفسر لماذا يمكن أن يتم التعامل مع الدولة على أنها فاعل عقلاني موحد Rational Unitany Actor على الرغم من كلِّ الاختلافات الفعلية.

2) أنه يفسر لماذا يمكن أن يعتبر الفوضى الدولية International Anarcny كحالة الحرب The state of war على الرغم من كلِّ الاختلافات الفعلية لدوافع الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى.

([14])Tack Donnelly , Realism and international Relations oP.cit .p.14.

([15]) طارق رداف،" الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار ملف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2004-2005، ص ص 25-26.

([16]) طارق رداف، مرجع سابق، ص 18.

(17) Michael w. Doyle : Ways of War and peace : Op,cit ,p112.

وقد قدَّم هوبز في الليفيتان نظرة أخرى للواقعية، وهي رؤية هيكلية Structaral، والتي ترجع حالة الحرب إلى حالة الفوضى بين الدول أي عدم وجود سلطة عليا؛ ما يستدعي ضرورة وجود الحاكم المخادع (التنين أو الليفيتان)، ويعني الليفيتان ما نحتاجه لإقرار النظام، وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن اختصار أهم المرتكزات العامة للمدرسة الواقعية التقليدية ونظرتها للأمن فيما يلي:

1) استيقت الرؤى الواقعية من الكتابات القديمة لمفكرين مثل ثيوسيديدس، وهوبز.

2) تعتمد الواقعية على فرضية أساسية هي القوة Power، وهي الهدف الرئيسي للنشاط السياسي، سواء على المستويين الداخلي والخارجي، لذلك فإن حيازة القوة هي الهدف المناسب والعقلاني والحتمي للسياسة الخارجية[18].

3) تعتبر الدول في النموذج الواقعي هي الوحدة الأساسية إن لم تكن الوحيدة في العلاقات الدولية وما سواها من منظمات وشركات ومؤسسات لا تلعب إلا دورًا ثانويًّا، وهذا يعني أن سيادة الدولة تعكس وجود مجتمع سياسي مستقل يمتلك سلطة حاكمة على إقليمها الأرضي[19].

كما يقصد بالفاعل الوحدوي Unitary Actor أنه مهما كانت هناك خلافات داخلية بين النُّخب أو المجموعات الاجتماعية، الدولة يجب أن تتكلم بصوت واحد[20].

حيث اعتبرت الواقعية أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد بحدِّ ذاتهم، ولكن الدول التي تحمل همًّا أساسيًّا وهو حماية سيادتها[21].

4) تعتبر الواقعية أن الدول فواعل عقلانيون Rationals Actors تتصرف بشكل عقلاني رشيد، وهذا يعني أن صُنَّاع القرار يختارون البدائل التي تعظم منافع الدولة، وتقلل خسائرها[22].

5) تحتاج الدول للأمن القومي National Security لحماية مصالحها، وتفترض بأنه يكون في هرمية القضايا الدولية، وهذا يعني أن القضايا العسكرية والأمنية والاستراتيجية تُمَثِّل السياسة العليا High Politics بينما القضايا الأخرى الاقتصادية والاجتماعية تصنف باعتبارها قضايا السياسة الدنيا Low

---

([18]) غراهم إيفانز، جيفري نويتهام، مرجع سابق، ص 424.

([19])John Baylis , "Stere Smith (editons) The Globalization of World politics", Ox ford , Ox ford university Press 2001, p155.

([20]) Paulviotti, and Mark v. Kauppi, "International Relation and World Politics", Security .Economy, Identity, 2nd ed (apper) saddle river , Prenticehall,2001,p.16.

([21]) مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان ،"المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ص 87.

([22])Paulviotti ,Op.cit , P55.

.[23]Politics

إذن فالاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية يقتصر على أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي، إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية، وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها أو يهدد تكاملها الإقليمي أو سيادتها أو استقرار نظامها السياسي أو يمس إحدى مصالحها القومية؛ حيث كانت تعتبر الأمن مرتبطًا بالقوة، واعتبرته أيضًا مؤشرًا على التفوق للدولة في مجال التنافس العسكري، وبذلك كانت التحليلات تتمحور حول العلاقات التأسيسية بين القوة والتهديدات العسكرية[24].

وعلى الرغم من أن جذور الواقعية تمت في كتابات هؤلاء المفكرين (ثيوسيديدس، وميكيافيلي، وهوبز) إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخرًا، وتحديدًا في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وبدايات الأربعينيات[25].

ويعود الفضل إلى دخول مبادئ الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية إلى (هانس مورغينثو) من خلال عمله الشهير (السياسة بين الأمم) سنة 1948م، الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية[26].

ويقر مورغينثو في مبدئه الأول أن السياسة محكومة بقواعد موضوعية لتجد أصولها في الطبيعة الإنسانية ذاتها، وتبدأ مقدمات مورغينثو في تحليل النظام الذي يعتمد على الفوضى، لكن أهم سماته أن الأمم تسعى دائمًا لإدراك مصالحها المتمثلة في استحواذ أسباب القوة وحماية أمنها، ومن هنا تنبعث خصائص سلوكياتها في الساحة الدولية من حيثيات منسجمة مع تلك الأهداف، فإنها تسعى دائمًا عن للبعد عن السيطرة الأجنبية[27].

يبرز من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية عن الواقعية الكلاسيكية إذا ارتباط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها واستقرارها واستقلالها السياسي، ويقتصر الأمن على حدود الدولة القومية واعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي[28].

([23])Ibid,p6.

([24])Dillon , Waever,Williamset, autre, "Analyser lasecurite dans" ,at http://www.conflicts.orgdocuments541,utml.pol.

([25]) مارتن غريفيتش وثيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص453.

([26])Glenn H . snyder , Mearsheimers," World – offen sive Realism and The struggle for Securtty", A.Reviewessay international Security, vol27, (Summer2002), p149.

([27]) محمد فرج أنور، مرجع سابق، ص 243.

- Stephen M. Walt," International Relations : one World Many Theories", Foreign policy ,op. cit.p31.

([28]) محمد فرج أنور، مرجع سابق، ص 244.

إذ يقر مورغينثو بأن التزام الدول بالمصالح القومية الحيوية أو الحفاظ على البقاء القومي هو العامل الحاسم لحفظ قوة الدولة من ناحية، وحفظ الاتزان الدولي من ناحية أخرى[29].

وهذا ما يشدد عليه الواقعيون أن الدولة القومية هي الأساس كوحدة تحليل، ويرى أن الدول تتضارب مصالحها إلى درجة تقودها إلى الحرب، وإمكانيات الدول تلعب دورًا مهمًّا في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين[30].

وارتكز التصور الرئيسي للأمن عند الواقعية الكلاسيكية على الأمن العسكري الدولاتي بمعنى البقاء، وارتبطت بذلك فكرة الأمن سياسات الردع والدفاع العسكري؛ لأن مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية؛ حيث إن التهديد الذي يواجه أمن الدول نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات (الدول كفاعل واحد ووحيد) إلى اكتساب القوة أو استعمالها؛ حيث يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن والقوة العسكرية، باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول، وعدم الفصل بينهما هو إهمال للسيادة القومية، وحماية الدولة من التهديدات الخارجية؛ حيث إن استخدام القوة العسكرية دائمًا ما يكون مرتبطًا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة، الأمر الذي يدفع (بفرانك تريجر) إلى القول بأن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية[31].

إذًا يعتبر الواقعيون أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، وهو ما قاد الدول إلى التركيز على الإنشاء المستمر للمؤسسات الأمنية المتخصصة في التجسس، وجمع المعلومات وتحليلها، وبناء القوة العسكرية[32].

ويرى مورغينثو بأن هناك مجموعة من الروادع والكوابح لقوة الدولة، مثل توازن القوى، وتتم عملية التوازن إما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل، وبزيادة قوة الدولة ذات الوزن الخفيف[33].

كما يرى أن توازن القوى ليس بمسألة تخضع للاختيار السياسي، وإنما هو طبيعي ولا مناص منه، ويُشبه آلية توازن السعر في السوق، وتوازن القوى هو النمو الطبيعي للصراع على القوة، وهدفه هو الاستقرار والمحافظة على جميع عناصر النظام[34].

([29])جيمس دورتي . روبرت بالستغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ت\ وليد عبدالحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1989 ص 59.

([30]) خالد معمري،" التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية) 2007-2008، ص 21.

([31]) المرجع السابق.

([32]) المرجع السابق.

([33]) محمد فرج أنور، مرجع سابق، ص 252.

ورغم دور مؤشر التعاون في إدارة التفاعلات الدولية من خلال تشابك المصالح والمكاسب المشتركة، إلا أن القوة تبقى المؤشر الأكثر مركزية لتحقيق معضلة الأمن الذي يُشكل واقع الخوف، وانعدام الثقة أهم سماتها ومن ثم يمكن القول أن مفهوم الأمن لدى المدرسة الواقعية مرتبط بالمفاهيم التالية:

1- **المصلحة الوطنية:** إذ يكون الأمن هو محور وأساس المصلحة الوطنية أو القومية حيث يعترف مورغينثو بأن مفهوم المصلحة القومية المعروفة بالقوة هو مفهوم غير مستقر، ولكنه يؤكد أنه طالما ظلَّ العالم مقسمًا إلى دول ذات السيادة فإن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن تكون حفظ البقاء؛ وذلك لأن كل دولة مضطرة لحماية وجودها المادي والسياسي والثقافي ضد أي هجوم من الدول الأخرى، فإن المصلحة القومية تتطابق مع حفظ البقاء القومي وتشكلان معًا هوية واحدة[35].

ويشكل كذلك أحد مظاهر الأمن، وبالتالي فإن الأمن هو ذاته مصلحة وطنية

فنجد أن المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية لأي دولة من الدول؛ ما يضمن عددًا من المزايا:

أولاهما: يجرد اعتمادنا على مفهوم المصلحة القومية أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة غير الواقعية.

ثانيهما: أن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية أو التحول الذي يصبُّ نمط الأيديولوجيات المسيطرة أو نماذج القيم السياسية الاجتماعية السائدة.

2- **زيادة حجم القوة:** إن القوة التي يعنيها التحليل الواقعي ليست هي القوة العسكرية التقليدية، بل القوة القومية الشاملة بمفهومها الشامل National Power من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، وهو ما قد ينتج عنه ارتباط الأمن القومي بمفهوم الدفاع، على أساس أن الشكل السائد للقوة هو القوة العسكرية؛ حيث كان الصراع من أجل القوة هو السمة التي ميزت ومازالت تميز البيئة الدولية، والهدف الأسمى من وراء ذلك يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديد الخارجية القائمة والمحتملة كما يرى البعض.

خلاصة القول إن دراسة العلاقات الأمريكية – السعودية على مستوى النظام الدولي، ومن خلال دراسة المدرسة الواقعية تعني دراسة الجوانب المتعلقة بالنفط والأمن والجوانب الجيوستراتيجية، وهي تلك التي يمكن تسميتها بالمصالح القومية القائمة على أساس البقاء.

([34]) نبيل بويبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، (رسالة للحصول على درجة الماجستير، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية) 2009، ص 45.

([35]) محمد فرج أنور، مرجع سابق، ص232-233.

ولقد تابعت النظريات الواقعية المختلفة مفهومها للمصلحة القائم على الأمن والبقاء ولكن بأشكال مختلفة فبالنسبة للواقعية الجديدة فهي بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينيات من القرن السابق، ومن أهم رودها كينيث والتز[36]، وستيفن كريزنر، وروبرت جيلبن، وروبرت تاكر، وجورج مودلسكي[37].

وكان هدف رواد هذه المدرسة هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية؛ للوصول بها إلى نظرية علمية، وتقوم على مجموعة من الافتراضات، وقد حاول كل مفكر من رواد هذه المدرسة أن يختصرها في مجموعة من النقاط.

- النظام الدولي والعالم هو نظام فوضوي.
- النظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة على المسرح الدولي؛ حيث إن الدول تبحث دائمًا عن الحد الأقصى من القوة والأمن.
- عدم الثقة في القوانين الدولية والمؤسسات والمثاليات.
- إن القوة هي السمة الأساسية في السياسات الدولية.

فالواقعية الجديدة تفسر العلاقات الدولية من وجهة نظر بنيوية مناسبة للنظام الدولي؛ خاصة توزيع القوى، فالواقعية الجديدة تنظر للعلاقات الدولية انطلاقًا من افتراض أن الحرب والنزاع ظاهرتان غير قابلتان للتجنب؛ بسبب فوضوية النظام الدولي، وعدم وجود سلطة دولية عليا فوق الدولة.

ومن هنا تنطلق الواقعية الجديدة من أن بنية النظام الدولي نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية، والأمن الدولي في هذا الوضع يلعب دورًا محددًا تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولية [38] بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن النظام الدولي باعتبار أن النظام الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

أما بالنسبة الواقعية النيوكلاسيكية

([36]) إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات"، الكويت، جامعة الكويت، 1984، ص ص 19–22.

([37]) إبراهيم أبو خزام، "العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم"، طرابلس، ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996، ص 53.

- فريد زكريا، "من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي"، ترجمة رضا خليفة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 42-46.

- وجيمس دورتي - روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص11.

([38]) السعيد ملاح،" تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) 2005. ص 25.

فإن كل هذه الطروحات الصلبة داخل الواقعية لم تلقَ قبولًا من كل الواقعيين، وخاصة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية، وبالتالي ذهب أنصار الواقعية الدفاعية إلى التساؤل عن مدى صحة وانحصار تفسير السلوكيات الخارجية للدولة، في حدود معطيات البيئة الدولية وبنيتها الفوضوية، كل ذلك أدى إلى انقسام أنصار هذا النموذج التفسيري إلى موقفين، وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية.

ولقد انقسمت الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، فكلاهما يعترف ويقرُّ بدور وتأثير البيئة الداخلية، وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية، وهذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، وفيما يلي سيتم التوضيح لها:

أ-الواقعية الدفاعية The Defensive Theory Stephen

وروادها هم StephenRobert \ Joseph Grieco\VanEvara Jervis

وتفترض هي أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وبأن الأمن متوفر أكثر من كونه غير موجود ومفقود، وبهذا تقدم تنازلًا نظريًا بتقليصها لأهمية جوانب النظام الدولي، وجعلها لا تتحكم في سلوكيات جميع الدول، وأنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي اعترفت بالتأثير الضئيل للبيئة الداخلية على السلوك الخارجي[39].

فعندما يكون هناك قدرات دفاعية ميسرة عن القدرات الهجومية، فإنه يسود الأمن وتزول بذلك حوافز النزعة التوسعية، ومن هنا ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، وبهذا يمكن للدول امتلاك الوسائل اللازمة بالدفاع عن نفسها دون أن تقوم بتهديد الآخرين، وبذلك تقلل من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية[40].

وبالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكيات الفواعل، فنجد أن القادة السياسيين لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة واستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، ولكن في غياب هذا الإحساس فإن الدول ليس لها دوافع إلى اتباع هذه السياسات العنيفة.

ومن هنا قد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول وأدخلت الواقعية الدفاعية مصطلح الواقعية التعاونية Coopperative

---

([39]) Giden Rose, "Neoclassical Realism and Theories Of Foreign Policy", World politics,Vol51 ,1998,pp146-149.

([40]) ستيفن وولت،" العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة زقاع عادل وزيدان زياني، على الرابط http://www.geocities.com\adelzeggagh\iR

Realism المؤكد والمشجع على فوضى ناضجة عوضًا عن فوضى مطلقة، وهذا من أجل تفادي الحرب، ووضع سياسات مشتركة لذلك[41].

وفى حالة تراجع الفوضى في النظام الدولي سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لوالتز، وتتجه أكثر وأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي أي (إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية).

ب-الواقعية الهجومية The Offensive Theory

وروادها JohnsTephen /Walt/J.Mearshiemer/Farid Zakaria

وظهرت الواقعية الهجومية كردّ فعل للواقعية الدفاعية؛ حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تقوم بالبحث فقط عن أمنها، ولكنها ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول زيادة وتعظيم القوة[42].

لذا يعتقدون بزيادة احتمالات الحروب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة[43].

وبالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة، وهذا يميزها عن واقعية والتز هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسة الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيًا على فكرة الفوضى، وهذا ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد فيؤكد (فريد زكريا) أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية، والتأثيرات الأخرى، وظاهر السياسة للدولة يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات[44].

ومن هنا قد شكلت كل هذه المواقف الجديدة بالنسبة للنيوكلاسيكية تحولًا عميقًا لدى الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو خارجي وما هو داخلي، لتعيد النظر في ضرورة تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، وإزالة الفصل بينهما.

إذًا كان للواقعية تأثير كبير على دراسة العلاقات الدولية، إلا أن المدرسة الليبرالية أضافت أبعادًا مهمة في دراسة العلاقات الدولية، وهي المتعلقة بدور التفاعل بين الدول في تشكيل المصلحة، فالمصلحة قد لا تتسم بالاستمرار، كما تذهب إلى ذلك المدرسة الواقعية ولكنها قد تتسم بالتغير نتيجة الجوانب الداخلية في الدولة ونتيجة التفاعلات بين الدول بعد ذلك وكان الإسهام الأول للنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية هو كتاب

([41]) عبدالسلام يخلف، "محاضرة: التبويب النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولت" "، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، جامعة منتوري، 2004، ص 36.

([42]) المرجع السابق.

([43]) ستيفن وولت، مرجع سابق.

([44])-John- Mearsheimer, " Realism. The Real World And Acadamia". University Of Chicago, 2000, p01.

خطاب الدولة (إمريك كروسيه عام 1623 Emeric cruce)، وينصح فيه الأقوياء بالسعي أكثر لتحقيق السلام العالمي، ونجد أن كلًّا من إسهامات كل من روبرت كيوهن، وجوزيف ناي في مجموعة من المقالات والكتب التنظيرية التي تصدت لمداخل الواقعية.

-الليبرالية التقليدية Liberalism

وهي واحدة من النظريات الشائعة والمدارس الرئيسية في العلاقات الدولية، وترجع نشأتها إلى الفكر التنويري، وتسعى في أساسها الأول بكلِّ الوسائل؛ من أجل تحقيق السلام الدائم، والتعاون في العلاقات الدولية والليبرالية في حقيقتها ليست اتجاهًا واحدًا، ومفاهيم واضحة، إنها عبارة عن عدد من المدارس، وتطورت من خلال المزج بين هذه المدارس وأفكارها المختلفة، وتمتد بجذورها في التاريخ حتى تصل إلى أفلاطون وفلاسفة الإغريق ثم ابن سينا وفلسفة الإسلام، وترجع في أصولها الحديثة إلى مونتسكيو وجون لوك، وتضم الليبرالية في العلاقات الدولية مجالات واسعة منها.

ولم تعد الليبرالية في فترة نشأتها الأولى إلا ضربًا من ضروب المثالية للمدينة الفاضلة التي تحدث عنها مفكرو الإغريق ديمقريطس وأفلاطون ولوكرتيوس، لاسيما تلك الأطروحات التي تحدثت عن الحريات، والحقوق المدنية والدينية والسياسية والاقتصادية للإنسان المطلوبة من دولته، والتي يجب أن تكف يدها عن التدخل في شؤونه.

وانطلقت أفكارها كما تحدث عنها روادها من الإيمان بحرية الإنسان، وترجع جذور نظرية العلاقات الدولية الليبرالية إلى مقال كانط 1795 السلام الأبدي، ونلمس ذلك من خلال مقاله، حيث قَدَّم ثلاثة شروط نهائية للسلام الدائم، أصبح كل منها سلالة مهيمنة من الحرب الثانية، وقد أكد أهمية المؤسسات الدولية الاتحاد لدى كانط في الحفاظ على السلام، ويؤكد على أهمية الترابط الاقتصادي والتجارة الحرة، ونظرية السلام الديمقراطي، يقول إن الديمقراطيات نادرًا ما الذهاب إلى الحرب مع بعضها البعض، ومن ثم هيئة تنفيذية مسؤولة أمام الشعوب أو البرلمان للحفاظ على السلام، وهناك نقاط أساسية لتناول المدرسة الليبرالية.

1- مراحل نشأة الليبرالية

- **مرحلة التكوين**: ذات دلالات فلسفية تركز أكثر على مفهوم الفرد.
- **مرحلة الكمال**: شهدت هذه المرحلة ظهور علم الاقتصاد، وعلم السياسة، وركزت أكثر على الفرد العاقل المالك لحياته وبدنه وذهنه.
- **مرحلة الاستقلال**: ركزت على مفهوم المبادرة الخلاقة والاستقلال عن الاتجاه الديمقراطي[45].

(45) لاندو أليس،" السياسة الدولية النظرية والتطبيق"، ترجمة قاسم مقداد، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب، 2008، ص 75.

2- مبادئ الليبرالية

- ركزت الليبرالية على العلمانية Secularism وهي فصل الدين عن السياسة، وبالأخص فصل المعتقدات الدينية عن النشاط البشري وإزاحته بالكامل.
- العقلانية Rationalism أي الاستغناء عن كلِّ مصدر للوصول إلى الحقيقة والانفراد بهداية العقل فقط، وإخضاع كل الظواهر لحكم العقل.
- النفعية أو البراجماتية Pragmatism فهي تجعل من نفع الإنسان ومحيطه معيارًا للسلوك، والخير الأسمى هو تحقيق السعادة لكافة البشرية.
- الإنسانية Humanitarian تدافع الليبرالية عن حرية الفرد، وتؤمن بالطبيعة الإنسانية القابلة للكمال[46].

وتضم الليبرالية في العلاقات الدولية مجالات واسعة منها:

- نظرية السلام الديمقراطي أو الليبرالي بشكل أعم التأثير السياسي المحلي والسياسة الداخلية للنظم في العلاقات الدولية، وترسى قاعدة أن لا حرب بين الدول الليبرالية، وأبدت الدول الاستعمارية هذه النظرية في العلاقات الدولية، واتبعت بعدة نظريات أخرى تنظم العلاقة بين السلام والليبرالية.
- نظرية السلام التجاري محتجة بأن التجارة الحرة قد عكرت صفو العلاقات الدولية، كما أن العولمة تضمن طريقًا ممهدًا لهذا الاتجاه.
- نظرية السلام المؤسسي الذي يسعى لإظهار كيف يمكن أن يستمر التعاون في الفوضى، وكيف يمكن تقديم المصالح طويلة الأجل على المصالح قصيرة الأجل، وكيف تبني المؤسسات المكاسب المطلقة بدلًا من المكاسب النسبية المتعلقة بتأثير المنظمات الدولية على السياسة الدولية.

وتؤمن أيضًا بدور القانون الدولي في تحدي سلوك الدولة أو تعديل تأثير المعايير الليبرالية في السياسة الدولية، ولاسيما في العلاقات بين الدول الليبرالية ودور مختلف أنواع الاتحادات في السياسة الدولية مثل حلف وارسو في فترة الحرب الباردة، وحلف شمال الأطلنطي، والاتحادات الناشئة مثل الاتحاد الأوروبي، ودول مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

مجالات الليبرالية:

(46) حسين خليل، "العلاقات الدولية: النظرية والوقائع – الأشخاص والقضايا"، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2011، ص 64.

تعددت مجالات الليبرالية حسب النشاط الإنساني كونها تتعلق بإرادة الإنسان وحريته، ولعل أبرز مجالين في النظرية الليبرالية هما:

1)**الليبرالية السياسية**: وتجدها في كتابات (جون ستورات مل)، وبنجامين كوستانت Benjamin Constant، إذ تعتبر من مبادئ النظرية، خاصة في فرنسا وتقر به الليبرالية هنا، بما يُعرف بالديمقراطية والتي تسعى إلى إعطاء الفرد كامل حقوقه، وكذا الحق في المشاركة بالحكم به لضمان الحرية أكثر[47].

- أن يتحمل كافة الخدمات العامة.
- أن تعطي الفرص والموارد بالتساوي.
- أن تتدخل فقط عندما يكون هناك خلل في ميكانيكا السوق.

2) **الليبرالية الاقتصادية**: وظهرت بعد أفكار آدم سميث الذي نادى بحرية التجارة وحرية المنافسة معارضين بهذا تدخل الدولة في الاقتصاد، وأبرز ما نجده في هذا المجال بما يُعرف بالنظام الرأسمالي الذي يطالب بحرية حركة المال والتجارة، والتي قيد حرية ممارسة أي مهنة أو أي نشاط تحت شعاره الشهير (دعه يعمل، اتركه يمر)[48].

وقد اهتمت الليبرالية بموضوعات جديدة تفجرت على نحو مثل تحديات للمجتمع الدولي المعاصر، فقد أصبحت أمهات المشكلات العالمية عند الليبرالية هي المشكلات التي تواجه الجنس البشري بكامله، فالسلام والاقتصاد والبيئة والعدالة الاجتماعية وغيرها هي أجزاء مكملة لكون واحد[49].

فبدون السلام لم توظف الطاقات البشرية من أجل زيادة الإنتاج، ودون نمو الاقتصاد لن يكون هناك تقدم واسع في مقومات الرفاهية، ودون حماية البيئة سيعرض بقاء الإنسان على قيد الحياة للخطر.

فالنموذج الليبرالي يمتلك مجموعة من الفضائل المهمة، وحب كل الدول أن تجعلها من أولوياتها الأولى.

ومن هنا نجد أن النظرية الليبرالية ليست فقط قادرة على تحليل الأحداث الواسعة والقضايا المستحدثة، وإنما هي مؤهلة بقوة لتقديم قوائم فنية بمطالبات وعمليات ونتائج أكثر ما يمكن اشتقاقه من النظرية الواقعية المتمركزة فقط حول القوة والدولة[50].

([47]) لاندو اليس، مرجع سابق، ص 76-77.
([48]) المرجع السابق، ص 76.
([49]) المرجع السابق، ص 75.
([50]) محمد فرج أنور، مرجع سابق، ص 315.

وقد اعتمد النموذج الليبرالي على مجموعة من المفاهيم والوسائل في بناء فرضياته بدءًا من نقد المفاهيم التي طرحتها الواقعية كالقوة والمصلحة القومية، وتركز هنا أكثر على مساهمات جوزيف ناي لما تحمله من وضوح وتماسك بالطرح.

القوة الناعمة Soft Power يسعى صانع القرار بالدولة والمحللون إلى فهم ديناميكيات المتغيرات الرئيسية في توزيع القوة بين مختلف الدول، إذ يرى العديد من المحللين أن هناك نوعين من القوة الصلبة، وتتمثل في القوة العسكرية، وأخرى اقتصادية، وتستخدم كلاهما للإقناع أو التهديد[51].

إلا أن جوزيف ناي يرى أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة هذه القوى، إذا بات بإمكان الدولة أن تحصل على النتائج التي تريدها؛ لأن الدول الأخرى تريد أتباعها أن تعجب بقيمها وعادتها والعرف السائد بها؛ لتصبح تتشبه بها، وتطمح بالوصول إلى مستوى رخائها، هذه القوة تجعل من الآخرين أن يريدوا ما تريد أنت، وتكون مصاحبة بموارد القوة غير المادية كالثقافة – الأيديولوجية – المؤسسات هذه القوة يُعَرِّفها جوزيف ناي (بالقوة الناعمة).

مثال على ذلك الفاتيكان لم تفقد قوتها الناعمة رغم أن إيطاليا قد فقدت قوتها الصلبة.

الاعتماد المتبادل Interdependence

وهي الحالة التي تسود العلاقة بين طرفين متعاقدين أو أكثر؛ حيث تكون تكاليف خفض التبادلات أو فسخ العلاقة بين الطرفين متساوية تقريبًا.

أو بمعنى أدق يعني الحالة التي تتم فيها ممارسة التأثير من مثل قوة خارجية، ومنه الاعتماد المتبادل هو الاعتماد المشترك والتبادلي في السياسات العالمية يشير هذا المصطلح إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة.

ويرتبط هذا المفهوم بالمجال الاقتصادي والمالي، ويزداد بصورة مباشرة مع حدوث التصنيع والتحديث، ومن هنا تنشأ Feed- Back تغذية رجعية بين الأهداف التجارية التي هي مطلب كل الدول والأعضاء في التبادل[52].

الليبرالية الجديدة:

أما الليبرالية الجديدة أو الاجتماعية ذات الميول الاشتراكية لأنها تهتم بالعدالة الاجتماعية وتهدف في التوفيق بين حقوق الفرد والجماعة، وتسمح للدولة بالتدخل، ووضع معايير أكثر إيجابية، ووضع فرص متساوية للأفراد لنيل الحرية وتحقيق النجاح، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قام في بريطانيا مجموعة

(51) المرجع السابق، ص 318.

([52])Graham Evans&Jeffery Newnham,"The Penguin of International Relations" , London, 1998,P.82

من الليبراليين بنقد سياسة عدم التدخل في الليبرالية الكلاسيكية، وأيدوا تدخل الدولة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي؛ حيث يرى الليبراليون الجدد ومنهم (توماس هيل جرين، ليونارد ترلوني هوبهاوس، وجون هويسبون) أن الليبرالية والحرية الشخصية شيء لا يمكن للفرد تحقيقه إلا في ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة، وأيضًا ظهر في الغرب مفهوم جديد باسم Neo- Liberalism مناوئ للتحررية الجديدة، وهو مصطلح يستخدم في الوقت الحاضر للإشارة إلى مذهب رأسمالي يؤيد اقتصاد وعدم التدخل وعدم الاكتراث بالعدالة الاجتماعية، وتعد قضية الخصوصية وحرية الفرد من أهم مفردات الحديث عن الليبرالية؛ لارتباطها بصلب الأيديولوجية الليبرالية، وهي قيمة الحرية والإنسان حر إلا إذا عاش في بيئة حرة مع الأحرار رأى أن الإنسان يكون حرًا بمقدار ما يعطي غيره حريته، ففي مجتمعات ما بعد العولمة طغت المادة والعلمانية على المجتمعات الإنسانية، وانحرفت الدعوة للمذهب الإنساني التأسيسي الذي يدعو إلى التعايش المشترك بين الثقافات، انحرفت إلى دعوة لصهر جميع المجتمعات في العولمة، فرفعت شعار (من يعيش خارج العولمة سيظل خارج الزمان والمكان، وسيعيش حياة بدائية متخلفة، والعولمة نزعة عنصرية متوحشة في رأي عبدالله الغذامي بيضاء غير ملونة، إذ إنها تسعى لفرض نموذج ثقافي واحد يسعى لتغيير البيئة الفكرية للمجتمعات الإنسانية، بما لا يتناسب مع طبيعتها، وما تأسست عليه من قيم وأديان، وتعتبر المجتمعات والأيديولوجيات غير القابلة للذوبان في العولمة عددًا يجب التخلص منه، مثال حزب الله في جنوب لبنان، أو الإسلام السياسي، عامة الليبرالية الجديدة.

وقد قامت الليبرالية الجديدة على مجموعة من الأفكار التي أكدت النظرية الليبرالية التقليدية من قبلها، وأضافت إليها بعض الأفكار على سبيل تطويرها وتحديثها، ومن هذه الأفكار، يرى الليبراليون أن الفوضى تحدد سلوك الدول، لكن ليس بشكل كبير، ويرون أيضًا التعاون الدولي يمكن أن يتحقق عن طريق التعاون الثقافي، والاقتصادي، وحوار الأديان.

ويؤكد الليبراليون أن التعاون الدولي قادر على الحدِّ من الفوضى بشكل كبير، كما أنه له فوائد كبيرة لجميع الأطراف بغض النظر عن النسب الرقمية.

ويركز الليبراليون على نمط الإدراك؛ لأنهم يرون أن النوايا هي المؤشر الذي يؤدي بنتائج تتماشى مع النظام الدولي، وأن نمط الإدراك لهذه النوايا سهل حينما يحصل تفاعل إيجابي بين الأطراف الدولية، ويرى الليبراليون الجدد بأن المؤسسات الدولية لها دور إيجابي بالتعاون، وخاصة المواضيع المتعلقة بضبط الأمن، وتحقيق المصالح المتنوعة[53].

ويركز الليبراليون على الطريقة التي يمكن للمؤسسات أن تؤثر فيها على سلوك الدول عن طريق نشر القيم مثل التركيز على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية في تشكيل السياسة الخارجية للدول،

([53]) محمد المقداد، "محاضرات في نظرية العلاقات الدولية – النظرية الليبرالية"، الأردن، المفرق، جامعة آل البيت، 2014، ص 11.

وقد طور أندروموراڤيسيك نظرية الليبرالية أكثر عمومية للعلاقات الدولية مرتكزًا على ثلاثة افتراضات رئيسية:

أولًا: الأفراد والمجموعات الخاصة وليس الدول هي العوامل الفاعلة في سياسة العالم.

ثانيًا: تمثل الدول قسمًا مهيمنًا من المجتمع المحلي، وتخدم مصالحه.

ثالثًا: يتحدد سلوك الدول بتشكيل هذه المجموعات على المستوى العالمي[54].

وقد تجاوزت الليبرالية الجديدة الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتصل إلى وضع لبنات التعاون الدولي، على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

- ترى الليبرالية أن ظهور هذه المؤسسات هي تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط على وجه الخصوص، والذين يحبذون السير في اتجاه المسار العبروطني، ويرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائل التواصل الاجتماعي، وسهولة تبادل المعلومات.

وترى الليبرالية أهمية دور التواصل والإعلام بين الجماعات والأفراد، وسجل كل من (كيوهان) و(واي) أن العلاقة الدولية يجب أن تتجاوز إطار العلاقات الدولية لتدخل غمار العلاقات العبروطنية.

سلبيات النظرية الليبرالية والنقد التي تعرضت له

لقد تعرضت الليبرالية الجديدة للنقد من قبل العديد من التيارات، وأشدها كان من الواقعية الجديدة التي نقدت الليبرالية من النواحي التالية.

فيرى الواقعيون الجدد أن الفوضى تحدد سلوك الدول في كثير من الحالات.

يرى الواقعيون الجدد أنه ليس من اليسير تحقيق التعاون الدولي والمحافظة عليه؛ لأنه يحتاج إلى قوة الدولة، ولا يرون أن التعاون الدولي يؤدي بالضرورة إلى لجم الفوضى أو الحد فيها، ويقول الواقعيون إنه ليس مهما بمكان نوايا الدول، بل تفاعلاتها وإمكانياتها وتأثيرها على الدول الأخرى.

ويقول الواقعيون بأن المؤسسات الدولية ليست قادرة على تخفيف الآثار السلبية للفوضى[55].

فينطلق الليبراليون من نقطة أساسية هي الإيمان بإمكانية تطور وتغيير طبيعة العلاقات الدولية مع الإقرار بصعوبة ذلك في كثير من الأحيان، وتلك القاعدة تعني أنه ليس من المحتم علينا العيش في حالة صراع دائم على عكس النظرية الواقعية مقدرة الإنسان على التعلم والاستفادة خبراته التاريخية ستساهم في إخراجه من حالة

([54]) عبادة السبع، " نظريات السياسة الدولية النظرية الليبرالية ونظرية النظام"، على الرابط http://www.syr-res.com

([55]) محمد المقداد، مرجع سابق.

الخوف والشك والصراع، ومن ثم الانتقال به إلى حالة التعاون والاستقرار، فبالعقل يتحرر الإنسان من العيش تحت رحمة الغرائز والطبائع البدائية، وبه نُسَخِّر قوى الطبيعة وتفهم آليات المجتمع، فالأصل أن الإنسان كائن عقلاني وعقلانيته ستدفعه للتعاون مع الآخرين بدلًا من التصادم معهم.

وأبرز ما ميز المدرسة الليبرالية هو التفاؤل وأحيانًا المثالية في التعاطي مع العلاقات الدولية والطبيعة البشرية، فلطالما تزامن تطور الليبرالية مع الكثير من الدعوات المطالبة لإمكانية إقرار قانون دولي وإنشاء منظمات دولية تنظم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول، فنجد أن على سبيل المثال.

اعتقد الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724-1804)

بإمكانية تأسيس نظام فيدرالي عالمي تجتمع تحت سقفه جميع دول العالم، وتتعاون مع بعضها للوصول إلى حالة سلام واستقرار دائمين، ولكن يتطلب الوصول لذلك النموذج المثالي تحقيق ثلاثة شروط وهي:

- انتشار الديمقراطية على مستوى العالم.
- زيادة عدد المنظمات والمعاهدات الدولية.

وأخيرًا تمتين الترابط الاقتصادي والثقافي والأمني بين الدول، ونجد هذه الفكرة بلغة عصرنا الحالي أقرب بكيان شبيه بالاتحاد الأوروبي، ولكن على مستوى أوسع يشمل دول العالم.

ونجد أن مميزات الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية الاعتقاد بوجود ترابط بين المؤسسات والسياسات الداخلية ضمن الدولة، وبين علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية، فمنذ أن كتب (كانط) كتابه (السلام الدائم) ساد اعتقاد بين الليبراليين بوجود رابط عضوي بين شكل نظام الحكم في الدولة ومدى نزوعها للحرب أو السلم، فنجد على سبيل المثال: رأى أن الدول الديمقراطية أكثر ميلًا نحو التعاون والسلام، وهذه الفكرة أصبحت فيما بعد القاعدة التي بنيت عليها النظرية المعاصرة في السلام الديمقراطي، وإلى جانب ذلك، يركز الليبراليون على دور مأسسة وتقنين العلاقات الدولية في الوصول إلى عالم أكثر أمنًا واستقرارًا، وذلك مبني على اعتقاد بأن السبب وراء انخفاض عدد الحروب منذ مطلع القرن العشرين يعود إلى التزايد في عدد المنظمات والاتحادات العالمية، إضافة إلى زيادة عدد المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

أيضًا يسود اعتقاد بين الليبراليين بأن زيادة المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية سيُسهم حتمًا في تطوير فكرة القانون الدولي، وتنظيم العلاقات بين الفاعلين الدوليين، كالدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشخصيات ذات النفوذ، ولعب أصحاب هذا الاتجاه دورًا رئيسيًّا في الدفع باتجاه تأسيس عصبة الأمم بعد

الحرب العالمية الأولى لتكون بديلًا لسياسات توازن القوى، والتي لم تنجح في تفادي اندلاع تلك الحرب المدمرة[56].

ومن الناحية الاقتصادية يعتقد الكثير من الليبراليين أن زيادة الترابط والتبادل الاقتصادي بين الدول يقلل من احتمال الدخول في حروب ونزاعات يعتبر ديفيد ريكاردو (1772-1823) أبرز من أسسوا لهذا الاتجاه الاقتصادي في العلاقات الدولية، فرأى ريكاردو أن زيادة حجم التجارة الحرة سيُسهم في التقليل من الحروب، فتحقيق الربح عن طريق التجارة والتعاون سينفي الحاجة للحرب، ولقد استمر هذا الاتجاه في النمو حتى القرن العشرين، وقد تبلور في شكل نظرية (الاعتماد المتبادل)، وتقوم هذه النظرية على فكرة أن زيادة الترابط والاعتمادية الاقتصادية سيرفع من تكلفة الحروب، وبالتالي ستسعى الدول لتجنب الحرب لِمَا لها من خسائر اقتصادية محتملة، ونجد أن تدريس العلاقات الدولية كاختصاص أكاديمي هي أيضًا فكرة ليبرالية ناجمة عن إيمان بقدرة التميز على فهم ديناميات العلاقات بين الدول، والإسهام في تغييرها، والسير بها نحو السلمية، والتعاون بدلًا من الحرب والصراع[57].

مجمل القول إن دراسة العلاقات الأمريكية – السعودية تحتاج إلى المدرسة الواقعية والليبرالية وذلك لدراسة الاستمرار فيها وكذلك لدراسة التغير الذي الحق بها نتيجة تفاعلات معينة متعلقة بأمور عديدة ومنها الحرب على الإرهاب والثورات العربية وغيرها.

(56) Dunne, Timoth, Milia Kurk and Steve Smith, "International Relations Theories, Discipline and Diversity", Oxford,Oxford Up,2007,P.10

(57) Jorgensen, "Knud Erik international Relations Teory" , A New Introduction Basin , Gstoke, Palgrave, Macmillan,2010,p.24.

الفصل الثاني

الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية - السعودية

السعودية هي إحدى الدول المحورية في الشرق الأوسط، ذات الثقل في ميزان القوى؛ لأنها ذات وزن استراتيجي مهم في أولويات وتوجهات السياسة الأمريكية نحو المنطقة، وتعتبر فترة أوباما من الفترات الفارقة في العلاقة بين البلدين؛ حيث تميزت هذه الفترة بجانب من الشد والجذب، وأيضًا وجود اتفاقات واختلافات في عدد من القضايا الساخنة في المنطقة، ويقدم هذا الفصل وعبر مبحثين تحليلًا لأهمية الجانب الجيوستراتيجي والأمني في العلاقات الأمريكية – السعودية، ويستعرض المبحث الأول: الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية – السعودية قبل فترة الرئيس أوباما، وتناول في المبحث الثاني الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية – السعودية خلال فترة الرئيس أوباما (2008-2016).

المبحث الأول: الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية – السعودية قبل فترة الرئيس أوباما

تتميز المملكة العربية السعودية بمكانة متميزة على النطاقين الدولي والإقليمي لما لها من أهمية دينية واقتصادية واستراتيجية كبيرة؛ ما جعلها مطمعًا للقوى الكبرى، وانعكس على دورها في دوائرها المختلفة العربية والإسلامية والخليجية والدولية، وهذه المحددات تؤثر في علاقتها مع الدول، وأيضًا سياستها الخارجية، وتوجد هنا ثلاثة نقاط في هذا الشأن.

أولًا: الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية.

ثانيًا: تأثير الأهمية الجيوستراتيجية على دور وسياسات المملكة العربية السعودية.

ثالثًا: الجانب الأمني في العلاقات الأمريكية السعودية.

1- الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية.

ويمكن تقسيم هذه المقومات كما يلي:

أ- العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من أهم المقومات التي تحدد شكل العلاقات بين الدول، وأيضًا تحدد سياستها الخارجية، وتقع المملكة العربية السعودية في الركن الجنوبي من قارة آسيا، وتشغل ما يوازى 80% من جملة المساحة الكلية لشبه الجزيرة العربية، أي يبلغ إجمالي مساحتها نحو مليونين ومائتين وخمسين ألف كيلو متر مربع، وتعتبر مساحتها ربع مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر تسعة أضعاف مساحة الجزر البريطانية، يحدها من الشمال الكويت والعراق والأردن، ومن الجنوب اليمن وسلطنة عمان، ومن الشرق الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر، وأيضًا الشواطئ الساحلية للمملكة تمتد نحو (1670) كيلو مترًا على البحر

الأحمر، و650 كيلو مترًا على الخليج العربي[58]، ومن هنا تكون المملكة أكبر الدول الخليجية مساحة تتوسط المملكة شبه الجزيرة العربية[59].

وتلاصق المملكة أكثر من دولة عربية، وتقترب من عدة دول عربية وغير عربية، الأمر الذي يلقى عليها أعباء ومسؤوليات سياسية خاصة، وهذا الموقع أثر على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية من عدة نواحي، كما يلي:-

- الحرص على عدم وجود أي قوة دولية غير منتمية إلى دول الجزيرة العربية في أي من دولها، وبالأخص إذا كانت هذه القوة غير صديقة أو متعاونة مع المملكة العربية السعودية ذاتها.
- كذلك فإن حدود المملكة الشمالية والملاصقة للأردن يجبرها على المشاركة في الصراع العربي - الإسرائيلي الأمر الذي أدى إلى اهتمام المملكة بصورة مباشرة بهذا الصراع، بل وهي من أهم الأطراف في إدارة هذا الصراع.
- الاهتمام بالأحداث والتطورات في منطقة البحر الأحمر؛ حيث تهتم المملكة بتحقيق الأمن في منطقة البحر الأحمر، وتقديم المعونات للدول للتنسيق معها؛ للحفاظ على مصالحها في البحر الأحمر، وقد تزايدت هذه الأهمية بعد تزايد أهمية مصالح للمملكة هناك، وبالأخص بعد مشروع خط أنابيب ينبع لنقل البترول، والذي يمتد من حقول بقيق إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، ويبلغ طوله 1200 كيلو متر، وكان الهدف الأساسي منه تقليل اعتماد المملكة في تصدير بترولها على الخليج العربي، والاعتماد على البحر الأحمر بشكل أكبر[60].
- كذلك فإن المساحة الكبيرة أدت إلى مجموعة من التعقيدات السياسية والخارجية، ووضع المملكة في بعض الأوقات في وضع سيئ.

ب- العامل الثقافي والتاريخي والأيديولوجي:-

يرجع تاريخ نشأة المملكة العربية السعودية إلى العلاقة بين حركة مُحَمَّد بن عبدالوهاب (الحركة الوهابية) والحركة السياسية النجدية التي كانت تمثلها الأسرة السعودية في ذلك الوقت، واستطاعت تكوين مملكة تضم أقاليم نجد والحجاز والإحساء الذي شمل أراضي الجزيرة العربية على يد الملك (عبدالعزيز بن سعود)[61].

([58]) عبدالرحمن الشريف، "جغرافية المملكة السعودية، الرياض"، دار المريخ، 1983، ص13.

([59]) مُحَمَّد السعيد إدريس، "النظام الإقليمي للخليج العربي"، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2000، ص ص 125-129.

([60]) وليد الأعظمي، "العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج"، وثائق غير منشورة، لندن، دار الحكمة، ط1، 1992، ص ص22-26.

([61]) William Ochsenwald, "Saudi Arabia and Islamic Revival ",International Journal of Cambridge University Press ,Middle East Studies , Vol.13,No .3, August1981,p.273.

ومن الجدير بالذكر أن خصائص النظام السعودي الثقافية والأيديولوجية انعكست على توجهات الولايات المتحدة الأمريكية نحو السعودية، إذ ارتبطت السياسة الأمريكية تجاه السعودية بالنشاط التبشيري؛ حيث إن ذلك النشاط لم يكن سوى حلقة من حلقات النشاط الغربي لتنصير الشعوب الإسلامية عمومًا والخليج العربي بالأخص، وكانت تعرف بأنها الجزيرة العربية المنسية في أوساط المبشرين، ورغم اهتمام المبشرين بالخليج العربي والجزيرة العربية إلا أنها فشلت في ترك أي أثر ديني له في هذه المنطقة[62].

وفي عام 1899م تأسست الإرسالية الأمريكية للجزيرة العربية رسميًّا، وقامت باختيار مدينة البصرة جنوب العراق كأفضل مكان يمكن أن تنطلق منه الإرسالية لتحقيق أهدافها التبشيرية، وذلك لموقعها الاستراتيجي، وباعتبارها مكانًا مميزًا لأعضائها لتنفيذ مهمتهم[63].

وقد ساعدت الإرسالية الأمريكية في البصرة بدعم الحكومة الأمريكية والحماية البريطانية على جمع المعلومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا الأمر الذي شجع المستشرقين على القيام بجمع هذه المعلومات، واعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية على رجال التبشير من خلال قيامهم، بإرسال التقارير لها؛ لأن هذه الفترة تميزت بعدم وجود نشاط دبلوماسي أمريكي متكامل.

وفي عام 1924م قررت الإرسالية تصفية نشاطها رسميًّا؛ وذلك نتيجة لاكتشاف النفط بكميات كبيرة في شرقي الجزيرة العربية، وإنهاء حالة الفقر والمعاناة التي كانت تركز عليها الإرسالية في ذلك الوقت في خدمة أهدافها التبشيرية[64].

ج- النفط:

مع تزايد اكتشاف النفط زادت الأهمية الاستراتيجية للمملكة، وأصبحت العلاقات الأمريكية السعودية تقوم على ثالوث النفط – الدين – الموقع الاستراتيجي للمملكة[65].

وهذا الثالوث غير قابل للجدل أو التفاوض بين الطرفين أي أنه ثبت أنه الثالوث الثابت؛ حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية منذ النصف الأول من القرن العشرين وهي تحاول تجنيد الفكر السعودي الديني لخدمة مصالحها وأهدافها، ليس فقط في المنطقة العربية بل في العالم الإسلامي عامة، ووجدت من ذلك دعمًا

([62]) عزة عبدالرحيم محمد شاهين، "العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود ما بين عامي 1924-1945"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية) 2005، ص ص 25-29.

([63]) عبدالمالك خلف التميمي، "التبشير في منطقة الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي"، الكويت، منشورات كاظمة للنشر والتوزيع، 1982، ص 45.

([64]) سميرة أحمد عمر سنبل، "العلاقات السعودية الأمريكية، نشأتها وتطورها 1931-1975"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، كلية التشريعية والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الحضارية) 1997، ص 37.

([65]) مضاوي الرشيد، "السعودية والولايات المتحدة - ثالوث النفط والموقع والدين"، صحيفة القدس العربي لندن عدد 10، 2006، على الرابط http://www.alquds.co.uk

لمشاريعها، وحاولت من خلال وسائل الإعلام أن تضع السعودية في حجم أكبر من مؤهلاتها وقدراتها الحضارية والثقافية والفكرية حتى تجعل منها محورًا للعالم الإسلامي والعربي[66].

كذلك يرى بعض المحللين أن البعد الإسلامي للسياسة السعودية كان يشكل نقطة مهمة لجذب النظر من قبل الساسة الأمريكيين، أي أنه ليس هو صنيع الإدارة الأمريكية، كذلك كان النهوض الاقتصادي الذي بدأت السعودية بتحقيقه مصدرًا مهمًا لإثارة الاهتمام الأمريكي حول وضع تصورات مستقبلية متوقعة لسياسة المملكة، ولسياسة أبناء الملك عبدالعزيز، والتي من الممكن أن تشكل تهديدًا لوضع الولايات المتحدة الأمريكية داخل منطقة الخليج العربي، وقد كانت الولايات المتحدة بهذا تقوم باستخدام سياسة احترازية من السياسة الإسلامية السعودية مستقبلًا، وبالتالي فإن المقومات سالفة الذكر أثرت على توجهات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السعودية، وأثرت كذلك على الدور والسياسات المطلوبة من السعودية إقليميًا ومن قبل الولايات المتحدة[67].

ثانيًا: تأثير الأهمية الجيوستراتيجية على دور وسياسات المملكة

وفقًا لهذه التوجهات التي تبنتها الولايات المتحدة نحو المملكة نتيجة لبعدها الديني والاستراتيجي جاء توثيق تلك العلاقة في النصف الأول من القرن العشرين، وكانت العلاقة في بداية الأمر تحمل طابعًا غير رسمي.

وبدأت العلاقات الأمريكية السعودية عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم اعتراف دبلوماسي بالسعودية في مايو 1931، وكانت السعودية في ذلك الوقت تسمى بحكومة نجد والحجاز، وقامت الولايات المتحدة بعقد معاهدة تجارة وصداقة مع السعودية في نوفمبر 1933[68]، ونصت المعاهدة أيضًا على تبادل دبلوماسي وقنصلي، ولكن لم تتم بسبب الكساد العالمي ومحدودية المصالح الأمريكية[69].

إلا أن العلاقات الاقتصادية قد تطورت بشكل كبير قبل تطبيع العلاقات السياسية، ففي عام 1933م منح ابن سعود امتياز التنقيب عن النفط إلى شركة الزيت الأمريكية، وذلك لمدة عامين، وقد تنازلت عن هذا الامتياز لشركة متفرعة منها، وهي شركة أرامكو[70]، بعد ذلك قامت الولايات المتحدة بتعيين فيش كوزير مفوض لدى السعودية في 4 فبراير 1940م، وهذا بسبب الضغوط التي فرضتها شركة (سوكال).

([66]) المرجع سابق.

([67]) علاء طاهر، "العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة"، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998، ص ص 564 - 567.

([68]) في الفترة الفاصلة بين منح الاعتراف وتوقيع معاهدة الصداقة، كان اسم المملكة "مملكة الحجاز ونجد" قد تغير رسميًا إلى المملكة العربية السعودية في سبتمبر 1932. انظر: U.S .Department of State , The British Common wealth, Europe , Near East and Africa ,Foreign Relations of the United States , Dipolmatic Papers, 1933, vol .II, (Washington ,D.c :Gpo,1949),986-1001, http://digital .library .wisc .edu\1711.dl\FRUS.FRUS1933v02 على الرابط

([69]) محمد النيرب، "أصول العلاقات السعودية الأمريكية"، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994، ص 18.

([70]) سميرة أحمد سنبل، مرجع سابق، ص ص 112-116.

وكان عام 1945م هو العام الأبرز في تطور العلاقات الأمريكية السعودية عندما اجتمع الرئيس الأمريكي روزفلت مع الملك عبدالعزيز بن سعود على متن السفينة كونسي في البحيرات المرة بمصر التابعة للبحرية الأمريكية، وفور انتهاء الاجتماع وافق ممثلو وزارات الخارجية والحربية والبحرية الأمريكية على خطة شاملة لمساعدة السعودية، وكانت تتضمن حرية ضمان الوصول الأمريكي إلى حقول النفط داخل المملكة العربية السعودية في مقابل ضمان أمن السعودية في مواجهة أي أخطار داخلية وخارجية، ومنذ ذلك الحين بإمكاننا أن نصف العلاقات الأمريكية السعودية على أنها زيادة مضاعفة في الصلات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية بين البلدين[71].

وفقًا لأهمية السعودية الجيوستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يمكن القول إن هناك عدة سياسات واستراتيجيات اتخذتها الولايات المتحدة وقد ترتب عليها التزامات سعودية، وهذه الاستراتيجيات هي كما يلي:

1- **استراتيجية الأعمدة التوأم Twin Pillars.**
2- **استراتيجية الحليف الأهم.**
3- **استراتيجية الحزام الأخضر.**

أ- استراتيجية الأعمدة التوأم Twin Pillars:

في إطار استراتيجية العمودين المتساندين (السعودية وإيران) أصبحت السعودية في ظلِّ هذه الاستراتيجية في ذلك الوقت أكبر مودع أجنبي في البنوك الأمريكية، وأكبر مستثمر في شراء السندات الحكومية والعقارات والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة في المقابل المزود الرئيسي للأسلحة داخل المملكة العربية السعودية، وتشير الاستراتيجية إلى اتجاه الولايات المتحدة لتمتين علاقاتها بالدول الحليفة الأساسية لها في الشرق الأوسط؛ حيث إنه وفقًا لهذه الاستراتيجية التي وضعها مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك هنري كسينجر أصبحت الرياض منذ عام 1971 الركن الرئيسي في استراتيجية واشنطن في الخليج إلى جانب إيران.

ب- استراتيجية الحليف الأهم:

في أواخر السبعينيات حدثت بعض التطورات التي غيَّرت مجرى الاستراتيجية الأمريكية مع ازدياد القوة السوفيتية، وتدخل السوفيت في أفغانستان في ديسمبر عام 1979، وانهيار نظام الشاه في إيران في فبراير 1979.

وبناء على ذلك أصبحت السعودية هي الحليف الأهم لواشنطن على الساحة الدولية، وقد زاد التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية بعد إعلان مبدأ كارتر الذي ربط أمن الخليج، وبالأخص السعودية بأمن

(71) بيبرس ريتشارد وآخرون، "أمريكا والسعودية: تكامل الحاضر وتنافر المستقبل" ، تقرير الكونجرس الأمريكي، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، المكتبة الثقافية،1991، ص 36.

الولايات المتحدة الأمريكية هذا المبدأ زاد من التعاون العسكري والجوي خلال فترة الثمانينيات عبر مجموعة من التدريبات لمواجهة إيران، و تحديد خط وهمي يحدد منطقة دفاع جوي قبالة للسواحل السعودية، وسُمّي هذا الخط بخط Fahd Line لإسقاط أي طائرة إيرانية f4[72].

كذلك تطور التعاون بين الدولتين خارج منطقة الخليج العربي؛ حيث إن الإدارة الأمريكية أصبحت تطلب المساعدة من السعودية لتمويل مجموعة العمليات السرية الأمريكية في أفغانستان وإثيوبيا وأنغولا ونيكاراجوا[73].

ج- استراتيجية الحزام الأخضر:

وبناء على ازدياد أهمية السعودية في منطقة الشرق الأوسط ككل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم اعتماد استراتيجية الحزام الأخضر من جانب بريجنسكي، وهو رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد كارتر، وتقوم هذه الاستراتيجية على فكرة بناء تحالف من دول إسلامية لمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى المياه الدافئة ومنابع النفط في الخليج، ومن خلال هذه الاستراتيجية تقوم السعودية بتقديم المال، وتقوم الاستخبارات المركزية الأمريكية بتدريب المجاهدين الأفغان، ويقوم كل من المغرب ومصر بشراء الأسلحة من الأسواق الدولية، أما الاستخبارات العسكرية الباكستانية فتعمل على التنسيق لوجستيًا بين جميع الأطراف على الأرض، وقد أدت هذه الصيغة إلى هزيمة السوفيت، وإجبارهم على الخروج من أفغانستان بدءًا من عام 1989[74].

وبالتالي في الوقت الذي سعت الولايات المتحدة فيه لحماية مصالحها الاستراتيجية، كانت المملكة هي أهم الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة لحماية هذه المصالح، إذ استخدمتها الولايات المتحدة لمواجهة التيارات والنظم القومية في المنطقة العربية، وأيضًا استخدمتها لمواجهة الشيوعية كنموذج تكفيري إلحادي يمثل خطرًا على الأديان، ثم استخدامها لمواجهة الثورة الإسلامية الإيرانية، وأيضًا دعم الجماعات الإسلامية مثل دعم المجاهدين في أفغانستان وذلك كالتالي:

- السعودية ومواجهة القومية العربية:

منذ نشأة المملكة كانت حذرة تجاه أي مشاريع توحيدية عربية؛ لأنها تخوفت من انتشار أفكار قد تشكل أخطارًا محتملة لأساس سلطة ومشروعية نظامها السياسي، وشعرت أيضًا أنها قد تحتل مرتبة ثانوية ضمن هذه

([72])Edward Sylvester ," The U.s. Saudi Partnership.Is This Marriage Headed For Divorce ?", +(Masters thesis,Naval Posts graduate School , Sep .2000) ,p27 .

([73])Jennifer S. Delaney , "The Unlikely Partnership :The State of the U.S. –Saudi Relationship" (Masters Thesis ,Hawaii pacific University ,Summer 2009)p43.

([74]) مروان قبلان، "العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه"، سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014، ص7.

المشاريع، وأن آراء الجيل الجديد من القوميين العرب لديه إمكانيات لتدمير المصالح السعودية، والقضاء على طموحات العائلة المالكة، فقد اعتقدوا أن نفط المملكة وغيرها من الدول المنتجة للنفط ملك للعالم العربي وليس ملكًا لمنتجيه فقط، وأنه يجب أن يستغل في التنمية الاقتصادية العربية، ويستخدم في تحقيق أهداف الأمم الأخرى.[75]

وصور القوميون العرب النظم العربية المحافظة أو القوى الرجعية كما أطلقوا عليها كإحدى العقبات المهمة على طريق تحقيق الأهداف العربية، وصيانة الحقوق العربية في مواجهة الإمبريالية، وهكذا شكل القوميون العرب تهديدًا وجوديًّا للسعودية، وهذا التهديد أصبح أكثر خطورة بسبب الدعم الذي تلقاه هؤلاء من البلدان الشيوعية والاتحاد السوفيتي، ومن هنا أصبح منع الوجود الشيوعي والاختراقات الشيوعية للبلدان العربية هدفًا طاغيًا على السياسة الخارجية السعودية، وأصبح يُنظر إلى الإسلام على أنه قوة أيديولوجية مضادة للراديكالية الشيوعية والعربية، واعتبروه إطارًا ملائمًا لتحالف مضاد للقومية[76]

وبناء على ذلك فإنه في عام 1962 ظهرت المبادرة السعودية لتأسيس رابطة العالم الإسلامي بدعوى إحباط المؤامرات ضد الإسلام والمسلمين، وإبعادهم عن تدمير وحدتهم ودينهم، واستكملت هذه المبادرة بتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1972، وكانت السعودية الشريك الأساس في هذا المشروع، وبالتالي رأى بعض المحللين أن القيادة السعودية استخدمت الإسلام وفق توجيه أمريكي لبلوغ الأهداف، وتحديد السياسات التي نشأت على قاعدة أولويات واهتمامات أخرى؛ حيث إن السنوات التي تلت نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي أصبحت أداة مهمة لسيطرة النفوذ السعودي في كلِّ العالم الإسلامي[77].

- السعودية ومواجهة الشيوعية:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع في تبني استراتيجية الاحتواء للقضاء على الاتحاد السوفيتي، واتجهت من خلالها بتقديم منح ومساعدات ضخمة للمقاومة الأفغانية ذهبت معظمها للتيار الإسلامي، وشاركت السعودية في تمويل الجهاد الإسلامي، وصَوَّر النظام السعودي أن الجهاد في أفغانستان هو القضية الأسمى في الثمانينيات، وأخذ التضامن الإسلامي الدولي شكلًا ماليًّا حتى منتصف الثمانينيات، بالإضافة إلى المساندة العسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للمجاهدين الأفغان بالتعاون مع الأجهزة الباكستانية التي كانت تقوم بتوزيع المساعدات على مستحقيها، وفي عام 1984 أخذ التضامن صورة الوجود المتزايد للمجاهدين الأجانب، ولاسيما العرب على الأراضي الأفغانية، واتسع التعاون بين الممولين العرب، وعلى رأسهم السعودية وبين الخبراء الأمريكيين[78].

([75]) شرين هنتر، "مستقبل الإسلام والغرب صدام حضارات أم تعايش سلمي؟" ، ترجمة زينب شوربا، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002، ص202-204.

([76]) المرجع السابق.

([77]) المرجع السابق.

([78]) محمد البغدادي، "الإمبراطورية الأمريكية" ، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2005، ص ص 95-96.

وأعطوا للقضية الأفغانية دعمًا هائلًا من المساعدات المالية الأجنبية، وأطلقوا عليهم في الغرب (المقاتلون من أجل الحرية)، أما في المملكة أطلق عليهم (طلائع الأمة)، وكانت المعونات تأتي من مصادر عامة، وتكونت ثلاث هيئات سعودية لتشكل نقاط الاتصال المهمة، وهي رابطة العالم الإسلامي، والمخابرات السعودية، ولجنة الدعم الخاصة.

وقد قام طلائع المتطوعين العرب بزيارة باكستان، وكان دورهم في البداية هو دور المنظمات الإنسانية الإسلامية، وتحول دورهم إلى مجاهدين ضد الجنود السوفيت تدريجيًا، وكان أن ظهر بن لادن زعيم تنظيم القاعدة فيما بعد ورمز الجهاد القادم من المملكة، ولكن لم تكن حماسته تثير القلق للأجهزة الأمريكية التي كانت ترى فيه رجلًا من أصول عريقة، وهو حليف لها ضد الشيوعية[79].

وبعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان في عام 1989 قامت الولايات المتحدة بتخفيض حجم المساعدات للمقاومة التي أثبتت فشلها، وأنها غير قادرة على قلب نظام الحكم في كابول، ولم يعد يوجد أي أهمية من وجهة النظر الأمريكية لوجود المجاهدين الأفغان، ولكن مع ذلك استمرت بل وزادت السعودية في دعمهم، ومن ذلك دعمها لغلب الدين حكمتيار إلا أن الصراعات الموجودة آنذاك بين المجاهدين، والتحصينات القوية التي استولى عليها القائد مسعود في شمال شرق أفغانستان جعلته منافسًا قويًا لحكمتيار، وكذلك فإن مقاومة نظام نجيب الله لم تسمح لحكمتيار بالاستيلاء على كابول، وإقامة دولة إسلامية تكون صديقة للمملكة[80].

ولكن بعد أن انسحبت قوات الاحتلال السوفيتي من أفغانستان، وانهار الاتحاد السوفيتي، استمر جنود تنظيم القاعدة في عملهم، وكانوا يظهرون بين الحين والآخر في مراحل الأزمات في المنطقة العربية والإسلامية مثل البوسنة والهرسك، والشيشان، وكوسوفا، والجزائر.

- السعودية ومواجهة الثورة الإسلامية في إيران:

مثلت الثورة الإسلامية في إيران قلقًا متزايدًا لدى الولايات المتحدة الأمريكية ولحلفائها أيضًا من العرب وبالأخص المملكة العربية السعودية، وقد أثارت الثورة شعارات عنيفة بسبب اللغة الدينية المتشددة التي كانت تستخدمها، كما أن الثورة أفقدت الولايات المتحدة أهم حلفائها العسكريين في أهم مناطق العالم المنتجة للبترول،

([79]) المرجع السابق.

([80]) وزارة الخارجية الأمريكية، "هل الولايات المتحدة هي التي أوجدت أسامة بن لادن؟ الادعاءات القائلة بأن الولايات المتحدة مولت بن لادن ثبت بطلانها"، الموقع الإلكتروني للوزارة، 13 مايو 2005، على الرابط
http://usinfo.state.gov\ar\Archive\2005\May\13-821232.html.

وجعلت دخول إيران أسهل بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي اقترب منها بشكل خطير لدعم النظام الشيوعي الأفغاني، ومن هنا اختلطت الثورة الإسلامية في إيران بالصراع الأمريكي ضد السوفيت[81].

وبناء على ذلك تبلورت سياسة الاحتواء التي تبنتها السعودية في مواجهة شعار تصدير الثورة الإسلامية في إيران، وبذلك ظهرت الحرب التي قام بتفجيرها صدام حسين عام 1980 بدعم من النظم الخليجية ودعم الغرب ضد الجمهورية الإسلامية في إيران، وقد كان من السهل بالنسبة للسعودية أن تقاوم الشيوعية والراديكالية العلمانية باعتبارهم ضد الإسلام إلا أنها لم تعرف كيفية التعامل مع عقيدة ادعت تمثيل الإسلام الصحيح، وقامت بالتشكيك في الإسلام في السعودية، واتهمت القادة السعوديين بتمثيل الإسلام الأمريكي الخاضع للغرب[82].

وفي الثمانينيات من القرن العشرين كانت استراتيجية المملكة العربية السعودية مزيجًا من التعاون مع الجماعات الأقل راديكالية والأكثر محافظة في بلدان العالم الإسلامي الأخرى، والهجوم المضاد على موجه الإسلام النضالي الإيراني، وعندما شنت المملكة هجومًا معاكسًا على إيران قامت بالتشديد على السمة الفارسية والشيعية لإيران؛ مشيرين إلى أن الثورة الإسلامية في إيران وأيديولوجيتها كانت تعبيرًا عن طبيعتها الشيعية – الفارسية ذات العلاقة الضعيفة بالإسلام الصحيح، وطلب الملك فهد من إيران وقف السعي لتصدير ثورتها وأيديولوجيتها الشيعية – الفارسية التي قال إنها غريبة عن الإسلام، ولا تمت له بصلة، واعتمد في ذلك على قوة المملكة، وسيطرتها على دول الخليج والعالم العربي لما لها من نفوذ وموقع استراتيجي[83] ووفق المخطط الأمريكي ضاعفت المملكة من جهودها المضادة لإيران، وذلك من خلال المساعدات المالية والتدريب والتعليم للتحكم بالجماعات الإسلامية في العالم الإسلامي، أما الجزء الآخر من الاستراتيجية السعودية، وكان يتمثل في التقرب إلى الأنظمة العربية الأخرى حتى التي كانت بينها وبينهم نزاع في الماضي مثل النظام البعثي لصدام حسين في العراق، فضلًا عن الحلفاء الغربيين، وفي عام 1981 تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وقام خلال الفترة من 1980-1988 بتقديم الدعم السياسي والمالي للعراق في حربها مع إيران، وتوثيق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت باستغلال مخاوف السعودية من الثورة الاسلامية في إيران لحشد القدرات السعودية ضد إيران، واستخدام الإسلام في السعودية كأداة لمواجهة الصراع، وحافظت السعودية وفقًا للتوجهات الأمريكية على استخدام الإسلام كوسيلة لبلوغ أهدافها الأمنية والسياسية[84].

([81]) جيل كيبل، "انتشار وانحسار الإسلام السياسي"، ترجمة نبيل سعد، القاهرة، دار العالم الثالث، ط 1، 2005، ص ص170-185.

([82]) أندرياس فون بولوف، "المخابرات الأمريكية والحادي عشر من سبتمبر: الإرهاب الدولي ودور أجهزة المخابرات"، ترجمة عماد بكر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، 2004، ص ص 31-33.

([83]) شرين هنتر، مرجع سابق، ص ص 208-210.

([84]) المرجع السابق.

ومن هنا يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت المملكة ونموذجها الديني لحماية وتعزيز مصالحها الاستراتيجية، وتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط، وذلك من خلال التصدي للأيديولوجية الشيوعية، ومن خلال مواجهة الثورة الإسلامية في إيران تلك التي شكلت خطرًا على الوجود الأمريكي والمصالح الأمريكية في الخليج، إلا أنه في مقابل النجاح الذي حققته المملكة في الأدوار التي قامت بها من خلال التوجيهات الأمريكية في ذلك الوقت؛ حيث انهزمت إيران في حربها ضد العراق، وانهارت الشيوعية وخرج السوفيت من أفغانستان، وانفردت الولايات المتحدة لتصبح القوة الوحيدة المسيطرة على العالم والحليف الاستراتيجي الأوحد بالنسبة للمملكة، فإن انتصار السعودية لم يستمر لوقت طويل، فقد وقفت عدة تيارات إسلامية وهي التي استفادت خلال فترة الثمانينيات من المساعدات السعودية إلى جانب النظام العراقي في حربه ضد الكويت [85]

وبالرغم من أن النظام العراقي لم يكن لديه مصداقية إسلامية إلا أنه لجأ إليها لكسب تأييد العرب والمسلمين له، ومن هنا أصبحت السعودية تقف في مواجهة العديد من تيارات الإسلام السياسي التي أعلنت تعارضها مع المملكة، وأنها تنطلق من قاعدة شرعية وثوابت عقائدية، وتعارضت مع المملكة بالأخص في تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما بعد انتهاء الحرب الباردة عملت الولايات المتحدة على حماية مصالحها في الخليج، وعملت على منع أي قوة إقليمية أو دولية من السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية، ولذلك ظلَّت في مواجهة عسكرية مباشرة لإخراج العراق من الكويت، وكان ذلك بمثابة تجديد لالتزام الولايات المتحدة بأمن المملكة العربية السعودية التي سمحت بوجود خمسة الالف جندي أمريكي على أراضيها لمراقبة عمليات النظام العراقي. [86]

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الأمريكية – السعودية فيما بعد انتهاء الحرب الباردة قد مرت بعدة مراحل تجددت خلالها عدة أدوار للسعودية، ومن ذلك:

1- مرحلة الاحتواء المزدوج ودور السعودية في إطاره.

2- أحداث 11 سبتمبر ودور السعودية في إطار استراتيجية الحرب على الإرهاب.

3- دور السعودية فيما يتعلق بغزو كل من أفغانستان والعراق.

1- مرحلة الاحتواء المزدوج ودور السعودية في إطاره:

عملت الولايات المتحدة بعد إخراجها للعراق من الكويت على تحجيم قدرات كل من العراق وإيران من خلال فرض ما يُعرف بسياسة الاحتواء المزدوج تلك السياسة التي وضعها مارتن إنديك وزير الخارجية

([85]) المرجع السابق، ص211.
([86]) المرجع السابق.

لشؤون الشرق الأوسط في إدارة بيل كلينتون، وكانت سياسات السعودية تنسجم مع سياسة احتواء القوتين الإقليميتين، وقد بدأت استراتيجية الاحتواء المزدوج بعد عام 1993، واستمرت حتى سقوط العراق[87].

وتأتي استراتيجية الاحتواء المزدوج التي تبنتها إدارة الرئيس كلينتون في تعاملها مع إيران والعراق باعتبارها مكملة لاستراتيجية الاحتواء المرتبطة بالحرب الباردة، والمنافسة بين القوى العظمى، وسرعان ما تبلورت طبيعة هذه الاستراتيجية في أعقاب تدمير العراق، وما صاحب ذلك من تنامي صيغ الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة العربية، ومنطقة الخليج العربي.

وقد كان الهدف الأساسي من الاحتواء المزدوج هو الحيلولة دون أن تملك دولة في المنطقة قوة بالغة تمكنها من أن تشكل تهديدًا للمصالح الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، وكان المبدأ الاستراتيجي الأساسي الذي قامت على أساسه نظرية الاحتواء المزدوج هو تحقيق توازن قوي من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة دون الحاجة إلى الاعتماد على إيران أو العراق لتحقيق تلك الغاية، وكانت هذه المصالح حماية الدول الحليفة في منطقة الخليج العربي، وضمان تدفق النفط دون عوائق، وبأسعار مستقرة، وكذلك إقامة منظومة إقليمية يسودها السلم، ومجابهة التطرف الديني والإرهاب، وإقامة منظومة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل[88].

ونجد أن احتواء العراق يختلف عن احتواء إيران؛ وذلك لأن احتواء العراق كان يعني من وجهة النظر الأمريكية هزيمة العراق تمامًا وتدميره دون السماح بأي تسوية عن طريق المفاوضات، بل وقد تأكدت في الاستراتيجية الأمريكية فكرة أن احتواء العراق ينبغي أن يقوم على استخدام قوتها العسكرية الضاربة بصورة استباقية[89] دون العمل على توجيه ضربة عسكرية لإيران بشكل أساسي، وقد بدا البرنامج النووي الإيراني منذ ستينيات القرن العشرين في فترة حكم الشاه، وحدث في سياق البرنامج الدولي للذرة من أجل السلام، وقد مرَّ البرنامج النووي بـ 4 مراحل منذ نشأته وحتى الآن.

المرحلة الأولى: هي المرحلة من ستينيات القرن العشرين وحتى الثورة في نهاية السبعينيات، والتي قامت تحت رعاية الولايات المتحدة، واستثمر فيها مليارات الدولارات، وذلك من أجل إنشاء البنية التحتية اللازمة للبرنامج.

المرحلة الثانية وهي العقد الأول من الثورة، وقد تم فيها إهمال البرنامج النووي لمصلحة احتياجات اقتصادية وسياسية أكثر إلحاحًا؛ حيث انشغل النظام السياسي الجديد بوضع دعائم الجمهورية الجديدة داخليًا،

([87]) عمرو ثابت، "الاحتواء المزدوج وما وراءه – تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 41، 2001، ص 7.

([88]) المرجع السابق، ص 8.

([89]) انظر المحرر العربي، العدد 387، 14-20 مارس، 2003، ص 11.

وأيضًا إدارة الحرب مع العراق على المستوى الإقليمي، ولكن مع استمرار الحرب مع العراق صاحب ذلك ضغوطًا اقتصادية دولية وحصارًا؛ ما أدى إلى إحياء المشروع النووي، ودخولها في المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: بدأت قبل انتهاء الحرب مع العراق، واستمرت تلك المرحلة إلى بداية التسعينيات، وتميزت تلك المرحلة بزيادة الاستثمارات مع روسيا والصين بعد فشل إيران في الحصول على دعم من الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية، ويعود الدور إلى الولايات المتحدة في ظهور المرحلة الرابعة، وهي مرحلة التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، والتي أعلنت فيها إيران عن تفاصيل تقدمها في ملفها النووي، وتزايد احتمال وصولها إلى مراحل إنتاج طاقة نووية وسلاح نووي حتى تنهي تفرد إسرائيل في المنطقة، وهي الحليف الأول للولايات المتحدة، غير أن العلاقات الأمريكية – الإيرانية دخلت منعطفًا جديدًا بعد الإعلان الإيراني عن تطورات البرنامج النووي نهاية القرن العشرين[90].

وفرضت الولايات المتحدة مزيدًا من العقوبات الاقتصادية على إيران؛ بغرض إرغامها على إيقاف برنامجها النووي، ولكن هذا لم يجعل إيران تتوقف عن الضغط العكسي على الولايات المتحدة، وذلك من أجل إحراز مكاسب في هذا الملف وغيره، واستطاعت إيران إدارة نفوذها في العراق داخل أوساط الشيعة، وأيضًا علاقاتها ببعض رموز الأكراد، وتمكنت من الحصول على بعض المكاسب من الجانب الأمريكي، أهمها عدم توجيه ضربة عسكرية لها من الجانب الأمريكي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكن بالرغم من التهديد المتواصل من جانب الولايات المتحدة لتوجيه إيران ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية فإن إيران استطاعت إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة بشكل يظهر كثيرًا من العداء والقدرة على إدارة عدد من الملفات في الخفاء، والتي تحقق لكل منهما مصالحها في المنطقة[91].

وإضافة إلى التشدد الأمريكي تجاه إيران في قضية الملف النووي الإيراني فقد كان التشدد قائمًا نتيجة دعم إيران للحركات الإسلامية مثل حزب الله في لبنان، والجهاد الإسلامي في فلسطين[92].

كذلك اتخذت إدارة كلينتون سياسة مشددة تجاه إيران؛ حيث صنفتها أنها من الدول المارقة بجانب العراق وليبيا، غير أنه حدثت تطورات في عام 1997 مع فوز خاتمي بالرئاسة إذ حدث انفراج في صعيد العلاقات

([90]) أمل حمادة، "الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 194، أبريل 2014، ص 89.

([91]) المرجع السابق.

([92]) Roberts . Litwak, "Rogue States and U.S. Foreign Policy ,Containment after The Cold War" : Washington ,DC : The Johns Hopkins University Press ,Woodrow Wilson Center Press,2000,pp 160-164.

الأمريكية – الإيرانية؛ وذلك لأن خاتمي فاجأ العالم برؤية جديدة للسياسة الإيرانية تقوم على الانفتاح وحوار الحضارات بين إيران والعالم الغربي وبالأخص الولايات المتحدة[93].

غير أن أحداث سبتمبر ترتب عليها وجود أزمة عدم ثقة بين الطرفين بالرغم من أن إيران استطاعت أن تدير أزمة التعامل مع المتغيرات الدولية بحنكة عالية، والحفاظ على مصالحها، وأيضًا قراءة متغيرات القوة العالمية، وقد أعربت عن تعازيها لعائلات الضحايا، كما قامت بالمشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب،[94] وازداد الأمر تعقيدًا عندما أعلن بوش الابن في عام 2002 عن ضم إيران إلى محور الشر مع العراق وكوريا الشمالية، واعتبرها من الدول الراعية للإرهاب، وتهدد حلفاء الولايات المتحدة[95].

كما رفضت الإدارة الأمريكية عرضًا قدمته إيران سُمي (الصفقة الكبرى)، وبموجبه تعهدت إيران بفتح أبوابها أمام تفتيش وكالة الطاقة الذرية، والحد من دعم حزب الله، وحماس، ودعم عملية السلام بمقابل ضمانات أمريكية بعدم الهجوم على إيران، ورفع العقوبات الاقتصادية والسماح بالاستثمارات الأوروبية داخل إيران.

ثم برزت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية في عام 2002 بشكل أكثر حدة؛ ما زاد من التصعيد الأمريكي ضد إيران[96].

خلاصة القول إنه تم استخدام أدوات كثيرة لمنع وصول إيران لامتلاك طاقة نووية ضمن هذه الأدوات أو السياسات سياسة الاحتواء المزدوج لكلٍّ من إيران والعراق 1993، ومن بعدها قانون داماتو 1996، وسياسة بوش الابن التي أعلنت التهديد المباشر لإيران والدول الأخرى نهاية بسياسة الحوار المشروط لإدارة أوباما، وكان الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو الحفاظ على توازن القوة في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر، أن السعودية كان لها دور مهم في إطار استراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، إذ إن دورها في احتواء العراق ثم في الحرب عليه كان مهمًّا للغاية، وكذلك مواقفها المتشددة تجاه البرنامج النووي الإيراني، وتجاه دعم إيران للحركات المسلحة في المنطقة.

([93]) David Menashr," Whither Iranian Politics? The Khatami factor, Iniran under Khatami", in .Partick-clawson, Micheal Eisenstadt,Eliyahu Kanovsky and David Menashri (ed.s), U.S:The Washington institute for Near East Policy,1998,pp20-28.

(94)Omuroz, United States Foreign Policy Failures To ward Revolutionary Iran : Miscal Culating Tehrans Power Projection and Ignoning The National Chadacter of The Iranian People,(Master,sThesis, Naval Postgraduate School ,2010), p58.

(95)George W.Bush,"The President State of The Union Address", Washington , DC: Jan29 ,2002, The White House at:
https://georgewbush-Whitehouse.archives.gov,news/re/eases/2002101/20020129-11.html

([96])Mahouchen Dorraj and Hamid Zangeneh," Missed Opportunities and Political Blunders The Tale Of U.S –Iran Relations,in Hand book of US-Middel East Relations" :Formative Factors, and Regianol Persectives, New York, Routlede, 2008,pp484-501.

2- أحداث 11 سبتمبر ودور السعودية في إطار استراتيجية الحرب على الإرهاب:

عندما حدثت الهجمات في 11 سبتمبر 2001، تم توجيه الاتهام فيها لتنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن، ويحمل الجنسية السعودية، وخمسة عشر سعوديًا آخرين، ويعتبر هذا الحدث من أهم الأسباب لحدوث تحول فعلي في توجهات الولايات المتحدة تجاه المملكة، وتدهور العلاقات بين البلدين.

إذ تعرضت المملكة إلى ضغوط كبيرة وانتقادات كثيرة، فقد تبع هذه الهجمات إجراءات وقوانين أمريكية رادعة تجاه عرب وسعوديين بشكل خاص مع حملة إعلامية شرسة ضد السعودية والفكر الوهابي الذي تعتنقه، وأبرزت هذه الأزمة حالة من الانتقادات والغضب الشعبي الأمريكي تجاه المملكة، وتغير الصورة الحقيقة للمملكة العربية السعودية أمام الأمريكيين؛ حيث كانت المملكة الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ أربعينيات القرن العشرين، ويعتبر فقد الثقة بين البلدين بعد هذه الأحداث هو السمة الأكثر بروزًا كذلك أصبح المجتمع الأمريكي ينظر إليها على أنها راعية للإرهاب، وأن الصورة الذهنية التي اتخذها المجتمع الأمريكي للعرب والمسلمين تنطلق من جذور دينية صراعية[97].

كذلك اتخذت الحملة ضد السعودية أبعادًا قضائية، ولم تقف فقط على انتقاد السياسة الدينية السعودية؛ حيث إنه في منتصف عام 2002 رفعت ستمائة عائلة من عائلات ضحايا الهجمات في 11 سبتمبر دعوة قضائية بحوالي تريليون دولار ضد ثلاثة أفراد من الأسرة المالكة في السعودية ضد حكومة السودان، وعدد من المؤسسات والأشخاص، وقد وصف الإعلام السعودي هذه المحاولة بأنها ابتزاز للودائع السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قاموا بإحيائها مرة أخرى في عام 2003[98]، كذلك أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 28 أبريل 2003 نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان في السعودية إلى قاعدة العديد في قطر، وهذا القرار أثر على العلاقات بين الدولتين، وبرز من خلالها تياران.

التيار الأول: يرى أن هذا الأمر يظهر مدى تفكك التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، وأنها تعاقب المملكة لأنها لم تدعم المجهود الحربي الأمريكي بشكل كافٍ أثناء الحرب في العراق، وأن المملكة لن تكون الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد اليوم، ولن تستطيع المملكة الاعتماد على دعم الولايات المتحدة التي تغيرت الأولويات والمدارك لديها بعد أحداث سبتمبر، والحرب في العراق، والاطاحة بالنظام العراقي[99].

([97]) صلاح سالم زرنوقة، "الخليج العربي ضغوط من كل اتجاه"، السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 148، أبريل 2002، ص ص 12-14.

([98])"$116 Trillion Lawsuit filed by 9\ 11 families" , CNN, Law Center , Aug.16,2002,at http://editio.cnn.com\2002\LAW\08\15\attacks.suit\

([99])Scott Macleod,"Why The U.S.is Pulling Out Of Saudi Arabia", Time29\4\2003,30\4\2003.

كما أن الانسحاب الأمريكي يعني فتح المجال أمام العراق كي تصبح القاعدة الأمريكية الرئيسية في المنطقة، وهذا يعني تغيرًا جذريًا في العلاقات الأمريكية السعودية، خاصة بعد أن سيطرت الولايات المتحدة على النفط العراقي، مما قلل من الأهمية الاستراتيجية للمملكة، وهذا بعدما أشارت الولايات المتحدة، وبالأخص بعد ظهور خطط أمريكية في ذلك الوقت توضح الرغبة في إبقاء قوات عسكرية لفترة طويلة في العراق.

التيار الثاني: يرى أن ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها العسكرية من السعودية لا يعكس تراجعًا في العلاقات بين الدولتين، بقدر ما تعكس اتفاقًا بينهما على ضرورة تدعيم هذه العلاقات، وذلك على أساس أن الانسحاب جاء كرد فعل لرفض بعض المواطنين السعوديين للوجود الأمريكي في المملكة، وبالأخص التيار الإسلامي، والتشكيك بشرعية نظامها السياسي ودورها الإسلامي، واستخدام هذا الوجود مسوغًا للهجوم على المملكة، بجانب تصاعد الغضب تجاه الولايات من قبل المواطنين السعوديين؛ بسبب دعمها للسياسات الإسرائيلية، وأيضًا ما فعلته الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر من حملات إعلامية مشينة ضد السعودية[100].

والأرجح أن التيار الأول هو الصحيح لأن مجمل العلاقات الأمريكية – السعودية في هذه الفترة كانت تتسم بالتوتر الذي وصل لمرحلة التأزم، وكان من أهم مظاهر الأزمة سحب القوات الأمريكية من السعودية؛ حيث رأت الولايات المتحدة في هذا القرار وسيلة للضغط على المملكة لإجبارها على إعادة النظر في سياساتها التي تتعارض مع التوجهات الأمريكية ومصالحها من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق ما تسعى إليه الولايات المتحدة من أهداف، وأيضًا يدعم هذا التفسير ما شهدته العلاقات السعودية – الخليجية من توتر في السنوات التالية، خاصة علاقات السعودية مع قطر، التي انتقل إليها مركز قيادة القوات الأمريكية، إذ كان هذا النقل من أهم أسباب التوتر الذي حدث في العلاقات بين الدولتين.

وقد وصلت العلاقات إلى أن دعت بعض الدوائر الغربية إلى انتهاء العمل بصيغة النفط مقابل الأمن، والاعتماد على نفط روسيا وبحر قزوين بدلًا من النفط العربي[101].

وبعد أحداث 11 سبتمبر وتزايد التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية وتزايدت أزمة الثقة بين الطرفين؛ نتيجة الخلافات الأمريكية السعودية، فيما يتعلق بالغزو الأمريكي لكلٍّ من العراق وأفغانستان.

3- دور السعودية فيما يتعلق بغزو كل من أفغانستان والعراق:

رفضت السعودية السماح للأمريكيين باستخدام أراضيها في الهجوم على أفغانستان؛ بسبب المعارضة الداخلية الشديدة، على الرغم من دعمها لقرار مجلس الأمن الذي اعتبر الحرب الأمريكية على أفغانستان بمثابة

([100]) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، "انسحاب القوات الأمريكية من السعودية" رؤية تحليلية، سلسلة قضايا الخليج، الكويت، 2003/5/10.

([101]) مروان قبلان، مرجع سابق، ص 9.

دفاع عن النفس في مواجهة عمل إرهابي، كذلك عارضت السعودية قرار الحرب على العراق، على الرغم من أنها سمحت للقوات الأمريكية باستخدام أجوائها في العمليات العسكرية ضده، لكنها بعد ذلك بفترة قصيرة طلبت مغادرة القوات الأمريكية الموجودة في قاعدة الظهران منذ حرب تحرير الكويت 1991[102].

وعندما أعلنت السعودية عن موقفها المعارض للحرب في العراق انقسم أعضاء الكونجرس إلى قسمين بخصوص العلاقة مع السعودية، أحدهما موافق، والآخر معارض لاستمرار العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، إذ إن الفريق المعارض زعم أن موقف السعودية الرافض يندرج تحت عدة أسباب، مثل العمل على نشر الوهابية كعقيدة في العالم، وبالأخص في المدارس الباكستانية، وعدم اهتمام السعودية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان، وأيضًا الدعم المالي السعودي للجماعات والحركات الإسلامية الفلسطينية، وكانوا يرون ضرورة خفض درجة الاعتماد الأمريكي على البترول السعودي، ولكن ذهب الفريق المؤيد لاستمرار العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة إلى أن المملكة العربية السعودية تعترف بتقصيرها في إقرار الديمقراطية، ورعاية حقوق الإنسان، وتقوم بالتحرك على مواجهة مثل هذه المشكلات وحلها، غير أنه مع مرور الوقت أصبح هناك تحديًا كبيرًا يواجه العلاقات الأمريكية – السعودية؛ حيث إن الغرب قام بفتح ملفات لا حصر لها أمام الحكومة السعودية أضرت بالعلاقات العسكرية بين واشنطن والرياض ضرارًا كبيرًا، وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر فقد كان الجيش السعودي يحظى بعلاقات قوية مع الجيش الأمريكي، وذلك منذ سنوات عديدة وكانت المملكة تمثل حليفًا أساسيًّا ورئيسيًّا للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وأيضًا كانت تقوم السعودية بشراء السلاح الأمريكي في تلك السنوات بمليارات الدولارات، وكان الهدف منه هو تقوية البنية الدفاعية لها في المنطقة، وقد استضافت المملكة نصف مليون جندي أمريكي هي وحلفاؤها[103].

وتطور الأمر نتيجة هذه التوترات إلى أن اقترح بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي في نوفمبر 2003 مشروع قانون جديد أطلقوا عليه قانون محاسبة السعودية، والذي دعا السعودية للقضاء على ما أسمتها (الجماعات السعودية الإرهابية)، وأن تقوم الحكومة السعودية بإثبات قيامها بإيقاف تحويل الأموال والتبرعات من جماعات أو منظمات أو أفراد إلى ما أسماه (الجماعات الإرهابية المتشددة داخل المملكة وخارجها)، وطالب النائب (أرلين سبكتر) الرئيس بوش بتقديم ما يفيد بتعاون السعودية مع مجموعة كبيرة وصادقة من الشروط المتعلقة بالحرب على الإرهاب، وأن لم يقم الرئيس بتقديم ذلك فسوف يتم فرض عقوبات على السعودية، ومنها خفض بيع بضائعها سواء للاستخدام العسكري أو الاقتصادي، وخفض تصدير المواد المتعلقة بالشؤون العسكرية، وأيضًا تحديد سفر الدبلوماسيين السعوديين، وهذا ينطبق أيضًا على مقرِ بعثة السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وقنصلياتها[104].

([102]) المرجع سابق، ص 11.

([103]) المرجع سابق.

([104]) عماد مكي، "أعضاء من مؤيدي إسرائيل في الكونجرس يطرحون مشروع قانون لمحاسبة السعودية"، الشرق الأوسط 30\ 11\2003 على الرابط http://m.aawsat.com

وقد قامت اللجنة القضائية داخل مجلس الشيوخ بعقد جلسة استماع حول المواد التي تتعلق باتهام حكومة المملكة بتحريض المسلمين على ممارسة العنف والكراهية ضد المسيحيين واليهود، بالإضافة إلى بعض المنشورات التي تصف الولايات المتحدة والديمقراطية بالكفر، وأيضًا تطالب المهاجرين الجدد من المسلمين أن يعتبروا الأمريكان أعداء، كما تطالب القادمين الجدد أن يقوموا بالاستعداد للجهاد والاستفادة من وقتهم والترويج أيضًا للإسلام ذلك المذهب الموجود داخل المملكة والدين الرسمي لها، وبعدد من الذين قاموا باختطاف الطائرات في هجمات سبتمبر، والذي يعتبرونه النسخة الوحيدة الصحيحة للإسلام[105].

وأصبحت الاتهامات التي تتعرض لها المملكة كثيرة منها ما روجت له من خلال وسائل الإعلام الأمريكية ومراكز الأبحاث، وكذا تيار واسع من المحللين الأمريكيين، في إطار الضغوط التي قامت عليها السياسة الأمريكية سواء بشكل رسمي أو غير رسمي على المملكة بعد هجمات سبتمبر؛ لإجبار المملكة على تغيير موقفها وتوجهاتها في العديد من القضايا مثل دعم السعودية لحماس، واتهام المملكة بأنها تسمح بعبور إرهابيين عبر أراضيها للعراق[106].

وهكذا نتيجة كل ما سبق لم تكن سنوات الرئيس جورج بوش هي الأمثل بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه السعودية؛ لأنه قد واجهت كلتا الدولتين تحديات في العلاقات بينهما تعتبر الأخطر منذ تأسيس الشراكة بينهما؛ لأنها تعلقت بالداخل مباشرة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة العربية السعودية، وأصبحت الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الأمريكية في السعودية لتحقيق أهدافها هي مصدر التهديد للعلاقة بين البلدين، وقد تأسس مبدأ بوش أو عقيدته على مفهوم الحرب الوقائية – الاستباقية[107].

ولم تكن تلك الخلافات والاتهامات فقط هي السبب في التوتر في العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة، وذلك لأن ما نتج عن غزو العراق وما أعقبه من أحداث كان سببًا في مزيد من توتر العلاقة، وذلك لأن هذا الغزو وما أعقبه من أحداث كان سببًا في زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة بشكل كبير؛ مما أثر على السعودية ودورها من ناحية، وعلى علاقتها بالولايات المتحدة من ناحية أخرى، إذ كانت إيران من أكبر المستفيدين من هجمات 11 سبتمبر وما تبعها.

ثالثًا:- الجانب الأمني في العلاقات الأمريكية – السعودية قبل فترة أوباما

([105])Herman Frederick Eilts, "U.S-Saudi RelationsAfter September 11 Debacle" , American Diplomacy ,December2001

([106]) عصام عبدالشافي، "العلاقات الأمريكية – السعودية بعد الحرب الباردة"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 مايو 2016، ص 6.

([107]) أسامة سرايا، "الصفحات المشطوبة"، مجلة الأهرام العربي، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 9\8\2003 على الرابط http:\\arabi.ahram.org.eg\ 20030809

- معتز سلامة، "الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية"، كراسات استراتيجية، العدد 162، أبريل 2006، ص 3.

منذ تأسيس المملكة أسرع منفذو السياسة الدفاعية السعودية لتطوير قدراتها العسكرية، وقد حددت السياسة الفاعلة للمملكة وفقًا لعدة نقاط، وهي:[108]

1) وضع المملكة النفطي، فهي تمتلك نسبة كبيرة من الاحتياطي النفطي في العالم، 25% من مجموع الاحتياطي العالمي.
2) وضعها على الصعيد الإسلامي.
3) محدودية السكان داخل المملكة؛ ما جعلها تبحث عن بدائل كثيرة لتنويع قواتها العسكرية وتطويرها.
4) تطوير الاقتصاد داخل المملكة من اقتصاد بدائي إلى اقتصاد متطور؛ ما جعل التنمية الشاملة داخلها تحتاج إلى عملية نهوض عسكري.
5) موقعها الاستراتيجي واتساع حدودها، جعلها تبحث عن توفير الأمن والقدرة العسكرية.
6) وجود عدة دول في محيطها الخارجي، فرض عليها توزيع مواردها العسكرية واهتماماتها الأمنية فوق مساحات شاسعة من أراضي المملكة.

ولقد انقسم هذا المبحث إلى عدة مراحل:

1-مرحلة ما قبل السبعينيات

ولقد ركزت السعودية منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي على تطوير قدراتها العسكرية، ولعل ما شجع السعودية في ذلك الوقت في تطوير قدراتها عدة عوامل، أولها الحرب الأهلية في اليمن خلال الفترة من 1962-1970؛ حيث إن أهمية المملكة في الجانب النفطي كان وراء توجهها بشكل كبير إلى الدفاع عن أمن واستقرار الإقليم، كذلك صراعها الأيديولوجي والسياسي مع مصر[109] في عهد عبدالناصر 1954-1970.

وركزت السعودية جهودها في المرحلة الأولى على تأمينها خارجيًا، وذلك عن طريق توطيد علاقاتها مع كلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان اهتمامها ينصب في ذلك الوقت على ضمان الحماية الجوية لها[110].

ونتيجة لذلك قامت المملكة بشراء طائرات من نوع (F5)، وتطويرها لبرنامج بيس هوك (Peace Hawks) لمساعدة السعوديين في تحقيق اكتفاء ذاتي باستخدام تلك الطائرات، واهتمت المملكة في سياستها العسكرية بالنظام الدفاعي، والبحرية، والحرس الوطني.

(108) مركز العالم الثالث، "قضايا الخليج العربي"، سلسلة الدراسات التاريخية، لندن، 1984، ص ص 48-51.
(109) المرجع السابق، ص 17.
(110) المرجع السابق، ص 51.

وفي هذا الإطار قامت المملكة بتوقيع اتفاقيتين مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عام 1965، تضمنت تزويدها بصواريخ هوك المضادة للطائرات، وشبكة رادارية، وصواريخ MT تندر بيرد Thunder Bird، وطائرات مقاتلة معترضة من طراز لايتننغ (Lightning)، وطائرات تدريب نفاثة، وسرب من مقاتلات هنتر Hunter[111]، وتعهدت إحدى الدولتين بالإشراف على تدريب وتنفيذ النظام الدفاعي الجوي السعودي.

2-مرحلة السبعينيات

ولقد استمرت المملكة في تطوير قدراتها العسكرية في فترة السبعينيات؛ حيث وصلت قيمة المشتريات العسكرية خلال الفترة من 1971-1979 إلى حوالى 55 مليار دولار[112].

وطلبت وزارة الدفاع السعودية من الولايات المتحدة دعمها في تحديث مشروع البحرية السعودية، وبالفعل وافقت الإدارة الأمريكية على تنفيذ رغبة المملكة في أن تقوم الولايات المتحدة بدعم برنامج التحديث البحري[113].

كما أن المملكة قامت بشراء أسلحة متطورة أخرى من الولايات المتحدة وبريطانيا، وقامت بتنفيذ برامج عسكرية كبيرة بقيمة خمسة مليارات دولار مقاتلات F5 تايغر Tiger، وطائرات النقل S130، ودبابات م-47 وم-60، وطائرات F15 ايغل Eagle، وناقلات جنود م-117 ، وصواريخ تاو Taw المضادة للدروع، وصواريخ هوك المحسنة المضادة للطائرات والسفن الصاروخية الحربية، وصواريخ رايثون Reython جو- أرض من طرازي مافريك Maverick وهاريون Hurion وغيرها من الأسلحة[114].

ووفقًا للإحصاءات الرسمية فإن مجموع ما خصص لشراء معدات قتالية وغير قتالية قُدِّر بـ 762 مليون دولار حتى عام 1977، وأن 60% من أصل مجموع المشتريات الدفاعية للمملكة من الولايات المتحدة قد تم إنفاقه على الورشات والتعمير العسكري، وحوالى 20% على العتاد القتالي، و17% لأغراض التدريب العسكري، وقد تم تخصيص مبلغ 2785 مليون دولار للخدمات العسكرية الأمريكية، وشملت تلك المبالغ التدريب والبناء العسكري[115].

([111]) أوسيبوف، "الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية في السبعينيات وبداية الثمانينيات"، ترجمة محمود شفيق الشعبان، بيروت، دار دمشق، ط1، 1985، ص 152.

([112]) المرجع السابق، ص 179.

([113]) الكونجرس الأمريكي، "الخليج العربي: المناقشة البرلمانية الأمريكية بشأن مبيعات الأسلحة إلى أقطار الخليج العربي"، ترجمة وديع ميخائيل حنا، البصرة، منشورات مركز الخليج العربي، السلسلة الخاصة (51)، 1981، ص ص 410-412.

([114]) أوسيبوف، مرجع سابق، ص 176.

([115]) ديل .ار. تاهنتين،" التحديات الأمنية التي تواجه المملكة العربية السعودية"، ترجمة هاشم كاطع لازم، البصرة، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة 15 ، ص 75.

وركزت المملكة على زيادة الخبراء الأمريكيين لتدريب الحرس الوطني السعودي[116].

وفي هذا الصدد أشار تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية في عام 1975 إلى ضرورة زيادة عدد الخبراء والمستشارين للتدريب؛ حيث بلغ عدد الخبراء العسكرين في المملكة في ذلك الوقت 2249[117].

وفي عام 1975 قامت السعودية بعقد صفقة مع الولايات المتحدة حصلت بموجبها على 40 طائرة إف-5 أي تايغرو، من ضمنها 24 طائرة تدريب أدخلت إليها بعض التعديلات، وبالنسبة لأجهزة التحكم النارية في الطائرة، وأيضًا قدرتها على حمل صواريخ مافريك (جو- أرض)، وهذا أدى إلى زيادة فعاليتها بشكل كبير وملحوظ[118].

وأيضًا شملت على مساعدات تقنية وتدريب، وأيضًا قطع غيار، وقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية على ضرورة أهمية دعم المملكة بأسلحة متطورة، وأنها ستعطيها الأهمية الأولى في التسليح، وذلك لضمان أمن الخليج العربي[119].

وفي عام 1976 قدمت الولايات المتحدة إلى السعودية معدات عسكرية وتسهيلات شملت صواريخ موجهة تلفزيونيًا ودبابات أيضًا من طراز م-60، وذلك بموجب صفقة بين الدولتين، شملت مساعدة المملكة على إنشاء قاعدة بحرية، وتزويدها بأسلحة متطورة، وذلك بقيمة 1.2 مليار دولار.

وقد أوضح (الفريد أثرتون) وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط على أهمية الصفقة، وأكد أنه ليس بإمكان الولايات المتحدة الحصول على أي ضمانات، أن هذه الأسلحة لن تنقل إلى دولة أخرى، وقد بين أيضًا أهمية ما تضمنه الصفقة، وهو إقامة قاعدتين بحريتين، أحداهما على الخليج العربي، والأخرى على البحر الأحمر، ولشحن أسلحة بقيمة 90 مليون دولار، وأن الإنفاق لن يبدل ميزان القوى في المناطق.

وقد قامت شركة (أثيون) الأمريكية باستلام طلب من الحكومة السعودية بشراء صواريخ هوك المضادة للطائرات؛ دعمًا لنظام تمركز الصواريخ الأمريكية بقيمة 1145 مليون دولار في يونيو1976، وقد قامت السعودية بدفع جزء من المبلغ حتى تبدأ الشركة في عملية إنتاج تلك الصواريخ، وقد وافقت وزارة الدفاع الأمريكية، ووزارة الدفاع والطيران السعودية على بيع شبكة حديثة من صواريخ هوك بمبلغ 1.14 مليار دولار[120].

([116]) سجل العالم العربي،" وثائق وأحداث وآراء سياسية – المجلد الأول 1975"، إعداد جبران شامية، بيروت، دار الأبحاث والنشر، ص ص 153-154.

([117]) قضايا الخليج العربي، مرجع سابق، ص53.

([118]) الكونجرس الأمريكي، المناقشة البرلمانية الأمريكية، المرجع السابق، ص 410.

([119]) سلمى عدنان الكباسي، "أثر النفط في العلاقات الأمريكية السعودية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق، جامعة البصرة ، كلية العلوم السياسية) 2008 ، ص 170.

([120]) مُحَمَّد محمود الطناحي، "الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي 1971-1990"، دمشق، دار النوادر اللبنانية، 2005، ص 138.
-Anthony Cordesman ,"The Gulf and Search for Strategic Stability", U.S.A 1984,p.23.

وأيضًا عقدت شركة لوكهيد الأمريكية لصناعة الطائرات صفقة مع المملكة في يونيو 1976 لإنشاء نظام إلكتروني للسيطرة الجوية فيها بقيمة 625 مليون دولار[121].

وفي عهد الرئيس جيمي كارتر 1977-1980 شهدت العلاقات الأمريكية السعودية تطورًا ملحوظًا في مجال التسلح، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات مشتركة بين البلدين للتعاون في كافة المجالات، ومنها الاتفاقيات العسكرية، ولقد زار الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي آنذاك واشنطن في 23 مارس 1977، وذلك بناء على دعوة أمريكية، وقد تم من خلال هذه الزيارة عقد عدة مفاوضات بين الولايات المتحدة والسعودية، أكد كارتر من خلالها أهمية تطوير العلاقات بين البلدين[122].

ولقد زادت عملية بيع السلاح الأمريكي في عهد كارتر للخليج العربي، والمملكة العربية السعودية على و جه الخصوص، وذلك بهدف حماية المصالح الأمريكية، وأيضًا دعم العلاقات الأمريكية بدول الخليج، ولكن سيطرة السعودية على نسبة كبيرة من مبيعات الأسلحة الأمريكية؛ لأنها استمرت في تزويد قدراتها العسكرية، واستمرت في زيادة الطلب من قبل الولايات المتحدة في عام 1977، أشارت بعض المصادر إلى زيادة معدل المبيعات العسكرية من الولايات المتحدة إلى المملكة، وقد حصلت الشركات الأمريكية على ما يزيد من 20 مليون دولار من العقود السابقة[123].

وأيضًا حصلت بعض الشركات الأمريكية على موافقة الحكومة السعودية على بناء مركز للتدريب العسكري بقيمة 100 مليون دولار، وذلك من خلال عقد تم توقيعه بين الجانبين، وقد وافقت الولايات المتحدة على إعداد دراسة لإقامة مشروع لبيع السعودية عدد من الصواريخ الموجهة من طراز مافريك، وقد أكد على ذلك وزير الخارجية الأمريكي في سبتمبر 1977 في شهادة له أمام الكونجرس[124].

وقد قامت الولايات المتحدة في عهد الرئيس كارتر ووافقت على بيع أسلحة للسعودية متطورة، وأيضًا لمصر وإسرائيل، وذلك على الرغم من الولايات المتحدة كانت ترغب في تطوير القدرات العملية والتقنية لبعض الأسلحة التي قدمتها للمملكة وبالأخص الطائرات.

وقد بررت ذلك الخارجية الأمريكية في بيان لها أن موافقة الإدارة الأمريكية على بيع تلك الطائرات للمملكة؛ إن السعودية بحاجة إلى تحديث دفاعاتها الجوية المحدودة، وذلك لأهمية المملكة في تعزيز سبل

([121]) Brizinski, Zbig-Niew ," Power and Prin – Citple Memories of the", NewYork, National Security Adviser 1977-1981 ,1993,p.23.

- سلمى عدنان الكباسي، مرجع سابق، ص 172.

([122]) بنسون لي جرايسون، "العلاقات السعودية الأمريكية"، ترجمة سعد هجرس، بيروت، 1991، ص ص 138-141.

([123]) سلمى عدنان الكباسي، مرجع سابق، ص 172.

([124]) Mostyn Trevor," Major Political Events in Iran ,Iraq and the Arabian Peninsula 1945-1990", New York ,1991,P.54.

الاعتدال في الشرق الأوسط، وصنع عمليات السلام، والمبادرات الإقليمية الأخرى بشكل أوسع في الشؤون العالمية كالسياسة النفطية والمالية[125].

ولقد أدركت الولايات المتحدة في عهد كارتر في عام 1977 أن كلا من السعودية ومصر وإسرائيل يواجهون مشكلة كبيرة في كيفية التعامل مع الأسلحة المتطورة، ومواجهة التطورات في التكنولوجيا العسكرية، وكيفية استخدامها في الخدمة الفعلية، ولكن تفهمت الإدارة الأمريكية كذلك، وقامت بالضغط على الكونجرس لبيع طائرات عسكرية متطورة للسعودية بموافقة المملكة عدم مرابطتها بقاعدة تبوك الجوية؛ لأنها تقع على حدود المدى الميداني عن إسرائيل؛ لأن هذه الطائرات لا تحتوي على كمبيوترات متعددة لاستخدام السلاح بشكل فعال، وأيضًا غير مزودة بحمل قنابل، وغير مجهزة أيضًا بتراكيب لحمل صواريخ جو- أرض، وقد أكدت السعودية من خلال مذكرة نشرتها في مجلة الطليعة السعودية أن الأسلحة المقدمة إليها لا تُستخدم ضد إسرائيل، وأيضًا عدم نقل العتاد العسكرية إلى أقطار أخرى دون موافقة الولايات المتحدة، وذلك لحماية طمأنة وأمن إسرائيل[126].

ولقد بادرت المملكة في عام 1978 إلى الضغط على الولايات المتحدة لتزويدها بطائرات مقاتلة من طراز إف -15 ايغل، وطائرات من طرازf-15B والمخصصة للتدريب، وذلك من أجل تعزيز برنامج تطوير القوة الجوية؛ وذلك ضمن صفقات الطائرات الثلاثية، والتي تم من خلالها تزويد مصر بـ50 مقاتلة من طراز إف-5 تايغر وإسرائيل بـ75 مقاتلة من نوع إف -16، ومقاتلة إضافية من طراز إف-15[127].

وبالرغم من تردد الإدارة الأمريكية في عام 1978 لتعزيز القدرات العملية والتقنية للمقاتلات، إلا أنها قد وافقت على بيع المملكة 60 طائرة مقاتلة من طراز إف -15 ايغل بقيمة 2.5 مليار دولار، و12 طائرة من طراز المخصصة للتدريبF-15B.[128]

وقد زادت واردات المملكة في عام 1978 من الأسلحة بقيمة بلغت 4 مليارات و200 مليون دولار أي بزيادة قدرها 2,300 مليون دولار على وارداتها في 1977، وقد نصح ديل تاهنتين وزير الدفاع الأسبق الحكومة الأمريكية أن لا تعامل السعودية كزبون، ولكن كشريك يسعى لتحقيق أهداف ومصلحة للدولتين؛ لأن من مصلحة الولايات المتحدة تقوية المملكة حتى تمكنها من مواجهة التحديات الخارجية[129].

وقد امتنعت الولايات المتحدة عن تزويد السعودية ببعض المعدات التي تحتويها الطائرات الأمريكية والإسرائيلية من نفس النوع بموجب الاتفاقية، وذلك قبل تسليمها في نهاية عام 1981، وفي عام 1979 طلبت

([125]) قضايا الخليج العربي، مرجع سابق، ص 54.
([126]) سلمى عدنان الكباسي، مرجع سابق، ص 173.
([127]) بيرس ريتشارد، مرجع سابق، ص ص 65-67.
([128]) جرايسون، مرجع سابق، ص 136.
- تاهنتين، مرجع سابق، ص 42.
([129]) المرجع السابق، ص 47.

المملكة دعمًا عسكريًا من الولايات المتحدة في المجال التسليحي، وصارت المملكة في مقدمة الدول لشراء السلاح الأمريكي بقيمة 156.1 مليون دولار شملت صواريخ، ومدافع مضادة للطائرات، وأيضًا عقد صفقة لأسلحة إضافية إلى معدات وأجهزة عسكرية أخرى بلغت قيمتها 22 مليار دولار، وأيضًا شملت تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة في مجالات الخدمة والإعمار، وفي مجال الخدمات العسكرية، وفي ذلك العام قدرت حصة المملكة بحوالي 40% من قيمة المبيعات الأمريكية في العالم[130].

لكن تراجع اهتمام ودوافع المملكة في مجال التسلح إلى الزيادة في إيداعاتها المالية في المصارف الأمريكية[131].

3-مرحلة الثمانينيات

وقد استمرت المملكة في تطوير علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة؛ حيث توسعت الولايات المتحدة في زيادة مبيعاتها من الأسلحة إلى المملكة، وذلك بسبب حاجة المملكة إلى معدات عسكرية في عام 1980، وأيضًا حتى بداية عام 1981 باستلام ريجان للسلطة في الفترة من (1981-1988)، وتفهمت المملكة بشكل واضح مسألة التحديث العسكري والصعوبات التي تواجهها في هذا المجال ساعدها ذلك الى تطوير جهودها في نهاية السبعينيات، واتجهت إلى التسلح من الولايات المتحدة.

وقد أوضح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (ديل تاهنيتن) أن السعودية دولة مهمة للولايات المتحدة والعالم العربي؛ لأنها تستخدم ثرواتها بشكل مفيد لصالح الغرب، ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تكون مهتمة بأمن المملكة في حال استمرار العلاقات بينهما[132].

تطورت العلاقات الأمريكية السعودية في عهد ريجان، وقد عدَّ السعودية حليفًا قويًا للولايات المتحدة، وحرص على أمنها واستقرارها، وأيضًا قام بالتقليل من فرص معارضة بعض الأوساط السياسية والعسكرية في دعم المملكة بالأسلحة المتطورة بعد سقوط شاه إيران، وقد أوضح ريجان في عام 1981 موقفه من المملكة بقوله: (لن نسمح بأن تكون السعودية إيران ثانية[133]).

كما أخذ قرارًا سياسيًا في 6 مارس 1981 يضمن بالموافقة على زيادة المبيعات العسكرية الأمريكية إلى المملكة، والتي رفضت من قبل الرئيس الأمريكي كارتر، وهي معدات خاصة لتطوير قدرات طائرات مقاتلة، وأيضًا أنواع من الصواريخ المتطورة، وأيضًا واجهت المملكة صعوبات في الحصول على أسلحة متطورة من

([130]) قضايا الخليج العربي، مرجع سابق، ص 55.

([131]) زهير شكر، "السياسة الأمريكية في الخليج العربي - مبدأ كارتر"، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1982، ص 38.
- بيبرس ريتشارد، مرجع سابق، ص ص 65-69.

([132]) تاهنتين، مرجع سابق، ص 74.

([133])Alexander Haig & Jr.Carent , "Realism Reagan and Foreign Policy", New York, Macmilan Publishing Company ,1984,p.342.

الولايات المتحدة، وذلك بسبب معارضة اليهود داخل الولايات المتحدة لبيع أسلحة للسعودية متطورة، وذلك بسبب موقفها المعارض لاتفاقية كامب ديفيد التي وقعت بين مصر وإسرائيل[134].

ومن هنا استغلت الولايات المتحدة هذه الاتفاقية، وجعلتها وسيلة ضغط على السعودية، وذلك في مسألة التسلح، وإدخالها في حلف عسكري إقليمي يضم إسرائيل، وإجبارها لأن تكون دولة تابعة لها.

وقامت المملكة على تقديم تسهيلات عسكرية سرية للولايات المتحدة في أراضيها، مع استخدام القواعد الجوية السعودية من قبل أمريكا، واستمرار قاعدة الظهران الجوية الأمريكية في المملكة على الرغم من أن إظهار الأخيرة بأنها ضد التكتلات الإقليمية، ورفضها إقامة قواعد عسكرية أو منح تسهيلات لأي قوى كبرى على أراضيها، وبالأخص بعد أن كشفت الولايات المتحدة عن نيتها في التدخل العسكري لحماية مصالحها في منطقة الخليج، منها المصالح النفطية في حالة تعرضها لتهديدات بعد سقوط نظام شاه إيران، وإن تطلب ذلك احتلال منابع النفط العربي والسعودي[135].

وكانت حرب الخليج الأولى (1980-1988) من أهم العوامل التي دفعت المملكة إلى تطوير علاقتها التسليحية مع الولايات المتحدة، وذلك خوفًا من أن تتعرض الإمدادات النفطية إلى الخطر، أو أن تتعرض الأراضي السعودية إلى عمليات عسكرية، فسارعت بإبرام صفقات عسكرية مع الولايات المتحدة، وكان من ضمن هذه الصفقات صفقة الأواكس، وتضمنت الصفقة خمس طائرات للإنذار المبكر أواكس فضلًا عن المعدات التي أشرنا إليها سابقًا المتعلقة بطائرات إف -15 التي امتنعت الولايات المتحدة من بيعها للمملكة للأسباب التي تم الإشارة إليها سابقا[136].

وقد سبق وأن وضحنا أيضًا أن الولايات المتحدة قد أرسلت مثل هذه الطائرات إلى المملكة أثناء حرب اليمن 1962-1970 لمتابعة الأوضاع العسكرية، وكذلك أرسلت بعضها إلى مصر بعد الغزو الشيوعي لأفغانستان 1979، وأزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، ولقد بررت الولايات المتحدة موقفها من إرسال هذه الطائرات إلى المملكة لغرض حماية منافذ الإمدادات النفطية عبر مضيق هرمز، وذلك بسبب الأعمال العسكرية

([134]) بيان سالنجر، أريل لوران، "حرب الخليج، الملف السري"، بيروت، ترجمة دار أوزال للتوزيع والنشر، 1991، ص 58.
- س .ا . لوسيف ابو .ك، تيسوفسكي، "أزمة الشرق الأوسط، البترول والسياسة"، موسكو، 1980، ص ص 120-131.
- أحمد فارس عبدالمنعم، "الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 67، 1981، ص 37.
- Chabin Shahram , "Security in the Arab Gulf, The Rule of the Outside Powers", London, 1980, p.55.
([135]) حول التهديدات والخطط الأمريكية لاحتلال منابع النفط السعودي والعربي وردود الفعل الخليجية، انظر هنا
R.W Tucker ," A New International Order" , Commentary Journal February – March ,1975.
- تقرير الكونجرس، "خطة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي"، ترجمة سليمان الفيومي، دار القدس، 1976.
- ادموند رونر، "من يهدد منطقة الخليج العربي"، ترجمة محمد شوقي محمد، البصرة، 1983، ص 43.
([136]) قضايا الخليج العربي، مرجع سابق، ص 57.

بين العراق وإيران، وأيضًا لتقوية الدفاعات السعودية في مداخل حقول النفط والحفاظ بذلك على المصلحة الأمريكية، ورصد أي هجوم إيراني على منطقة الخليج عمومًا وعلى السعودية خصوصًا[137].

كما أشار تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية إلى المبررات التي دفعت الولايات المتحدة إلى إرسال الطائرات إلى المملكة في أن امتلاك المملكة لمثل هذه الطائرات (الأواكس) وما يلحق بها من قاعدة ثابتة لإقامة قيادة وأجهزة اتصالات وقواعد، كل ذلك تحتاجه قوات الولايات المتحدة التي من الممكن أن تكون قوة لإمداد بعض الدول الأخرى بالأسلحة والدعم إذا تعرضت إلى أزمات[138].

وكان ذلك من أهم أهداف الولايات المتحدة، وتحقيق الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الخليج العربي، وهو نشر طائرات الأواكس، وذلك عن طريق التنسيق مع القوات الجوية الأمريكية التابعة للوحدات البحرية الموجودة في المنطقة ذاتها، وفي بحر العرب، والتي توجد فيها حاملات طائرات تحمل من 90 إلى 100 مقاتلة، وذلك بالتنسيق مع سلاح الجو في كلٍّ من المملكة وعمان، وذلك لمراقبة أي عمليات هجومية، وأيضًا كشف الطائرات المعادية بكفاءة، وذلك قبل أن تصل إلى المنشآت النفطية السعودية، وتقوم تلك الطائرات الكاشفة التي تحمل رادارها بنحو 400 كم التي من الممكن أن تتحكم بأجواء منطقة الخليج بالكامل من الجهة الشرقية أي عمان والشمالية الغربية أي السعودية، وذلك عن طريق متابعة ورصد التحركات العسكرية المحيطة بالمنطقة، وإبلاغ الوحدات الجوية الأمريكية بأدق التفاصيل بصورة سريعة، وقد أصدر ريجان الرئيس الأمريكي تصريحًا في عام 1981 ينص فيه عن عدم ممانعته من بيع الطائرات إلى السعودية، وربط ذلك بعملية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة وإلى الغرب[139].

وقد أيدت المملكة ما جاء من تصريحات الرئيس الأمريكي والمسؤولين الأمريكيين، وذلك عندما صرح الأمير سلطان بن عبدالعزيز بأن المملكة طلبت من الولايات المتحدة الموافقة على صفقة طائرات الأواكس؛ بهدف رفع قوة السلاح الجوي داخل المملكة[140].

وسرعان ما غيرت الولايات المتحدة موقفها من رفض تزويد المملكة بطائرات الأواكس، وذلك وفقًا للسياسة الأمريكية التي تبناها ريجان، والتي قامت فيها بتشكيل حلف استراتيجي ضد الاتحاد السوفيتي تنضم فيها كل من السعودية ومصر وإسرائيل ودول أخرى، ولكن كان شرط تزويد المملكة بتلك الطائرات أن تقوم

(137) المرجع السابق، ص ص 50-51.
(138) سلمى عدنان الكباسي، مرجع سابق، ص 231.
(139) الطناحي، مرجع سابق، ص 237.
(140) سلمى عدنان الكباسي، مرجع سابق، ص 232.

المملكة بالضغط على الدول المنتجة للنفط (أوبك) لتقليل أسعار النفط، وضخه بكمية كبيرة إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إشراف الولايات المتحدة على تلك المعدات حتى عام 1989[141].

وذلك رغبة في كسب ود المملكة، وتوطيد العلاقات بين البلدين، كما أن خوف الولايات المتحدة على حقول النفط في منطقة الخليج من خطر الوجود العسكري السوفيتي[142].

وقد أكدت الإدارة الأمريكية مررًا وتكررًا على أهمية المملكة بالنسبة للولايات المتحدة، واعتبر الرئيس ريجان أن التعاون العسكري مع المملكة نقطة تحول في العلاقات الأمريكية السعودية، وقد أكد على ذلك في الكثير من التصريحات، وقد كانت الودائع المالية للسعودية كافية في المصارف الأمريكية لتغطية تكلفة الصفقات التسليحية حتى قبل أن يأتي وقتها، وتشمل هذه الودائع تكاليف الدعم اللوجستي والفني وأيضًا نفقات التدريب والتشغيل، ولقد قدرت بعض الإحصاءات أن قيمة عقود شراء الأسلحة في الفترة من 1977-1979 بلغت 34.4 بليون دولار[143].

ولكن على الرغم من أن الولايات المتحدة واجهت بعض المشكلات في بيع طائرات الأواكس وطائرات إف-15 ولكنها ليست قلقة من احترام المملكة للشروط التي تضعها الولايات المتحدة حول التقيد بالأغراض المحددة المنشأة لها، والالتزام أيضًا بعقود الصفقات التسليحية.

4-مرحلة التسعينيات

وقد قامت المملكة بشراء صواريخ CSS-2 في عام 1988، وكذلك في عام 1991 أثناء حرب الخليج من الصين، وأيضًا جنبًا إلى جنب مع عمليات التسليح القائمة بالاعتماد على الولايات المتحدة وفرنسا وقد أدركت السعودية أن ما تشتريه من أسلحة من فرنسا والولايات المتحدة لا يعطيها مطلقًا القدرة على منافسة القوى الإقليمية الأخرى[144].

([141]) مركز الدراسات الاستراتيجية (جامعة تل أبيب)، "التوازن العسكري في الشرق الأوسط"، ترجمة نبيهة الجزائري، عمان 1984، ص ص 65-66.
- بنسون لي جرايسون، مرجع سابق، ص 45.
- النشرة الاستراتيجية، العدد 22، مجلد 2، لندن، 1981، ص 16.

([142]) سلمى عدنان الكباسي، مرجع سابق، ص 239.

([143]) قضايا الخليج العربي، مرجع سابق، ص ص 78-80.

([144])Department Of State ,"Annual Report on Military Expenditures" , 1999 ,Submitted to the committee on Appropritions of the U.S Senate and the committee on Appropiations of the U.s . House of Representatives,in accordance with section 511 ("b)of the foreign operations,Export financing ,and related programs Appropiations Act,1993,(New York):the committee on Appropriations of the U.S Senate and the Committee on Appropiations of the U.S.July 27 2002,pp.40-52.

ولكن مع قيام السعودية بشراء هذه الصواريخ CSS-2 التي يصل مداها إلى 3500 كم والقادرة على حمل رأس نووي تتراوح قوتها بين واحد وثلاثة (ميجا طن) حولتها إلى واحدة من القوى العسكرية الإقليمية المهمة، بالإضافة إلى إخراج الترسانة الحربية السعودية من دائرة التسلح العربي[145].

وأيضًا تمثل حرب الخليج 1991، والتي وضعت السعودية في دائرة الاستهداف العسكري والخطر الحقيقي من جانب العراق، وذلك عقب قيام العراق باحتلال دولة الكويت في ذلك الوقت لم تكن لدى المملكة القدرة على صد هذا الخطر، ولهذا فقد أسرعت بل وسارعت في الموافقة على طلب الولايات المتحدة من أجل إرسال قوات أمريكية إلى الأراضي السعودية، ولكن بعد تحرير الكويت تحولت قضية تقوية الجيش السعودي إلى واحدة من الأولويات الفورية لدى النخب السعودية الحاكمة.

ولكن بعد انتهاء الحرب بشهرين في أبريل 1991 أعلنت الحكومة السعودية عن قرارها بزيادة قواتها البرية، وذلك من التمكن من مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الحدود السعودية.

وفقًا لذلك تم تزويد 90 ألف جندي إلى القوات المسلحة السعودية طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين.

وأيضًا شهدت هذه الفترة من 1990 إلى 2000 أكثر، وأحدث عملية تحديث للجيش السعودي الذي يتكون من أربعة أسلحة رئيسية، هي القوات الجوية، والبحرية، والقوات البرية، والحرس الملكي، والتي وصل مجموعها إلى 225 ألف فرد في 2007[146]، وتعتمد القوات البرية السعودية في تسليحها على الدبابات آبرامز A1M1 الأمريكية وكذلك الدبابات الفرنسية أكس -30، وتتشكل هذه القوات من لواءين مدرعين شمالي وجنوبي، أما الصواريخ أرض جو المملوكة للجيش السعودي فتشمل صواريخ أرض – ج كروتيل sam، وصواريخ استينجر، والصواريخ المحمولة على الأكتاف، وتنقسم القوات البحرية إلى أسطولين شرقي وغربي، وهذه القوات يبلغ عدد أفرادها 2500 فرد، وتمتلك 3000 مدفع بحري[147].

أما بالنسبة للطائرات الحربية السعودية الرئيسية تتشكل من الطائرات F-5، وتورنادو وطائرات يورفاتير، كما تمتلك هذه القوات خمس طائرات طراز أواكسي[148].

([145]) Richard F.Grimmett, "Trends In Conventional Arms Transfers to the Third World by Major supplier", Washington, Congressional research service ,library of Congress, 2008,pp.71-78.

([146]) Hassan M.Fattah, "Arab Stes ,Wary of Iran ,Add to Their Arsenals but Still Lean on the U.S",The New York Times ,New York :February23,2007

([147])Kenneth M. Pollack , "The Regional Military Balance, in The United States and the Persian Gullf :Reshaping Security Strategy for the post – containment Era", in .Richard D.Sokalsky,Washington,DC,National Defense University press,2010,pp.69-76.

([148])W.Andrew Terrill,"The Saudi-Iran Rivalry and the Future of Middle East Security", New York:U.S.Army war college &the Strategic Studies Institute(SSI),December2011,pp.52-64.

وأيضًا تقوية السعودية من قدراتها العسكرية أدى إلى كسب ثقة القوى الدولية (أي الدول الرئيسية المصدرة للسلاح)، ونجد أن أهم السياسات السعودية في المجال العسكري والأمني هي الانضمام إلى المعاهدات، والبروتوكولات الدولية، وأيضًا العمل في إطار من الموازين والمعايير، وذلك بهدف خلق الثقة في سياستها ونواياها، ومن أهم البروتوكولات التي انضمت إليها السعودية بروتوكول 1925 في أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين، والذي ينص على تحريم الاستفادة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وفي مارس 1988 انضمت إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية NPT، وذلك بعد شرائها صواريخ CSS-2 التي أثارت قلقًا واسعًا بشأن النوايا والأهداف السعودية داخل الأوساط الغربية[149].

وخلال فترة الحرب الباردة قد منحت الولايات المتحدة مساعدة عسكرية واقتصادية للسعودية، وذلك لاحتياجات تطوير وتنمية اقتصادها، وتطوير علاقات دبلوماسية مع حلف شمال الأطلسي كان هدف هذه السياسة تجاه السعودية هو تكبيلها بتحالف عسكري؛ من أجل الحد من اعتماد السعودية على الكتلة الشرقية، وذلك للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة.

ومن الجدير بالذكر أن السعودية تلقت من الولايات المتحدة مساعدات أقل من دول أخرى في الشرق الأوسط من بينها مصر وإسرائيل والأردن، ولقد حصلت على مساعدة ضئيلة نسبيًا؛ وذلك لأن السعودية هي دولة غنية بسبب كنوز النفط الموجودة في أراضيها، وتركزت المساعدات الأمريكية في تقديم الاستشارة العسكرية، وعلى سبيل المثال في عام 1963 كان في السعودية 250 رجلًا عسكريًا أمريكيا، ولقد شكلت المساعدات الخارجية أداة مهمة وأساسية في السياسة الأمريكية، وقد تم تقليصها أو زيادتها بشكل أساسي على ضوء اعتبارات استراتيجية عالمية في الحرب الباردة، ولكن للمرة الأخرى وجدت السعودية نفسها بين المطرقة الأمريكية والسندان السوفيتي.

5-بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

وبعد أحداث سبتمبر 2001 تفوض التحالف الأمريكي السعودي لأسباب معروفة، وبعد احداث سبتمبر بدأت السعودية في التموضع كقوة سنية مهيمنة في المنطقة توازن بين القطب الشيعي (إيران)، لقد أخذت السعودية دورًا فاعلًا في الحرب ضد الإرهاب الإسلامي، وقد بدأ ينظر إلى الولايات المتحدة أكثر وأكثر كدولة فاقدة للاستراتيجية الواضحة، وخاسرة في الشرق الأوسط؛ حيث خسرت كلًا من العراق وأفغانستان.

ووفقًا لهيئة أبحاث الكونجرس لقد اشترت المملكة العربية السعودية بقيمة إجمالية للصفقات المبرمة قيمته 4.1 مليار دولار عن خدمات ومنتجات أمريكية عسكرية بين عام 2001-2004؛ حيث أصبحت ثاني دولة بعد مصر،

(149)Christopher M. Blanshard," Saudi Arabia: Background and U.S. Relations" : CRS Report For Congress, New York, Congressional Service, Prepared for Members and Committees of Congress ,June 19,2012,pp11-17.

وما قيمته 11.2 مليار دولار من 2005-2008 أعلى من أي دولة أخرى، وفي فترة لاحقة مثلت المشتريات من مصادر أمريكية 40% مما دفعت السعودية 28.3 مليار دولار كإنفاق إجمالي على مشتريات عسكرية[150].

وتوضح كل هذه النسب العالمية حاجة السعودية بصورة أساسية لامتلاك وتطوير مخزونها من المعدات الأمريكية التي اشترتها منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ونجد أن المملكة في تصاعد مستمر منذ أواخر التسعينيات، وركزت أيضًا على صيانة وتدريب قواتها المسلحة، كل هذا لتجهز نفسها لمواجهة التهديد الكامن الآتي من إيران والتصدي له.

وفي عام 2005 قامت السعودية بتوقيع عقد بقيمة ثمانية مليارات دولار لإنتاج مشترك مع البريطانيين لاثنتين وسبعين طائرة مقاتلة من نوع (يوروفاتير تايفون) متعددة الأدوار، والتي شملت التسليم المبكر لبعض الطائرات التي كان يقتصر تسليمها لسلاح الجو الملكي البريطاني، وأيضًا كانت تحاول الشركات الفرنسية والروسية في تزويد السعودية بأسلحة لأنهم قد قاموا بتسويق قدراتهم على توفير التكنولوجيا المتطورة بدون شروط مسبقة، وذلك حتى يميزون أنفسهم عن الشركات والمصنعين الأمريكيين الذين ربما تطبق عليهم قيود حول نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى السعودية، ولكن بصرف النظر عن مكاسب البيع المالية ينبغي على البيع المنتظر بين الولايات المتحدة والسعودية أن يحقق هدف الولايات المتحدة حول تحسين التشغيل البنى في الشؤون الدفاعية بين السعودية وأعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجي، ويعتبر هذا التشغيل البنى عنصرًا حيويًا، وذلك لمواجهة تهديد محتمل أو التصدي للصواريخ بالستية من إيران.[151]

ولكن عندما اشترت السعودية أول طائراتها من نوع (إف -15سي) و(إف -15 دي) في عام 1978 قد فرضت الولايات المتحدة قيودًا على عدد الطائرات التي يمكن للسعودية أن تستخدمها في أي وقت (60 طائرة)، وأيضًا على التكنولوجيا التي تم دمجها في الطائرة، ونتيجة لذلك فإن الأنواع المختلفة من طائرات (إف-15سي) التي اشترتها السعودية في عام 1993 اشتملت على إلكترونيات طيران وأجهزة استشعار وطاقة حمل أسلحة أقل درجة من حيث التطور، ولم يسمح للسعوديين بنشرها في القاعدة الجوية الرئيسية في تبوك القريبة من إسرائيل، ولكن مع مرور الوقت لقد تمكنت السعودية بالاتفاق مع المصانع الأمريكية من تطوير جميع نماذج طائراتها من نوع (إف 5) على مراحل، وأيضًا أصبحت خالية من نوع (إف-15)، وخيارات نشرها في القواعد العسكرية[152].

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوستراتيجية والأمنية في العلاقات الأمريكية السعودية في فترة أوباما 2008-2016.

([150]) مايكل نايتس، "صفقة أسلحة أمريكية سعودية كبيرة لدعم الرياض ضد إيران"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى،13\ أغسطس 2010 على الرابط
http://www.washingtoninstitute.org/a/policy-analysis/view/major-u.s-saudi-arms-deal-to-bolster-riyadh-against-iran

([151]) المرجع السابق.

([152]) المرجع السابق.

بعد أن شهدت العلاقات الأمريكية السعودية سنوات من الجذب والشد والتأزم جاءت سياسة الرئيس أوباما مناقضة لسياسات أسلافه، واختلفت رؤيته واستراتيجيته نحو الشرق الأوسط؛ حيث تبنى أوباما استراتيجية تقوم على عدم الربط بين الإسلام والإرهاب، وقام في بداية حكمه بتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، وإعطاء الوعود لحل القضية الفلسطينية، وعدم التدخل في قضايا المنطقة الداخلية، والتمتع بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والحديث عن الشراكة الأمنية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج والسعودية، وكان واضحًا أن هناك بداية جديدة للسياسة الأمريكية تجاه السعودية تدور بين الرغبة في تحسن العلاقات وبين إظهار الود الأمريكي للشريك السعودي.

كما أبدى أوباما في بداية حكمه ثلة من التصريحات والإشارات الإيجابية تمحور حول أهمية الدور السعودي في المنطقة، وثقل المملكة العربية السعودية في الميزان الأمريكي، فعلى سبيل المثال كانت المقابلة الأولى للرئيس الأمريكي باراك أوباما بعد فوزه بالانتخابات لمحطة (العربية) الفضائية في 26 يناير 2009 التابعة للمملكة العربية السعودية، وقد تحدث في المقابلة عن مدى تقديره للمبادرة التي قام بطرحها الملك الراحل (عبدالله) ملك السعودية في عام 2002 لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عندما قدم ولى العهد السعودي في ذلك الوقت مبادرة للقمة العربية في بيروت 2002، وسميت بخطة السلام العربية، وقد نصت هذه المبادرة على إنشاء دولة فلسطينية على حدود 1967، وحل قضية اللاجئين، وانسحاب إسرائيل من الجولان السورية، مقابل تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل، وهي المبادرة التي تلجأ إليها القمم الإسلامية والعربية لدعم القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط[153].

كذلك كانت الجولة الأولى للرئيس أوباما في 3 يونيو 2009 في الرياض؛ حيث كانت العاصمة العربية الأولى التي استهل بها جولته في الشرق الأوسط حتى قبل توجهه للقاهرة لإلقاء خطابه في جامعة القاهرة الموجه للعالم الإسلامي، كما أشار إلى التاريخ الطويل الذي يربط الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية منذ عهد الرئيس الأمريكي روزفلت والملك عبدالعزيز[154].

الأمر الذي كشف للسعودية عن إيجابية الإدارة الجديدة، وأبرز أيضًا دلالة على العمق الاستراتيجي الذي يربط المصالح الأمريكية بالسعودية، ورغبة في عودة العلاقات بين الدولتين، تلك التي توترت منذ فترة طويلة، وكان لهذا التعاون انعكاسات إيجابية على العلاقات بين البلدين، ومنها إعلان الكونجرس عن عقد الإدارة الأمريكية صفقة أسلحة مع السعودية في 20 أكتوبر 2010، وقد اشتملت هذه الصفقة على طائرات مقاتلة

([153])Barack Obama,"Interview by Hisham Melherm ,Al- Arabiya" , Jan .26,2009,at http://iipdigital.usermbassy.gov\st\english\texttrans\2009\01\200902161320xjnommis0.705578.html#axzz3fi5MsGyt

([154])Barack Obama , "Remarks by President Obama and king Abdullah of Saudia Arabia before Meeting,Washington", DC: june23, 2009,The White House,at http:// www.whitehouse.gov\the_press_office\Remarks-by-president-Obama -and-King-Abdullah -before-meeting\

ومروحيات هجومية ونظم دفاعية صاروخية متطورة ومعدات بحرية تعد الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة منفردة؛ حيث تصل قيمتها إلى (60 مليار دولار).

إذ إن صفقات الأسلحة مع السعودية تعد مسألة بالغة الحساسية لها أبعاد استراتيجية ودبلوماسية واقتصادية؛ لأنها تعمل على تعميق العلاقات بين البلدين، ليس فقط في الجانب السياسي ولكن في الجانب الاقتصادي؛ لأنه يعود بالنفع على شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية، وهذا من الممكن أن يعيد الثقة المفقودة من التسعينيات بين البلدين، وأيضًا لها جانب استراتيجي باعتباره ضمانًا لأمن المملكة[155].

وبناء على ذلك يمكن تقسيم المبحث إلى قسمين أساسيين هما:

أولًا: البعد الجيوستراتيجي في العلاقات الأمريكية – السعودية في فترة أوباما.

ثانيًا: البعد الأمني في العلاقات الأمريكية – السعودية في فترة أوباما.

أولًا: البعد الجيوستراتيجي في العلاقات الأمريكية – السعودية في فترة أوباما.

يمكن القول إن سياسات أوباما تجاه السعودية مثلت جزءًا من مبدأ أوباما أو استراتيجية أوباما والتي ظهرت من خلال وثيقتي الأمن القومي لعام 2010 ولعام 2015، والتي دار أغلبها حول التعاون والمشكلات، غير أن سياسات أوباما على أرض الواقع أدت إلى الإضرار بالعلاقات الأمريكية السعودية، وذلك لأنها أدت إلى زيادة النفوذ الإيراني، سواء كان ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود من خلال سياسة استبدال الحلفاء، ومن ثم يمكن تقسيم هذه النقطة إلى جزأين أساسيين:

1- مبدأ أوباما من خلال وثيقتي الأمن القومي لعامي 2015،2010.

2- السياسات الأمريكية تجاه إيران وانعكاس ذلك على السعودية.

1- مبدأ أو استراتيجية أوباما من خلال وثيقتي 2010 - 2015 .

يمكن القول إن هناك خمسة مؤشرات لاستراتيجية عام 2015 تقارن بما جاء في عام 2010 في وثيقة الأمن القومي، وهذه المؤشرات تمثل في مجملها مبدأ أوباما، وهي كالتالي:-

1-القيادة من موقع القوة:

([155])Christopher M .Blanchard, "Saudia Arabia :Background and U.S. Relations", CRS NO. RL33533.Nov,27,2012 ,Washington, DC: Congressional Research Service,p.7,at http:// www.fas.org\sgp\crs\mideast\Rl335333.pdf

-Christopher M .Blanchard, "Saudia Arabia :Background and U.S. Relations", CRS NO.RL33533, Washington,DC:Congressional Research Service,Mar,10,2011. 11, http://fps.state.gov\documents\organization\159350.pdf

وتكون من خلال تكوين تحالفات دولية بدلًا من الدخول في صراعات فردية لمواجهة أي تهديد، وذلك حتى لا تستنزف قدرات الولايات المتحدة المادية، وهذا عكس ما فعله جورج بوش، وقد قامت الولايات المتحدة بهذا العمل بالفعل في ليبيا (القيادة من الخلف)، وأيضًا ما فعلته في سوريا والعراق (القيادة من الأمام وقيادة تحالف يضم 60 دولة شريكة في القضاء على داعش أو في إضعاف سوريا والعراق، ودعم المعارضة في سوريا)، والقيادة من موقع القوة تعني قيام الولايات المتحدة بالاعتماد على حلفائها التقليديين، وحلفائها الجدد مثل إيران في حالة إذا قامت إيران بالابتعاد عن برنامجها النووي، وإتمام الاتفاق على برنامجها النووي.

وفي هذا الصدد فإن العديد من التحليلات رأت أن الولايات المتحدة قد أدركت حجم قوتها وتحميل هذا العبء إلى الحلفاء والشركاء على المستوى الدولي والإقليمي، وإنهاء مشكلة (الراكب المجاني) عندما يتعلق الأمر بالأمن الدولي، وذلك لا يعني تخلي الولايات المتحدة عن المحافظة عن الأمن أو عدم قيادتها للعالم، ولكنها تقود العالم من خلال الرؤية الجديدة تلك التي تقوم على أن تقود الولايات المتحدة كل شيء حتى وإن كان ذلك بتدخل منها غير مباشر وقد كشفت وثيقة الأمن لعام 2015 أن تجنب استخدام القوة العسكرية أو استخدامها بطريقة جماعية يعني أن تقوم القيادة الأمريكية من خلال مزيد من التعاون مع الحلفاء، وأن القيادة الأمريكية لا يمكن استبدالها، وأنه لا يوجد دولة في العالم يجب أن تكون في وضع القيادة العالمية سوى الولايات المتحدة[156].

وإلى جانب هذا التأكيد من جانب وثيقة عام 2015 على أهمية القيادة الأمريكية فإنها أكدت على وجود عدة تحديات تواجه هذه القيادة، وأكدت الوثيقة أن أفضل الوسائل للولايات المتحدة كي تقود العالم هي التزامها بأهدافها الاستراتيجية وتقوية اقتصادها، وأن تصبح دولة يُحتذى بها في الديمقراطية وحكم القانون، وأيضًا استخدامها لقدراتها المختلفة، وبناء تحالف دولي واتباع استراتيجية طويلة الأمد في التعامل مع الأزمات الدولية[157].

ويشير مؤشر القيادة من موقع القوة كذلك أنه لا يمكن استخدام القوة العسكرية إلا في حالة إذا كانت الولايات المتحدة مضطرة إلى ذلك أي استخدام القوة الضرورية .Necessary force

بمعنى استخدامها ضد أي مخاطر فعلية أو تهديدات مؤكدة أو من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو التدخل لأغراض إنسانية، والحفاظ على حقوق الإنسان ضد الانتهاكات الرسمية للمدنيين.

([156]) محمد مطاوع، "استراتيجية الأمن القومي 2015، المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير"، سياسات عربية، العدد 15، يوليو 2015، ص ص 10-11.

([157]) المرجع السابق.

وإذا قامت الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية للحفاظ على الأمن العالمي والاستقرار الدولي أو الدفاع عن الحلفاء أو الأصدقاء، فلابد أن يتم ذلك من خلال دعم من قبل الآخرين سواء دولًا أو منظمات[158].

وفي هذا الصدد فإن استراتيجية أوباما رأت أن قرار استخدام القوة العسكرية هو القرار الأخطر لأي رئيس، ولذلك فلابد أن يستند هذا القرار إلى أسس واضحة، مثل تعريف المهمة العسكرية، وتحديد الأهداف العسكرية والسياسية لاستخدام القوة العسكرية، وأيضًا معرفة حجم الخسائر أو المكاسب الناجمة من استخدامها، ويكون هذا القرار بعد الأخذ بالاستشارة من قبل القادة العسكريين والاستخباراتيين حتى يتم توفير الموارد والدعم للقوات الأمريكية للقيام بدورها بأسس سليمة[159].

كذلك لابد أن يكون هناك استنفاذ لكل الخيارات والوسائل الممكنة، وقياس كل المخاطر الناتجة عن استخدام هذه القوة[160].

ومن هذه الخيارات التي أشار إليها مبدأ أوباما، والتي لابد أن تسبق استخدام القوة العسكرية هي الضغط على الخصوم بوسائل مختلفة كفرض عقوبات اقتصادية أو سياسية عليها في البداية، ولكن إذا لم تمتنع عن موقفها فسيكون الحرب كخيار بديل لها، ومن أمثلة ذلك إيران؛ حيث فضل أوباما استعمال الضغط على إيران، واستخدام الدبلوماسية والردع، وبناء التحالفات الدولية ضدها، على أن يدخل في صدام مباشر معها، وتجنب الحرب عليها، كما أن أوباما كان أكثر واقعية في التعامل مع الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان، كذلك اختلفت عقيدته عن عقيدة جورج بوش؛ حيث إن أوباما تبنى مفهومًا واسعًا للأمن الجماعي؛ حيث فتح المجال أمام الدول للمشاركة فيه، ولكن دون المساس بأمن الولايات المتحدة الأمريكية[161].

2-المؤشر الثاني:-إعادة التوازن الاستراتيجي مع آسيا والباسفيكي

وقد تمثل هذا المؤشر في سياسة التوسع في آسيا وإقامة شراكات اقتصادية، وهي إحدى الأولويات للتوجه الأمريكي الجديد الذي تبلور في عهد أوباما، وقد أصبح معروفًا باستراتيجية "محاصرة الصين" إذ أوضحت وثيقة الأمن القومي لعام 2015، أن نصف معدلات النمو في السنوات الخمس المقبلة سيأتي من آسيا، وهذا يعني أهمية إقامة شراكات اقتصادية وعلاقات أمنية مع دول شرق آسيا والباسفيكي، وذلك بهدف

([158])Barack Obama , "Renewing American Leadership, Foreign Affairs", Vol.86,Issue4, July\Aug,2007.

([159])Barack Obama on Defense Issues, "Obama08,A21 Century Military for America", at http://www.barackobama.com\pdf\defene-fact-sheet-find-pdf,p.2

([160])"National Security Strategy of The United States of America" , May 2010, p.22.
-Barack Obama , Renewing American leadership,op.cit.

([161])Richard L.Armitage, Joseph S. Nye, jr. (CO Chairs), "CSIS Commission on Smart Power", A Smarter, More Secure America,CSIS,2007,at Csis.org/files/media/csis/pubs/071106_csis_smart_power.

محاصرة الصين بعلاقات مع جميع الدول المحيطة بها، لاسيما الصغيرة مثل (فيتنام وماليزيا وإندونيسيا، وهي الدول الحذرة من هيمنة الصين أو الكبيرة كالهند وباكستان واللتين لديهما حساسية حيال سلوك صيني توسعي في المستقبل.

وقد وصفت الولايات المتحدة نفسها بأنها دولة باسفيكية، وتدعو إلى تقوية المؤسسات الإقليمية الناشئة مثل الآسيان، وقمة شرق آسيا، والأبيك بهدف دعم القواعد، وحل النزاعات الإقليمية سلميًا، وتشمل تلك الجهود ضمان تدفق التبادلات والتجارة في الفضاءات المتنازع عليها، واتخاذ ميثاق جديد للسلوك في منطقة بحر الصين الجنوبي، والتي يتنازع عليها بين الصين وخمس دول آسيوية.

وقد أوضح مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك (توم دينلون) أن استراتيجية إعادة التوازن الاستراتيجي مع آسيا ترتكز على خمس دعامات أساسية وهي:

1) الدعامة الأولى تدشين تعاون أعمق وأكثر كثافة مع خمس دول حليفة لواشنطن في آسيا وهي اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وتايلاند، والفلبين.
2) الدعامة الثانية تعميق بناء القدرات مع القوى الصاعدة في آسيا كالهند، وإندونيسيا وفيتنام، وميانمار.
3) الدعامة الثالثة بناء علاقات بناءة مع الصين.
4) الدعامة الرابعة زيادة درجة التفاعل والتعاون مع المؤسسات عبر القومية مثل رابطة الآسيان، وقمة دول شرق آسيا.
5) الدعامة الخامسة تنحصر في تفاوض واشنطن بخصوص مبادرات تجارة واستثمار جديدة وبالأخص اتفاقية الشراكة عبر الباسفيكي[162].

وتعتبر هذه الاستراتيجية الأقل تكلفة والأكثر تحقيقًا للمصالح الأمريكية في العالم، وبناء على ذلك أوضحت الوثيقة حرص الإدارة الأمريكية على الاندفاع نحو الهند، وعلى تقوية رابطة الآسيان وتدعيمها في مواجهة الصين، فأحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بتقوية الشراكة الاقتصادية والسياسية مع الهند تجاه الصين، وكذلك أخذ الاحتياطيات في نفس الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات إيجابية مع الصين، ومن ثم فإن وثيقة 2015 رفضت حتمية المواجهة بين الدولتين، ورحبت بالصعود السلمي المزدهر للصين، وعملت على تطوير التعاون مع الصين؛ بهدف مواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل النمو الاقتصادي، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وأيضًا الصحة العامة، واستخدمت لفظ بناءة في وصف العلاقات الأمريكية – الصينية، ولكن في نفس الوقت أشارت الوثيقة إلى التنافس الأمريكي – الصيني من موقع القوة، وطلبت من الصين التقيد بالقواعد والمعايير الدولية في مجالات

(162) محمد مطاوع، مرجع سابق، ص ص 12-13.

الأمن البحري والتجارة وحقوق الإنسان، وهو ما يبرز حذر الولايات المتحدة والإجراءات الاحترازية ضد الصين في تلك القضايا الخلافية[163].

3-المؤشر الثالث:-وهو إدارة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط

كشفت الوثيقة حقيقة تراجع اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، ولكنها أشارت إلى أن ذلك لا يعني أن تنسحب الولايات المتحدة بشكل نهائي لحلّ الصراعات المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط هو وجود شركاء قادرين على الدفاع عن أنفسهم جنبًا إلى جنب، وتقليل أسباب الصراع، وذلك من خلال حل المشكلة النووية الإيرانية، وحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومساعدة الدول التي تمرُّ بمراحل التحول الديمقراطي على الإصلاح السياسي بداخلها، وتمتعها بالديمقراطية، وتهدئة الصراعات الطائفية.

ومن ثم فإن ما أوضحه مبدأ أوباما هو أن الولايات المتحدة لابد وأن تعمل على إدارة الفوضى في الشرق الأوسط دون التدخل في الصراعات بشكل مباشر، بل العمل على إدارة هذه الصراعات من خلال الحلفاء أنفسهم، وفي سبيل ذلك أكد مبدأ أوباما بخصوص الشرق الأوسط تمسك الولايات المتحدة بحلفائها التقليديين، وفي نفس الوقت البحث عن حلفاء جدد قادرين على خدمة مصالحها، وهنا فإن إيران هي الحليف الجديد الذي من الممكن أن يُسهم في احتواء الفوضى في المنطقة وإدارتها أو على الأقل تنظيم هذه الفوضى حتى لا تخرج عن السيطرة الإقليمية أو الدولية[164].

وإضافة إلى ما ذكرته الوثيقة عن إدارة الفوضى في الشرق الأوسط من خلال الحلفاء التقليديين والجدد فإن اهتمام أوباما بالشرق الأوسط جاء من خلال اهتمامه بالحرب على الإرهاب الدولي.

وتوجد عدة جوانب مهمة في هذا الشأن، وهي:

1) استمرار الجهود الأمريكية في محاولة القضاء على الإرهاب، وتحقيق النصر في الحرب الدولية على الإرهاب الدولي، وذلك من خلال تحقيق النصر في أفغانستان من خلال استراتيجية أمريكية تقوم على تشديد السيطرة على القاعدة، والانسحاب الفوري من أفغانستان لترك الحكومة الأفغانية للقيام بدورها في قيادة البلاد بمشاركة دولية وإقليمية مع دولتي باكستان وإيران، وزيادة القوات العسكرية للولايات المتحدة بغرض تحقيق الأمن[165].

2) منع الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تعقب الإرهابيين، والحد من عمليات

([163]) المرجع السابق.

([164]) المرجع السابق، ص ص 13-14.

([165]) Remarks of Senator Barack Obama to the Chicogo Council on Global Affairs ,Council of Foreign Relations,April,23,2007, at http://www.cfr.org\us-elections-2008\remarks-senator-barack-obama-chicago-council-global-affairs\p13172

تمويلهم ومنع سفرهم، من خلال التوظيف مع الشركاء في الخارج؛ لتحديد مواقع الإرهابيين في بلادهم.

3) حرمان الإرهابين من استحواذهم على أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال تكثيف الجهود، وتأمين كل المواد النووية الممكن الحصول عليها وحمايتها، وأيضًا منع الانتشار النووي، ومعرفة القدرات في العلوم الكيمائية والحيوية من الاستخدام السيئ.

4) تعزيز أمن الطيران، وذلك من خلال تكثيف الجهود وتفتيش المسافرين.

5) منع القاعدة من تهديد الشعب الأمريكي، وذلك من خلال المواجهة الكبرى مع القاعدة في باكستان، وحرمانها من الملاذات الآمنة مثل اليمن والمغرب والصومال، وعرقلة عملها في أي مكان[166].

6) تقديم خيارات واضحة لكل من إيران وكوريا الشمالية، وذلك من خلال خيار يقدم لها تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، وتحقيق اندماج أكبر مع المجتمع الدولي في حالة تخليها عن برنامجها النووي أو زيادة عزلتها عن المجتمع الدولي، والوفاء في نهاية المطاف بالتزاماتها الدولية.

7) تعزيز معاهدة منع الانتشار النووي من خلال تبني معادلة تدفع الدول التي تمتلك سلاحًا نوويًا إلى نزعه مقابل تخلي الدول الأخرى عن السعي في الحصول عليه، وأيضًا ضمان حق جميع الدول في امتلاكها طاقة نووية، ولكن تستخدم في الأغراض السلمية مع ضرورة التزامها بالمعاهدة الدولية.

8) تأمين الأسلحة والمواد النووية ومواجهة التهديدات البيولوجية، وهذا من خلال منع انتشار الإرهاب، وتعزيز الأمن[167].

وبناء على ما سبق يأتي موقع السعودية في استراتيجية أوباما؛ حيث تتمسك تلك الاستراتيجية بالسعودية كحليف تقليدي، ودورها في إدارة الفوضى في الشرق الأوسط، وكذلك دور السعودية في محاربة الإرهاب، كما سيأتي لاحقًا.

4- المؤشر الرابع:- الموازنة الدقيقة بين السياسة الخارجية الأمريكية والسياسة الداخلية.

أكدت الوثيقة أن أوباما حذَّر من استخدام القوة العسكرية، وذلك يتناسق مع استراتيجية توزيع تحمل الأعباء، واستراتيجية التحول العسكري الأمريكي، وفي هذا الصدد أصدرت الإدارة الأمريكية في عام 2012 مبادئ استراتيجية عسكرية نصت على ضرورة تحويل الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لكي تصبح القوات الأمريكية أكثر قدرة على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، من خلال المشاركة الجماعية الدولية، وذلك لموازنة الجوانب الداخلية مع الخارجية، وهذا يعني أن إدارة أوباما قد حققت إنجازًا مهمًّا في الموازنة بين استراتيجيتها تجاه العالم وبين سياستها الداخلية؛ ما أدى إلى تقليل تكاليف تدخل الولايات المتحدة في الأزمات العالمية، في

(166) National Security Stratagy of The United States of America ,May 2010 , op.cit .,p.20.
(167) Ibid,pp.23-24.

مقابل ضخ مزيد من الموارد في تقوية التعافي الاقتصادي الأمريكي وتدعيمه؛ لأن الإدارة الأمريكية تدرك جيدًا أن نفوذها العالمي، وفرض سيطرتها على العالم يستمد من رفاهيتها وقوتها الاقتصادية الداخلية[168].

5-المؤشر الخامس:-أحادية الدولار الأمريكي في التعامل مع الدول المنتهكة للقانون

أكدت الوثيقة أن الولايات المتحدة ستفرض تكلفة هائلة على منتهكي القانون الدولي، وذلك من خلال العقوبات الاقتصادية، وأنها أداة فاعلة في فرض تكاليف باهظة على الدول التي تسعى في الحصول على السلاح النووي أو إنتاجه أو تخالف القانون الدولي، وبالرغم من أن الوثيقة أكدت أن الولايات المتحدة تفضل العقوبات الجماعية، ولكنها أكدت في نفس الوقت أنها على استعداد فرض عقوبات اقتصادية بطريقة أحادية عندما يلزم الأمر ذلك.

وقد اتبعت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية في التعامل مع إيران؛ بهدف العودة إلى طاولة المفاوضات، والقبول بتسوية سلمية لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وأيضًا استخدامها في خنق الاقتصاد الروسي؛ بهدف رفع تكلفة الاعتداء الروسي على أوكرانيا، وتهديد جيرانها في وسط أوروبا وشرقها؛ حيث استخدمت الولايات المتحدة سياسة احتواء جديدة للسياسة الروسية التوسعية في شرق أوروبا، تقوم فيها باستخدام أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية في شنِّ حرب اقتصادية على روسيا بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين[169].

وإضافة إلى هذه الأبعاد التي ناقشتها استراتيجية أوباما فقد ناقشت استراتيجية تقوية وتعزيز الأمن القومي، وتحقيق الرفاهية والازدهار؛ حيث ترى أن استدامة وجود اقتصاد قوي يساعد على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، واعتمد في الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب على حروب الأفكار، فأوضحت أن ضرب الأفكار هي الأساس في ذلك، وأن مع داعش في سوريا، وفي هذا الصدد فإن إدارة أوباما كانت ضد زيادة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط لفكِّ الارتباط الأمريكي مع الشرق الأوسط، لكن دون الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط.

وكان من ضمن الأمور التي نفذتها السياسات الأمريكية في عهد أوباما تطبيق لاستراتيجية فكِّ الارتباط بالشرق الأوسط هي انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، في مقابل فكِّ الارتباط بالشرق الأوسط[170].

القيم من أهداف هذه الاستراتيجية أن يتم العيش وفق القيم الأمريكية، والدفع بالمساواة إلى الأمام، ودعم الديمقراطيات، وأيضًا تضمنت الاستراتيجية بالنسبة للنظام العالمي الدفع باتجاه التوازن في علاقاتها مع آسيا والمحيط

([168]) محمد مطاوع، مرجع سابق، ص ص 15-16.
([169]) المرجع السابق.
([170]) المرجع السابق.

الهادي، وتقوية تحالفاتها مع أوروبا، والبحث عن الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعميق التعاون الاقتصادي والأمني مع الأمريكيين.

كذلك فإن استراتيجية الأمن القومي لأوباما 2015 أحدثت تحولًا في العلاقات الأمريكية تجاه روسيا وإيران، فنجد منها أن الولايات المتحدة تزيد تلطيف العلاقات مع إيران، وتوجيه خطاب عدواني إلى روسيا، كما أنها لم ترفض صعود الصين وتشجيعها لتصبح شريكًا في تعزيز الأمن الدولي، كما ركزت على منطقة شرق آسيا والباسيفيكي والدول الآسيوية الصاعدة القوية، ووضعتها في المرتبة الأولى، ولكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة قد حذفت منطقة الشرق الأوسط من حساباتها إذ كان هناك بعض النقاط المهمة التي أشارت إليها الوثيقة، والتي تجعل هذه المنطقة ذات أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، إذ تحدثت عن قضية الإرهاب والنفط والأمن والاستقرار، وأيضًا شددت على بحث الولايات المتحدة الدائم عن شركاء جدد وقوى اقتصادية جديدة غير دولية، مع التمسك بحلفائها التقليدين، فمن هنا نجد أن الرئيس أوباما قد أحدث تحولًا في استراتيجية الأمن القومي التي تحولت من العسكرة إلى المدنية، وإلى التراجع في بعض الأقاليم التي انغمست فيها الولايات المتحدة بقوة، مثل إقليم الشرق الأوسط[171].

إلا أن حركة الموجات الثورية والاحتجاجات الشعبية في بلدان الشرق الأوسط أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على أولويات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وأيضًا أثر ذلك على التحول في النظام الدولي، وكل هذا تطلب من الرئيس أوباما سرعة حسم، واتخاذ القرارات؛ بسبب التغيرات الإقليمية والعالمية السريعة.

2- السياسة الأمريكية تجاه إيران وانعكاسها على العلاقات الأمريكية السعودية

من خلال استعراض مبدأ أوباما، يمكن القول إن إيران ذكرت في عدة مواضع في هذه الاستراتيجية، ومنها العمل على حلِّ المشكلة النووية مع إيران، وكذلك استخدام إيران كحليف جديد لإدارة الفوضى في الشرق الأوسط.

وسبق الذكر أن إيران استفادت من غزو العراق بشكل كبير من خلال عملها على بسط نفوذها في إقليم الشرق الأوسط، ثم استمرت سياستها في زيادة نفوذها في عهد أوباما، وجاءت استراتيجية أوباما لتعبر عن ذلك من خلال رغبتها في إدارة الفوضى في الشرق الأوسط من خلال حلفاء جدد، ومن خلال رغبتها في حلِّ المشكلة النووية مع إيران، ولذلك نجد أن وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2015 تجاهلت دعم إيران للإرهاب، وزعزعتها الاستقرار في الشرق الأوسط، وتناقض ذلك مع وثيقة 2010 التي ذكرت أن من أهداف

(171) شيري ميخائيل يونان ميخائيل، "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، المركز الديمقراطي العربي، 20 أغسطس 2016 على الرابط
https://democraticac.de/?p=35950

الولايات المتحدة دفع إيران للابتعاد عن سياستها التي تسعى من خلالها إلى امتلاك أسلحة نووية، ودعم الإرهاب وتهديد جيرانها، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تغاضت عن هذه النقاط في مقابل أن يكون لإيران دور في تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وقد مرَّت الأزمة النووية والملف النووي الإيراني بمراحل مختلفة إلى أن تم التوقيع على الاتفاق النووي مع الدول الست عام 2015، والذي أثر على العلاقات الأمريكية السعودية بشكل أو بآخر، ويتم تقسيم هذه الجزئية إلى نقطتين.

1-الولايات المتحدة والأزمة النووية الإيرانية

2- تأثير الاتفاق النووي على العلاقات الأمريكية – السعودية.

1- الولايات المتحدة والأزمة النووية الإيرانية .

-بدأت الأزمة النووية في أواخر عام 2009 عندما كشفت بعض الدول الغربية عن قيام إيران ببناء مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم في منطقة جبلية في مدينة قم منذ عام 2006 دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا يعد مخالفة واضحة من جانب إيران لالتزاماتها الدولية في هذا الشأن، فقد حرصت الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا في استغلال هذا لتأكيد شكوكها حول مدى سلمية البرنامج النووي، وأيضًا لتشديد الضغوط الدولية المفروضة على إيران، وأن هذا الكشف عن المفاعل النووي يعد صدمة كبرى للرأي العام العالمي، وقد تم اختيار مقر قمة العشرين للإعلان عن هذا التطور؛ وذلك بهدف تشكيل جبهة دولية لمواجهة إيران التي تستغل اختلاف المواقف الدولية وتوظفها لخدمة مصالحها، وتم اتهام إيران بأنها تمثل مصدر تهديد للعالم والشرق الأوسط، وبناء على ذلك تم مطالبتها باحترام التزاماتها الدولية في شأن برنامجها النووي[172].

ولكن إيران عملت على امتصاص هذا الغضب، وقامت باتخاذ خطوات تكتيكية مكنتها من الحدِّ من الضغوط التي فرضتها بعض الدول بعد اكتشاف المفاعل النووي السري، إذ زعمت أن هذا المفاعل مخصص لتوليد الكهرباء، وأن مستوى التخصيب فيه لن يتجاوز 5%، وهو مستوى منخفض لا يكفي لإنتاج مواد انشطارية تُستخدم في صنع القنبلة الذرية، وأنها قد قامت بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا المفاعل حتى قبل إعلان الغرب عن اكتشافه، وكل هذه الخطوات لم تُثمر عن أي نتائج إيجابية بعد أن لحق الضرر بسمعة إيران ومصداقيتها الأمر الذي عزز شكوك أطراف كثيرة في مصداقية النهج الإيراني[173].

وبعد سلسلة الضغوط التي مورست على إيران قامت الأخيرة لتخفيف موقفها المتشدد، وظهر ذلك في بداية أكتوبر 2009 خلال مؤتمر جنيف عندما أكدت طهران أنها ستسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

([172]) إيمان أبوزيد مخيمر، "البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي على الرابط http://democraticac.de\?p=10121

([173]) المرجع السابق.

بزيارة المنشأة النووية في قم، والتأكد من عدم استخدامها للأغراض العسكرية، وقد تم تحديد موعد لذلك في 25 أكتوبر 2009، وأيضًا أجريت محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة على هامش الاجتماع، ووافقت إيران على إرسال اليورانيوم إلى الخارج لتخصيبه وتحويله إلى وقود نووي يستخدم في أغراض الأبحاث الطبية.

وفي عام 2011 ظهرت على الساحة السياسية والبحثية العديد من القضايا الساخنة المتعلقة بالملف النووي الإيراني، وظهرت العديد من التحليلات من قبل المحللين والسياسيين الثقات حول المخاطر التي ستحدث إذا حصلت إيران على السلاح النووي، وأيضًا الخيارات التي يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بالاعتماد عليها للحدِّ من طموح إيران في هذا المجال، وفي أكتوبر 2011، وجهت الولايات المتحدة لإيران اتهامًا بأن هناك عدة عملاء إيرانيين قاموا بالتخطيط لاغتيال السفير السعودي في واشنطن، ومحاولة تفجير بعض السفارات، وظهر على السطح مرة أخرى الحديث عن إمكانية حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران في المستقبل بشأن برنامجها النووي، كما زاد التوتر بين البلدين عندما وقع انفجار كبير في موقع عسكري إيراني لصنع الصواريخ متوسطة المدى، وسقوط طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار تستعملها للتجسس على إيران داخل أراضيها الإيرانية، كل ذلك أدى إلى ازدياد التوتر بين واشنطن وطهران[174].

ومن هنا تأسست استراتيجية أوباما في التعامل مع إيران في محاولة احتواء إيران، وتجريدها من المشروع الإيراني، واعتمدت إدارة أوباما في ذلك على عدة وسائل:-

-**الوسيلة الأولى**، وهي تأمين مساندة إسرائيل للتعامل مع التحدي الإيراني، فرؤية إدارة أوباما أنها تفضل دعم الجهود الدبلوماسية لمنع إيران من تخطي العتبة النووية، وتدرك جيدًا أن القيام بضربة عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني سوف تكون له آثار سلبية عديدة، ومن ثم عملت إدارة أوباما على إقناع إسرائيل بمنح الإدارة الأمريكية المزيد من الوقت لتنفيذ سياستها في التقارب مع إيران، وأن تمنع إسرائيل من ضرب المنشآت النووية الإيرانية أثناء الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها الولايات المتحدة في التعامل مع إيران، وتطلب ذلك دعم قدرات الردع والدفاع الإسرائيلية، وذلك بتقديم ضمانات نووية، ودعمها بأجيال جديدة من أنظمة الدفاع ضد الصواريخ البالستية، وأن تقوم الولايات المتحدة بإعادة تقييم الخيارات المختلفة في حالة فشل الخيار الدبلوماسي مع إيران[175].

-**الوسيلة الثانية**: تمثلت في الضغط على كل الدول المعاونة لإيران، واعتمدت الإدارة الأمريكية على أسلوب الحوار في الضغط على الدول والمنظمات الدولية الداعمة لإيران وبرنامجها النووي، وبذلت الولايات المتحدة قصارى جهدها للتأثير على مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من أجل إحالة الملف

([174]) المرجع السابق.

([175]) إسلام محمد جوهر، "الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) 2011، ص 180.

النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، كذلك عملت الإدارة للضغط على روسيا[176]، إذ سعت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما إلى منع روسيا من تكرار الدور الذي لعبته أثناء الحرب الباردة، والذي تمثل في مساندة قوى الممانعة في الشرق الأوسط مثل إيران وسوريا وحزب الله، وأيضًا حث روسيا على مراعاة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومراعاتها للحيلولة دون امتلاك إيران للأسلحة النووية مثلها مثل الدول الغربية، فإذا قامت روسيا بمراعاة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ستقوم الولايات المتحدة بمراعاة مصالح روسيا أيضًا، وهو ما دعا إليه أوباما إذ دعا إلى إعادة النظر في العلاقات بين الدولتين بصورة شاملة، وإعادة ترتيب الأولويات في هذا الشأن، وقامت الولايات المتحدة بتقديم بعض الحوافز إلى روسيا، منها انضمامها لمنظمة التجارة الدولية، وأيضًا مراجعة أهمية إنشاء نظام الدفاع الصاروخي (إذا تم تحييد التهديد النووي الإيراني)، وأيضًا عدد من الترتيبات الأمنية لصالح روسيا منها (بنك الوقود النووي الروسي، واشتراك روسيا في الاتحاد الدولي لإثراء الوقود النووي)، وتأخير انضمام كل من أوكرانيا وجورجيا لحلف شمال الأطلنطي[177].

أما الصين: فقد رأت الإدارة الأمريكية أن اكتساب روسيا ومساندتها للولايات المتحدة في مواجهة إيران سوف ييسر الحصول على تأييد الصين لها؛ لأن الصين لا تحبذ أن تكون خارجة على الإجماع الدولي.

ولما كانت الصين تفضل مصالحها التجارية مع إيران على دعمها لتشديد العقوبات الاقتصادية عليها، فقد قامت إدارة أوباما بإقناع الصين بأن تضامنها مع إيران سيؤدي إلى عواقب سلبية على الاقتصاد الصيني، وذلك في حالة تغير موازين القوى في منطقة الخليج، ويترتب على ذلك عدم استقرار يهدد منابع وطرق النفط إلى الصين[178].

وقد اعتمدت إدارة أوباما في ذلك كله على دبلوماسية القوة الناعمة، والرغبة في إجراء حوار مع إيران، وعقد مفاوضات مباشرة معها، وذلك جنبًا إلى جنب مع فرض عقوبات على إيران.

وفي هذا الإطار، أكد أوباما استعداده لإجراء مباحثات غير مشروطة مع إيران، ومن هنا يكون قد ابتعد عن مطلب الدول الست، وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وروسيا، وفرنسا، والصين، بالإضافة إلى ألمانيا)، وهو المتعلق بضرورة توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم كشرط لاستئناف الاتصالات الدبلوماسية، وأوضحت الإدارة الأمريكية بأنها ستكون مشاركة بصورها كاملة في أي مفاوضات تجريها مجموعة دول 5+1 مع إيران[179].

([176]) رحمن عبدالحسين ظاهر، "خيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني"، ص 5، على الرابط http://www.iasj.net\iasj?func=fulltex&ald=92277

([177]) المرجع السابق.

([178]) إسلام محمد جوهر، مرجع سابق، ص 181.

([179]) "الميول الاستراتيجية في قضايا الأمن الدولي لعام 2010"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط http://www.alzaytouna.net\permalink\5430.htm

ولمحت إدارة أوباما أيضًا إلى استعدادها لإجراء اتصالات مباشرة مع إيران خارج مجموعة 5+1 إذا كان ذلك يخدم المصالح الأمريكية، كما أوضحت ضرورة أن يكون لإيران الحق في امتلاك طاقة نووية في الأغراض السلمية، ولكن مع الرفض الدولي لامتلاك إيران سلاحًا نوويًّا[180].

وترتب على الجهود المختلفة من جانب إدارة أوباما أن توصلت مجموعة دول 5+1 مع إيران في أوائل نوفمبر 2013 إلى تسوية بشأن برنامج إيران النووي، وقد نص الاتفاق على أن تتعهد إيران بتخفيض عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة 5 بالمئة، وإبطال ذخائر اليورانيوم المخصب بنسبة 5 بالمئة إلى 20 بالمئة، وعدم إضافة أي جهاز للطرد المركزي إلى المنشآت النووية، ووقف عمل نصف أجهزة الطرد المركزي في منشأة ناتانزو 75 بالمئة من هذه الأجهزة في منشأة فردو (جنوب طهران)، وأيضًا تكتفي إيران باستبدال أجهزة الطرد المركزي التي يطرأ عليها عطل، وتمتنع أيضًا عن إنتاج أجهزة أخرى، وتقوم أيضًا بالتوقف عن إنشاء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم، وأن تحتفظ إيران بذخائر اليورانيوم التي تبلغ نسبتها 3.5 بالمئة، وأن لا تقوم برفع هذه النسبة من التخصيب إلى نسبة أعلى، وتقوم بتحويل الذخائر التي تعدت هذه النسبة من التخصيب إلى أوكسيد اليورانيوم، وأن تقوم بوقف النشاط في منشأة أراك بالأخص إنتاج الوقود للمنشأة، وإنتاج الماء الثقيل، وأيضًا أن تقوم بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش اليومي لمنشآت ناتانز وفردو ومراكز إنتاج قطاعات أجهزة الطرد المركزي، ومستودعات تخزينها، وتفتيش المناجم في إيران[181].

وذلك كله مقابل عدم إصدار عقوبات جديدة على إيران، ورفع العقوبات تدريجيًّا في مدة أقصاها 6 أشهر، وأيضًا استمرار المفاوضات مع إيران حتى إزالة الغموض بشأن البرنامج النووي، والحرص على عدم وصول نسبة صادرات نفط إيران إلى ما هو أقل من النسبة الحالية، ورفع الحظر على شراء وبيع الذهب والمعادن الثقيلة، وأيضًا رفع الحظر على المنتجات البتروكيماوية وصناعة السيارات وإلغاء تجميد الأموال الإيرانية في الخارج التي تصل 4 مليار دولار، وذلك لتسديد تكاليف دراسة الطلبة الإيرانيين المبتعثين إلى الخارج، وتسهيل التعاون مع إيران لصناعة الطائرات المدنية، وأيضًا شراء المواد الغذائية والطبية[182].

وفي نوفمبر 2013 قبلت إيران لهذا الشرط، ووافقت على تخفيض اليورانيوم المخصب من 20 بالمئة إلى 5 بالمئة، والتقليل من مخزونها من اليورانيوم، ولكن الدول الكبرى شددت على وقف التخصيب بهذه النسبة لمدة

([180]) بشير عبدالفتاح، "واشنطن وطهران: هل مازال التقارب ممكنًا"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 177، 2009، ص ص 102-103.
- إسلام محمد جوهر، مرجع سابق، ص ص 180-181.

([181]) هادي طرفي، "تفاصيل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1"، 24 نوفمبر 2013، العربية نت، على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/iran/2013/11/24 .

([182]) المرجع السابق.

10 سنوات، وهو ما رفضته إيران، وأكدت في ذلك أنها خصبت اليورانيوم بنسبة 20 بالمئة للاستفادة منه في مفاعل طهران للبحوث النووية، ولكنها رفضت وقف التخصيب لفترة زمنية طويلة[183].

وقد أبرم الجانبان اتفاقًا مرحليًا حول الملف النووي لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بدأت في 20 يناير 2014 حتى 20 يوليو 2014، ولكن مدت المهلة لأربعة أشهر إضافية حتى 24 نوفمبر 2014، وذلك بعد الاتفاق في التوصل إلى اتفاق نهائي، وإتاحة مزيد من الوقت لإيران والدول الكبرى للوصول إلى اتفاق نهائي، وذلك بحلول 24 نوفمبر 2014، وذلك بعد ضمان الطبيعة السلمية للبرنامج النووي مقابل رفع كافة العقوبات التي يفرضها الغرب والولايات المتحدة على إيران، وألحقت بإيران ضررًا بالاقتصاد لعدة سنوات[184].

وفي 26 مارس حتى 2 أبريل 2015 أجرت إيران ودول 5+1 مفاوضات في لوزان السويسرية، وذلك من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي، وإلغاء كافة العقوبات على إيران بشكل نهائي، وفي 2 أبريل 2015 توصلت إيران ودول الستة إلى الاتفاق الإطاري الذي مهد للتوقيع إلى الاتفاق النهائي، وذلك في يونيو 2015[185].

ويمكن القول إن الاتفاق النووي المرحلي بين إيران ومجموعة دول 5+1 أقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، ولكنه كان إقرارًا ضمنيًا محصورًا في تخصيب إيران اليورانيوم عند حد 5 بالمئة، وقد اعتمدت هذه المفاوضات على الحل الدبلوماسي والسياسي لأزمة البرنامج النووي، وأنهت على طموحات إسرائيل في فرض الحلّ العسكري على إيران، ولكن أهم ما نتج عن هذه المفاوضات هناك وضع أساس لتقارب أمريكي إيراني، وكان هذا ما تخشاه بعض الدول العربية الخليجية وإسرائيل، وهو وجود صفقة تفاهم شاملة بين الولايات المتحدة وإيران.

2-تأثير الاتفاق النووي على العلاقات الأمريكية السعودية

بعد المفاوضات الصعبة التي أعقبت التوصل إلى اتفاق تعهدت إيران بموجبه خفض قدراتها النووية (أجهزة طرد مركزي ومخزون اليورانيوم المخصب) على مدى عدة سنوات، والهدف وقف إمكان صنعها قنبلة ذرية مع ضمان أن إيران التي نفت أي بعد عسكري لبرنامجها تملك الحق بتطوير طاقة نووية مدنية، وبموجب ما ورد في الاتفاق خفضت إيران إلى 5060 عدد أجهزة الطرد المركزي العاملة التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم مقابل 10.200 عند توقيع الاتفاق، وتعهدت بعدم تجاوز هذا العدد طوال عشر سنوات.

([183]) إبراهيم سيف منشاوي وأحمد عبدالتواب الخطيب، "آفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المفاوضات النووية"، تقرير منشور على الإنترنت، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط http://www.acrseg.org\36746

([184]) "محادثات جديدة بين واشنطن وطهران في جينيف حول الملف النووي"، مقالة منشورة على شبكة الإنترنت، على الرابط http:23.102.38.195\?p=18402

([185]) علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته"، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط http:studies.aljazeera.netreports\2015\04\2010542010548445601.htm

ونص الاتفاق أيضًا على رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي.

ولقد رحبت أطراف دولية عديدة بالاتفاق، كما تحفظت أطراف أخرى، وقد وصفه بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي (بالخطأ التاريخي)[186].

وقد عزز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية، ويضع قيودًا على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها إيران[187].

وبهذا فرضت الدول الغربية زيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية (break out) من شهرين من وقت الاتفاق، كما قالت الولايات المتحدة إلى عام على الأقل، وهذا يوفر وقتًا أطول لقيام الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك، ولكن في حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق، فهناك مواد في الاتفاق تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأمريكية عليها.

ولكن لم يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بالأخص الشق الذي ينص على رفع العقوبات الأممية عن إيران، حتى تصدق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة، وبالأخص ما يتعلق بتطبيق الرقابة الصارمة على أنشطتها ومنشآتها النووية، بما فيها المنشآت العسكرية.

وأيضا لا يقتصر الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني فقط، بل اشتمل أيضًا على مسألة حظر مبيعات الأسلحة التقليدية والصواريخ البالستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى إيران، وقد كانت هذه إحدى نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من جهة، وبين إيران المدعومة بالموقفين الروسي والصيني، وقد اتفق الطرفان على أن يستمر حظر معظم مبيعات الأسلحة التقليدية لإيران لمدة خمس سنوات أخرى، في حين يستمر حظر بيع الصواريخ البالستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى ثماني سنوات قادمة، ولقد أصرت الولايات المتحدة على أن الاتفاق النووي مع إيران لا يتضمن تفاهمات معها حول ما تصفه واشنطن بدعم إيران للإرهاب وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، وقد أكد أوباما بأن الولايات المتحدة ستدعم حلفاءها في المنطقة، وبالتحديد إسرائيل ودول الخليج العربي، وذلك للتصدي لأي تصرفات إيرانية تهدد استقرار المنطقة أو تزعزعه.

([186]) Lsabel Kershnerjuly, "Iran Deal Denounced by Netanyahu as Historic Mistake", The New York Times , July 14,2015 ,at http://nyti.ms\1RwmLsy

([187]) Carol Morello and Karen De Young," Historic deal Reached with Iran to limit Nuclear Program" , The Washington Post ,July 14 ,2015 ,at http://wapo.st\1\0ghvF

ووافقت إيران أيضًا على تعديل مفاعل أراك يعمل بالماء الثقيل تحت إشراف المجموعة الدولية حتى لا يتمكن من إنتاج بلوتونيوم للاستخدام العسكري.

تعتبر المفاوضات النووية مع إيران هي أحد أسباب التوترات مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وبالأخص السعودية التي عبرت عن غضبها واستيائها من الدبلوماسية الأمريكية مع إيران .

ورأى بعض المحللين السياسيين أن الدبلوماسية الأمريكية مع إيران سوف تُقلق حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعلى الولايات المتحدة أن تقوم باسترضاء حلفائها، إما عن طريق التخلي عن المفاوضات أو إعادة النظر في الاتفاق النووي، ولكن عند النظر لتاريخ الولايات المتحدة نجد أن الولايات المتحدة تستطيع إدارة التفاعلات مع حلفائها من دون التخلي عن اتباع دبلوماسية معقولة مع خصمها، ومن ثم استطاع صانعي السياسة الأمريكية إبقاء حليفتهم بعيدة عن السعي لامتلاك أسلحة نووية، في الوقت ذاته قاموا بتحقيق أهداف الأجندة الإقليمية الأوسع لواشنطن، والتي تتضمن إدخال إيران ضمن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.[188]

وقد كان قلق المملكة العربية السعودية من الاتفاق ينبثق من مراعاة الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها دون مراعاة هواجس دول الخليج، لاسيما فيما يتعلق بتعاظم النفوذ الإيراني دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وخوف دول الخليج من أن يكون الاتفاق مقدمة للتوافق الأمريكي الإيراني حول ملفات إقليمية أخرى.

ونتيجة لذلك وحيث إن السعودية رأت أن هذا الاتفاق قد يكون سببًا في تعاظم النفوذ الإيراني، وكذلك مقدمة للتوافق الأمريكي الإيراني حول العديد من قضايا المنطقة، فإن معادلة الصراع بين السعودية وإيران تحولت إلى معادلة صراع صفرية، فكل دولة تضغط بكل ما لديها من إمكانيات وتحالفات لصالحها أو على الأقل لكسر التوازن لمصلحتها، وهذا الصراع سوف يظهر توازنات وسياسات جديدة يترتب عليها تشكيل المنطقة في المستقبل[189].

كذلك رأت السعودية أن الاتفاق هو تفكيك التحالفات الإقليمية في سوريا، وذلك على أساس أن إيران أصبحت ضامنة إقليميًا لأي اتفاق يتم التوصل إليه لتسوية الصراع السوري الداخلي، وتساندها في ذلك روسيا، باعتبارها الضامن الدولي، في الوقت الذي نجد فيه أن دول الخليج وبالأخص السعودية والإمارات تقوم باتباع سياسات إقليمية لا تتماشى كليًا مع الاستراتيجية الأمريكية، وذلك في ظلِّ إدراك عدد من دول

([188]) انظر تقرير مجلس الأمن الدولي 1737، 26\12\2006 على الرابط
http://www.un.org\ar\sc\173726126006

([189]) المرجع السابق.

الخليج أنها صارت فواعل رئيسية في ميزان القوى في الإقليم، وليس مجرد طرف في لعبه توازن المصالح، كذلك فإن التوجه الرئيسي لإدارة أوباما – كما سبق الذكر – كان يقوم على أهمية وجود تنوع للتحالفات الدولية عن طريق إقامة علاقات مع روسيا وفرنسا، وذلك كوسيلة لتحقيق تقارب ملموس مع إيران، وكان ذلك سببًا في العديد من التوترات في علاقات السعودية مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن البيئة المحيطة بالاتفاق النووي كانت كلها بيئة بعيدة عن تطوير علاقات جيدة بين السعودية والولايات المتحدة في فترة الرئيس أوباما، وبالذات في ظلِّ تزايد النفوذ الإيراني، وبناء تحالفات جديدة بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، وكذلك توجه اهتمام الولايات المتحدة إلى آسيا والباسفيك بشكل أكبر من إقليم الشرق الأوسط، وأعطى ذلك فرصة هائلة لإيران لملء الفراغ الذي نتج عن هذا الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط، وخاصة في ظل تحالفها مع روسيا، ومن ثم أصبح لها دور في العديد من القضايا الشائكة من إقليم الشرق الأوسط.[190]

كذلك شعرت السعودية أنه تم التخلي عنها فيما يخص احتياجاتها الأمنية، خاصة بعد صعود إيران والتحول الديمقراطي (ثورات الربيع العربي)، ويؤمن السعوديون بأن السبب وراء تفاقم هذه التهديدات وخاصة الصعود الإيراني هو سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وأن نقطة التحول الأساسية هي حرب العراق التي حدثت في عام 2003م التي أعادت تشكيل الخريطة الجغرافية والسياسية للشرق الأوسط، ولا يقتصر مجال التنافس بين السعودية وإيران على السياسة فقط، ولكن يمتد إلى أبعاد اقتصادية ودينية، فإيران هي عدو جغرافي سياسي يستخدم ورقة الصراع الطائفية لزيادة دائرة نفوذه حول المملكة، التي بدورها تشعر بالحصار بسبب هذا التوسع بالأخص بسبب وجود الشيعة بنسبة كبيرة في السعودية، كذلك فإنه بعد استقرار الأمر للشيعة العراقيين زادت قوة إيران تلقائيًا، وسعت الحركات الشيعية إلى السلطة في البلدان العربية الأخرى، بل زادت أيضًا بعد ثورات الربيع العربي، فقد شمل التمدد الإيراني العراق وسوريا واليمن ولبنان، وأيضًا البحرين ذات الأغلبية الشيعية التي تتراوح[191] نسبتها 65% إلى 75%، وبالرغم من أن الشيعة السعوديين تتراوح نسبتهم بين 10% و 15% من سكان المملكة إلا أنهم يعيشون في مناطق الاحتياطي النفطي السعودي، هذا مما يجعل السعودية قلقة دائمًا من الصعود الإيراني المتزايد، وبالأخص أنها محاصرة من جميع الاتجاهات بمد شيعي باستثناء حدودها مع الأردن.

ومن ثم نجد أن التدخل الأمريكي في العراق وحيادها العسكري في سوريا وصلا بإيران إلى أن تكون قوة إقليمية، وأيضًا سمحت لإيران باستخدام ورقة الطائفية لزيادة نفوذها، كذلك كان بالنسبة للاتفاق النووي بين إيران والغرب، كل ذلك زاد من قدرات إيران ومنحها شرعية تستند على كونها أحد صناع السلام في المنطقة بالأخص محاربة الإرهاب الداعشي.

([190]) علي حسين باكير، مرجع سابق.
([191]) المرجع السابق.

ويظهر التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية كنتاج لعدم رضا المملكة عن رد الفعل الأمريكي تجاه الربيع العربي؛ لأنه كان متذبذبًا؛ حيث نجد أنه بعد خلع القذافي بالقوة التزمت الولايات المتحدة الحياد، ولم تفعل شيئًا ضد بشار، ولكن من ناحية أخرى دعمت واشنطن الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر وليبيا، ومن ناحية أخرى نجد أن الولايات المتحدة بقيت بعيدة عن الصراع في سوريا، فقد ظل الموقف الأمريكي سلبيًا تجاه وحشية النظام السوري، وقد أبدى بعض المسؤولين في المملكة هذه الانتقادات في مواقف كثيرة، وقد خرج الأمير بندر بن سلطان رئيس المخابرات عام 2013م لينتقد بشدة السياسات الأمريكية، فقد فشلت في تهدئة الصراع الدائر في سوريا، وفشلت أيضًا في أن تدعم السعودية في البحرين عام 2011م، موضحًا بأن المملكة تعتزم أن تأخذ علاقتها بالولايات المتحدة اتجاهًا جديدًا لكن السعودية تعرف أنها لا تمتلك اختيارات واقعية أخرى لتحل محل شراكتها مع الولايات المتحدة، ومن ثم رأى المسؤولون السعوديون أنه انتهى عهد الاعتماد على أحلاف أمنية مع القوى العظمى.

وقد كان الرد السعودي على التقارب الإيراني الأمريكي متمثلًا في دخول الرياض في صفقات اقتصادية مع روسيا وفرنسا، وكان هذا الرد هو رسالة من السعودية إلى الولايات المتحدة على كون التوجه الدبلوماسي للرياض يمهد لانطلاقة جديدة.

وقد ازداد الأمر سوءًا فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية السعودية من إصدار قانون جاستا عام 2015، والذي يسمح بموجبه لأسر ضحايا الأمريكيين بمقاضاة المملكة، وطلب تعويضات منها، وهذا يعد مصدر قلق كبير لكل الدول، بما فيها الولايات المتحدة، إضعافًا لمبدأ الحصانة السيادية، وهو المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية منذ مئات السنين، ونتيجة لذلك دعت الرياض إلى التخلي عن هذا القانون.

وذلك لأن تبني هذا القانون من الممكن أن يؤدي إلى انهيار ثقة المستثمرين السعوديين في الولايات المتحدة، وكل ذلك كان من الممكن أن يؤدي إلى تراجع كبير في العلاقات الأمريكية السعودية[192].

خلاصة القول إن مؤشرات استراتيجية أوباما لعام 2015، وكذلك علاقتها بإيران كحليف قوي، وقانون جاستا، كانت كلها محطات لأزمات ولتراجع في العلاقات الأمريكية – السعودية ولكن يبدوا ان عمق العلاقات السعودية الأمريكية ومحورية المملكة في الاستراتيجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط جعلت كل هذه الامور عابرة ولن تأثر على العلاقة بين البلدين .

القسم الثاني: الجانب الأمني في العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس أوباما

([192]) بشير عبدالفتاح، "الرد السعودي على قانون جاستا"، الحياة اللندنية، 6\10\2016، العدد 7446 على الرابط
http://www.alhayat.com\201610601
-عمرو محمد إبراهيم، "قانون جاستا وتداعياته على العلاقات الدولية"، رؤية تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، 30 سبتمبر 2016، على الرابط https://democraticac.de\?p=37933

يعتبر التسليح نقطة ارتكاز في العلاقات الأمريكية السعودية؛ حيث إن الرياض تعتمد في تسليحها بشكل أساسي على واشنطن، وهو ما ظهر واضحًا خلال عشرات الصفقات المبرمة بين الطرفين، حصلت بمقتضاها المملكة على احتياجاتها من الأسلحة، فضلًا عن تحديث نظامها الدفاعي، وأكثر ما عزز العلاقة الثنائية بين أمريكا والسعودية بالأخص في الجانب الأمني والعسكري هو توافق الرؤى بخصوص الملفات الكبرى، وعلى رأس تلك الملفات مكافحة الإرهاب، وقد تعززت عبر عقود التسليح الضخمة المبرمة بين الجانبين، وتوطدت هذه العلاقات وأصبحت قوية منذ الحرب العالمية الثانية، وتعززت بمرور الزمن، ونجحت في تخطي الصعوبات[193].

ويمكن الحديث عن عدة نقاط في إطار العلاقات الأمنية الأمريكية – السعودية، وهي كالتالي:

1- دوافع السعودية والولايات المتحدة لعقد مزيد من صفقات السلاح في ظلِّ إدارة أوباما.
2- صفقات السلاح بين السعودية والولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما.

1-دوافع السعودية والولايات المتحدة لعقد مزيد من صفقات السلاح في ظل إدارة أوباما

يعتبر امتلاك موارد القوة الإقليمية من أهم الأهداف الرئيسية للنظام السعودي في منطقة الشرق الأوسط، فقد أعطت السعودية اهتمامًا متزايدًا ومتعاظمًا بزيادة قدرتها العسكرية، وتأتي عملية شراء الأسلحة باعتبارها الهدف الأساسي، وكذلك دعم البُنى التحتية العسكرية فهي من جملة الأنشطة والسياسات السعودية في هذا الاتجاه، ووفقًا لهذه القناعات فإن الاستراتيجية الأساسية السعودية تتمركز حول زيادة قدرتها العسكرية، وشراء الأسلحة الحديثة، وامتلاك أحدث الأسلحة من مصادر متنوعة، فنجد بذلك أن المملكة تحتل دائمًا المرتبة الأولى بين جميع الدول المستوردة للسلاح، وأيضًا تعد الدولة الأولى في العالم من ناحية الاستثمار في البناء العسكري؛ حيث يصل إجمالي ما تنفقه على الجندي الواحد 363 ألف دولار، وتخصص أيضًا ميزانية عسكرية تتميز بنسبة مرتفعة ومثيرة للانتباه من إجمالي ميزانية الدولة، فعلى سبيل المثال قامت السعودية بتخصيص 38.2 مليار دولار كميزانية عسكرية وشراء الأسلحة في عام 2008 وحده، وكان ذلك 9.3 من إجمالي الناتج المحلي؛ ما جعلها تحتل المرتبة التاسعة على مستوى العالم من حيث الإنفاق العسكري، وقد زاد ذلك كله خلال فترة أوباما وهو ما سوف نقوم بالتحدث عنه فيما يلي[194].

([193]) أماني البكري، "العلاقات العسكرية الأمريكية (صمام أمان) الأمن العالمي"، العين الإخبارية، أبوظبي،20\3\2018
http://al-ain.com\artical\us-saudi-military-relations#w6brfialcu

([194])Anthony H.Cordesman and Nawaf Obaid ,"The Saudia Security Apparatus : Military and Security Services –Challenges and Developments" ,Paper presented at the Workshop on Challenges of Security Sector Governance in the Middle East , Held in Geneva 12-13 July 2004,Organized by the DCAFworking Group on Security Sector Govermance and Reform in the Middle East and North Africa (MENA),pp.23-27.

ومن أكثر الأسباب التي أدت إلى زيادة مبيعات السلاح في عهد أوباما هي الصراعات التي اشتعلت بشكل أكبر في إقليم الشرق الأوسط، وبخاصة منذ الانتفاضات العربية، وما ترتب عليها من صراعات، ومنها حرب اليمن، ومحاربة داعش، والأزمة السورية، وكذلك زيادة النفوذ الإيراني، وقد شهد عهد أوباما زيادة كبيرة في مبيعات الأسلحة منذ توليه منصبه، وقد كانت أغلب صادراته للشرق الأوسط والخليج العربي، فنجد أن السعودية وحدها تتصدر قائمة مستوردي السلاح الأمريكي بقيمة 46 مليار دولار، بما في ذلك الاتفاقيات الجديدة، كذلك نجد أن إدارة أوباما وافقت على المزيد من مبيعات السلاح أكثر من أي إدارة أمريكية أخرى منذ الحرب العالمية الثانية[195].

ونجد أنه على الرغم من أن إدارة أوباما أبرمت اتفاقية لتنظيم تجارة السلاح حول العالم، وهو الأمر الذي لم تقم به إدارة بوش إلا أن الكونجرس رفض التصديق عليها، وأن بنود هذه الاتفاقية والتي كانت في الأساس أضعف مما كان مأمول لها تم انتهاكها بالفعل، ولاسيما فيما يتعلق بالمبيعات للشرق الأوسط.

وربما تكون أهم دوافع أوباما لعقد مزيد من صفقات السلاح هو الرغبة في الحفاظ على المكانة الأمريكية في العالم، وهناك دافع آخر مهم هو حل المشكلات الاقتصادية، فبعد عقد صفقة السلاح مع السعودية أشارت وزارة الدفاع الأمريكية إلى أنه تم مضاعفة فرص العمل المتاحة، وذلك من خلال هذه الصفقة[196].

أما بالنسبة للسعودية فهي تعتمد في تسليح جيشها بشكل أساسي على الولايات المتحدة، وقد تفاوضت على صفقات بمليارات الدولارات لشراء سفن وبوارج حربية أمريكية لتعزيز قدرات جيشها.

ولقد كانت المملكة في عهد أوباما أحد أكبر مستوردي الأسلحة الأمريكية؛ حيث بلغت قيمة صفقات الأسلحة حوالي 115 مليار دولار، وهذا المبلغ يعد الأضخم في تاريخ التحالف الأمريكي السعودي الذي يمتد جذوره إلى ما لا يقل عن 71 عامًا[197].

كذلك سجلت السعودية في عهد الرئيس أوباما أول مستورد عالمي للتجهيزات العسكرية في سوق وصل حجمه إلى مستوى قياسي بفعل التوترات والأزمات المتلاحقة في المنطقة العربية والإقليمية، وفي هذا الإطار أكدت بعض التقارير أن مبيعات الأسلحة السعودية في عام 2014 وصلت إلى 64.4 مليار دولار مقابل 56 مليار في عام 2013 أي بزيادة 13.4%، وبالتالي تكون المملكة قد تقدمت على الهند بعد أن كانت في المركز

([195]) C.J WerLeman,Obama:"Global armsdealer-in Chief,middle eastey,at https://www.middleeastey2.net\columns\obama-global-arms-dealer-chief-311000658

(3)Ibid.

([197])William D.Hartung, "The Obama Administration Has Brokered More Weapons Sales Than Any other Administration Since World war ,Mining world Russia", 26July ,2016,at https://www.thenation.com\artical\the-obama-administration-has-sold-more-world-war

الثاني في عام 2013، وأصبحت الدولة الأولى، وأصبحت بالتالي أهم سوق للولايات المتحدة؛ حيث إن الاستيراد السعودي ازداد بمعدل 54%.

وتنفق السعودية واحدًا من كلّ سبعة دولارات عالميًا على شراء الأسلحة، وبالتالي أصبح الشرق الأوسط هو أضخم سوق إقليمي لمبيعات الأسلحة، ويشار كذلك إلى أنه خلال الفترة من 2009 حتى 2013 كانت الإمارات العربية رابع أكبر مستورد للأسلحة في العالم، فيما أصبحت السعودية خامس أكبر مستورد للسلاح في العالم، بعد أن كانت تحتل المركز الـ18 خلال الفترة من 2004 وحتى 2008.[198]

وتعتبر السعودية الثالثة من حيث الإنفاق العسكري بواقع 87 مليار دولار، وتجاوزت في ذلك روسيا التي احتلت المرتبة الرابعة؛ حيث أنفقت 66 مليار دولار، وبريطانيا في المرتبة الخامسة بواقع 55 مليار دولار، والهند السادسة 51 مليار دولار، وفرنسا 50 مليار دولار، وذلك خلال عام 2015.

كذلك قامت السعودية بصرف 70 مليار دولار على التسليح خلال خمس سنوات فقط، في حين نجد أن مشتريات إيران وإسرائيل وتركيا مجتمعة تبلغ 42 مليار دولار، بينما بلغ الإنفاق الأمريكي 4.06% من الناتج المحلي، بينما الصين 4.3%، وبلغت دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر السعودية واحدة منها حوالي 162 مليار دولار، بزيادة قدرها 55 مليون دولار خلال 4 سنوات، وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بين هذه الدول؛ حيث نسبة إنفاقها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي[199].

ووفقًا لتصنيف مؤسسة جلوبال فايبر باور يوجد على كل الأراضي السعودية قواعد عسكرية أمريكية، بلغت صفقات السلاح السعودية من الولايات المتحدة في عهد أوباما 130 مليار دولار.

والسؤال الأساسي في هذا الشأن هو لماذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتسليح السعودية بمعدات متقدمة في عهد أوباما؟

يرجع ذلك بالأساس لاستراتيجية الدعم العسكري لدول الخليج؛ حيث إنه تم الإعلان من قبل مسؤولين أمريكيين أن الولايات المتحدة قامت ببيع أسلحة متقدمة للسعودية، وأن إدارة أوباما قامت بتزويد السعودية بأسلحة متطورة لم تسبق الولايات المتحدة أن باعتها إلا لإسرائيل.

إضافة إلى أن أوباما عرض على القادة الخليجيين في قمة كامب ديفيد إنشاء نظام دفاعي صاروخي متطور، في محاولة منه لتهدئة المخاوف لديهم بشأن الاتفاق النووي الإيراني، جرت مباحثات سرية كانت بين

([198]) منال حميد، "واشنطن ستزود السعودية بأسلحة متطورة ودرع صاروخي"، واشنطن، ترجمة الخليج أونلاين،6\5\2015 على الرابط
http://alkhalejonline.net%D8%B3%DC-15\5\6%8%A7%D8
- دلال العكيلي،" لماذا لم يدعم الغرب صفقات السلاح السعودية"، شبكة النبأ المعلوماتية،12\2\2017 على الرابط
http://M.annabaa.arabici\reports\9834

([199]) المرجع السابق.

السعودية والولايات المتحدة في هذا الشأن، بحيث إن المنظومة الصاروخية كانت محور هذه المفاوضات السرية في كامب ديفيد بين أوباما ودول مجلس التعاون الخليجي[200].

ومن بين هذه الأسلحة التي سعت السعودية لشرائها هي قنابل GBU-28 القادرة على اختراق منشآت تحت الأرض، والتي قد سبق وأن قامت الولايات المتحدة ببيعها لإسرائيل عام 2009، وقد أكد (سايمون هندرسون) المختص بشؤون الخليج العربي في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى أن السعودية ودول الخليج كان لديهم مخاوف من إيران التي أصبحت تلعب دورًا أساسيًّا ورئيسيًّا في المنطقة، وأن الولايات المتحدة قامت ببيع أسلحة متطورة للسعودية إرضاءً لها دون أن يؤدي ذلك إلى انتهاء تفويض الكونجرس عام 2008، والذي تطلب من واشنطن ضمان تفوق عسكري لإسرائيل.

وخلال الخمس سنوات الأولى من فترة أوباما قام بإبرام جملة من الصفقات الرسمية التي تنص على بيع الأسلحة للأنظمة الخليجية، وقيمتها 64 مليار دولار، وقد اعتبرت دول الخليج أن سياسة توريد الأسلحة هي مقابل تعزيز الأمن الوطني والاقتصاد الأمريكي[201].

والنقطة القادمة توضح أهم صفقات السلاح الأمريكية – السعودية في ظلِّ إدارة أوباما.

2-صفقات السلاح بين السعودية والولايات المتحدة في ظلِّ إدارة أوباما

وفي عام 2009 قد اعتزمت الولايات المتحدة إتمام صفقة بيع أسلحة إلى السعودية قيمتها تصل إلى 60 مليار دولار في إجراء احترازي لتعزيز التوازن في المنطقة، وذلك بعد زيادة التهديدات الإيرانية، واشتملت الصفقة على 84 مقاتلة (إف -14) جديدة من صنع شركة بوينج، وأيضًا تحديث 70 طائرة من نوع بلاك هوك، والتي تقوم بتصنيعها شركة سيكورسكي إيركرافت التابعة ليونايتد تكنولوجيزكورب، وأيضًا 70 طائرة هليكوبتر أباتشي من تصنيع بوينج، و36 طائرة ليتل بيرد، وقد وصفت هذه الصفقة بأنها بمثابة (حقنة في الوريد) بالنسبة لشركات السلاح الأمريكية؛ نظرًا لضخامتها، وطول انتظارها من جانب شركات السلاح الأمريكية[202].

وقد أصدرت مصلحة الكونجرس للدراسات أو للبحث- وهي واحدة من الأجهزة المرتبطة بالكونجرس الأمريكي- تقريرًا حول مبيعات الأسلحة في العالم ما بين 2008 إلى 2015، يبرز أن السعودية اقتنت أسلحة قيمتها 30 مليار دولار من الولايات المتحدة، و11 مليارًا و400 مليون من دول أوروبا الغربية، ومليار و600

([200]) المرجع السابق.

([201]) Amy Good,"Obamas Record Arms Sales To Saudi Arabia,Yemen,Egypt and Iraq Faeling Unrest in Middle East",Truthout,8\April\2015,at
https://Truthout.org\are-obamas-record-arm-salesto-saudi-arabia

([202]) نص رويترز، "مشروع صفقة أسلحة أمريكية للسعودية بستين مليار دولار"،France24،14\9\2010 على الرابط
https://m.france24.com\ar\201009\4-largest-ever-us-arms-deal-designed-help-saudi-counter-iran

مليون دولار من أوروبا الشرقية، ومليار و300 مليون دولار من الصين، وهذا يعني أن السعودية تقوم بالاقتناء كل عام بقيمة 4 مليارات و200 مليون دولار سنويًا[203].

وقد ذكرت التقارير تحديدًا أن السعودية قامت بشراء 15 ألف صاروخ من ريثون المضاد للدبابات من واشنطن، في صفقة بأكثر من مليار دولار، كذلك اعتمدت المملكة على الولايات المتحدة في الرفع من الجاهزية القتالية لقواتها عبر تمرينات عسكرية مشتركة.

كما أصدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن The International Institute for Strategic Studies (IIss) تقريره السنوي الأشهر حول العالم The Military Balance أو الميزان العسكري، ويُظهر هذا التقرير الإمكانات العسكرية لجميع دول العالم، وأيضًا ميزانيات التسليح ومستويات التدريب والكفاءة القتالية، ونوعيات الأسلحة والمعدات وتطورها؛ مما أكسبه أهميته وشهرته كأهم مرجع عسكري لكافة دول العالم، وقد أكد التقرير أن الولايات المتحدة حققت أعلى نسبة مبيعات للأسلحة، وصلت نسبتها 34% من مبيعات السلاح في العالم خلال الفترة من 2013 حتى عام 2017، يليها روسيا في المركز الثاني، وفرنسا الثالث، واحتلت ألمانيا الرابع، ثم الصين الخامس، بالأخص بعد تصديرها قدرًا كبيرًا من الأسلحة إلى بورما، وقد قامت الولايات المتحدة ببيع إنتاجها من السلاح إلى أكثر من 98 دولة من دول العالم، وأهمها تجارة السلاح الأمريكي إلى الشرق الأوسط، وقد أكدت التقارير بأن المملكة العربية السعودية وحدها قد استوردت 61% من أسلحتها من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى شرائها لنصف الصادرات البريطانية من السلاح، وأن إسرائيل جاءت على رأس الدول المستوردة للسلاح من الولايات المتحدة[204].

ووفقًا لتلك المبالغ المعلن عنها ستقوم السعودية بمضاعفة مشترياتها من الأسلحة الأمريكية بما يفوق ذلك من 2018 إلى 2028، مقارنة مع 2008-2015.

وفي هذا الشأن أيضًا أوضح موقع (فوكاتيف) الأمريكي ارتفاع المبيعات العسكرية الأمريكية إلى ما يقرب من 47 مليار دولار في عام 2015 أي بزيادة 30% عن عام 2014 الذي وصلت فيه المبيعات إلى 32 مليار دولار و23.6 مليار دولار في عام 2013[205].

كذلك أوضح الموقع الأمريكي فوكاتيف أن ارتفاع نسبة المبيعات العسكرية الأمريكية تؤكد أيضًا تحول السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما، إذ فضل دعم الحلفاء الإقليميين في حربهم بالطائرات المقاتلة والأسلحة عالية الجودة بدلًا من مشاركة القوات البرية الأمريكية بطريقة مباشرة في تلك الحرب.

([203]) Daniel Larison ",Selling More Weapons To The Reckless Saudis",TheAmerican Conservatitive,15\May\2017,at https://www.theamerican-conservatire.com\larison\selling-more-weapons-to-thereckless-saudis

([204]) فواز جرجس، "أوباما والعالم العربي.. الاستمرارية والتغير"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 يناير 2013، ص ص 3-4.

([205]) المرجع السابق.

ويظهر من تقديرات هذا الموقع أن دول مجلس التعاون الخليجي مثل السعودية والإمارات هي أكثر المناطق استفادة من صفقات السلاح، إذ قدرت صفقات السلاح معهم خلال الخمس السنوات الأولى لأوباما بـ68 مليار دولار، أي أكثر من الصفقات التي أبرمها جورج بوش بثلاثة أضعاف[206].

كما أظهرت أيضًا بيانات معهد (ستوكهولم) الدولي لأبحاث السلاح أن صادرات السلاح الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تمثل 32% من إجمالي صادرات السلاح.

وكما سبق الذكر، فقد تعددت التحليلات بشأن دوافع صفقات السلاح تلك، وزيادتها في عهد أوباما، سواء بالنسبة للسعودية أو بالنسبة للولايات المتحدة، إذ ذهب العديد من التحليلات إلى أن التهديد الإيراني، ورغبة السعودية في الحفاظ على نفوذها العسكري، برر شراء الأسلحة الأمريكية بشراهة خلال تلك الفترة، كذلك فإن الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني دفع دول المنطقة لشراء المزيد من الأسلحة، أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن بيع المزيد من الأسلحة يتفق مع مبدئه وأجندته الخارجية التي تقوم على عدم توريط القوات الأمريكية في النزاعات المستقبلية، وفي هذا الصدد أوضح الرئيس أوباما أنه لابد من تزويد دول الخليج بالسلاح والحماية الأمنية، بل وتزويدها بدروع صاروخية في مقابل أن تقوم تلك الدول بتوحيد موقفها في سوريا والعراق واليمن[207].

ولم تكن الولايات المتحدة هي التي تقوم فقط بمدِّ السعودية بالسلاح خلال فترة أوباما، بل إن الحكومة البريطانية قامت بتزويد السعودية بأسلحة بلغت قيمتها 3.3 مليار جنيه إسترليني خلال نفس الفترة تسببت في تدمير اليمن خلالها، ووقوع أزمة إنسانية؛ حيث إن من خلال هذه الصفقة قامت المملكة المتحدة بتفضيل أرباح شركات الأسلحة على حياة البشر، وظهر ذلك من خلال اعتراف (مايكل فالون) وزير الدفاع البريطاني آنذاك قائلا: إن السعودية استخدمت قنابل عنقودية بريطانية في حربها على اليمن، وقد كشفت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش أن السعودية قد ارتكبت انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في اليمن.

ومن ثم فقد استخدمت السعودية في حربها على اليمن قنابل عنقودية بريطانية، وقنابل عنقودية أمريكية، وقامت الولايات المتحدة بلعب دور في تدمير اليمن[208].

ولقد مهد مجلس الشيوخ الطريق في 21 سبتمبر 2016 أمام صفقة لبيع دبابات وعتاد عسكري بقيمة 1.15 مليار دولار للسعودية في تأييد لحليف مقرب من الولايات المتحدة بالشرق الأوسط بعد أن تعرضت المملكة لانتقادات شديدة في الكونجرس في ذلك الوقت ولقد صوت المجلس بأغلبية 71 صوتًا مقابل 27 ضد تشريع يهدف

([206]) Anqrew Exm,"What Progressives Miss About Arms Sales",The Atlantic,23\may.2017,at https://www.Theatiantic.com\politics\archive20\7\05\americas-right-to-sell-arms\527805

([207]) فواز جرجس، مرجع سابق.

([208]) المرجع السابق.

لعرقلة الصفقة، وقد أحبط التصويت السيناتور كريس مريفي لعرقلة البيع؛ بسبب مخاوف من بينها دور السعودية في الصراع اليمني، ومخاوف أيضًا من بينها أن تؤجج الصفقة سباق تسلح بالمنطقة، وقد جاءت جهود ميرفي وسط تذمر بعض المشرعين الأمريكيين، الذين رأوا أن تصدير الأسلحة للمملكة يضر الأمن القومي الأمريكي.

ولم تكن محاولات ميرفي لمنع تصدير السلاح إلى السعودية هي الأولى من نوعها، إذ إن أوباما قد هدد من قبل نتيجة إرسال السعودية لقوات للبحرين في فترة الاحتجاجات البحرينية بمنع تصدير السلاح لها، إلا أنه استأنف عملية تصدير الأسلحة جزئيًا للبحرين والسعودية في 2012، وارتفعت المبيعات لها في 2015، وذلك من خلال التهرب من القوانين الأمريكية ومراقبة الكونجرس لحيثيات هذه العملية، ولكن في آخر شهر له في البيت الأبيض اشترط على البحرين اقتناء طائرات مقاتلة من طراز إف – 16 بقيمة 2.8 مليار دولار، وذلك بعد اعتقال الناشط في مجال حقوق الإنسان نبيل رجب في 2016، وحل الحكومة البحرينية لجمعية الوفاق الوطني التي تمثل المعارضة الشيعية الأساسية في البلاد.

وتعتقد وكالة الاستخبارات الأمريكية أن الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط يمكن أن تستمر لسنوات، وهذا يجعل البلاد في المنطقة أكثر حرصًا على شراء طائرات (إف -35) المقاتلة بما أنها جوهرة ترسانة الأسلحة الأمريكية المستقبلية، وهي أغلى مشروع سلاح في العالم في إمكانيات التسلل، ولقد تم تسويقه بقوة للحلفاء الأوروبيين والآسيويين، ولم يتم عرضه على الحلفاء العرب، وذلك بسبب مخاوف بخصوص الحفاظ على تفوق إسرائيل في المنطقة، ولكن مع تغير ميزان القوة في الشرق الأوسط، فإن ذلك من الممكن أن يتغير، ولقد عبر عن ذلك عدد من محللي الدفاع؛ حيث التأكيد على أن القرار الذي قام باتخاذه فلاديمير بوتين ببيع أنظمة دفاع جوي متقدمة لإيران قد يزيد من الطلب على طائرات (إف -35) المقاتلة، والتي من الممكن أن تمتلك القدرة على اختراق الدفاعات المصنوعة في روسيا[209].

وفي هذا الإطار أكدت السعودية أنها قررت شراء مثل هذه المقاتلات الأمريكية لتوفير قدرات دفاعية أفضل لقواتها المسلحة، وذلك من أجل حماية شعبها وأراضيها، ومن الممكن أن يكون ذلك الحدث هو الذي يعجل بالحرب الأهلية السنية – الشيعية، بالإضافة إلى بيع أنظمة دفاع جوي متقدمة إلى إيران، وإن كان هناك شيء يسمح ببيع (إف -35) لدول الخليج فستكون هذه هي الأحداث، ولكن في نفس الوقت ليس من الممكن أن تعطي الولايات المتحدة لدول الخليج القدرة على ضرب إيران في الوقت الذي تختاره، كما أنه تم سن قانون توريد الأسلحة من جانب الكونجرس في عام 2008، وهو الذي يتطلب أن تسمح مبيعات الأسلحة لإسرائيل بالاحتفاظ بميزة عسكرية نوعية في المنطقة؛ ما يعني أنه يتم تقييم جميع مبيعات الشرق الأوسط على أساس كيفية تأثيرها على تفوق إسرائيل العسكري، ورغم كل ذلك رأت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما أن

(209) المرجع السابق.

تحسن القوات المسلحة في عدد مختار من الدول العربية التي ترى في إيران تهديد للمنطقة هو بنفس دقة أمن إسرائيل.

وما سبق يشير إلى أنه رغم القيود على مبيعات السلاح إلى دول الخليج، ومنها ما يتعلق بالحفاظ على تفوق إسرائيل في المجال الأمني إلا أن إدارة أوباما حاولت التخلص من هذه القيود، وإطلاق مبيعات الأسلحة لتلك الدول بشكل أكبر كمًّا ونوعًا، وذلك على أساس وجود تهديد إيراني في المنطقة بشكل كبير؛ حيث نجد أن أوباما استخدم سياسة بعكس سياسة جورج بوش الذي أفرط في استعمال الآلة العسكرية في الشرق الأوسط، وقد خاض حربين ضاريتين في كلٍّ من العراق وأفغانستان، وأيضًا ظل يلوح بتوجيه ضربات عسكرية إلى دول أخرى في المنطقة والعالم، ولكن أوباما لم يعتمد الخيار العسكري بشكل مباشر لحفظ المصالح الأمريكية في العالم، وأعلن عن معارضته للحرب في العراق، ووقع اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية في عام 2011، وفضل خيار التفاوض مع الجمهورية الإسلامية في إيران لحل قضيتها النووية، ولكن مع ذلك فإن سياسات أوباما قامت على تصدير السلاح بشكل أكبر للدول الحليفة في نطاق الشرق الأوسط، ومنها السعودية، بحيث يتم الاعتماد على الحلفاء دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة؛ ما دفع الكثير من المحللين إلى القول إن السياسات التي انتهجها أوباما في التعامل مع العديد من قضايا المنطقة والعالم أخفقت في تحقيق الأمن والسلام للمنطقة، بل زادت من سعير الحروب فيها، وخلقت بيئة حاضنة للإرهاب، وسلبت الأمن ونشرت الدمار والتشرد والمعاناة في العديد من دول المنطقة، وبلغت معاناة الشعوب مبلغًا لم تصل إليه حتى في زمن جورج بوش[210].

ويعتبر مؤشر بيع السلاح الأمريكي بكميات أكبر ونوعيات أكثر تقدمًا هو واحد من المؤشرات التي توضح أن سياسات أوباما كانت سياسات صراعية أكثر منها صراعات تعاونية، فهي تقوم على استراتيجية الحرب بشكل مباشر، ومن أهم المؤشرات التي تؤكد ذلك ما يلي:[211]

1) التدخل العسكري المباشر في أفغانستان؛ حيث إن أوباما زج بثلاثين ألف جندي أمريكي في الحرب الدائرة هناك على الرغم من أن الخطة الأمريكية كانت تقضي بالانسحاب التدريجي من أفغانستان ابتداء

([210])Alex Newman , "U.S Weapons Exports in Crea Sed 43% Under Obama", U.S A toDayNews,28-feb-2017,at
http://usatoday.com\story\news\world\2017\02\28

([211])Farid Farid, "Obama's Administration Sold More Weapons Than Anyother Since World War",Mother Board,January\2017,at
https://motherboardvice.co\en-us\artical\qkjm.vb\obamas-administration-sold-moreweanpons-than-any-othersince-world-war-ii

- مايكل نايتس، مرجع سابق.
- سعد محيو، "أوباما بطل سلام أم رئيس حرب"، بيروت، وكالة رويترز، 21 يناير 2009 على الرابط
https://ara.reuters.com%D6%D9%A8

من 2011 إلا أنه عمل على زيادة عدد قواته البرية إلى أن وصل عددها إلى 65 ألف عام 2013، كما وصل عدد أفراد البحرية الأمريكية إلى 27 ألف وفي ظلِّ إدارته قامت الطائرات الأمريكية سواء طائرات بدون طيار أو بطيار بضرب سبع دول، وهي أفغانستان واليمن وسوريا والعراق وليبيا وباكستان.

2) دعم التحالف السعودي في الحرب على اليمن فقد وفرت الولايات المتحدة الغطاء الأممي للسعودية؛ من أجل محاربة اليمن، وقد أقر أوباما تقديم بلاده دعمًا استخباراتيًّا ولوجستيًّا لما تسمى عملية (عاصفة الحزم)، كما أكد وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر أن الولايات المتحدة تقدم المساعدات في الضربات التي تشنها السعودية على اليمن، ولكنها لا تقوم بعمل عسكري مباشر في اليمن، ولكنها تقوم بإنشاء غرفة عمليات مشتركة مع السعودية، وهذا الأمر سبق التفصيل فيه.

3) مساندة الكيان الصهيوني في عدوانه على غزة، فمن الطبيعي أن الولايات المتحدة هي مفتاح أي عدوان أو هجوم إسرائيلي؛ حيث إن التعاون بين إسرائيل وأمريكا على الصعيد العسكرية والمالية والاستخباراتية هو جزء من السياسة الأمريكية ولا يمكن الإشارة إلى الاعتداءات التي نفذها الكيان الصهيوني على غزة، وذلك دون الإشارة إلى البصمات الأمريكية، وقد شنَّت القوات الإسرائيلية على غزة هجمات أعوام 2008 و2012 و2014.

4) دعم التنظيمات الإرهابية؛ حيث لعبت إدارة أوباما دورًا رئيسيًّا مهمًّا في دعم الإرهاب في الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها، وفي هذا الصدد صدرت بعض التقارير عن دعم قدمته الولايات المتحدة للجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش الإرهابي؛ حيث أكدت هذه التقارير أن المخابرات الأمريكية والاستخبارات البريطانية دفعتا دولًا خليجية لتمويل وتسليح تنظيمات مسلحة في مقدمتها داعش، بينما اعترف ويسلي كلارك الجنرال الأمريكي المتقاعد أن أمريكا وحلفاءها هم من أنشأوا داعش لمواجهة حزب الله في لبنان.

من جهة أخرى، رأى بعض المحللين أن الولايات المتحدة لم تتخذ أي خطوات جدية لضرب تمويل داعش لتكرير النفط، وبيعه عبر مهربين، ومازالت تعمل بصورة منتظمة دون أن تتعرض للقصف من طائرات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة[212].

ورأى آخرون أنه تم رصد قيام طائرات أمريكية بإلقاء معدات عسكرية لداعش في عدة مواقع، الأمر الذي قالت عنه الولايات المتحدة إنه وقع بطريقة الخطأ.

5) نشر المزيد من القواعد العسكرية في أفريقيا وأوروبا قامت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما بتحقيق مزيد من التغلغل العسكري في القارة السمراء، وبدأت تهيئ أفريقيا لحروب أمريكا القادمة في إطار مشروع أمريكوم (القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا) ثم إنشاء 35 قاعدة عسكرية جديدة في 13 دولة

(212) المرجع السابق.

أفريقية[213].

كما زاد النشاط الاستخباراتي داخل أفريقيا بشكل يفوق سنوات حكم جورج بوش، وقد تم إقامة معسكر للطائرات الأمريكية بدون طيار في النيجر، وأيضًا تثبت الوجود العسكري في منطقة خليج كينيا الغنية بالنفط على أساس استخدامه لمواجهة جماعة بوكوحرام.

كذلك فإنه وفقًا لوثائق سرية نشرتها صحيفة واشنطن بوست فإن أفريكوم تُشرف على ما لا يقل عن 4 برامج تجسسية يعمل على تطبيقها خبراء وعسكريون متعاقدون وشركات أمنية خاصة، أما في أوروبا فعملت الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكري في أوروبا الشرقية ومساندة أوكرانيا وجورجيا ومولدافيا في تعزيز قدراتهم، كما قامت الولايات المتحدة بنشر مقاتلة (F35) لأول مرة في أوروبا في قاعدة (لاكنهيت) البريطانية، وأيضًا زادت من حجم وجودها العسكري في قاعدة (مورن دي لافرونتيرا) في إسبانيا لتصبح قاعدة دائمة لقواتها البالغ 2200 عسكري و500 مدني أمريكي.

6) زيادة حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية؛ حيث وصلت صفقات السلاح في عهد أوباما، كما تم الإشارة من قبل إلى أرقام قياسية لم تحدث من قبل، وتجاوز حجم الصفقات الكبرى التي تم إبرامها في عهد أوباما في الخمس سنوات الأولى من حكمه حجم الصفقات في فترة حكم جورج بوش، والتي استمرت 8 سنوات بما يقرب من 30 مليار دولار، وهذا يعني أن أوباما وافق على المزيد من مبيعات الأسلحة أكثر من أي إدارة أمريكية أخرى منذ الحرب العالمية الثانية.

واشتملت أيضًا المعدات المقدمة للدول الخليجية، وقد تم استخدام الأسلحة والمعدات المستوردة من الولايات المتحدة في قمع الثورة البحرينية، وفي العدوان السعودي على اليمن، كما وصل إلى الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا لنشر الفوضى والدمار والقتل.

7) تخصيص تريليون دولار لتحديث الترسانة النووية الأمريكية لقد أطلقت إدارة أوباما برنامجًا جديدًا للأسلحة النووية، قد تصل تكلفته حسب دراسة معهد مونتيري إلى ما يقرب من 1000 مليار دولار، وهو أعلى إنفاق ما بين 2024 و 2029؛ ما يعني أن دولارًا واحدًا من كل أربعة دولارات سينفق على غرض عسكري.

وأيضًا قدمت 57 مشروعًا لتحديث مواقع عسكرية نووية، وقد تمت الموافقة على 21 منها، في حين يبقى 36 في انتظار الموافقة، وتكلفته المقدرة هي 355 مليار دولار على مدى 10 سنوات، وأيضًا إجراء تجارب نووية جديدة وبناء 12 غواصة هجومية نووية جديدة، و24 صاروخًا بالستيًا، و100 طائرة من قاذفات القنابل

(213) المرجع السابق.

الاستراتيجية[214]، و400 صاروخ بالستي عابر للقارات مع قاعدة أرضية لدى كل منها رأس نووي ذو قوة عظمى.

ويشير ما سبق إلى أن أوباما أسهم في نشر سياسة الحرب والصراعات في منطقة الشرق الأوسط أكثر من نشره سياسة السلام والاستقرار.

وعلى الجانب الآخر، يعتبر الجيش السعودي محدود التجربة رغم قواته التي تتجاوز الـ400 ألف، ولكنه لم يخض الجيش حروبًا قتالية خلال الثلاثة عقود الأخيرة باستثناء حرب اليمن، ولم ينجح حتى في حسمها رغم دعم دول أخرى ضمن ما يُسمى بالتحالف العربي، ونجد أن جيشًا بهذه المواصفات والخبرات المحدودة لا يمكنه نهائيًا استيعاب عتاد عسكري بقيمة 460 مليار دولار خلال عشر سنوات، وفي ذات الوقت تعتبر مصروفات صيانة عتاد عسكري بقيمة 460 مليار دولار كابوس حقيقي بالنسبة لدولة ذات اقتصاد متوسط مثل السعودية[215].

إضافة إلى ذلك فإنه سوف تنتظر السعودية سنوات طويلة لاستلام هذا السلاح؛ لأن شركات السلاح الأمريكية لا تنتج السلاح بهذه الكميات، وفي أحسن الأحوال لن تتعدى مقتنيات السعودية من الأسلحة خمسة أو ستة مليارات من الدولارات سنويًا بما يساوي 60 مليار دولار على مدى عقد من الزمن، وأن مبلغ 460 مليار دولار هذا من باب الخيال، فلو افترض حتى اقتناء السعودية بمبلغ 460 مليار دولار فهذا يعني أنه سنويًا تقوم باقتناء حاملات طائرات وغواصات مقنبلات بـ2 مليار دولار وطائرات تجسس متطورة، وهذا مستحيل بطبيعة الحال؛ لأن طوال فترة الرئيسين جورج بوش وأوباما وقَّعَت الولايات المتحدة صفقات عسكرية بقيمة 388 مليار دولار و993 مليون دولار، منها 123 مليار دولار و28 مليون أثناء حكم جورج بوش، و265 مليار دولار و955 مليون دولار في عهد أوباما، وتم تسليم ثلثها فقط على امتداد 16 عامًا[216].

خلاصة القول إن السعودية أصبحت أكثر استيرادًا للسلاح الأمريكي في فترة أوباما حتى ولو كانت هذه الصفقات التي عُقدت خلال هذه الفترة بين السعودية والولايات المتحدة هي صفقات خيالية، إلا أنها تشير إلى أهمية الجانب الأمني في العلاقات بين الدولتين باعتباره من المصالح الثابتة في تلك العلاقة التي لا تتغير بتغير العوامل والمتغيرات الأخرى.

([214]) المرجع السابق.

([215]) حسين مجدوبي، "مغالطات الصفقة العسكرية بقيمة 460 مليار دولار بين الولايات المتحدة والسعودية"، مركز ألف بوست للدراسات، 6\2\2018 على الرابط
https://alifapost.org\%D9%85%D8%BA%D8

([216]) المرجع السابق.

جدول رقم (1)

أكثر الدول استيرادًا للأسلحة والخدمات الأمريكية العسكرية خلال فترة الرئيس أوباما

القيمة الإجمالية للاتفاقيات الأمريكية مع دول الشرق الأدنى

2011 – 2008		2015 – 2012	
البلد	القيمة	البلد	القيمة
السعودية	45.6 مليار	السعودية	171.000 مليار
الإمارات	14.4 مليار	العراق	8.900 مليار
مصر	7.4 مليار	قطر	9.900 مليار
إسرائيل	5.9 مليار	إسرائيل	71.000 مليار
الهند	5.7 مليار	الإمارات	4.200 مليار

تم جمع المعلومات من تقريري.

- Richard F. Grimmett, U.S. Arms Sales: Agreements with and Deliveries To Major Cilent, 2004-2011.(CRS Report No. R42737) (Wahsington, D4 congressional Research Service, 2012), 3 http://www.sipri.org/sites/default/files/research/armaments/transfers/transpurency/national_reports/united-states/uscrs-2014-2011.pdf.

- Catberine A. Theohary, Conventional Arms Transfers. To Developing Nations, 2008-2015 (CRS Report No. R44716) (Washington, Dc, Congressional Research Service, 2016) 46, at https://fas.org/sgp/crs/weapons/r44716.pdf

من خلال الجدول السابق نجد أن السعودية هي أكثر الدول استيرادًا للأسلحة من الولايات المتحدة خلال فترة الرئيس أوباما.

الفصل الثالث

النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية – السعودية

يُعتبر النفط عنصرًا استراتيجيًّا مهمًّا ذا طبيعة مركبة، فضلًا عن كونه المصدر الأول والأساسي للطاقة في العالم، ويعتبر هو الأداة الاستراتيجية التي ترتبط بقضايا سياسية دولية وإقليمية، وله عائدات نقدية هائلة.

كما تعتبر السعودية هي مركز الثقل البترولي العالمي، وتلعب دورًا محوريًّا في عدد من القضايا الحساسة التي تتعلق بهذا العنصر، أهمها تحديد أسعار النفط، وضمان استقرار السعر في السوق العالمية، واستثمار العائدات النفطية الكبرى، فيما يُعرف بتدوير الدولارات النفطية، كل هذا يُعلي من قيمة السعودية كدولة محورية تميزها عن باقي الدول النفطية، ويأخذ في الاعتبار تحديد توجهات السياسة الأمريكية تجاهها، وذلك على أساس أن السعودية تمتلك أكبر احتياطي في العالم، إذ تمتلك 19% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد، و12% من الإنتاج العالمي، وأكثر من 20% من مبيعات البترول في السوق العالمية.[217]

وتمثلت نقطة البداية الحقيقية في أن يعالج النفط محددًا مهمًّا في الاقتصاد السعودي، ثم في العلاقات السعودية الخارجية، عندما حصلت شركة (Standard oil of California) على امتياز استخراج البترول من أراضي المملكة لمده 5 سنوات، غير أن الاستخراج توقف بسبب قيام الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهاء الحرب ازداد إنتاج النفط، وأصبح اقتصاد المملكة يعتمد على النفط بشكل أساسي، كما أصبح محورًا أساسيًّا في سياستها الخارجية، ومن هنا أصبحت السعودية محور اهتمام القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ويمكن القول أنَّ النفط أدى إلى تطورات عديدة في السياسة الخارجية السعودية، وذلك على أساس:

1) أصبحت الشركات الأجنبية تتدخل في الاقتصاد السعودي؛ ما أدى إلى التداخل بين الاقتصاد السعودي النفطي والاقتصاد الرأسمالي الغربي، أي ما يُسمى بالتبعية ؛ حيث إن الطلب والعرض على النفط يؤثر على الاقتصاد السعودي بشكل عام، وينعكس عليه، وبالتالي على العوائد التي تحصل عليها المملكة؛ ما يؤثر على عملية التنمية السعودية، وكذلك على أمنها؛ حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بالحفاظ على أمن المملكة، واعتبار السعودية إحدى الدول الأساسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.
2) حصلت السعودية على عوائد ضخمة في فترة السبعينيات وبداية فترة الثمانينيات من النفط؛ ما أدى إلى دخول السعودية في بعض القضايا السياسية في البيئة الإقليمية المجاورة، وفي البيئة الدولية، وذلك من خلال استخدام أداة المعونات الاقتصادية.

حيث كان للمعونات الاقتصادية السعودية دور فعال ومؤثر في علاقاتها بالدول العربية والإسلامية، وبالأخص بعد مؤتمر الخرطوم في أغسطس 1967م، وهو المؤتمر الذي قام على إقرار صيغة المعونات بصفة جماعية بين (السعودية – الكويت – ليبيا)، ودول المواجهة (مصر – سوريا – الأردن).

([217]) المملكة السعودية، "وزارة البترول والثروة المعدنية"، السياسة البترولية السعودية، يوليو 2014، على الرابط
http://www.mopm.gov.sa\Arabic\AboutMinistry\PoliticsAndPetroleumindustry\Pages\SaudiOilPolicy.aspx

وازدادت المعونات الاقتصادية السعودية بعد عام 1973م ليس فقط لدول المواجهة مصر وسوريا والأردن، ولكن لكثير من الدول العربية الأخرى، كالمغرب والصومال والسودان، وغير العربية كأوغندا وباكستان.

وكان تزايد المصالح الحيوية السعودية سببًا في زيادة اعتمادها على المساعدات الاقتصادية الخارجية كأداة من أدوات سياستها الخارجية، وأصبحت الدولة التالية بعد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات الاقتصادية عالميًا، ففي عام 1976م قدمت ما لا يقل عن 3.6 مليار مثلت حوالى 5.7% من الناتج القومي الإجمالي، كما أنه خلال الفترة من 1973-1975م قامت السعودية بأنفاق أكثر من 10 مليارات دولار على المساعدات الخارجية، منها 6.1 مليار دولار ذهبت إلى الأقطار العربية والإسلامية، وركزت السعودية جزءًا كبيرًا من مساعداتها في شكل تحويلات ثنائية.

ويُشير ما سبق إلى أن النفط يعتبر محددًا للتطورات الاقتصادية في الداخل السعودي، ثم هو أداة من أدوات سياستها الخارجية، إضافة إلى أنه محدد مهم لعلاقتها بالدول الأخرى، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

1- المبحث الأول: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية – السعودية قبل فترة أوباما.

2- المبحث الثاني: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية في فترة أوباما.

المبحث الأول: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية قبل فترة الرئيس أوباما (1945م-2008م)

تعتبر المملكة هي الدولة الوحيدة في العالم التي من الممكن أن تؤثر على أسعار النفط، وذلك بضبط معدل إنتاجها، وتعتبر القوة الكبرى في هذا المجال؛ حيث توازن العرض والطلب العالمي؛ وذلك لأنها اللاعب الأكبر في منظمة أوبك، وفي عام 2014 أصدرت المنظمة تقريرًا لها أشارت فيه إلى أن السعودية احتلت المركز الأول بإنتاجها 9 ملايين و673 ألف برميل يوميًا في عام 2013.[218]

كما حصلت على النصيب الأكبر من أرباح النفط، والذي يُمثِّل ثلث إجمالي عائدات نفط (أوبك) بقيمة (321) مليارًا و(723) مليون دولار من إجمالي (1112) مليارًا و(85) مليون دولار قيمة العائدات النفطية للمنظمة في عام 2013.[219]

([218]) "Organization of the Petroleum Exporting Countries (Opec) Annual Statistical" , Vienna , opec,2014, 29 , at https://www.Opec.org/opec_web\static_files_project\media\downloads\publications\ASB2014.pdf ibid ,17

([219]) المملكة السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية، السياسة البترولية السعودية، مرجع سابق.

وتتبع السعودية سياسات تتعلق بإدارة إنتاجها من النفط، فسياسة السعودية البترولية تقوم على ضمان المحافظة على طاقة فائضة للحفاظ على استقرار السوق البترولية في حالة نقص أو ارتفاع الطلب بصورة غير متوقعة، وذلك لتلبية الطلب العالمي خلال المواسم المختلفة.

وتبرز كحامية للنظام المالي والاقتصادي العالمي في منظمة أوبك؛ بسبب احتياطاتها الهائلة، وقدرتها على الإنتاج، فلقد استطاع السعوديون رفع إنتاجهم للحدِّ الأقصى في عام 1978م؛ لتعويض النقص في الإنتاج الإيراني، وأيضًا في عام 1980م؛ ردًّا على الإيقاف المفاجئ للنفط العراقي والإيراني إثر الحرب العراقية الإيرانية، وقرر السعوديون زيادة إنتاجهم مليون برميل يوميًّا؛ لتعويض النقص في النفط.[220]

ويتضح من ذلك أن النفط أداة مهمة في تحديد شكل العلاقات السعودية الخارجية، وبالأخص مع الولايات المتحدة، ورغم الاختلاف الواضح بين النظامين السياسيين كانت الدولتان حليفتين؛ حيث تحالف الدولتان منذ الحرب العالمية الثانية ضد الشيوعية؛ وذلك بضمان تدفق النفط السعودي إلى الولايات المتحدة.

كما هدف التحالف للمحافظة على استقرار أسعار النفط، وتأمين طُرق نقله من خلال الخليج، كما هدف التحالف إلى تعزيز استقرار الاقتصادات الغربية التي استثمر بها السعوديون أموالًا طائلة، كما تحالف الدولتان ضد السوفيت في أفغانستان في الثمانينيات، وفي طرد القوات العراقية من الكويت 1991م.

ولم تخلُ العلاقة بين البلدين من خلافات، كما حصل في عام 1973م عقب حرب أكتوبر، عندما تزعمت السعودية حظرًا على تصدير النفط إلى الغرب، كما حصل تصدع في العلاقة عقب هجمات سبتمبر عام 2001 على الولايات المتحدة، التي حملت الولايات المتحدة السعودية مسؤوليتها، وكانت علاقات الولايات المتحدة مع الدول الرئيسية المصدرة للنفط في اضطرابات شديدة، فعلى سبيل المثال كان هناك الصراع الأساسي مع الاتحاد السوفيتي، وهو دولة رئيسية مصدرة للنفط، وكذلك العراق الذي يَقْدِر على إنتاج 115 مليار برميل كاحتياطي مؤكد، محتلًّا بذلك المرتبة التالية للسعودية، أما إيران التي تستحوذ على 10% من النفط في العالم، فقد رَزَحَت تحت عبء العقوبات الأمريكية لأكثر من ثلاثة عقود، كما أن ليبيا ظلت نحو عقدين تحت العقوبات الأمريكية، إضافة إلى الدور الرئيسي للولايات المتحدة؛ للإطاحة برئيس فنزويلا (هوجو تشافيز)، ودورها في فرض عقوبات دولية على صادرات السودان.

ومن ثم يبقى تساؤل مُهم لماذا أبقت الولايات المتحدة على علاقاتها مع السعودية على هذا النحو من القوة؟

وبناءً على ذلك، يتناول هذا المبحث دور النفط كمحدد أساسي للعلاقات الأمريكية السعودية خلال الفترة السابقة لتولي الرئيس أوباما؛ سعيًا للوقوف على طبيعة الدور الذي قام به النفط في العلاقات بين البلدين، وأهداف تلك العلاقة، وما طرأ عليها من متغيرات، والأدوات التي استندت إليها لتحقيق أهدافها.

ويتم تقسيم هذا المبحث إلى عدة نقاط:

([220]) ريتشارد بيرس، مرجع سابق، ص ص 36-37.

أولًا:- النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية قبل عام 1990م.

ثانيًا: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية بعد عام 1990م.

ثالثًا: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة بوش الابن.

أولًا: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية قبل عام 1990م

تدعمت العلاقات الثنائية بين الدولتين في مجال النفط، في وقت تزايدت فيه مخاوف الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونتيجة تراجع الاحتياطي النفطي الأمريكي، وزيادة الاستهلاك الوطني، وظهور حاجة متزايدة لواردات النفط لتلبية الطلب المحلي من جهة، وبروز أهمية النفط العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية؛ حيث وُصِفَ النفط آنذاك بأنه عصب الآلة العسكرية المعاصرة؛ ما دفع الولايات المتحدة إلى أن يكون النفط من أولويات سياستها الخارجية[221].

ومن هنا كانت منطقة الخليج العربي أولى المناطق التي انتبهت إليها الولايات المتحدة، وذلك بناء على الدراسات الجيولوجية التي قامت بها إدارة روزفلت، ونظرًا لحجم الاحتياطيات النفطية التي تمتلكها منطقة الخليج، والتي يمكن الاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة، والحد من اعتمادها على النفط الوارد من أمريكا اللاتينية،[222] وقد جاءت السعودية في مقدمة الدول التي جذبت انتباه المسؤولين الأمريكيين، وذلك بعد التفات شركات النفط الأمريكية إلى حجم الاحتياطيات النفطية التي تمتلكها المملكة، ولاسيما أن شركات النفط البريطانية لم تكن تعمل في المملكة آنذاك، على خلاف إمارات الخليج الأخرى.

ومَثَّل عقد امتياز التنقيب عن النفط الذي حصلت عليه شركة نفط كاليفورنيا CASOC عام 1931م في منطقة الإحساء بالمنطقة الشرقية لمدة 60 عامًا الخطوة الأولى في التوجه الأمريكي نحو السعودية، وقد قامت الشركة آنذاك بمنح الملك سعود بن عبد العزيز 35 ألف جنيه من الذهب، وأُنْشِئَت البنية التحتية اللازمة لتطور هذا الحقل مقابل هذا العقد، وأيضًا قدمت وعودًا بتقديم قروض مستقبلية للمملكة[223].

وقد قامت العلاقات الأمريكية السعودية خلال الفترة من 1935م-1945م على عدد من الاتفاقات والتفاهمات المشتركة التي توافق عليها الطرفان، ورسمت أبعاد تلك العلاقة، فقد كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في تلك المرحلة هو ضمان حصول شركات النفط الأمريكية على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية في المملكة، وذلك في مواجهة شركات النفط الأوروبية، خاصة البريطانية التي كان لها النصيب الأكبر من

([221]) Daniel Yergin, "The Epic Quest for Oil,Money and Power" ,New York,Simon and Schuster,1991,pp 563-588.

([222]) Josh Pollack, "Saudi Arabia and the United States 1931-2002", Middle East Review of International Affairs,September 2002.

([223]) Michael T.Klare, Blood and oil : "The Dangers and Consequences of Americas Growing Dependency on Imported Petroleum",New York ,Metropolitan Books,2004,pp26-56.

الامتيازات النفطية في دول الخليج، وذلك مقابل تعهدات شفهية من الولايات المتحدة بضمان حماية السعودية وأمنها عسكريًا في مواجهة أي تهديدات خارجية[224].

واستخدمت الولايات المتحدة في تلك الفترة حزمة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية؛ وذلك لتحقيق هدفها الأساسي لسياستها الخارجية، فقد سارعت إلى إقامة تمثيل دبلوماسي مع السعودية عام 1943م، وذلك عقب اعترافها بها إلى عام 1931م، وفي عام 1943م قام الرئيس الأمريكي روزفلت بتوسيع نطاق قانون Lend-LeaseAid ليشمل المملكة، وهو القانون الذي بموجبه تقوم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية للدول التي كان الرئيس يُقَدِّر أن الدفاع عنها يعد حيويًا بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك لمواجهة الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، ودفع الرئيس روزفلت آنذاك بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية يعد أمرًا حيويًا للولايات المتحدة، وذلك على أساس أن مساعدة المملكة اقتصاديًا تُعد مسألة حيوية للحفاظ على امتيازات النفط.

ومنذ عام 1945م صارت المساعدات الأمريكية مصدرًا رئيسيًا لموارد الحكومة السعودية، وقد اتسعت العلاقات الاقتصادية في تلك المرحلة لتشمل عمليات شركة النفط الأمريكية – العربية (أرامكو)، وصادرات النفط السعودية، ومساهمة الولايات المتحدة في إنشاء النظام الحالي، ومشروعات البنية التحتية في المملكة[225].

كما تعاظم اهتمام الولايات المتحدة بالاحتياطيات النفطية في المملكة إلى الحدِّ الذي دفع بعض أعضاء الكونجرس للمطالبة بتدخل الحكومة الفيدرالية؛ للسيطرة المباشرة على الاحتياطي النفطي، وذلك عبر إنشاء شركة للاحتياطي النفطي الأمريكي تتبع الحكومة الفيدرالية، وذلك لتقوم بشراء نصيب شركة كاليفورنيا في شركة أرامكو، ونجد أن شركات النفط الأمريكية تصدت لهذا المقترح، واقتنعت وزارة الخارجية الأمريكية برأيها، وذلك على أساس أن انخراط الحكومة الأمريكية في قطاع النفط يضر بمصالح شركات النفط الأمريكية؛ ما يشجع الحكومات الأوروبية إلى الانخراط في مجال النفط لدعم مصالح شركاتها، ومنذ ذلك الحين صارت إحدى السمات الرئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية النفطية في المملكة هي الشراكة بين الحكومة الفيدرالية وشركات النفط الأمريكية العاملة هناك؛ حيث سعت الولايات المتحدة إلى حماية وتوسيع الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركات، في مقابل تأمين الشركات للتدفق المستمر للإمدادات النفطية من داخل المملكة إلى السوق الأمريكية[226].

وحتى تقوم الإدارة الأمريكية بضمان حقوق شركات النفط الأمريكية في المملكة، فقد اتفق كل من الرئيس الأمريكي روزفلت والملك عبدالعزيز بن سعود ملك السعودية آنذاك في لقاء بينهما في 14 فبراير 1945م على التالي:

([224]) Alfred Prados , "Saudi Arabia :Current Issues and U.S.Relations" , Washington D.C: Library of Congress ,2003,pp.20-21.

([225]) Christophe Blancher," Saudi Arabia : Background and U.S.Relations", Washington D.C.Library of Congress, 2009,pp3-6.

([226]) Alfred Pardos, op.cit ,pp3-6.

- ضمان المملكة للامتيازات النفطية الممنوحة للشركات الأمريكية، وعدم منافسة شركات أجنبية أخرى لها.
- الموافقة على إنشاء قاعدة الظهران الجوية.
- حصول المملكة على مساعدات فنية لإنشاء أجهزة دفاعية للمملكة، بالإضافة إلى تعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي من خلال برنامج المساعدات الاقتصادية الذي بدأ في عام 1946م[227].

ومن خلال ما سبق يتضح أن النفط هو العامل الأساسي الذي أُنشئت من أجله العلاقة بين الدولتين؛ لأنه مَثَّل جوهر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية، وفي نهاية الخمسينيات طرأ متغير جديد على العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة، وهذا المتغير ارتبط بظهور ما سُمّي بالتهديد المشترك للجانبين، والمتمثل في النفوذ السوفيتي في المنطقة مع بداية الحرب الباردة، فقد شَكَّل هذا النفوذ تهديدًا للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وعلى رأسها عامل النفط، وتهديدًا أيضًا لاستقلال المملكة، واستقرار نظام الحكم بها.

وفي ضوء هذا التهديد قامت الولايات المتحدة بالتشديد على التزامها بضمان استقلال وأمن المملكة في مواجهة أي تهديد لها، وصار الهدف الرئيسي للولايات المتحدة تجاه المملكة هو ضمان عدم سيطرة أي قوة خارجية عليها، وعلى منطقة الخليج ككل؛ للحفاظ على مصالحها النفطية، وقد تَطَلَّب هذا الأمر زيادة اعتماد الولايات المتحدة على الأداة العسكرية لحماية أمن المملكة، ومنطقة الخليج العربي، كما تطور الأمر إلى اللجوء للوجود العسكري المباشر على أراضيها، ولكن حالت خبرة الحرب العالمية الثانية دون ذلك في ظلِّ معارضة الرأي العام الأمريكي للدخول في مناطق الصراع في العالم، ولذلك لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة بديلة تقوم على محورين لضمان حماية وأمن المملكة في مواجهة النفوذ السوفيتي، وتمثلت تلك المحاور فيما يلي:-

- **المحور الأول** دعم الدول الواقعة في المحيط الإقليمي للخليج العربي، والتي كانت أكثر عُرضة للنفوذ السوفيتي، وهي (تركيا وإيران واليونان)، فيما عُرف بالحلقة الشمالية Northern Tier للدفاع عن منطقة الخليج الأكثر ضعفًا في مواجهة النفوذ السوفيتي، والأكثر أهمية للولايات المتحدة، وعلى رأسها السعودية.
- **المحور الثاني** تَمَثَّل في تقديم مزيد من الدعم العسكري والاقتصادي للمملكة، وتمثل هذا الدعم في الآتي[228]:

1) الدعم الاقتصادي للمملكة، من خلال حصولها في برنامج مساعدات اقتصادية أمريكية خلال الفترة من 1946م حتى عام 1959م على مبلغ قيمته 32.6 مليون دولار، و80% منها كانت في صورة قروض، و20% منها كانت في صورة مِنَح.

([227])Gregory Cause III, "Saudi Arabia : Over a Barrel", Foreign Affairs , Vol.79,No.3, July\August 2000.,pp208-209.

([228]) Christophe Blanchard , "Saudi Arabia : Background and U.S.Relations", Washington D.C: Library of Congress ,2011,p.p10-12.

2) تعزيز القدرات الدفاعية للمملكة، من خلال زيادة وتوسيع نطاق المساعدات العسكرية المقدمة لها، وفي عام 1951م أعيد إخراج الاتفاق الذي عُقِدَ بين البلدين حول إنشاء قاعدة الظهران في صورة اتفاقية للدفاع المشترك، وتعهدت الولايات المتحدة من خلاله بمساعدة المملكة على إنشاء جيش معاصر، وتقديم أسلحة، وإرسال قوة أمريكية عسكرية لمهام التدريب في المملكة تُسمى بـUSMTM، وقامت تلك القوة بتجمع وتدريب الوحدات الأولى للجيش السعودي، كما أسهمت في تأسيس القوات الجوية السعودية، وأمدتها بأولى دفعات الطائرات المحاربة.

3- إقدام إدارة إيزنهاور على اتخاذ خطوة أبعد في تأكيد دعم الولايات المتحدة للمملكة، والالتزام بحماية أمنها القومي، وذلك من خلال ما عُرِفَ بمبدأ (إيزنهاور)، وصارت المملكة بموجبه أولى الدول المستفيدة من برامج تعزيز المساعدات العسكرية المادية والفنية للنظم الموالية للولايات المتحدة، بعد تمديد اتفاقية تأجير قاعدة الظهران الجوية في عام 1957م، وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم مزيد من المساعدات العسكرية لتحديث الجيش والقوات الجوية، والمساهمة في إنشاء قوات بحرية، وإمداد الحرس الملكي السعودي بأسلحة ومساعدات للدفاع والحفاظ عن الأمن الداخلي للمملكة.

وامتدادًا لتوثيق العلاقة في أبعادها الاقتصادية والعسكرية، قامت إدارة الرئيس كيندي على اتخاذ خطوة مهمة، جسدت التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن المملكة، وذلك عندما أرسلت كتيبة من الطائرات المحاربة للدفاع عن حدود السعودية مع اليمن خلال حرب اليمن، وهذه الخطوة عكست استعداد الولايات المتحدة لتحمل خسائر في جنودها دفاعًا عن أمن المملكة[229].

وفي عام 1968م حدث تطور، تَمَثَّل في انسحاب بريطانيا من الخليج، ذلك التطور الذي جعل الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة في الدفاع عن مصالحها النفطية في المملكة.

وحيث إنها في ذلك الوقت لم تكن مؤهلة لتحمل هذا العبء بشكل مباشر لعدم قبول الرأي العام بالانخراط العسكري في مناطق جديدة للصراع في العالم، فقد لجأت الولايات المتحدة التي سبق الحديث عنها إلى استراتيجية العمودين.

وهذه الاستراتيجية قامت على الاعتماد على القوى الإقليمية الموالية لها في المنطقة للدفاع عن مصالحها، وبناءً على ذلك قامت الولايات المتحدة باختيار كلٍّ من السعودية وإيران اللتين لديهما مقومات مهمة لتولي هذا الدور، ومن بينها الجيش المهني والاقتصادي المتقدم نسبيًّا، وحجم السكان.

وتمثلت مقومات المملكة على وجه الخصوص في حجم ثروتها النفطية، ووجود مصلحة مشتركة لها مع الولايات المتحدة، وهي التصدي للنفوذ السوفيتي، أضف إلى ذلك كون المملكة أكبر وأكثر دول الخليج نفوذًا، واستفادت السعودية كنتاج لهذه الاستراتيجية من مساعدات ودعم عسكري أمريكي ضخم.

([229])Michael Klare, Op.cit,pp.47-58.

وفيما يتعلق بإدارتي كارتر وريجان، فقد توسعتا في عقد صفقات أسلحة عديدة، فحتى عام 1975م حصلت المملكة على إجمالي 295.8 مليون دولار، وكذلك نحو 60 طائرة إف -15 و200 طائرة هليكوبتر محاربة، وعادة كانت إيران تستحوذ على الشق الأكبر من صفقات ومساعدات التسليح الأمريكية، وكان يُخَصَّص الجزء الأكبر من تلك الأسلحة للجيوش النظامية في الدولتين، كما خصصت الولايات المتحدة جزءًا مهمًّا من تلك الأسلحة لقوات الشرطة والأمن الداخلي في السعودية؛ حيث قامت بتدعيم قوات الحرس الملكي بشكل كبير.

كما تم تخصيص آلاف الخبراء والفنيين لتدريب تلك القوات على استخدام الأسلحة والمعدات، ووصل عدد الخبراء في المملكة وحدها حتى عام 1977م نحو 40140 خبيرًا أمريكيا، وصار الخبراء مكونًا أساسيًّا في برامج التعاون الأمني بين الدولتين[230].

على الرغم من التطورات التي شهدتها العلاقات الأمريكية – السعودية منذ أربعينيات القرن الماضي وحتى فترة السبعينيات من هذا القرن، إلا أن العديد من المشكلات وُجِدَ بين الطرفين؛ وذلك نتيجة تطويع النفط من جانب المملكة بشكل أضرَّ بمصالح الولايات المتحدة، ففي ظلِّ إدارة نيكسون تعرضت العلاقات الأمريكية السعودية إلى تدهور، وتعرضت إلى اختبار فارق عندما قامت السعودية بالانضمام إلى الحظر النفطي الذي فرضته عدة دول منتجة للنفط في منطقة الخليج العربي، في مواجهة حلفاء إسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973م؛ للضغط على الولايات المتحدة لاتباع سياسة متوازنة تجاه أطراف الصراع، ولم تنضم المملكة إلى الحظر إلا بعد أن طلب الرئيس نيكسون من الكونجرس مساعدة إسرائيل بتوفير 2.2 مليار دولار كمساعدات أمنية عاملة لتعويض خسائرها في الحرب، وهذا الأمر هو الذي دفع المملكة للانضمام إلى الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط، في فرض حظر كامل على شحن النفط للولايات المتحدة، وانخفض إنتاجها النفطي في الأشهر التالية بشكل كبير.

ولكن في مارس 1974م توقف الحظر النفطي، وذلك بعد قيام وزير الخارجية الأمريكي هنري كسينجر بما سُمِّي دبلوماسية المكوك للوساطة بين الجانبين المصري والسوري، والجانب الإسرائيلي من ناحية أخرى[231].

وأظهرت الأزمة للولايات المتحدة أن المصالح الاستراتيجية القائمة بينها وبين المملكة، والتي يأتي النفط في مقدمتها، لم تُحل دون إقدام السعودية على استخدام النفط كسلاح استراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة لتحقيق أغراض سياسية تتعلق بقضايا إقليمية لا تقع في صميم العلاقات الثنائية المباشرة بين الدولتين، كما أن انضمامها للحظر تناقض مع ما كان يردده القادة السعوديون منذ فترة مبكرة، حول أهمية عدم الخلط بين النفط والسياسة، والتركيز على استخدام عائدات النفط كسلاح إيجابي لبناء قوة اقتصادية وعسكرية للعالم العربي، وليس كسلاح استراتيجي[232].

([230])Alfred Pardos ,Op.Cit.,p.16.

([231]) خديجة عرفة، "أمن الطاقة والسياسة الخارجية : دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) 2012، ص.ص 180-181.

([232]) المرجع السابق.

لم يكن الحظر النفطي لعام 1974م الوحيد، فقد سبق أن أسهمت السعودية في الدخول في حظر نفطي محدود خلال أزمة السويس 1956م، وأيضًا حرب الأيام الستة عام 1967م، ولكن تأثيره كان محدودًا؛ لأن الولايات المتحدة في 1956م كانت قادرة على مواجهة الحظر النفطي المفروض على بريطانيا وفرنسا من خلال مواردها المحلية، وفي عام 1967م طلبت السعودية من أرامكو وقف الصادرات النفطية لكلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا، لكن شركات النفط الدولية كانت قادرة على إعادة توجيه الموارد النفطية، فجعلت الحظر غير فعال آنذاك, أما الحظر النفطي لعام 1973م فقد ترك آثارًا اقتصادية سلبية واسعة على الاقتصاد الأمريكي؛ نتيجة الارتفاع غير المسبوق الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية، وقد وصلت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية خلال تلك الفترة إلى أدنى مرحلة لها في تاريخها.

وإضافة إلى الحظر النفطي، فقد أقدمت السعودية على خطوة فارقة أخرى، تَمَثَّلَت في عملية تأميم أو بالأحرى نقل ملكية شركة أرامكو للحكومة السعودية؛ حيث حصلت السعودية في عام 1974م على 60% كحصة في تلك الشركة بعد ما كانت قد حصلت على 25% كحصة في تلك الشركة عام 1973م، وقد تم الاتفاق وديًّا على أن تصبح أرامكو من نصيب السعودية بنسبة 100%، وذلك بأثر رجعي لعام 1976م؛ ما أدى إلى تراجع النفوذ الأمريكي المباشر في التأثير على سياسات الإنتاج في الشركة، وتقلص دورها في السوق العالمية للنفط بوجه عام، في مقابل زيادة نفوذ الحكومة السعودية[233].

وانعكست تلك التطورات على العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية؛ حيث أثرت سلبًا على المكانة المتميزة التي كانت تتمتع بها بوصفها الممول الرئيسي الموثوق به للنفط الخاص بالولايات المتحدة.

ومن ثم تزايد تركيز الولايات المتحدة على تنويع مصادر الإمدادات النفطية؛ لتقليص نصيب المملكة، ودول الأوبك في واردات النفط الأمريكية، فضلًا عن السعي للتخلي عن استخدام النفط كسلاح استراتيجي لتحقيق غايات سياسية من جانب السعودية، والتعامل معه كسلعة اقتصادية بحتة[234].

ومن جانبها، بادرت السعودية باتخاذ عدة خطوات ذات الطبيعة الاقتصادية لتعويض الاقتصاد الأمريكي عما أصابه نتيجة الحظر النفطي، وأيضًا نقل ملكية شركة أرامكو حتى تتجاوز آثار أزمة الحظر النفطي على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

ففي عام 1974م أُبْرِمَت اتفاقية (البترودولار) التي اتفق فيها كلٌّ من الولايات المتحدة والسعودية على قيام أوبك بتسعير النفط بالدولار الأمريكي كعملة وحيدة، وهو ما أسهم في زيادة الطلب على الدولار الأمريكي، وخلق فائض نقدي لدى واشنطن، مكنها من تقليص العجز الضخم الذي كانت تعانيه الولايات المتحدة خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الدولار كعملة مهيمنة على الاقتصاد والسوق العالمية بعد هيمنتها على سوق النفط العالمية، وقد قامت أيضًا المملكة بإعادة تدوير عائدات النفط في الاقتصاد الأمريكي،

([233]) Alfred Pardos,Op.Cit,p16.

([234]) John Pierce," Oil and the House of Saud: Analysis of Saudi Arabian Oli Policy", Digest of Middle East , Spring 2012,pp.89-107.

عبر خلق فُرص استثمارية ضخمة للشركات الأمريكية في المملكة، وزيادة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة لامتصاص الآثار السلبية التي تركها الحظر على الاقتصاد الأمريكي، وخلق مزيد من الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي والسعودي.

وفي نفس العام أيضًا تم إنشاء اللجنة المشتركة الأمريكية – السعودية؛ للتعاون الاقتصادي برئاسة وزيري الخزانة والمالية في الدولتين، وأنيط بها وفقًا لقرارها المنشئ إقامة تعاون فني بين الوزارات والأجهزة المعنية، عبر قيام الجانب الأمريكي بتقديم الدعم الفني اللازم للوزارات والأجهزة السعودية؛ لتعزيز قدرتها على إدارة عملية التوسع الاقتصادي في المملكة، وقد أسهم تمويل المملكة لأنشطة الدعم الفني هذه في خلق موارد مالية إضافية للوزارات الأمريكية، ومنح الشركات الأمريكية إما منفردة أو في إطار شراكات مع شركات سعودية عقودًا لتنفيذ مشروعات ضخمة في المملكة، وبالأخص في البنية التحتية،[235] إضافة إلى عقد عدد من صفقات أسلحة كبرى بين الدولتين خلال فترة السبعينيات، تمكنت المملكة من تمويلها بفضل العوائد النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة[236].

وفي أعقاب أزمة الحظر النفطي، سعت المملكة جاهدة إلى طمأنة الولايات المتحدة من أنها لن تعيد استخدام النفط كسلاح استراتيجي مرة أخرى، وأنها تنظر إليه كسلعة ذات طبيعة اقتصادية بحتة، وقد قامت بتقديم محددات رئيسية لسياستها النفطية التي تُمَثِّل المنطلق الرئيسي لها في رؤية المملكة لهذا المورد كمورد اقتصادي بحت لا دخل له في السياسة.

وأيضًا تمثلت أهم تلك المحددات في الحفاظ على مكانة المملكة كأكبر منتج ومصدر للنفط في السوق العالمية، وأكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة، وزيادة نصيبها في السوق العالمية بشكل مستمر عبر زيادة طاقتها الإنتاجية الفائضة، وتنمية احتياطاتها، والحفاظ على استقرار سعر النفط عند مستوى مقبول يُؤَمِّن لها الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الوطني المستهدف (علمًا بأن عوائد النفط كانت تمثِّل نحو ثلثي الدخل القومي للبلاد خلال تلك المرحلة)، واستدامة الطلب العالمي على النفط من جهة؛ يعزِّز من مكانتها ونفوذها في السوق العالمية للنفط من جهة أخرى، عبر (دور الموازن في السوق عند حدوث اضطرابات في الإمدادات، وارتفاع سعر النفط عبر التدخل بزيادة الإنتاج لإعادة السعر إلى المستوى المقبول من جهة أخرى[237].

ولكن سعي المملكة لتأكيد الطبيعة الاقتصادية للنفط، وعدم لجوئها إلى استخدامه كسلاح سياسي مرة أخرى في مواجهة الدول المستهلكة، وبالأخص الولايات المتحدة، عَكَسَ إدراكها بأن ذلك يحقق لها مكاسب اقتصادية وسياسية على المدى الطويل، تَفُوق أي مكاسب سياسية أو إقليمية أو اقتصادية في المدى القصير، ذلك أنه يُؤَمِّن استمرار الدول المستهلكة في الاعتماد على النفط كمورد أساسي للاقتصاد العالمي، وعدم التحول

([235]) David Harbinson , "The U.S.-Saudi Arabian Joint Commission on Economic Cooperation : A Critical Appraisal", Middle East Journal , Vol.44.No.1,Spring 1999.

([236]) Ahmed Mahid ,"US Foreign Policy and Energy Resources during the George W.Bush Administration" , (the University of Birmingham ,PhD,2010) pp,26-27.

([237])Gregory Cause III,Op.Cit,p.212.

إلى مصادر أخرى للطاقة أو موردين آخرين بخلافها، وبذلك استدامة الطلب على النفط، والحفاظ على نفوذها ومكانتها في السوق العالمية للنفط في الأجل الطويل، وأيضًا الاستقرار داخليًا، وتحقيق مكانة إقليمية على المدى الطويل، فللسعودية مصلحة أساسية في الحفاظ على نصيبها في السوق الأمريكية، والحفاظ على علاقتها مع الولايات المتحدة، وكذلك الحفاظ على استقرار أسعار النفط في السوق العالمية على المدى الطويل، وقد توافق الطرفان على العمل على الحفاظ على استقرار أسعار النفط عند الحد المقبول، وقد أبدت (السعودية أكثر من مرة استعدادها للقيام) بدور المنتج المتأرجح عند انخفاض سعر النفط في السوق العالمية إلى مستوى ينال بشكل ملموس من عائداتها النفطية عبر خفض إنتاجها لدفع الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى عند مستوى مقبول للولايات المتحدة والسعودية[238].

وعلى الرغم من ذلك كله فإنه منذ أزمة الحظر النفطي لم تتراجع الولايات المتحدة عن سياستها في تنويع مصادر وارداتها من النفط، وتراجع نصيب السعودية في وارداتها النفطية بشكل مستمر.

الثورة الإيرانية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية في جانب النفط

تحولت إيران إلى دولة معادية للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج؛ حيث أسهمت الثورة الإيرانية في تحوّل العلاقات بين الدولتين إلى مرحلة أكثر عداء، وانعكس ذلك على علاقة الولايات المتحدة بالسعودية، إذ إن عداء الولايات المتحدة مع إيران أدَّى إلى خلق قضايا استراتيجية للتعاون فيما بينها وبين السعودية منذ اندلاع الثورة الإيرانية وحتى عام 1990م، تخطت الدفاع المباشر عن أمن الخليج العربي إلى احتواء النفوذ السوفيتي في أفغانستان، وقد قامت المملكة بدور مهم في هذا الشأن، وفي المقابل أظهرت الولايات المتحدة خلال تلك الفترة التزامها الشديد بأمن الخليج بصفة عامة، وأمن السعودية بصفة خاصة.

وقد تولت الولايات المتحدة بموجب مبدأ كارتر لأول مرة المسؤولية المباشرة في الدفاع عن أمن الخليج ومصالحه النفطية، عبر ما أطلقت عليه معظم الكتابات القائم على الوجود العسكري المباشر لها في المنطقة، وذلك من خلال إنشاء وحدة الدفاع المشترك Musclar responseTAMPA وما ارتبط بها من نشر حاملات طائرات وسفن إمداد في الخليج العربي، وتعزيز استفادة قواتها المتحاربة من المنشآت العسكرية في دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وحتى عام 1976م استمرت الولايات المتحدة في سياسة تعزيز القدرات العسكرية للمملكة، وذلك عبر برنامج المساعدات العسكرية ITEM، وأيضًا السماح بإبرام صفقات أسلحة كبيرة معها، وبعد قرار السعودية بإنشاء قاعدة الملك سعود الجوية قامت باختيار الولايات المتحدة كمول وحيد لكل الاحتياجات العسكرية للقاعدة[239].

([238]) Ibid,P.212.

([239]) Paul Aarts &Jaris Von Duijne," Saudi Arabia: After US-Iranian Rapprochement", Middle East Policy Council , at : http://www.mepc.org\journal\middle-east-policy-archives\saudi-arabia-after-us-iranian-detente-left-lurch,25\4\2011.

وقد تعهد الرئيس ريجان بالدفاع عن الأمن الداخلي للمملكة في مواجهة إيران؛ حيث صرَّح في عام 1981م في أول أكتوبر للصحفيين (بأن الولايات المتحدة لن تسمح بأي حال من الأحوال بأن يتم إزاحة النظام السعودي بالطريقة التي أزيح بها نظام الشاه، وأن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي محاولة خارجية تمنع تدفق النفط السعودي إليها.

كما تعهدت إدارة ريجان كذلك بحماية المملكة من تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية، ولاسيما حماية تدفق النفط السعودي، وفي مايو 1984م عقب تعرض إحدى ناقلات النفط السعودي للتهديد أبدت الولايات المتحدة استعدادها لاستخدام القوة العسكرية لحماية الناقلات السعودية.

ويشير ما سبق إلى طغيان استخدام الأداة العسكرية من جانب الإدارة الأمريكية للحفاظ على إمدادات النفط السعودية؛ حيث قامت برفع مكانتها من وحدة إلى قاعدة عسكرية إقليمية، لها وحدات مقاتلة ثابتة، وتوسعت في إرسال طائرات وسفن إمدادات إلى المنطقة، وقامت بتسليح الدول الموالية لها في المنطقة، وعلى رأسها السعودية؛ حيث أبرمت الإدارة الأمريكية في عام 1981م صفقات سلاح للمملكة بما قيمته 8.5 مليار دولار، وقد شملت هذه الصفقة أسلحة متطورة ومتنوعة، وأجهزة إنذار مبكر، وصواريخ ورادارات أرضية، وطائرات استطلاع، وتوسعت الإدارة في إرسال خبراء لتدريب القوات السعودية على الأسلحة الحديثة[240].

وقد رسخت السعودية خلال تلك الفترة من دورها كموازن للسوق العالمية للنفط، فعقب اندلاع الثورة الإيرانية وما تركته من تداعيات سلبية على السوق العالمية، قامت المملكة بزيادة طاقتها الإنتاجية لتخفيض سعر النفط، واستمرت في القيام بهذا الدور خلال عقد الثمانينيات، كما قامت المملكة بتوطيد دورها كفاعل رئيسي في السوق العالمية للنفط في تلك الفترة، إذ صارت أولى الدول المنتجة للنفط في العالم في عام 1976م، وذلك بعد زيادة إنتاجها إلى 3.1 مليار برميل في ذلك العام، مقابل مليون برميل بعام 1946م[241].

خلاصة القول، إن العلاقات الأمريكية السعودية اتَّسمت بقدر أكبر من التعقيد والعمق، ولكن استمر هدف السياسة الأمريكية تجاه السعودية هو التصدي لمحاولات القوى الخارجية في الإقليم وخارجه إيران والاتحاد السوفيتي من السيطرة على تهديد المصادر النفطية للمملكة، ولكن طرأ على تلك العلاقة- بعد أزمة الحظر النفطي- هدف جديد، تَمَثَّل في العمل على تقليص نصيب السعودية في الواردات الأمريكية من النفط، والعمل على تحييد دور النفط كسلاح سياسي، والتأكيد على طبيعته أنه مورد اقتصادي بحت.

وقد شهدت تلك الفترة انخراط الولايات المتحدة بشكل أكبر في الدفاع عن مصالحها النفطية في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني، وتأكيدها على استخدام كل الوسائل لتأمين مصالحها، والتركيز على الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، تلك الأداة التي شهدت تطورًا واتساعًا في صورها ونطاقها، واستمرت

(240) Bradely Bowman," Realism and Idealism:US Policy to Ward Saudi Arabia Form the Cold War to Today" ,Parameters,Winter,2005-2006,pp.91-105.

(241) Christophe Blanchard, Op.Cit.,pp.12-15.

الأدوات الاقتصادية والسياسية كأدوات تابعة وأقل أهمية من الأداة العسكرية، ومن ثَمَّ فقد اتسع نطاق العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية بين الدولتين، والتي دارت في فلك الإدارة العسكرية في نهاية المقام.

ثانيًا: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية بعد 1990م

بانتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد المشترك لكل من الولايات المتحدة والسعودية من امتداد النفوذ السوفيتي إلى منطقة الخليج، عكفت إدارة بوش الأب على مراجعة سياستها تجاه منطقة الخليج، وفي الوقت الذي تَراجع فيه التهديد السوفيتي لكلٍّ من الولايات المتحدة والسعودية، فقد ظهر عامل آخر للتهديد المشترك وهو العراق.

فقد سارعت إدارة بوش الأب في التأكيد على أن غزو العراق للكويت يمثل تهديدًا خطيرًا لمصالحها النفطية في المنطقة ككل، ولذلك أعربت الولايات المتحدة عن قلقها الشديد على أمن وسيادة السعودية ومواردها النفطية، إذ أوضح الرئيس بوش الأب خلال اجتماع عقده مجلس الأمن القومي انزعاج الولايات المتحدة البالغ على أمن المملكة العربية السعودية، وإمدادات النفط، وبالأخص المنطقة الشرقية والأحساء بوصفها عرضة للتهديد المباشر، في حال توجه القوات العراقية من الكويت باتجاه المملكة؛ حيث ستكون تلك المنطقة هي أولى المناطق التي ستواجهها، وإذا قامت بالسيطرة عليها يكون العراق قد سيطر على 25% من الاحتياطيات النفطية في العالم، وإذا سيطر العراق على الموارد النفطية للمملكة فإنه سيقوم بإملاء أولوياته على السوق العالمية للنفط، وبناء عليه كانت أولى التعليمات التي أصدرها الرئيس بوش في اليوم التالي للغزو هو تكليف وزارة الدفاع الأمريكية ببلورة خطة للدفاع عن حقول النفط السعودية، وفي 8 أغسطس عام 1990م أشار الرئيس بوش الأب عبر خطابه التلفزيوني الذي برر فيه قرار إدارته باللجوء إلى الحلِّ العسكري، واستخدام القوة لإخراج القوات العراقية من الكويت، إلى أن الدفاع عن سيادة السعودية يُمَثِّل مصلحة حيوية للولايات المتحدة[242].

ومن ثم اتخذت الإدارة الأمريكية قرارًا بنشر قوات أمريكية مُحَارِبة في السعودية بوصفها الوسيلة الأكثر فعالية في الدفاع عن المملكة، في مواجهة أي محاولات اعتداء من قِبَل القوات العراقية، وبالفعل وخلال ساعات قامت الولايات المتحدة بنشر قواتها على الأراضي السعودية، وقد بلغ عدد القوات 250 ألف جندي من الوحدات الـ82، والـ24، والـ101، كما تم إرسال حاملتي طائرات إلى الخليج على متنها مائة طائرة مقاتلة وحاملتي طائرات[243].

ومعنى ذلك أن الرئيس بوش الأب قام بتفعيل مبدأ كارتر لأول مرة وبشكل كامل، وهو المتمثل باستخدام القوة العسكرية للدفاع عن أمن الخليج وبالأخص السعودية، إذ إن التدخل الأمريكي لطرد العراق من الكويت لم يكن يهدف إلى السيطرة على النفط العراقي أو للدفاع عن الكويت، ولكن كان يهدف إلى الحفاظ على نفط

(242) Ehsan Ahrari ,"Saudi Arabia :A Summering Cauldron of Instability ?",The Brown Journal of World Affairs, Summer\fall1999,pp.209-222.

(243) Ahmed Mahdi,Op.Cit.,pp.47-62.

المملكة، فقد كان العراق يصدر نصف مليون برميل يوميًا للولايات المتحدة، وذلك قبل الغزو، لكن المملكة كانت المصدر الأول والأساسي للنفط في ذلك الوقت؛ حيث كانت تصدر للولايات المتحدة نحو 1.3 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف صادرات النفط العراقية للولايات المتحدة، وقد ظهر ذلك في تصريحات مسؤولي وكبار الإدارة، ومن بينهم رئيس الأركان ومستشار الأمن القومي السابق كولن باول، الذي شكك خلال الأيام الأولى خلال الغزو في إقدام الولايات المتحدة على اللجوء إلى الحرب من أجل الكويت، مشيرًا إلى قناعته بأن أمن السعودية هو ما يمكن أن تلجأ من أجله الولايات المتحدة إلى الحرب[244].

ومما يؤكد أهمية النفط كمحدد للعلاقات السعودية – الأمريكية خلال تلك الفترة، هو أن انشغال الإدارة الأمريكية لتعويض النقص في إمداداتها النفطية نتيجة توقف الإمدادات الكويتية والعراقية للسوق العالمية والسوق الأمريكية كان يعني أن الإدارة ستدعو الدول المنتجة للنفط إلى زيادة إنتاجها لتعويض الخسائر، وكانت السعودية هي المقصود الرئيسي من الإشارة إلى الدول المنتجة للنفط في هذا السياق، وبالفعل سارعت المملكة إلى الاستجابة لدعوة الإدارة الأمريكية في سبتمبر 1990م عقب فرض مجلس الأمن لعقوبات على قطاعي النفط العراقي والكويتي في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وقامت بزيادة طاقتها الإنتاجية بنحو 50%؛ للحد من الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الأزمة؛ حيث بلغ سعر البرميل نحو 40 دولارًا للبرميل، ودفعت بالأسعار مرة أخرى إلى الانخفاض إلى 20 دولارًا للبرميل[245]، وقد تمكنت المملكة خلال الأزمة من زيادة إنتاجها وتعزيز مكانتها في السوق العالمية للنفط، وأدى ذلك إلى زيادة حصتها الإنتاجية في أوبك لتصل نحو 36% من إجمالي الطاقة الإنتاجية للمنظمة في مارس 1991م.

وبذلك تكون المملكة العربية السعودية قد استمرت في الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة، واستجابت السعودية لمطلب الولايات المتحدة بالحفاظ على مستوى الأسعار في مستوى متوسط ومقبول يحافظ على مستوى عائداتها من جهة، ومستوى الطلب العالمي من جهة ثانية، وزاد هذا من أهمية دور المملكة كعامل استقرار وموازن للسوق العالمية للنفط، وقد تحملت السعودية والكويت العبء الأكبر من تكاليف العمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية؛ حيث تحملت الدولتان 30 مليار دولار من إجمالي الـ 40 مليار دولار التي قُدِّرَت بأنها تكلفة الحرب، بينما تحملت الولايات المتحدة الـ10 مليارات دولار المتبقية[246].

ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية وحتى نهاية ولاية بوش الأب لم يتسبب النفط في إثارة توتر أو جدل في العلاقات الأمريكية السعودية، وذلك على أساس أن زيادة الطاقة الإنتاجية للسعودية من النفط أسهمت في وجود فائض في إمدادات النفط إلى السوق العالمية، وهبوط أسعار النفط، وكان الهدف الأساسي لكلٍّ من الولايات المتحدة والمملكة في منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب هو احتواء النظام العراقي؛ حتى لا يُشَكِّل أي

(244) Ibid,P.64.
(245) Ibid,P.67.
(246) Ehsan Ahrari,Op.Cit ,.pp.209-222.

تهديد مستقبلي على أمن المنطقة وتدفقاتها النفطية إلى السوق العالمية والاستمرار في العمل على احتواء النفوذ الإيراني، لذلك تبنت إدارة بوش الأب ومِن بعدها إدارة كلينتون سياسة (الاحتواء المزدوج) التي استهدفت عزل العراق، وضمان عدم قدرته على إعادة تأهيل قدراته العسكرية، بما يضمن عدم تمثيله لأي تهديد للكويت والسعودية مرة أخرى، وصارت تلك السياسة هي المحور الأساسي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة في أعقاب حرب الخليج الثانية.

واعتمدت الولايات المتحدة في تنفيذ تلك السياسة على وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي، بما فيها وجود 5000 جندي أمريكي في قاعدة الأمير سلطان في السعودية، وصبَّت سياسة الاحتواء المزدوج في صالح السعودية، فيما يتعلق بالنفط؛ حيث ضمنت حماية صادرات النفط للسعودية من منافسة صادرات النفط الإيرانية والعراقية؛ ما أدى إلى زيادة نفوذ المملكة في السوق النفطية[247].

وقد أبرمت صفقات أسلحة ضخمة بين الولايات المتحدة والمملكة قُدِّرَت بنحو 40 مليون دولار خلال الفترة منذ عام 1991م حتى عام 1999م؛ حيث تعزز التعاون في مجال الدفاع بين الولايات المتحدة والمملكة تحت غطاء تنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج، ولجأت إدارتا بوش الأب وكلينتون إلى تمرير الصفقات في الكونجرس الأمريكي، الذي أبدى تحفظات على تلك الصفقات؛ وذلك نتيجة لضغوط اللوبي اليهودي، وللتحفظات المعتادة على سجل المملكة في احترام حقوق الإنسان والحريات، وذلك بدعوى تمكين السعودية من تنفيذ سياسة الاحتواء[248].

وعلى الرغم من هذا التوافق والتنسيق السعودي – الأمريكي في مجال النفط والمجال الأمني إلا أنه ظهرت بعض التوترات، إذ اتهمت الإدارة الأمريكية السعودية بأنها لم تقم باتخاذ أي إجراء للحدِّ من نشاط هذه المنظمات الإرهابية، كما أبدت الإدارة الأمريكية امتعاضها بشكل مستمر من مستوى تعاون المملكة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بتعقب العناصر المتشددة التي استهدفت المنشآت والمصالح الأمريكية في المنطقة[249].

وقد أسهمت هذه القضية في توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية خلال إدارة كلينتون، بالإضافة إلى الانتقادات الشديدة التي وجهتها الإدارة للمملكة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، وبناء على ذلك طالبت الإدارة بتدشين حوار مجتمعي حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الداخل، ولكن لم تقم السعودية بتقديم حوار مجتمعي حقيقي حول تلك القضايا، بل أقدمت على اعتقال عدد من المعارضين في ذلك الوقت.

كذلك نَشَبَ خلاف بين البلدين حول عدم سداد المملكة لالتزاماتها المالية الناتجة عن صفقات الأسلحة المتفق عليها بين الجانبين، وقد تراجعت الرياض خلال تلك الفترة عن عدد من الامتيازات التي كانت تُقدمها

([247]) Joshua Teitelbaum ," Saudi Arabia and the New Strategic Landscape", available at : http://www.scribd.com\doc\48984452\Saudi-Arabia-and-the-New-Strategic-Landscape by-Joshua-Teitelbaum,2\2\2011.

([248]) Ibid.

([249]) Alfred Pardos,Op.Cit.,p.12.

للولايات المتحدة، من بين تلك الامتيازات ما يتعلق باستضافة القواعد العسكرية، والسماح بحقِّ المرور في المجال الجوي للمملكة، وذلك عن طريق الحملات الإعلامية التي قام بها النظام العراقي في ذلك الوقت على المملكة[250].

وفي سياق حالة التدهور والخلافات في تلك الفترة، لم تقم إدارة كلينتون بالتنسيق مع المملكة حول السياسة النفطية، وذلك ابتداء من عام 1995م، وقامت بالتركيز على مناطق أخرى منتجة للنفط كبديل للسعودية، وفي مقدمة تلك المناطق منطقة بحر قزوين، وذلك لتنويع الواردات النفطية الأمريكية، وتقليص نصيب المملكة في الواردات الأمريكية.

وبناء على ذلك، قام الأمير عبدالله في المقابل بإلغاء الامتيازات التي كان يمنحها الملك فهد للولايات المتحدة فيما يتعلق بالنفط، والمتمثلة في بيع النفط للشركات الأمريكية بدولار للبرميل، وهو أقل من سعر السوق، وقد أدَّى ذلك إلى تراجع نصيب دول الخليج بما فيها السعودية في الواردات النفطية الأمريكية بنسبة 19% خلال فترة كلينتون الثانية، بعد أن كانت المنطقة تستحوذ على الشق الأكبر من الواردات الأمريكية حتى نهاية ولاية الرئيس بوش الأب 1993م، وقد حلت محل دول الخليج دول أخرى مثل فنزويلا وكندا والمكسيك[251].

وبعد فترة من التوتر بين البلدين عملت السعودية في أواخر التسعينيات على محاولة تجاوز هذا التوتر، فقامت السعودية بدعوة الشركات النفطية الكبرى، وبالأخص الشركات الأمريكية للعودة إلى الاستثمار في قطاع الطاقة السعودي، وفي 1998م تم أول اتصال في هذا الشأن بلقاء ولي العهد الأمير عبدالله في واشنطن مع عدد من الخبراء التنفيذيين لعدد من شركات النفط الأمريكية، ذلك على أساس أن شركات النفط الأمريكية هي حجر الأساس في العلاقات الأمريكية السعودية مرة أخرى لمدة تزيد عن نصف قرن، وبالتالي فإن السعودية ترغب في عودة في الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة، وبعد مفاوضات طويلة اختارت السعودية شركة إكسون موبل لتأخذ زمام المبادرة في مشروع لاكتشاف وإنتاج الغاز في المنطقة الجنوبية في حقل الغوار بقيمة 17 بليون دولار، والمشاركة في مشروع آخر في البحر الأحمر بتكلفة 4 بلاين دولار[252]، وقد كان هذا القرار نابعًا من تخوف السعودية من توجه الشركات الأمريكية بدعم من الإدارة الأمريكية آنذاك للتركيز على منطقة بحر قزوين، وسعي الإدارة لطرح دول منطقة بحر قزوين كبديل لدول الخليج العربي.

وعلى غرار هذه الأحداث، حدث خلاف آخر بين الولايات المتحدة والسعودية؛ حيث مارست إدارة كلينتون على السعودية ضغوطًا لبيعها كميات كبيرة من النفط بسعر أقل من سعر السوق، وذلك نتيجة لزيادة مخزونها الاستراتيجي من النفط، ولكن رفضت المملكة ذلك المطلب بشكل قاطع؛ حيث رأت في هذا إضرارًا بمصالحها ليس فقط نتيجة انخفاض السعر الذي أرادت الولايات المتحدة شراء النفط السعودي به، ولكن لأن

([250]) Bradely Bowmam,Op.Cit.,p.13.

([251])John Pierce,Op.Cit.,p.100.

([252]) خديجة عرفة، مرجع سابق، ص181.

زيادة المخزون النفطي الأمريكي سيؤدي إلى انخفاض سعر النفط في السوق العالمية بوجه عام، وهذا سوف يؤثر سلبًا على العوائد المالية للسعودية، والدول المصدرة، وبالأخص الدول الأعضاء في منظمة (أوبك)، وأيضًا آخذة في الاعتبار الدور القيادي الذي تقوم به في تلك المنظمة[253].

ومما سبق يمكن القول إن النفط استمر المحدد الرئيسي للعلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية في فترة الحرب الباردة، ولم يطرأ على مضمون وأهداف تلك العلاقة تغيير مهم؛ حيث ظلت تقوم على ضمان التدفق الآمن للنفط من السعودية، والحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، ولذا عندما ظهر تهديد جديد لأمن السعودية وهو العراق بطموحاته التوسعية في منطقة الخليج، وما مَثَّل ذلك من تهديد لمصالح الولايات المتحدة النفطية في السعودية، سارعت الولايات المتحدة إلى تفعيل مبدأ كارتر، واستخدام القوة العسكرية المباشرة والدفاع عن مصالحها، وفي أعقاب حرب الخليج قامت الولايات المتحدة بالسعي للحيلولة دون ظهور أي تهديد آخر لأمن الخليج عامة، والسعودية بوجه خاص؛ خوفًا على مصالحها النفطية، ومن هنا قامت بتبني سياسة الاحتواء المزدوج في مواجهة إيران والعراق، ثم سياسة الاحتواء في مواجهة إيران، وتغير النظام في مواجهة العراق، وقد تبنت إدارة كلينتون سياسة الاحتواء دون أن تتخذ إجراءات حاسمة وفعلية لتنفيذه، وتم التنسيق بين كلٍّ من الولايات المتحدة والمملكة بخصوص هذه السياسات، وبالأخص سياسة الاحتواء المزدوج، ولكن لا يمكن إنكار أن العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة في فترة كلينتون كانت شديدة التوتر، سواء حول سياسة النفط أو قضايا أخرى إقليمية، وموقف الولايات المتحدة منها، مثل عملية السلام، وكل ذلك انعكس على سعي الإدارة الأمريكية لاستبدال السعودية ببدائل أخرى.

ثالثًا: النفط والعلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة بوش الابن:

بعد فترة من التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية خلال إدارة كلينتون سعى بوش الابن بعد توليه للسلطة جاهدًا إلى تجاوز التوتر في العلاقة مع السعودية، والحفاظ على استمرار السعودية في القيام بدور الموازن للسوق العالمية في مواجهة العراق، في المقابل أكدت السعودية للولايات المتحدة حرصها على الاستمرار في تحقيق الاستقرار للسوق العالمية للنفط.

ما وثيقة السياسة الوطنية للطاقة وعلى ماذا تسعى؟ *

في مارس عام 2001 أكدت السعودية التزامها بتعويض أي نقص يطرأ على إمدادات النفط في السوق العالمية، والحفاظ على سعر النفط، وأن يبقى في حدود 28 دولارًا للبرميل، وقد عكس ذلك حجم التفاهم بين الجانبين الأمريكي والسعودي بعد التوترات التي حدثت في المرحلة السابقة[254].

([253]) Edward L.Morse and Amy Myers, "Strategic Energy Policy: Challenges for the 21 st century", New York : Council on Foreign Relations , April 2001 , p.42, at http://www.cfr.org\energy-security\strategic-energy-policy-challenges-21st-century\p3942

([254]) Ahmed Mahdi , Op.Cit., p.108.

وفي مايو 2001 جاءت وثيقة (سياسة الطاقة الوطنية) لتؤكد أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالنفط، وقد وصفت الوثيقة السعودية بأنها المصدر الأول للنفط في العالم، والذي يؤمن تدفق إمدادات النفط للأسواق العالمية، وأشارت الوثيقة إلى أن السعودية لا تأتي فقط في المرتبة الثالثة كمصدر للنفط للولايات المتحدة بعد كندا وفنزويلا بإسهامها نحو 14% من الواردات الأمريكية من النفط في عام 2000 بحوالي 1.566 مليون برميل يوميًّا، بل هم أكثر المصدرين الموثوق بهم بالنسبة للولايات المتحدة[255].

وحدَّدت الوثيقة هدف الولايات المتحدة تجاه النفط السعودي، وهو المتمثل في تشجيعها على فتح قطاع النفط أمام الاستثمارات الأجنبية؛ لتوسيع وتعزيز نطاق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية، وركزت على أهمية توجيه مزيد من الاستثمارات لمضاعفة قدرتها الإنتاجية من 11.4 مليون برميل عام 1999م إلى 23.1 مليون برميل في عام 2020م، وأيضًا تنويع طرق تصدير النفط السعودي للساحلين الشرقي والغربي للولايات المتحدة، وتضمنت الوثيقة كذلك ضرورة تقديم المملكة لضمانات فعالة بأنها تستخدم قدراتها الإنتاجية الفائضة للحدِّ من تأثير الاضطرابات في إمدادات الطاقة في العالم، وقد أُطلق على سياسة بوش الابن تجاه السعودية بسياسة (الاستخراج القصوى)، أي أنها سعت إلى تعظيم إنتاج المملكة من النفط إلى الحد الأقصى، واعتمدت أيضًا بصورة أساسية على تكثيف الحوار السياسي مع السعودية وحثِّها على فتح قطاع النفط أمام الاستثمارات للشركات النفطية الأمريكية، بدعوى أن هذه الشركات ستكون الوسيلة لجلب التكنولوجيا المتقدمة لزيادة كفاءة عمليات التنقيب واستخراج النفط[256].

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية عاد التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية مرة أخرى؛ نتيجة لموقف إدارة بوش تجاه الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وعملية السلام، وتحفظات المملكة على هذا الموقف[257].

كذلك كان من ضمن جوانب التوتر هو تردد المملكة ودول الخليج العربي المنتجة للنفط على فتح قطاعاتها النفطية أمام الاستثمارات الأجنبية؛ نتيجة لعدم رغبتهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمملكة، كذلك التخوف من عدم ترحيب الرأي العام بهذه الخطوة التي ستصب لصالح الشركات الأمريكية للنفط ذات الخبرة في المملكة؛ حيث إن تلك الاستثمارات ستؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لتلك الدول، وزيادة الإمدادات في السوق العالمية، وخفض سعر النفط وهذا سيؤثر على عائدات تلك الدول بالسلب، بالإضافة أن التكلفة التي تحتاجها دول الخليج لتطوير قطاع النفط كبيرة، كما أنها تحتاج إلى جلب تكنولوجيا حديثة، وقد أشار بعض الباحثين- وأيضًا الكتابات- إلى أن

(255) National Energy Policy Development Group ,May 2001,pp130-142.
(256) Ibid,pp,142-144.
(257) Alfred Pardos,Op.Cit.,p.14

تلك الدول لا تستطيع ضخ كل هذه المبالغ، ولكنها من الممكن أن توفرها عن طريق الاقتراض من المؤسسات الدولية، ولكن ذلك سيجعل قطاع النفط محتكرًا من قبل تلك الحكومات[258].

وعلى الرغم من هذه التوترات ظلت العلاقة بين الجانبين إيجابية في مجال النفط، وانتقلت العلاقة إلى مرحلة أخرى مع أحداث 11 سبتمبر.

***النفط كمحدد للعلاقة بعد أحداث سبتمبر**

تسببت أحداث سبتمبر في حالة من التعبئة والحشد السلبي في الأوساط السياسية والرأي العام الأمريكي تجاه المملكة، وذلك بسبب تورط خمسة عشر مواطنًا سعوديًّا من بين التسعة عشر المتهمين في تلك الأحداث، وتوجيه اتهامات مباشرة لها بأنها أصبحت تُمَثِّل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي، بل وتغيرت النظرة التقليدية للسعودية داخل أوساط صنع القرار الأمريكي من كونها أقرب حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة إلى كونها مصدرًا للتهديد لها ولأمنها حيث أنها الدولة التي احتوت الفكر المتطرف، والجماعات الإرهابية المعادية للولايات المتحدة ومصالحها، أو أنها هي المصدر الممول والداعم لتلك الجماعات المتطرفة على الأقل.

وقد صدر تقرير أعدته المجموعة الاستشارية التابعة لوزارة الدفاع في يونيو 2002، وصف المملكة بأنها تدعم أعداء الولايات المتحدة والاعتداءات الموجهة لحلفائها، واتهم أفرادًا من العائلة الحاكمة بتقديم الدعم لمختلف المتورطين في العمليات الإرهابية، ودعا إلى مصادرة الأصول السعودية في الولايات المتحدة، والسيطرة على حقول النفط السعودية إن لم تتوقف المملكة عن دعم ما أسمته الولايات المتحدة بـ(الإرهاب الإسلامي).

كما صدر تقرير آخر من مجلس العلاقات الخارجية في أكتوبر 2002، أشار إلى أن المؤسسات السعودية والمواطنين شَكَّلُوا المصدر الأهم لتمويل القاعدة لعدة سنوات، وأن المسؤولين السعوديين قد غضوا البصر عن تلك المسألة.

وفي يوليو عام 2004 صدر تقرير اللجنة الوطنية الأمريكية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، وعُرف بلجنة 9\11، وقد وصف المملكة بأنها (حليف متعب بالنسبة للولايات المتحدة)، وأكد أن القاعدة تلقى تمويلًا مباشرًا من داخل المملكة، أو من مؤسسات قائمة في السعودية، أو أن بعضها يحظى برعاية حكومية واسعة، أو عبر أفراد[259].

([258]) Ahmed Mahdi , Op.Cit.,p.205.

([259]) Gerogry Gause III, "Saudi Arabia in the New Middle East", New York ,Council on Foreign Relaations , Council Special Report 63, December, 2012,p5

ومثَّلَت هذه الأحداث جدالًا شديدًا عن مسؤولية المملكة، ومستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة تجاه المملكة بعد هذه الأحداث في مدى استمرار الاعتماد على المملكة، بوصفها الممول الرئيسي والموثوق به للنفط[260].

وفي هذا الإطار ظهر تياران، الأول: (وهو أقلية يغلب عليها السياسيون والصحفيون غير الملمين بطبيعة ومرتكزات العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية)، وقد دعا إلى ضرورة تغيير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة، وتبني مواقف صارمة تجاه النظام السعودي، وضرورة التحول الكامل في هذا النظام نحو الدول الغربية المنتجة للنفط.

أما التيار الثاني: فقد أقر بأن الولايات المتحدة ليس لديها القدرة على التخلي عن المملكة كمنتج رئيسي ومُعْتَمَد عليه في تلبية احتياجاتها الوطنية من النفط الخارجي، وكذلك في موازنة السوق العالمية للنفط ككل، ولكن مع عدة شروط يجب أن تقوم المملكة بالالتزام بها، وهي إجراء المملكة لإصلاحات داخلية وخارجية للتصدي وتجفيف منابع الإرهاب، إذا أرادت الاحتفاظ بعلاقاتها مع الولايات المتحدة، وقد تبنت الإدارة الأمريكية رأي الفريق الثاني ومطالبه[261].

حيث قام الرئيس بوش الابن بعد تلك الهجمات بتغيير سياسته الخارجية تجاه المملكة فيما يتعلق بالنفط، وذلك من خلال النظر في خيارات أخرى تحدّ من أهمية المملكة بالنسبة لواردات النفط الأمريكي، وتحدّ أيضًا من نفوذ المملكة في سوق النفط العالمية.

ولكن بالرغم من التقارير التي أرسلتها بعض الجهات إلا أن إدارة بوش الابن لم تتبنَّ موقفًا متشددًا تجاه المملكة، ولكن في نفس اليوم الذي صدر فيه تقرير المجموعة الاستشارية لوزارة الدفاع أكد وزير الخارجية لنظيره السعودي أن هذا التقرير لا يعكس وجهة نظر الإدارة الأمريكية، وقد وصف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن العلاقات الأمريكية – السعودية ممتازة، وعَبَّر عن امتنان الولايات المتحدة للمملكة؛ بسبب الخطوات التي قامت بها في هذا الاتجاه، وقد جرى اتصال هاتفي بين الرئيس بوش والأمير عبدالله ولي العهد آنذاك يؤكد فيه أن تقرير المجموعة الاستشارية لا يعكس رأيه أو رأي الإدارة الأمريكية، وأكد معظم المسؤولين الأمريكيين على تعاون المملكة في الحملة المشددة على الإرهاب، وبالأخص فيما يتعلق بتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، وكذلك في الجهود الأمنية لملاحقة أعضاء تلك الجماعات[262].

وفي الوقت نفسه الذي تبنت فيه إدارة بوش نهجًا متزنًا تجاه المملكة، فإنها سارعت إلى اتخاذ سياسات مشددة في مواجهة دول أخرى لم يكن لها علاقة واضحة أو مبررة بهجمات سبتمبر مثل العراق، وسعت جاهدة

(260) Jan Kalicki&David Goldwyn"eds" , "Energy Security and Markets" , Towards a New Foreign Policy Strategy, Washington DC: Woodrow Wilson Center press and John Hopkins University Press,2005.pp.197-200.

(261) Alfred Prados , "Saudi Arabia : Background and U.S.Relations", Washington D.C., Library of Congress, March 2001, pp.5-12.

(262) Ibid ,pp.9-10.

إلى إيجاد أي رابط لها بالقاعدة، وذلك لرغبة الولايات المتحدة في أن تقوم السعودية بدور فاعل في تحقيق التوازن في السوق العالمية للنفط، وأيضًا لتهدئة سعر النفط بعد تلك الأحداث؛ حيث ارتفعت أسعار النفط في اليوم التالي لهجمات سبتمبر إلى 28 دولارًا مقابل 20 دولارًا في اليوم السابق لتلك الهجمات، ولكن سارعت المملكة إلى إرسال نصف مليون برميل يوميًّا للولايات المتحدة ابتداءً من اليوم التالي للهجمات ولمدة أسبوعين، متجاهلة حصتها المقررة في أوبك، وهذا أدى إلى تراجع سعر النفط إلى 20 دولارًا مرة أخرى[263].

وعلى الرغم من ذلك سعت الولايات المتحدة إلى تنويع وارداتها النفطية من مناطق أخرى بخلاف منطقة الخليج العربي والسعودية[264]، وذهبت بعض الدراسات والكتابات إلى القول بأن إدارة بوش أرادت أن تدفع بالعراق ليحل محلَّ المملكة في السوق العالمية أو على أقل تقدير أن تقوم بدور المنازع ضد المملكة في مكانتها ودورها الحيوي كمنتج موازن للسوق، قادر على التدخل في السوق العالمية في أوقات الأزمات؛ لإعادة الاستقرار إلى أسعار النفط، على أساس أن العراق يمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد السعودية، وهذا قد يجعله بديلًا في السوق في أوقات الاضطرابات[265].

بالإضافة إلى أن العراق يمتلك طاقة إنتاجية ضخمة تصل إلى 8 ملايين برميل يوميًّا إذا ما تم إعادة تأهيل القطاع النفطي بالكامل، وأيضًا إقناع العراق بعدم الالتزام بالسقف الإنتاجي لأوبك والخروج منها[266].

وكان ذلك هو أحد مبررات الغزو الأمريكي للعراق عام 2003؛ للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق، وأيضًا للحدِّ من إرسال النفط لمنظمة أوبك، وقد قامت الولايات المتحدة بضخ استثمارات ضخمة في القطاع النفطي لإعادة تأهيله في العراق، بالرغم من استمرار وتفاقم المشكلات الهيكلية التي يعاني منها قطاع النفط، ومن ضمنها الاستهداف المستمر لحقول وخطوط الأنابيب من قبل الجماعات المسلحة؛ ما أعاق جهود إعادة التأهيل، وكذلك كان التأثير السلبي سنوات الحصار والفساد في إبرام العقود النفطية، والصراع المحتدم بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان حول الموارد النفطية، وأيضًا مغادرة الكوادر البشرية المؤهلة بعد الغزو الأمريكي.

كل ذلك حال دون وفاء العراق بحصته الإنتاجية في أوبك، وتراجع حصته الإنتاجية بعد الغزو، لتتراوح بين 2.4 و2.8 مليون برميل يوميًّا[267]، ولذلك فشل العراق في أن يطرح نفسه كمنافس للسعودية في سوق النفط.

([263]) Gerogry Gause III,Op.Cit.,pp214-215.

([264]) Jan Kalicki &David Goldwyn (Eds),Op.Cit.,p.57.

([265]) Timothy A.Boon Von Ochsee, "Oil Regime Change in Iraq : Possible Strategic Implications for OPEC", The Hague , Clingendal International Energy Programme ,2006,at http://www.clingendael.ni\publications\2006\20060600_ciep_paper_boon-von-ochsee.pdf.

([266]) Jan Kalicki &David Goldwyn (eds), Op.Cit.,pp.214-215.

([267]) Ahmed Mahdi , Op.Cit.,pp.143-145.

وبعد أحداث سبتمبر سعت روسيا إلى طرح نفسها كمنافس محتمل للسعودية، وذلك بعد الزيادة في طاقتها الإنتاجية من النفط، والتي تجاوزت حجم الطاقة الإنتاجية القائمة للمملكة في عام 2002، بالإضافة إلى عدم التزامها بسياسات أوبك في خفض الإنتاج، والدخول في خلافات مع أوبك من وقت لآخر، بالإضافة أن روسيا حاولت الدعاية لنفسها على أنها تحارب عدوًا مشتركًا مع الولايات المتحدة والغرب وهو الإرهاب الإسلامي[268].

غير أنه لم تتمكن روسيا من القيام بدور المنافس في واردات النفط الأمريكي، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- أن الطاقة الإنتاجية القصوى لروسيا آنذاك كانت 7 ملايين برميل يوميًا، وكذلك عدم تجاوز نفاذ حجم احتياطاتها المؤكد من النفط الـ5% من الاحتياطي العالمي، بل وتنامي المخاوف من أن ينفد احتياطي النفط الروسي بحلول عام 2040.
- عدم امتلاكها لطاقة إنتاجية فائضة، وأيضًا عدم توفر الموارد المالية الكافية لديها لتنمية طاقة إنتاجية فائضة.
- عدم سيطرة الدولة على قطاع النفط؛ حيث تقتصر سيطرتها على خطوط الأنابيب فقط، ولكن تسيطر شركات النفط على عمليات الإنتاج والتوزيع، وهذا على خلاف السعودية.
- افتقارها لعامل المصداقية وإمكانية الاعتماد عليها للقيام بدور الموازن في السوق العالمية للنفط، وكل ما يمكن أن تقوم به روسيا هو المشاركة في تنويع إمدادات النفط في السوق العالمية[269].

وما يقال عن روسيا يقال أيضًا عن منطقة دول بحر قزوين؛ حيث لا يمكنها القيام بدور المنافس للمملكة؛ لأن معظم خطوط نقل الطاقة تمر عبر الأراضي الروسية، وأيضًا النزاعات بينها وبين معظم الدول، بالإضافة إلى التنافس الاستراتيجي عليها من الولايات المتحدة والصين وروسيا، وأيضًا حجم الاحتياطيات النفطية للمنطقة وضآلتها، والتي تتراوح بين 4 و5% من حجم الاحتياطي العالمي.

وتشير بعض الدراسات إلى أن إدارة بوش الابن لم تضع سياسة واضحة لتعزيز مصالحها في منطقة بحر قزوين، وإنما اكتفت بالمضي في المبادرات التي كانت قد بلورتها إدارة كلينتون وبالأخص إنشاء خط أنابيب (باكو – تبليسي – جيهان) ولكن لم تطرح سياسة لتوسيع نطاق المصالح الأمريكية النفطية حتى تحدّ من اعتمادها على منطقة الخليج العربي[270].

وفي المقابل انتهجت إدارة بوش الابن سياسة التقارب مع دول الخليج العربي الصغيرة مثل (قطر والبحرين وعمان والكويت والإمارات) حتى تقوم بالحدّ من نفوذ السعودية، ولكن لم تستجب أغلب الدول إلى المطالب الأمريكية بفتح

([268]) Edward L.Morse & James Richard ," The Battle for Energy Dominance", Foreign Affairs, Vol.81,No.2,March\April2002,pp.23-24.

([269]) Jan Kalicki &David Goldwny(eds), Op.Cit.,pp.309.

(270) Ahmed Mahdi , Op.Cit., p.260.

قطاعاتها أمام الاستثمار الأجنبي، وأيضًا زيادة طاقتها الإنتاجية لخفض أسعار النفط في السوق العالمية؛ وأيضًا لأن الطاقة الإنتاجية لديهم ضئيلة للغاية، وأن طاقتها مجتمعة لم تُسهم في تعزيز أمن النفط للولايات المتحدة، ولن تنال من مكانة المملكة[271].

وفيما يلي توضيح أهم الامتيازات التي تمتلكها المملكة مقارنة بالدول الأخرى المنتجة للنفط وتتمثل في:

- انخفاض التكلفة الإنتاجية والتي تعد الأقل في العالم؛ حيث تبلغ أقل من دولار ونصف للبرميل الواحد، وفي التكلفة الإنتاجية العالمية نحو 5 دولارات للبرميل، وأيضًا تكلفة عملية استخراج الاحتياطيات المؤكدة، والتي لا تتعدى الـ10 سنتات للبرميل، وتبلغ في مناطق أخرى 4 دولارات للبرميل.
- امتلاك المملكة لشبكة جيدة لاستخراج وتكرير النفط الخام.
- وجود شبكة متكاملة لنقل النفط إلى أسواق الطاقة العالمية عبر خطوط الأنابيب وسواحلها الطويلة على الخليج العربي والبحر الأحمر، ولا تعتمد السعودية على مضيق هرمز في نقل النفط السعودي، وإنما تمتلك المملكة خط (البترولاين)، بالإضافة إلى إنشاء خط ترانسبين، والذي تبلغ طاقته الاستيعابية نحو 2 مليون برميل سنويًا[272].
- الحكومة السعودية هي التي تسيطر على قطاع النفط لامتلاكها 100% من ملكية أرامكو، وهذا يعطيها الحق في تحديد حجم الصادرات والإنتاج، على خلاف دول مثل روسيا التي لديها خصخصة كبيرة في قطاع النفط.
- وقد أشارت التقديرات الأمريكية إلى أن الطاقة الإنتاجية الفائضة للمملكة تبلغ نحو 4 ملايين برميل يوميًا أي نحو 80% من الطاقة الإنتاجية الفائضة عالميًا والبالغة 5 ملايين برميل؛ ما يجعل المملكة هي الضامن الوحيد لاستقرار السوق العالمية للنفط؛ حيث إنها بدأت بتطوير الطاقة الإنتاجية الفائضة للنفط منذ منتصف التسعينيات، بينما يتراوح ما بين 1.5 و2 مليون برميل وفقًا للتقديرات السعودية[273].

وقد تدخلت المملكة كثيرًا لتعويض النقص الذي يطرأ على السوق العالمية للنفط، وللحفاظ أيضًا على سعر النفط في السوق العالمية من خلال الطاقة الإنتاجية الفائضة للمملكة.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي عام 1996\1997م قامت السعودية بضخ مليون برميل يوميًا من طاقتها الإنتاجية في السوق العالمية عندما تجاوزت فنزويلا حصتها في أوبك، والتي تبلغ 2.3 مليون برميل يوميًا إلى 3 ملايين برميل يوميًا؛ ما أدى إلى إغراق سوق النفط وانهيار الأسعار، وفقد الدولتين عوائد مالية كبيرة، وأثّرت

([271]) Jan Kalicki &David Goldwny(eds),Op.Cit.,pp.309.

([272]) Gawdat Bahgat , "The New Geopolitics of Oil : The United States , Saudi Arabia and Russia", Foreign Policy Research Institute, Summer 2003, pp.447-461.

([273]) خديجة عرفة، مرجع سابق، ص 192.

بدرجة كبيرة على فنزويلا، فنجحت المملكة في إجبارها على التراجع عن سياستها في خفض الإنتاج، والتزامها بحصتها في أوبك، واستعادة المملكة مكانتها في قيادة أوبك[274].

كذلك اتبعت السعودية هذا النهج مع روسيا في عام 1996م، على اعتبار أن روسيا تمتلك طاقة إنتاجية أعلى من فنزويلا، ولكنها قامت بنهج أكثر انفتاحًا على الحوار تجاه المملكة، وتنسيق السياسات الإنتاجية معها.

ومع ذلك نجد أن الطاقة الإنتاجية الفائضة مَثَّلَت نقطة خلاف جوهرية بين الولايات المتحدة والسعودية في ظلِّ إدارة بوش الابن؛ حيث كثَّفَت الإدارة ضغوطها على المملكة لزيادة طاقتها الإنتاجية الفائضة من 1.5 مليون برميل إلى 3 ملايين برميل، حتى تسعى إلى خفض سعر النفط في السوق العالمية خلال 2003 إلى 2005؛ حيث ارتفعت أسعار النفط في السوق العالمية بشكل كبير، بالإضافة إلى التراجع في الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك عام 2005، وتصدَّت المملكة لتلك الضغوط، إذ أعلنت عن خطط استثمارية وطنية تنفذها أرامكو لزيادة الإنتاج إلى 12.5 مليون برميل يوميًّا، ومضاعفة طاقة التكرير بنحو 50%.

وقد أوضحت أن الارتفاع في أسعار النفط لا يرتبط بعوامل العرض والطلب، في ظلِّ توافر إمدادات كافية في السوق العالمية لتلك الفترة.

وفي نهاية الأمر استجابت المملكة لمطالب الولايات المتحدة بالتدخل المباشر في السوق في مختلف الأزمات التي تتعرض لها، وظلَّت هذه السياسة هي المحور الرئيسي للسياسة السعودية تجاه الولايات المتحدة، في ظلِّ الإدارات الأمريكية المختلفة مع اختلاف درجة التوتر في العلاقات السعودية الأمريكية[275].

([274]) Christopher Blancher, "Saudi Arabia : Background and U.S.Relations" , Washington D.c:Library of Congress, May 2012 , at http://www.fas.org\sgp\crs\mideast\Rl33533.pdf

([275]) Interview with Khalid Alfalih , "Co.Chief Executive of Aramco",The wall Street Journal , 26\11\2010, at htpp://online.wsj.com\article\sB10001424052970203388804576618475366l8.html.

جدول رقم (2)

حجم الواردات النفطية الأمريكية من المملكة العربية السعودية2000-2007

(مقدرة بالألف برميل يوميًا)

العام	حجم الواردات النفطية الأمريكية من المملكة العربية السعودية (مقدرة بالألف برميل يوميًا)
2000	1.897
2001	1.370
2002	1.843
2003	1.410
2004	1.506
2005	1.472
2006	1.491
2007	1.686

-Source:U.S. Imports From Saudi Arabia Of The Crude Oil and Petroleum Products.

يعكس هذا الجدول حجم الواردات النفطية الأمريكية من السعودية، وعدم تراجعها بشكل ملحوظ في الحادي عشر من سبتمبر؛ حيث ظلت تلك الواردات متقاربة، وظلّت السعودية من أكبر الدول الموردة للنفط إلى السوق الأمريكية خلال تلك الفترة، فنجد أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تؤثر على الواردات النفطية بقدر ما أكدت أهمية إيجاد بديل قادر على منازعة مكانة المملكة في السوق الأمريكية وفي السوق العالمية ككل، وعدم الاكتفاء بتنويع الواردات عبر الاعتماد على دول أخرى، فنجد أنه لم تنل هذه الأحداث من دور ونفوذ المملكة في سوق النفط العالمية؛ نظرًا لما تتمتع به المملكة من مقومات حيوية غير متوفرة في البلدان الأخرى؛ ما أدى إلى ترسيخ مكانة المملكة ليس فقط كمنتج مهم وحيوي بل كمنتج استراتيجي للنفط بالنسبة للولايات المتحدة وللسوق العالمية، وأكدت أن دور الدول الأخرى بالنسبة للولايات المتحدة ما هو إلا تنويع لوارداتها النفطية.

المبحث الثاني: النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة الرئيس أوباما (2008-2016م)

أعلن الرئيس أوباما في بداية حكمه عن أنه سيتم الاستغناء التام عن نفط الخليج العربي، وفي مقابل ذلك اتخذت المملكة العربية السعودية سياسات عديدة كعضو بارز في الأوبك، باعتبارها المتحكم الأكثر في سوق النفط العالمية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف للرئيس أوباما أصبحت الولايات المتحدة تقوم بدعم وتشجيع التوسع في إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة، كما حاولت استخدام احتياطاتها النفطية، وتمتلك الولايات المتحدة احتياطيات متواضعة نسبيًا من النفط؛ حيث تتباين المصادر المختلفة في تقديراتها لاحتياطيات النفط في الولايات المتحدة، إلا أنها تعتبر متواضعة بالمقارنة مع حجم الاستهلاك لتلك الدولة، فوفقًا لتقديرات شركة بي بي البريطانية تمتلك الولايات المتحدة 30.9 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في نهاية 2010م، وبنسبة 2.2% فقط من إجمالي احتياطيات النفط العالمية في نفس الفترة، بينما تقدر إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية الاحتياطيات النفطية الأمريكية بواقع 20.68 مليار برميل في نهاية 2009م أي أقل من تقديرات شركة بي بي بحدود 10.22 مليار برميل، ما يعادل 33%، وهي تعتبر الأقرب إلى تقديرات مجلة النفط والغاز الأمريكية بحدود 19.12 مليار برميل في نهاية 2010م، وبرغم ذلك التفاوت هناك إجماع على أن احتياطيات النفط الأمريكية سبق وأن وصلت إلى 39 مليار برميل في عام 1970م، وبدأت بالانخفاض منذ ذلك الوقت[276].

وفي مقابل هذه السياسات من الجانب الأمريكي، نجد أن السعودية أعادت التأكيد على مكانتها كموازن للسوق العالمية في ظلِّ أحداث الثورات العربية في عدد من الدول، وعلى سبيل المثال خلال الأزمة الليبية تدخلت السعودية لتعويض توقف إمدادات النفط الليبي للسوق العالمية، والتي تبلغ 1.3 مليون برميل يوميًا؛ حيث تقوم بتصديره بنسبة كبيرة إلى أوروبا، إذ أعلن وزير النفط السعودي عن قيام السعودية بزيادة إنتاجها من 8.3 مليون برميل يوميًا في يناير 2011م إلى 9.1 مليون برميل يوميًا في فبراير 2011م، وذلك بعد زيادة الحفارات العاملة بنسبة 30% أي من 92 إلى 118 حفارًا[277].

كذلك قامت السعودية بحلِّ مشكلة أخرى، ألا وهي أن النفط الليبي من النوع الخفيف، بينما معظم مشتقات النفط السعودي من النوع الثقيل، فقد قامت أرامكو بزيادة طاقتها التكريرية لزيادة صادراتها من المشتقات التي لا تقوم بتوفيرها إلا في حالات العقود طويلة الأجل[278].

وقد صبَّ هذا التدخل من قِبل السعودية في تعزيز مكانتها بالنسبة للولايات المتحدة، والتي زادت من وارداتها النفطية من المملكة بنسبة 20% من يناير إلى مايو 2012م، بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2011م؛ حيث بلغت تلك الواردات 1.45 مليون برميل يوميًا[279].

([276]) علي رجب، "تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة"، مجلة النفط والتعاون العربي، تصدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، المجلد 38، العدد 142 ،2012، ص ص 133-141.

([277]) Stanley Reed , "In the Land of Oil : Fears of Excess Use", the New York Times,July11,2012,at http://www.nytimes.com\2012\07\12\business\energy-environment\12iht-green12html?

([278]) خديجة عرفة، مرجع سابق، ص ص 191- 192.

وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم المبحث إلى نقطتين هما:-

أولًا: سياسات أوباما النفطية في مواجهة المملكة العربية السعودية.

ثانيًا: السياسات النفطية للمملكة العربية السعودية المواجهة لسياسات أوباما.

أولًا: سياسات أوباما النفطية في مواجهة المملكة العربية السعودية.

بشر الرئيس أوباما الشعب الأمريكي بأن الولايات المتحدة ستصبح في عام 2015م بلدًا مصدرًا للنفط والغاز، وليس بلدًا مستوردًا، بما يعني أن الولايات المتحدة كانت تستعد للاستغناء عن استيراد النفط من منطقة الشرق الأوسط.

في هذا الإطار، قام المثقفون السعوديون بالترويج لفكرة أن الولايات المتحدة ستستغني عن استيراد النفط من دول الخليج، لذلك فإن الطلب على بترول السعودية ودول الخليج سيتعرض في السنوات القليلة المقبلة للهبوط بشكل كبير، وأن اقتصاديات هذه الدول التي تعتمد على النفط سيعود إلى عصور التخلف، وكأن دول الخليج لا تبيع نفطها إلا للولايات المتحدة، ومع ذلك فقد كان هناك اختلاف في الآراء الخاصة بمستقبل الأسعار بعد الزيادات في الإنتاج من النفط والغاز الصخري، فهناك فريق توقع انهيار الأسعار، بينما رأى فريق آخر أن النمو في الطلب على النفط سينتقل إلى مستوى آخر من التوازن.

ورأى هذ الفريق أن الولايات المتحدة ظلَّت تبني علاقاتها مع دول الخليج لفترة كبيرة على النفط، وأنها غير مستعدة للتنازل عن هذه العلاقة، ولن تسمح بخروج هذه الدول عن دائرة نفوذها في المنطقة، لذلك فإن التنافس الدولي على نفط منطقة الخليج في المستقبل سيكون في مقدمة اهتمامات الولايات المتحدة، لذا فإن الولايات المتحدة ستتمسك بعلاقات قوية ومميزة مع دول الخليج[280].

وفي هذا الإطار ركزت العديد من الدراسات على التكلفة المالية والعسكرية التي تدفعها الولايات المتحدة لتأمين إمدادات النفط، ومن ذلك مشروع الأولويات القومية، والذي تم الأخذ به نتيجة عدة أسباب هي:-

1) أن المنظمات الإرهابية تقوم باستهداف الجنود المدربين في مناطق الإمدادات النفطية، بما يؤثر على الدول الصناعية الكبرى.

([279]) Clifford Krauss," U.S. Reliance on Oil From Saudi Arabia is growing again", the New York Times , August 16,2012,at http://www.nytimes.com\2012\08\17\business\energy-enviroment\us-reliance-on-saudi-oil-is-growing-again.html?smid=fb

([280]) Elisabeth Rosenthal, "U.S. to Be World,s Top Producer in 5 Years", the New York Times, November 11,2012, at: http://www.nytimes.com\2012\11\13\business\energy-environment\report-sees-us-as-top-oil-producer-in-5-years.html?smid=fb-share

2) أن الأموال التي تقوم الولايات المتحدة بدفعها لتأمين المنشآت تقلل من إنفاق تلك الأموال على الرعاية الصحية، والتعليم، والاحتياجات الأخرى للأمن القومي.

3) إمكانية تضمين أسعار النفط تكلفة العمليات العسكرية للحصول عليه أو تأمينه، على أساس أنه لو تضمن سعر النفط في السوق تكلفة العمليات العسكرية فإن ذلك يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على مصادر النفط الحجري[281].

وفي هذا الإطار فإن مشروع الأولويات القومية يعني أن الولايات المتحدة ما زالت تعتمد على نفط الخليج بشكل أساسي، وأنها تحتاج إلى أن تَتَحَمَّل هذه الدول تكلفة العمليات العسكرية التي تحتاجها لتأمين إمدادات النفط منها، بما يشير إلى أن الولايات المتحدة كدولة عظمى تصمم علاقاتها على أساس المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة، وأنها لن تتسامح مع أي كيان يريد أن يزحزح رسوخ علاقاتها مع دول الخليج العربي، حتى بعد أن تتحول الولايات المتحدة من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للنفط.

ومن ثم فإن أهمية النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة لا تتمثل في أنه مجرد سلعة، إنما هو صناعة ضخمة تقوم على رؤوس أموال هائلة، وتديره وتسوقه مجموعة من الشركات الأمريكية العملاقة التي تؤثر في الاقتصاد الدولي وتتأثر به، وإذا كانت رؤوس الأموال الهائلة في دول الخليج لها تأثير في الاقتصاد الدولي فإن مسؤولية الولايات المتحدة كدولة عظمى تتمثل في حماية اقتصاديات هذه الدول، كما يهم الولايات المتحدة متابعة تطور الأزمات المالية في منطقة اليورو.

وعلى الرغم من هذه الأهمية لنفط الخليج بالنسبة للولايات المتحدة فإن الرئيس أوباما تَبَنَّى في عام 2009م عددًا من الإجراءات التي من شأنها تقليل الاعتماد الأمريكي على النفط الخارجي، وتحقيق استقلالية الطاقة الأمريكية، وذلك بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والمصادر الأمريكية؛ حيث إن الهدف من ذلك هو تحقيق استقلالية القرار الأمريكي، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، وبالفعل تناقص الاعتماد الأمريكي على الطاقة المستوردة من الخارج في فترة الرئيس أوباما، بحيث وصل في عام 2012م إلى أقل من 50% لأول مرة منذ ثلاثة عشر عامًا[282].

إضافة إلى ذلك ظَلَّت سياسات أوباما قائمة على تأمين مصادر الطاقة الخارجية، بحيث إن وثيقة الأمن القومي لعام 2010م أشارت إلى ذلك، وإلى استمرار السياسة الخارجية الأمريكية للوجود العسكري خارجيًّا لتدعيم مصادر الطاقة الخارجية[283].

([281])Anita Dancs, Antia Dancs and Suzanne Smith , "The Military Cost Of Securing Energy" , Massachusetts,National Priorities Project , October 2008,p.3

([282]) "Remarks by the President on Energy –Mount Holly .Nc the White House" , March 7,2012 at http://www.whitehouse.gov\the-press-office\2012\03\07\remarks-president-energy-mount-holly

([283])White House , National Security Strategy 2010,Op.Cit.p30.

وما سبق يعني أن سياسة أوباما النفطية تجاه المملكة العربية السعودية ظَلَّت قائمة على أمرين أساسيين، **الأول**: تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة، وبالأخص نفط الخليج. **الثاني**: الحفاظ على نفط الخليج وأهميته الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك من خلال استمرار الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة لتدعيم إمدادات النفط من هذه المنطقة.

وفي إطار هذين الأمرين قامت السياسة الأمريكية على عدة أمور؛ حيث انخفضت الواردات الأمريكية من النفط الخام بنسبة 10%، بما يقدر بمليون برميل يوميًّا خلال عام 2011م فقط، وانخفضت الواردات الأمريكية النفطية من 57% من الاستهلاك المحلي في عام 2008م إلى 45% خلال عام 2011م[284].

كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي (روبرت جيتس) في يونيو 2009م أن تأمين الوصول الأمريكي إلى مصادر الطاقة أولوية للأمن القومي الأمريكي، وهو من أهم المكونات الأساسية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وتحدث عن حرية الحركة الأمريكية من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة الاستراتيجية وتأمينها، وذلك من أجل الاقتصاد الأمريكي والعالمي[285].

كذلك ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط في الفترة من 2008م إلى 2012م بنحو 25%، وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي في استخراج النفط في الولايات المتحدة، ونجد أنه إذا استمرت الزيادة في الإنتاج بنفس هذه المعدلات، فسوف تحقق الولايات المتحدة شبه اكتفاء ذاتي من النفط بحلول عام 2030م، أو على الأقل استيفاء احتياجاتها النفطية من الخارج من الدول الغربية مثل كندا.

وفي هذا الإطار، أكد الرئيس أوباما في خطابه لحالة الاتحاد لعام 2011م أن استمرار الاستثمارات في الطاقة النظيفة سيكون ضروريًّا لتحويل اقتصاد أمريكا إلى اقتصاد أكثر استدامة، وهذا يجعل الولايات المتحدة تستمد 80% من طاقتها الكهربائية من مصادر كالرياح والشمس والغاز الطبيعي، بحيث هدفت إدارة أوباما إلى أنه بحلول عام 2035م، سوف تأتي 80% من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة النظيفة كالرياح، والشمس، والوقود البيولوجي المنتج محليًّا، والطاقة النووية، والفحم الحجري النظيف[286].

وقد طلب أوباما من الكونجرس في عام 2011م ما يزيد عن 8 بلايين دولار لمشاريع الطاقة النظيفة في موازنة السنة المالية 2012م، بحيث إن هذه الاستثمارات تساعد في تنمية مصادر الطاقة المتجددة، مثل طاقتي الشمس والرياح، كي تصبح تنافسية مع الوقود الأحفوري بحلول عام 2020م[287].

([284])"Blue Print For a Secure Energy Future : Progress Report", USA,White House , March,2012,p.2.

([285]) عمرو عبدالعاطي، " أمن الطاقة.. تكلفة عسكرية متصاعدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، أبريل 2010، ص 183.

([286]) Obama s State of the Union Address, The White House ,January 25,2011,at http://www.whitehouse.gov\thepress-offical2011\01\25\remarks-president-state-union-address

([287])Karin Rives , "Obama Out Lines Ambitious Energy Agenda", International Information Programs, Department of State ,26 January 2011

وفي نفس الإطار اشتملت خطة الرئيس أوباما لأمن الطاقة وضع تصورات لجعل الولايات المتحدة أكثر استقلالًا في مجال الطاقة تقوم على عدة نقاط:-

- دعا أوباما إلى إنشاء أربعة مصانع جديدة متطورة لإنتاج الوقود العضوي في الولايات المتحدة، وذلك خلال عامي 2012م – 2013م، وذلك لتطوير بدائل للنفط المستورد، بما فيها الغاز الطبيعي والوقود العضوي وتوليد الطاقة النووية.
- زيادة الإمدادات من الغاز الطبيعي، واستبدال النفط بالغاز الطبيعي، ومصانع توليد الطاقة.
- إنشاء شركات ومصانع بتقنية تجعلها أكثر كفاءة، والتخفيض في استهلاك الطاقة، وتخصيص برامج لتمويل إعادة تجهيز البيوت والمباني القديمة[288].

وكنتاج للأزمة الحادة في الموازنة الأمريكية بسبب ارتفاع الدين العام إلى مستويات قياسية بلغت نحو تريليون دولار أمريكي أي حوالي 98% من الناتج المحلي الإجمالي، لم تتوقف سياسات الولايات المتحدة على تقليل الاعتماد على النفط الخليجي، بل إنه تم التخطيط لبيع ملايين البراميل من الاحتياطي الاستراتيجي النفطي بين عام 2018م و2025م، بحيث يتم بيع 58 مليون برميل أي بمعدل خمسة ملايين برميل كل عام، ولكن كان التساؤل عن كيف ستؤثر تلك الخطوة التي اتخذها الرئيس أوباما على إنتاج أوبك، وبالأخص السعودية العضو الأبرز فيها.

وفي هذا الإطار، أكد خبراء اقتصاديون أن السعودية التي تقود منظمة أوبك ستكون هي المتضرر الأكبر؛ لأن الخطوة الأمريكية سوف تؤثر على كمية إنتاجها؛ خاصة في وقت تعاني فيه خسائر مالية؛ بسبب انهيار سعر النفط.

ووفقًا لتقرير وكالة الطاقة الأمريكية فإن السعودية صدرت 1.4 مليون برميل يوميًا للولايات المتحدة خلال عام 2012م، أي ما يصل إلى 16% من الاستهلاك الأمريكي، وهذه النسبة سبَّبَت حالة من الارتباك في الأوساط السياسية السعودية؛ ما جعل الكثيرين يتحدثون عن أن الولايات المتحدة ستستغني قريبًا عن منابع النفط العربية، وأنها تفكِّك مصالحها في المنطقة.

كذلك أكد تقرير وكالة الطاقة الأمريكية أن الولايات المتحدة أنتجت عام 2011م نحو 5.7 مليون برميل يوميًا، وأن هذ الإنتاج قد يتصاعد ليصل إلى 7.5 مليون برميل يوميًا في عام 2019م.

ووسط تصاعد إنتاجها من النفط والغاز وصولًا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من موارد الطاقة المتوقع عام 2020م، فإن ذلك يعني أن السعودية سوف تفقد سوقًا استراتيجية؛ ما سيُحَتِّم عليها البحث عن سوق جديدة أكثر استقرارًا.

([288])" Fact Sheet on U.S.Energy Security", The White House, March 30,2011,at http://www.america.gov\st\texttrans-english\2011\march\20110330120635.7276074.html

وإضافة إلى تلك المشكلات الرئيسية في العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في فترة الرئيس أوباما، وهي تلك المتعلقة بمحاولة الولايات المتحدة زيادة إنتاجها من النفط وزيادة استخدامها للاحتياطي النفطي الأمريكي بما يضرُّ بمصلحة السعودية بالأساس، فإن عام 2014م شهد مشكلة أخرى تعلقت بتراجع أسعار النفط من 110 دولارات للبرميل إلى 84 دولارًا في أكتوبر 2014م، بما يعني أن نسبة الانخفاض تجاوزت 20%، كما أن هناك مشكلة أخرى تواجه السعودية، وهي أن مصافي التكرير السعودي أُنْشِئَت قبل عام 1990م، ومن ثم فإن العديد من تلك المصافي أصبح أكثر قدمًا وأقل تطورًا، بالمقارنة بالموجود في المناطق الأخرى التي شهدت استثمارات أحدث في هذا المجال كأمريكا الشمالية قبيل عام 2014م.

ونتيجة لذلك كله حدث عجز مالي قياسي بلغ 98 مليار دولار في ميزانية 2015م، وهو الأكبر في تاريخ السعودية، وأيضًا توقعت حكومة المملكة حدوث عجز بقيمة 87 مليار دولار في موازنة عام 2016م، وكان أحد أسباب هذا العجز هو انخفاض سعر برميل النفط في السوق العالمية إلى 36 دولارًا، وهو أدنى سعر له منذ 11 عامًا، ويمثل النفط 80% من إيرادات المملكة بعد أن زادت من إنتاجها من الخام في عام 2016م بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًّا، ولقد أعلنت الحكومة السعودية عن اتخاذ إجراءات تقشفية لمواجهة هذا العجز تشمل زيادة أسعار المحروقات بنسبة 50% وأسعار المياه والكهرباء أيضًا بنسبة 30%، وذلك بالإضافة إلى زيادة في رسوم بعض السلع مع اعتماد ضرائب جديدة، ومن بعد ذلك قررت الحكومة تطبيق إصلاحات هيكلية واسعة على الاقتصاد لتشجيع النمو الاقتصادي؛ بهدف تقليل اعتمادها على النفط، وقد أعلن مجلس الوزراء إنشاء وحدة للمالية العامة؛ لتحديد سقف الميزانية العام، والعمل على الالتزام به، وذلك لتفادي ارتفاع العجز المالي[289].

وقد ذهب كثير من السياسيين والخبراء الاقتصاديين بأن السعودية تحاول الإبقاء على سقف إنتاج يتجاوز الـ10 ملايين برميل من النفط يوميًّا دون أن تتخذ أي إجراء عملي للإبقاء على سعر 100 دولار للبرميل.

وما سبق يعني أن السعودية حافظت على قدر عالٍ من الإنتاج دون أن تحاول رفع أسعار النفط، وربما كان في هذا الأمر إضرار بمصلحة السعودية، وإرضاء للولايات المتحدة التي أرادت أن يكون هنا صدمة اقتصادية تترتب على انخفاض أسعار النفط.

ولكن ما الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للجوء إلى صدمة اقتصادية؟

1) نجد أن هبوط الأسعار بهذا الشكل الصادم يهدف إلى زلزلة اقتصاد دول أخرى، وهي روسيا وإيران وفنزويلا، بما يحقق هدفًا سياسيًّا للولايات المتحدة بالأساس.

(1)Ibid.

2) الاقتصاد الأمريكي والعالمي لم يتعافَ من الأزمة المالية عام 2008م ونتائجها، وهناك تباطؤ اقتصادي في أوروبا وحتى في الصين، ومن ثم فإن هبوط الأسعار يساعد على تحفيز تلك الاقتصادات، ولكن الخاسر الأكبر هو الدول المنتجة للنفط.

إذن ما سبق يشير إلى أن علاقات الولايات المتحدة بالسعودية في مجال النفط خلال فترة الرئيس أوباما غلبت عليها الإشكاليات والصعوبات المتعلقة باتجاه الولايات المتحدة لتقليل اعتمادها على النفط المستورد من ناحية، وسعيها من ناحية أخرى إلى زيادة اعتمادها على الاحتياطي النفطي لها، وكذلك سعيها لتخفيض أسعار النفط من ناحية ثالثة.

وفي هذا الإطار ذهب عدد من المحللين إلى أن هناك أسبابًا اقتصادية وأخرى سياسية تقف وراء رغبة الولايات المتحدة تقليل الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد، وتتمثل فيما يلي:

1) أن الولايات المتحدة تعتمد على مورد غير متجدد مع توقع الخبراء بانخفاض الإنتاج العالمي، وهو ما يؤشر إلى مواجهة الولايات المتحدة منافسة دولية على المعروض منه في السوق، وذلك من خلال حاجة اقتصاديات الدول النامية، لاسيما الصين والهند، وفي وقت يتزايد فيه الاستهلاك الأمريكي[290].

ولقد استحوذت الدول الآسيوية على 10% من الاستهلاك العالمي للنفط في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولتزايد الحاجة إلى النفط تزايد استهلاكها إلى 18% من الاستهلاك العالمي، ولكن إذا استمرت الاتجاهات آنذاك فإن النسبة ترتفع إلى 27% في عام 2030م، وسوف تتجاوز الاستهلاك الصافي للولايات المتحدة للمرة الأولى، وإذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه فإن الولايات المتحدة ستتنافس مع الصين والهند في كل برميل من النفط متوفرًا في السوق العالمية.

2) أن التدفقات المالية الضخمة إلى دول الخليج، وبالأخص السعودية، تُستخدم في دعم الجماعات الإرهابية، وانتشار أفكار معادية للولايات المتحدة، وحرص الولايات المتحدة على التعاون مع السعودية معها لضمان استقرار سوق النفط قد فرض كثيرًا من القيود على إمكانية ممارسة الضغوط على المملكة؛ لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لوقف تدعيم المؤسسات التعليمية الدينية المتشددة، وكذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية 1991م بهدف تأمين تدفق النفط أدى إلى تقوية مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة، والتي كانت السبب الرئيسي في ظهور التنظيمات الإسلامية الجهادية الراديكالية[291].

([290]) John Donovan , "Oil Officials See Limit Looming on Production", The Wall Street Journal, Nov 19 ,2007,at
http://royaldutchshellplc.com\2007\11\19\the-wall-street-journal-oil-officals-see-limit-looming-on-production /'

([291])Thomas."friedman ,Dear Saudi Arabia" , The New York Times ,December 12,2001,at
http://www.hytimes.com\2001\12\121opinion\12friE.html
-Thomas."Friedman,The Saudi Challenge" ,The New York Times ,February20,2002,at

3) أن مناطق النفط عالميًا هي مناطق غير مستقرة، وأكثرها يوجد بها صراعات ونزاعات حول الحدود أو نزاعات داخلية مذهبية أو عرقية، ونجد في ذلك أن الاضطرابات التي شهدتها دول شمال أفريقيا خلال عام 2011م على سبيل المثال تسببت في خسارة الأسواق العالمية نحو واحد في المائة من الإنتاج العالمي؛ وذلك بسبب تراجع الإنتاج في السودان، وأيضًا نتيجة تأثير العقوبات الأمريكية والأوربية على إيران[292].

4) أن الاعتماد على النفط الخارجي يعد مصدرًا لاستنزاف الثروات الأمريكية؛ حيث نجد أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى تحمل الاقتصاد الأمريكي أعباء اقتصادية ضخمة، فنجد أنه خلال السنوات من 2009م-2014م ارتفع سعر البرميل نحو 10 دولارات كَلَّف الاقتصاد الأمريكي 50 مليار دولار إضافي[293].

5) أن أعداء الولايات المتحدة الذين يتوفر لديهم وفرة نفطية يستخدمون العوائد النفطية في تأكيد ديكتاتوريتهم، فضلًا عن استخدام تلك العوائد في تطوير برامج نووية غير سلمية، فقد تحدث فريد زكريا (رئيس تحرير مجلة النيوزويك الدولية) قائلًا: إن ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة قد جعل روسيا أكثر ديكتاتورية وفسادًا، وأيضًا جعل إيران وفنزويلا أكثر فسادًا وتجاهلًا للقوانين والمعايير الدولية[294].

6) ارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري الأمريكي لضمان استمرار إمدادات النفط، وذلك استنادًا على مبدأ كارتر في عام 1980م الذي يقوم على أن أي محاولة للسيطرة على نفط الخليج سترد عليها الولايات المتحدة بكل الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، ونجد أن الحرب العراقية على سبيل المثال كانت تهدف في الأساس إلى السيطرة على ما تمتلكه العراق من مصادر، وكذلك نجد أن الانتشار العسكري والقواعد الأمريكية موجودة في بلاد ذات وفرة نفطية.

وفي هذا الصدد أكدت دراسات أمريكية أن ما يتراوح بين 97 بليون دولار و 103.5 بليون دولار من إنفاق وزارة الدفاع الأمريكية خلال عام 2009م أُنفقت من أجل تأمين الوصول الأمريكي لمصادر النفط، وذلك بخلاف ما تم إنفاقه في الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان، فنجد أن تكلفة الحرب الأمريكية على العراق كانت حوالى 209 إلى 215 بليون دولار[295].

وقد اتخذت الولايات المتحدة بالفعل عدة سياسات لتقليل اعتمادها على النفط الخارجي، وعلى مصادر الطاقة الخارجية بشكل عام، إذ نشرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية في نهاية نوفمبر 2010م زيادة ملحوظة في كلٍّ من احتياطي الغاز والنفط خلال عام واحد؛ حيث ارتفع احتياطي الغاز

---

http://www.nytimes.com\2002\02\20\opinionthe-saudi-challenge.html

([292]) James L.Jones s.Grumet, "let s Keep Our Hands Off the Emergency oil Supply",The New York Times ,Aprill 9,2012.

([293]) David Sandalow, "Ending Oil Dependence, Protecting National Security, The Environment and The Economy" ,Washington DC Brooking institution,2008,p.6.

([294]) Fareed Zakaria , "This Isn't The Return of history", News Week , spe 8,2008 at http://www.newsweek.com\id\156350

([295]) Anita Dancs,Mary Orisich and Suzanne Smith , "The Military Cost of Securing Energy", National Priorities Project,October 2008 at http://www.nationalpriorities.org\auxiliary\energy_secuirty\full_report.pdf

ليصل إلى 383.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2009م مقارنة بنحو 225 تريليون متر مكعب في نهاية 2008م، ويرجع السبب في الزيادة هذه إلى اكتشاف الغاز غير التقليدي وبالأخص الغاز الصخري، والذي ارتفع احتياطيه سنويًا إلى نحو 29.3 تريليون متر مكعب، وقد تمَّ اكتشاف معظمه في ولاية تكساس (3.2 تريليون قدم مكعب)، وأركنساس (5.2 تريليون قدم مكعب)، وبنسلفانيا (3.4 تريليون قدم مكعب)، وذلك يعني أن احتياطي الغاز الصخري متوافر في كل أنحاء الولايات المتحدة[296].

وبالنسبة لاحتياطي النفط الخام، فقد أشار التقرير إلى ارتفاعه في نهاية عام 2009م إلى 22.3 مليار برميل مقارنة بنحو 20.6 مليار برميل في نهاية عام 2008م، وهي زيادة تعود إلى اكتشاف النفط الصخري؛ وذلك نظرًا للاكتشافات التي عُثِرَ عليها في كلٍّ من تكساس، وكاليفورنيا، وألاسكا، وشمال داكوتا[297].

كذلك كانت هناك زيادة في الإنتاج من النفط الخام الأمريكي خلال عام 2013م -2014م بنحو 1.61 مليون برميل يوميًا، ومعظمها من إنتاج النفط الصخري، وتُقدر الزيادة في إنتاج النفط حتى عام 2014م إلى الزيادة التي حدثت منذ عام 2008م بنحو 4.09 ملايين برميل، ويتوقع تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030م أن يرتفع معدل إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى نحو 5 ملايين برميل، وذلك بحلول عام 2030م، وتشير التوقعات إلى أن الولايات المتحدة سوف تتجاوز روسيا كأكبر منتج للغاز في العالم، وأيضًا ستتفوق على السعودية كأكبر منتج للنفط قرب عام 2020م، وتحقق اكتفاءها الذاتي من الطاقة بحلول عام 2030م[298].

كذلك أشارت تقارير أخرى لإدارة معلومات الطاقة إلى أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تُصبح دولة مصدرة صافية للنفط بحلول عام 2035م وبحلول عام 2040م؛ بناءً على المعطيات المتوافرة حاليًا، بحيث تُشَكِّل صافي صادرات النفط الخام نحو 7.6% من الاستهلاك الأمريكي[299].

وهكذا يمكن القول إنه خلال سنوات أوباما الأربعة من عام 2008م-2012م في البيت الأبيض فقد زاد الإنتاج الأمريكي من النفط المحلي إلى أن وصل في عام 2011م إلى أعلى مستوياته منذ عام 2003م، وقد زاد بمعدل 120 ألف برميل عن عام 2010م، والذي كان يصل إلى 5.6 ملايين برميل يوميًا، كذلك فإنه منذ عام 2009م أصبحت الولايات المتحدة من الدول المتقدمة في إنتاج الغاز الطبيعي ليفوق كل مستويات الإنتاج المسجلة منذ عام 1973م[300].

([296]) وليد خدوري، "البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية"، المستقبل العربي، العدد 408، فبراير 2013، ص 84.

([297]) المرجع السابق، ص ص 84-85.

([298]) وليد خدوري، "العرب ومستقبل النفط، المستقبل العربي"، العدد 410، أبريل 2013، ص 97.

([299]) وليد خدوري، "الولايات المتحدة واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 12 مايو 2013 على الرابط

http://www.ecssr.ac.ae\Ecssr\appmanager\portal\ecssr\ecssr-cookie-jb7wrp.3ixdq6v2103944271-15965073-nfpb=true&pagelabel=featuredtopicspage&ftid

([300])"Blueprint for a Secure Energy Future : Progress Report USA", White House , March, 2012 ,p.2.

كذلك تضاعف إنتاج الولايات المتحدة من الطاقة المتجددة في عام 2008م، وقد واكب ذلك انخفاضًا في استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 10% منذ عام 2005م[301].

ومن كل ما سبق يمكن القول إن المصلحة الاستراتيجية الأمريكية في مجال النفط قد تبدلت من استمرار تدفق النفط بأسعار معتدلة إلى محاولة التغلب على التبعية النفطية الأمريكية أو الإدمان الأمريكي لنفط الشرق الأوسط، وتدعم هذا بشكل أساسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، واتهام السعودية وهي المورد الأساسي للنفط للولايات المتحدة في تلك الأحداث الإرهابية، واتهام مؤسسات نفطية سعودية وعربية في دعم المنظمات الإرهابية، واكتشاف عواقب العلاقات الأمريكية مع دول وأنظمة سلطوية كانت الولايات المتحدة تغضُّ الطرف عنها في مقابل النفط الذي يخدم مصلحة الولايات المتحدة[302]، وفي هذ الصدد وصف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش سياسات الطاقة الأمريكية خلال خطابه لحالة الاتحاد في عام 2006م بأنها (مدمنة للنفط الخارجي)[303]، استخدم الرئيس أوباما نفس المصطلح في ورقته الانتخابية التي صدرت في عام 2008م لوصفه لسياسات الطاقة الأمريكية[304].

وفي يوليو 2008م اتجه الاقتصاد الأمريكي إلى تبني توجهين أساسيين؛ أولهما تطوير تقنيات الإنتاج، والثاني زيادة إنتاج النفط الصخري، وقد وفرت أسعار النفط المرتفعة خلال السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية وتحديدًا من 2010م حتى يونيو 2014م حافزًا كبيرًا للتوسع في إنتاج النفط الصخري، وبالأخص مع ما كان منتشرًا عن ارتفاع تكاليف استخراجه التي كانت تقدرها الدراسات بين 60 و90 دولارًا.

وهكذا فإن في الوقت الذي اتفق فيه رؤساء الولايات المتحدة على المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم في تبني السياسات التي تُحقق أمن الطاقة الأمريكي، فنجد أن إدارتي الرئيس جورج بوش كانت أكثر اعتمادًا على الشق الخارجي لمفهوم أمن الطاقة، والذي يقوم على تنويع مصادر الطاقة الأمريكية، ولكن كان الرئيس أوباما خلال فترته الأولى أكثر تركيزًا على البُعد الداخلي لمفهوم أمن الطاقة الأمريكي، من خلال إيجاده واهتمامه الأكبر بوجود مصادر للطاقة البديلة استمر على هذا النهج خلال فترة رئاسته الثانية.

ولكي يتم التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط صدر تقرير مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية، وأوصى بضرورة تنويع مصادر إمدادات الطاقة، وقد طُرح في ذلك مجموعة من الدول من الممكن الاعتماد عليها، مثل منطقة بحر قزوين، ودول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا الغربية، ولكن هذه الدول واجهت صعوبات عدة داخلها؛ ما صَعَّبَ إمكانية جعلها مناطق بديلة لمنطقة الشرق الأوسط، فهي دول تنتشر بها الاضطرابات الإثنية والعرقية،

([301])Michael Levi, "Americas Energy Opportunity: How to Harness the New Sources of U.S.Power",Foreign Affaris , Vol .92,No.3 May ,June,2013,p.100.

([302]) David Sandalow,Op.Cit,pp4-5.

([303]) Ibid ,p .6

([304]) Barack Obama And Joe Biden :'New Energy For Americas2008" at www.barackobama.com\pdf\factsheet.energy-speech-080308.pdf

بالإضافة إلى وجود الجريمة المنظمة والفساد السياسي، كل ذلك عمل على إحباط توقعات زيادة مستويات الإنتاج فيها[305].

هذا يعني أنه لا يمكن إنهاء الاعتماد الأمريكي على منطقة الخليج العربي، وبالأخص أن الولايات المتحدة ستبقى دولة مستوردة للنفط الخام حتى عام 2030م؛ حيث إن انخفاض معدل وارداتها النفطية بنحو 70% ما بين عام 2011م و2030م، والذي يعني أنها في حاجة إلى تغطية ما يقرب من 30% من حاجتها النفطية عن طريق الاستيراد[306].

وفي المقابل أشارت بعض التحليلات إلى أن الولايات المتحدة من الممكن أن تقوم بتقليل اعتمادها على نفط منطقة الخليج، وذلك باستنزاف مواردها النفطية الاحتياطية بشكل سريع، ولكن تكلفة إنتاج النفط الأجنبي أقل بكثير؛ بالإضافة إلى أن احتياطيات النفط الخليجي أكثر بكثير مما تتوافر لدى دول أخرى قد تعتمد عليها الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة دولة كبرى تتبنى المحافظة على احتياطي للمستقبل، كما أن دول الخليج هي التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في أوقات الأزمات، وبالأخص السعودية والإمارات والكويت الذين يوجد بداخلهم (احتياطي نفطي وطاقة إنتاجية لا تتوفر لدى البلدان الأخرى التي تنتج بأقصى درجة ممكنة لجني أي أرباح)، ولذلك فعلى الرغم من هذه السياسات فإن الواردات النفطية الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط كانت أعلى خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2012م من أي فترة أخرى منذ التسعينيات من القرن الماضي، كما قامت السعودية بتعويض النقص في الأوقات الحرجة ووقت الأزمات، وهذا ما حدث بعد إعصار كاترينا، والاضطرابات العالية في فنزويلا، وأيضًا بعد الثورة في ليبيا، ولقد أكملت السعودية في عام 2009م برنامج توسيع طاقتها الإنتاجية من 10.5 مليون برميل يوميًّا إلى 12.5 مليون برميل يوميًّا[307].

وهذا الموقع المتميز للسعودية ساعدها في العمل على زيادة أسعار النفط مرة أخرى في عام 2016م، ولكن اختلفت الآراء بشأن هذا الارتفاع في الأسعار هل يُمثِّل نهاية التراجع التي بدأت في يونيو 2014م أم لا؟ وأيضًا اختلفت بشأن الحدود السعرية التي يمكن أن تبلغها.

ولكن ظلَّت إجراءات إدارة أوباما لمواجهة هذه الزيادة إذ أعلن عن عزمه تقديم مشروع قانون فرض ضريبة تبلغ عشرة دولارات على برميل النفط إلى الكونجرس ضمن ميزانية عام 2017م[308]، وهذا يمثل خطوة مهمة باتجاه محاولات التحرر من النفط، وليس مجرد ترشيد استهلاكه، وتستهدف تلك الخطة تحفيز جهود تطوير وسائل نقل لا تعتمد على النفط، وبحسب ما أُعلن فإن عائد تلك الضريبة تم توجهه لهذا الغرض تحديدًا،

([305]) مايكل كلير، "دعم ونفط أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين"، ترجمة أحمد رمو، بيروت، دار الساقي، 2011، ص132.

([306])Energy Out Look 2030; London ,BP.Janiuory2013,p.75.

([307]) وليد خدوري، "الولايات المتحدة واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط"، مرجع سابق.

([308])"Obama $10-Per-Barrel Oil Tax Lands With Thud in Congress", Bloomberg, 4 February 2016, at http://www.bloomberg.com\politics\articles\2016-02-04\obama-to-request-10-per-barrel-oil-tax-for-transportation-needs

ومن ثم أصبح قرار التحرر من النفط الذي كان خيالًا علميًا أو دعوات يُطلقها ساسة وإعلاميون في الغرب للضغط على الدول المنتجة للنفط وبالأخص دول الخليج العربي أصبح يأخذ مكانة متزايدة في سياسات الدول الكبرى المستهلكة للنفط.

وفي المقابل جاءت ردة الفعل من جانب السعودية في سياساتها النفطية تجاه الولايات المتحدة كما سنرى خلال النقطة القادمة.

ثانيًا:- السياسات النفطية للمملكة العربية السعودية المواجهة لسياسات أوباما

تواجه السياسة النفطية في السعودية تحديات داخلية وخارجية من الممكن أن يكون لها تأثير كبير على مكانة السعودية كدولة رائدة في أسواق النفط العالمية، وأهم هذه التحديات هو انتقال الطلب على النفط من الغرب إلى الشرق، كذلك فإن دور السعودية كمتحكم رئيسي في توافر كميات النفط في العالم يمكن أن يتراجع بسبب تخزين النفط بطرق غير تقليدية وغير مسبوقة في أمريكا الشمالية، وزيادة الاستهلاك للنفط في السعودية دون أي ضوابط من شأنه أن يهدد مكانتها في أسواق النفط العالمية، كذلك فإن تزايد إنتاج النفط العراقي من الممكن أن يحدَّ من سيطرة السعودية على منظمة الدول المنتجة للنفط أوبك[309].

ومن اللافت للنظر أن السعودية تواجه بالفعل قيودًا مالية متزايدة، إذ قامت السعودية بالرد على الربيع العربي من خلال زيادة الإنفاق العام في الداخل، وتقديم المساعدة الاقتصادية والأمنية السخية لغيرها من الأنظمة السنية في المنطقة، وهذا هو السبب الرئيسي في قفز سعر النفط إلى 90 دولارًا للبرميل بدلًا من 40 دولارًا في أوائل 2014م؛ لضمان توازن ميزانيتها، بالإضافة إلى أن السعودية تواجه مزيدًا من الضغط من الشباب الذي يتطلع إلى تعليم أفضل، ورعاية صحية، وبنية تحتية، وتوفير فرص عمل، وتواجه كذلك استمرار نمو الطلب المحلي على الطاقة، بحيث أصبحت الدولة تستهلك المزيد من الطاقة أكثر مما تقوم بتصديره، لذا فإن انخفاض أسعار النفط سوف يُثقل الضغوط على السعودية[310].

ويتسم الاقتصاد السعودي بخاصتين أساسيتين، هما اعتماده على النفط، وربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي؛ حيث تُشكل الإيرادات النفطية نحو 90% من إيرادات التصدير، بينما يشكل قطاع النفط أكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي الكلي، ونتيجة لذلك هناك علاقة ارتباط بين النشاط في القطاع غير النفطي وأسعار النفط من خلال الإنفاق الحكومي، ولم تتغير أهمية الإيرادات النفطية للاقتصاد إلا في حدود ضيقة على مدى العقد الماضي، ويُمَثِّل التعامل مع تقلب أسعار النفط وانعدام اليقين بشأنها تحديًا رئيسيًا أمام السعودية، ولذلك فمِن المهم بناء احتياطيات وقائية كبيرة في المالية العامة في فترات ارتفاع أسعار النفط، وذلك للمساعدة على حماية الإنفاق الحكومي عندما تنخفض أسعار النفط، وقد خَفَّضَت السعودية الدين الحكومي إلى

([309])Ibid

([310]) Ralph Peters, "Saudi Arabias Oil War against Iran and Russia" ,December 14,2014 at https://nypost-com.cdn.ampproject.org\v\s\nypost.com\2014\12\14

مستويات متدنية للغاية، وبلغت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي 56% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2014م.

أما نظام سعر الصرف فنجد أن السعودية ربطت الريال بالدولار الأمريكي، بما يعادل 3.75 ريال للدولار منذ عام 1986م، ونظرًا لتطبيق سعر الصرف الثابت والانفتاح النسبي للحساب الرأسمالي تُحَرِّك مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة الأساسية بحيث تكون قريبة من سعر الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي؛ لمنع حدوث ضغوط على أي من جانبي ربط الريال، وكلما كانت هناك زيادة في أسعار الفائدة الأمريكية كلما رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي سعر الفائدة الأساسي، وهذا ما يُؤثر على أسعار الفائدة الأخرى رغم أن ارتفاع مستويات السيولة في الجهاز المصرفي يمكن أن يُبَطِّئ بمعدل انتقال الآثار، وقد أدَّت قوة الدولار أيضًا إلى ارتفاع القيمة الحقيقة والفعلية للريال الذي يبلغ الآن أعلى مستوياته بالمقارنة بالقيمة الحقيقية له منذ عام 2003م، على الرغم من التراجع الكبير في معدلات التبادل التجاري؛ وذلك نتيجة لهبوط أسعار النفط.

وبدءًا من عامي 2008م -2009م أي مع بداية الأزمة المالية العالمية انخفضت أسعار النفط بصورة حادة، وقامت السعودية مع شركائها في منظمة أوبك بخفض الإنتاج، وانخفضت إيرادات التصدير وإيرادات المالية العامة بصورة حادة في عام 2009م، إلا أن نمو الإنفاق الحكومي استمر، وكان التراجع في الواردات محدود بدرجة أكبر من تراجعه في الفترات السابقة، وتراجع رصيد المالية العامة، ورصيد الحساب الخارجي بصورة كبيرة، وتباطأ نمو الائتمان، ونمو النقود، وانخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2009م وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط، ولكن بينما تباطأ نمو الناتج المحلي غير النفطي من مستوياته المرتفعة فقد استمر بمعدل قريب من 5%، وقد أدى مركز المالية العامة في البداية بفائض قريب من 30% من إجمالي الناتج المحلي وأصول مالية صافية للحكومة تبلغ نحو 4.5% من إجمالي الناتج المحلي، أي عدم اضطرار الحكومة إلى مسايرة الاتجاهات الدورية بخفض إنفاقها استجابة لهبوط الإيرادات النفطية[311].

وقد اجتمعت دول منظمة الأوبك للوصول إلى حلٍ للأزمة في عام 2008م؛ ما أدى إلى تعافي الأسعار بالتدريج، ووصلت إلى مستوى الـ100 دولار في عام 2011م، ولكن يبقى سؤال مهم، وهو ما الأسباب الحقيقة وراء انهيار أسعار النفط عالميًا؟

مما لاشك فيه أن العرض والطلب هو القاعدة الأساسية التي تحكم أسعار النفط، ولكن بغضِّ النظر عن أسباب تدني الطلب على النفط يبقى هناك سؤال آخر ملح، لماذا كان هذا الانهيار الكبير في الأسعار؟ ولماذا اتجهت الأوبك إلى اجتماع طارئ بعد أزمة 2008؟ ولماذا قاموا بإنقاذ هذه السلعة الاستراتيجية؟ ولكن الأغرب من ذلك هو عرقلة بعض الدول الأعضاء مثل السعودية للوصول إلى حل إيجابي مثلما حدث في عام 2008م.

([311])Ibid

ويمكن القول إنه من أهم ما قامت به السعودية لمواجهة سياسات أوباما النفطية هي محاولة زيادة طاقتها الإنتاجية، إذ أدخلت السعودية في الإنتاج أربعة حقول، وهي القطيف، وخريص، وأبوسعفة، ومنيفية، ووصلت تكلفة تطوير هذه الحقول إلى 19.5 مليار دولار من أجل زيادة الإنتاج إلى 2.4 مليون برميل في عام 2012م، وبلغت الاحتياطيات النفطية المثبتة للسعودية (265.4) مليار برميل، وحسب شركة أرامكو السعودية (103) مليارات برميل احتياطي محتمل، وممكن أن تُسهم بنحو 12% من نسبة الإنتاج اليومي.

وهكذا زاد إنتاج السعودية تدريجيًا حسب تحليل مؤسسة كمبردج حتى وصل إلى 12.8 مليون برميل يوميًا عام 2015م، كذلك كان بإمكان السعودية المحافظة على طاقة إنتاجية تتراوح بين (12-15) مليون برميل يوميًا، تستمر ما بين 40-50 عامًا، وذلك وفقًا لتصريح شركة أرامكو السعودية.

كذلك ارتفعت الاحتياطيات من النفط الخام في دول الشرق الأوسط بشكل عام؛ حيث بلغت عام 2011م (796.845) مليون برميل، أما التوقعات المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية فسوف تصل ما بين (88.1) مليون برميل يوميًا في عام 2020م إلى (102.4) مليون برميل في عام 2035م[312].

ونتيجة لتلك السياسة القائمة على زيادة الطاقة الإنتاجية استطاع الاقتصاد السعودي أن يحقق معدلات نمو قوية؛ حيث استفاد من ارتفاع أسعار النفط والناتج النفطي، وأدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة، وأدى ذلك إلى تراجع الدين الحكومي إلى مستويات منخفضة للغاية، وكان الهبوط الشديد في أسعار النفط عام 2014م سببًا في مخاطر كبيرة؛ حيث لا يزال الاقتصاد السعودي يعاني منها؛ حيث إنه شديد الاعتماد على الإيرادات النفطية في دعم النمو، ورصيد المالية العامة، والرصيد الخارجي؛ حيث إن أكثر من 90% من إيرادات المالية العامة و80% من إيرادات الصادرات تأتي كعوائد من بيع النفط، وبالتالي فإن التطورات في سوق النفط العالمية كان لها أهمية في الاقتصاد السعودي، فانخفاض أسعار النفط أثَّر سلبيًا على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ويرجح أن يؤدي بمرور الوقت إلى تباطؤ النمو، كذلك فإن أهم السياسات التي اتخذتها السعودية لمواجهة سياسات أوباما هي التدخل في حالات الأزمات من خلال ضخ كمية أكبر من الإنتاج، وذلك للحفاظ على أسعار النفط، وجاء ذلك على وجه الخصوص بعد أن شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية واجتماعية أي (ثورات الربيع العربي) عام 2011م، أدَّت إلى انقطاع الإمدادات النفطية من الدول المنتجة مثل سوريا واليمن وليبيا، وقد فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميًا من النفط الليبي عالي الجودة، ولم تستطع أوبك تعويض الكمية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في ذلك الوقت فوق مستوى 100 دولار، وقد استمر الارتفاع حتى عام 2012م، كذلك فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرًا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج مليون برميل يوميًا من نفطها من السوق؛ ما أدى إلى تفاقم المخاوف من ردِّ فعل عسكري مِن قِبل

(312) شذى خليل، "أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025"، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 1يوليو 2017 على الرابط
http://rawabetcenter.com\archives\48581\amp

إيران؛ للإبقاء على أسعار النفط عالية، وفي كلّ هذه الأزمات ساعد التدخل السعودي من خلال ضخ مزيد من الإنتاج إلى منع ارتفاع أسعار النفط، وفي نفس الوقت وفَّر ذلك للسعودية عوائد نفطية كبيرة[313].

ومِن هنا منحت الفوائض المالية التي وفَّرتها العوائد النفطية الكبيرة قدرة السعودية على التحرك سياسيًّا وإقليميًّا ودوليًّا من خلال المِنَح والمساعدات المقدمة للدول والمنظمات الإقليمية[314]، وقامت أيضًا بدعم حكومات بعض الدول التي شهدت احتجاجات مثل البحرين وعمان في عام 2011م، كما دعمت الحكومة الانتقالية في مصر بعد الإطاحة بالرئيس مُحَمَّد مرسي وحكومته في 2013م بمبالغ ضخمة بلغت خمسة مليارات دولار كحزمة مساعدات متضمنة منتجات الطاقة[315]، وفي إطار قيامها بزيادة طاقتها الإنتاجية احتلت السعودية المركز الأول في عام 2013م، وذلك بإنتاجها 9 ملايين و637 ألف برميل يوميًّا، وبالتالي حصلت على النصيب الأكبر من أرباح النفط، والذي يُمَثِّل ثلث إجمالي عائدات نفط أوبك (321) مليارًا و(723) مليون دولار، من إجمالي (1112) مليارًا و(85) مليون دولار قيمة العائدات النفطية لأوبك في عام 2013م[316].

وعلى الرغم من أن تراجع أسعار النفط في عام 2014م كان سببًا في الإضرار بمصالح السعودية، إلا أن البعض رأى أن التراجع يرجع بالأساس إلى سياسات واستراتيجية سعودية، كما فسَّر كثير من المحللين بأن تراجع أسعار النفط في ذلك الوقت بسعي دول أوبك وبالأخص السعودية إلى الرغبة في إخراج النفط الصخري من السوق العالمية، بالإضافة إلى الإضرار باقتصادات كلٍّ من إيران وروسيا؛ بسبب التنافس الجيوسياسي، وقد كان هذان العاملان السبب الرئيسي في رفض السعودية اتخاذ قرار خفض مستويات إنتاج المنظمة من النفط، على الرغم من ظهور مؤشرات ضعف في الطلب العالمي على النفط بدءًا من يونيو 2014م، وزيادة المعروض من النفط من مختلف مصادره على حجم الطلب العالمي، بالأخص مع تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني.

وبحسب الكثير من التحليلات فإن السعودية قد راهنت على أن انخفاض أسعار النفط إلى مستوى 70 دولارًا هو كفيل بإخراج الجزء الأكبر من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة من السوق، ولكن بعد أن انخفض السعر في نهاية 2014م فإن منتجي النفط الصخري لم يخرجوا من السوق، ولم يقلصوا إنتاجهم، وهذا يعني أن صناعة النفط الصخري تمكنت من تطوير تقنيات الإنتاج، وقد بلغ مستوى سعر النفط في يناير 2015م بين 45 و55 دولارًا للبرميل[317].

([313]) المرجع السابق.

([314]) وليد الأعظمي، مرجع سابق، ص 22-26.

([315]) عمر الشهابي ، مرجع سابق، ص 215.

([316]) "Organizaition of The Petroleum Exporting Countries (OPEC)" ,Annual Bulletin , Vianna:OPEC,2014, 29 at
http://www.opec.org\opec-web\static-files-project\media\downloads\publications\ ASB2014.Pdf,P,17

([317])" World Oil Outlook 2014", Vienna,Orga-Nzation of the Petro-leum Exporting Coun-tries (OPEC),2014,p.89 at

مما يعني تراجع أسعار النفط بشكل كبير، ولكن في يناير 2016م وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط دون الثلاثين دولارًا فإن القدرة الإنتاجية لمنتجي النفط الصخري في ولاية نورث داكوتا الأمريكية لم تتأثر إلا على نحو محدود، وكان بإمكانهم إنتاج مليون و122 ألف برميل يوميًّا، وقد أشارت تقديرات إدارة الموارد المعدنية في الولايات المتحدة إلى أن مشاريع الإنتاج من النفط الصخري في باكين في نورث داكوتا يمكنها تحمل سعر نفط يصل إلى نحو 20 دولارًا للبرميل، فيما يمكن لمشاريع الإنتاج في دان في نفس الولاية أن تحقق أرباحًا عن 24 دولارًا للبرميل.

ومن هنا يبدو أن النفط الصخري قد أثبت قدرته على المقاومة، وأن سياسة خفض الأسعار كانت أكثر ضررًا بالاقتصاد السعودي، وأيضًا بقية دول أوبك، وقد يكون من المتوقع عودة الكثير من مشاريع إنتاج النفط الصخري التي كانت قد توقفت بالفعل إلى العمل مجددًا، والتوسع عند مستوى سعري يتراوح بين 45 و55 دولارًا[318].

مما يعني أن المعركة مع النفط الصخري قد كشفت عن معطيات جديدة تمامًا بالنسبة لسوق النفط، على الأقل في المدى القريب والمتوسط[319].

وهناك تساؤل أساسي حول العوامل التي دفعت السعودية إلى الرغبة في إخراج منتجي النفط الصخري من السوق، وبالأخص أن التوقعات المختلفة كانت تذهب إلى احتمال بدء تعافي الطلب على النفط قبل منتصف 2016م، واستمرار زيادة الطلب ليصل في عام 2017م إلى الحد الأقصى الذي بلغه إنتاج النفط عالميًّا، بما في ذلك إنتاج النفط الصخري في مايو 2015م، ومن الواضح أنه كان بإمكان السعودية وبقية الدول المنتجة للنفط القيام بخفض محدود للإنتاج، وأيضًا التعايش مع إنتاج النفط الصخري عند مستويات إنتاجه التي بلغها خلال عامي 2014م و2015م، ونجد أن السعودية كان لديها دوافع أساسية لخوض معركة إخراج النفط الصخري من أسواق النفط.

وتدور حول ثلاثة دوافع هي:-

1) التنافس الجيوسياسي مع كلٍّ من إيران وروسيا، ومحاولة تقييد قدرتيهما الاقتصاديتين.
2) الخوف من توسع إنتاج النفط الصخري؛ حيث توجد احتياطيات كبيرة منه بالأخص في الصين وشمال أفريقيا.
3) إتاحة هامش لاستيعاب عودة إيران إلى تصدير النفط عقب رفع العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها، وأيضًا احتمال زيادة الصادرات من قبل كل من العراق وليبيا.

---

http://www.opec.org\opec-web\static-files-project\media\downloads\publications\woo-.2014pdf
(2) Ibid.
(319) Mark P.Mills, Shale .."Technology and the Coming Big –Data Revolution in America.s Shale Oil Fields", Energy Policy and the Environment Report, No.16,Manhattan Institute,May2015.

وبالتالي ذهب العديد من المحللين إلى أن دعم السعودية لانخفاض أسعار النفط سبَّبَ مشكلات لروسيا وإيران، فأسعار النفط أثرت سلبًا على اقتصاد روسيا التي تعرَّضَت لعقوبات من قِبل أمريكا وأروبا؛ بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، كما ستتأثر إيران أيضًا من هذا الانخفاض؛ ما جعل إيران تتنازل في محادثاتها مع الغرب بشأن برنامجها النووي، وهذا ما كانت ترغب فيه السعودية، وهو أن تصل إيران إلى طريق مسدود حسب ما أوضحت (الفاينشال تايمز).

لكن أوضح سياسيون واقتصاديون في المملكة أنه لا توجد أي دوافع سياسية وراء إغراق السوق النفطية من قبل السعودية، وأكدوا أن هدف السعودية من وراء ذلك هو اقتصادي بحت، وهو العمل على إقناع الولايات المتحدة بعدم اقتصادية إنتاج النفط الصخري؛ بسبب تكلفته العالية، والاكتفاء بالنفط السعودي الرخيص، وقد بَرَّرَ آخرون هذه السياسة المتبعة بأنها محاولة من السعودية للتأكيد على أنها الطرف المؤثر في الأوبك.

ونجد أن استخدام النفط كسلاح سياسي يُشبه ما حدث أثناء انهيار الاتحاد السوفيتي أي أنها معركة (تكسير عظام)، وتقوم الولايات المتحدة بتوجيهها إلى روسيا بشكل مباشر بدلًا من حلفائها، وقد يصل إلى أكثر من ذلك في حال إذا قامت الولايات المتحدة والسعودية بتخفيض سعر النفط؛ حيث إن قطاع النفط يُشَكِّل لروسيا حول 70% من قوتها الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر، أن أسعار النفط المنخفضة حفَّزَت منظمة أوبك إلى التوصل إلى اتفاق لتخفيض الإنتاج، ومما يُعَقِّد أي اتفاق هو التوتر بين السعودية وإيران، وهما دولتان رئيسيتان في أوبك، فإيران التي تحررت مؤخرًا من العقوبات الاقتصادية تحرص على زيادة الإنتاج رغم أسعار النفط المنخفضة، وهو موقف تعارضه السعودية[320].

ومن هنا قامت الولايات المتحدة باستخدام النفط السعودي لضرب الاقتصاد الروسي، وقامت السعودية في عامي 2014م و2015م بزيادة إنتاجها اليومي من النفط لأكثر من مليوني برميل يوميًّا، ليبلغ إنتاجها اليومي إلى أكثر من 10 ملايين برميل، تستهلك حوالي 3 ملايين برميل، وتصدر 7 ملايين أخرى.

مما شجع السعودية لتبني استراتيجية دعم انخفاض أسعار النفط، وذلك من خلال عدم خفض مستوى الإنتاج، هو أنها تحتفظ باحتياطي نقدي يُقَدَّر بحوالي 3 تريليونات دولار (3000 مليار دولار)، هو ما أهلها للصعود والتعايش مع أسعار دون 20 دولارًا للبرميل، ولأكثر من عام، وهذا ما جعلها تمضي قدمًا لتكسير عظام كلٍّ من إيران وروسيا؛ ما دفع روسيا إلى حضور اجتماع الدوحة الرباعي الذي ضمَّ كلًّا من (السعودية وقطر وفنزويلا وروسيا)، وقد نتج عن هذا الاجتماع الاتفاق على تثبيت معدلات الإنتاج في 2015م.

ومن هنا تمكنت السعودية من تحويل النفط إلى سلاح سياسي لتنفيذ مصالحها وأهدافها، والتي تتمثل في الحدِّ من النفوذ الإيراني؛ حيث اتخذت السعودية سياسة دعم انخفاض أسعار النفط إلى 80 دولارًا للبرميل،

(320) عادل عبدالغفار، "مجلس التعاون الخليجي، إعادة النظر في التحالفات"، معهد بروكنجز، 2 نوفمبر 2016، ص 9.

وذلك لإغراق السوق بالنفط الخام؛ ما مَثَّل نقطة تحول في استراتيجيتها المرتكزة على الفصل ما بين السياسة والنفط، وكان هذا بمثابة حرب اقتصادية بين إيران والسعودية، وبالأخص أن إيران تعاني من تدهور في وضعها الاقتصادي من خلال العقوبات المفروضة عليها من جانب، ومن جانب آخر أثرت أسعار النفط المنخفض سلبًا على اقتصاد روسيا الحليف الأقوى لإيران التي تعرضت أيضًا لعقوبات من دول أوروبا والولايات المتحدة؛ بسبب موقفها من أزمة القرم[321].

والنقطة الجديرة بالأهمية هنا هي أن برامج التنمية في المملكة تغيرت تدريجيًا من التأكيد على ضرورة التنوع في كل المجالات الاقتصادية إلى التأكيد على الميزة النسبية للمملكة، فيما يخصُّ قطاع صناعة النفط[322].

وقد أجبرت أسعار النفط المنخفضة دول مجلس التعاون على إعادة التفكير في إنفاقها العام، فأطلقت السعودية خطة إصلاحية أطلق عليها اسم (رؤية 2030م)، وهدفت إلى تنويع مصادر دخل المملكة، وتشجيع السعوديين على العمل في القطاع الخاص، وعلى الرغم من أن رؤية 2030م أكدت ضرورة تنويع الاقتصاد السعودي بعيدًا عن النفط، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إهمال النفط أو الصناعات المتصلة، وبناءً على ذلك جرى التخطيط لاتخاذ عدد من الخطوات الرئيسية؛ لضمان بقاء تكرير النفط الخام كركيزة أساسية في الاقتصاد السعودي، وإن كان بمستوى أقل.

إجمالًا تقوم رؤية 2030م على أنه في حال إذا ما وصلت المملكة إلى قمة نضجها في تطوير قطاع صناعة التكرير لزيادة صادراتها من المنتجات المكررة عالية القيمة بالتزامن مع السعي لخفض الاستهلاك المحلي للمنتجات المكررة، سيؤدي ذلك إلى تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات المتحققة من صادرات النفط، والمنتجات المكررة، وذلك بحلول 2030م.

ورغم أن التوقعات تدور حول تناقص أهمية الإيرادات النفطية مقارنة بأهمية الإيرادات غير النفطية بحلول عام 2030م لكن لا يزال من المتوقع أن يُسهم الاستثمار في قطاع التكرير في تحقيق نمو اقتصادي متنوع، وكذلك زيادة فرص التوظيف، ولكن على الرغم من أن صناعة النفط كانت أقل بروزًا في برنامج التحول الوطني 2020م، وكذلك رؤية 2030م، لكن مِن الواضح أن كلًّا من الخطتين كان لديهما الرغبة في زيادة الطاقة الإنتاجية، بل وزيادة قيمة ما هو منتج من القطاعات المتصلة بالنفط، وبالأخص فإن الرؤية تنص على أنه ينبغي استثمار المملكة خبراتها في مجال النفط؛ من أجل تطوير القطاعات الداعمة ذات الصلة.

وبناءً على ذلك تم اتخاذ عدة خطوات رئيسية لضمان بقاء تكرير النفط الخام كركيزة أساسية في الاقتصاد السعودي، وإن كان بمستوى أقل[323].

([321]) "السعودية تستفيد من انخفاض أسعار النفط" ، BBC عربي، 17 أكتوبر 2014 على الرابط
http://www.bbc.com\arabic\inthepress\2014\101016-press-Friday

(322)Joas wagemakers, Mariwan Kanie , "Annemarie Van Geel ,Saudi Arabia Between Conseeeeerrnatism", Accommodation and Reform, Netherlands: Institute of international Relations ,Clingendael,2012,pp.66-71.

ولقد أكد الخبراء أن الضجة الإعلامية الكبرى التي حدثت عام 2013م بأن الولايات المتحدة أصبح إنتاجها يفوق إنتاج السعودية، وأنها حقَّقت استقلالها في مجال الطاقة، ولم تعد بحاجة إلى السعودية، لم تكن دقيقة، وسيبقى النفط العربي هو الأفضل عالميًا، من حيث تكلفة إنتاجه ونوعه، ووسائل نقله، وكميات الاحتياطي منه.

وبالرغم من الثورة التكنولوجية والتي مكنت الولايات المتحدة من أن تتبوأ مركز الصدارة في إنتاج النفط، وبالأخص في مجال الاستكشاف والإنتاج من النفط الحجري، وكذلك كانت هناك إنجازات كبيرة في التحكم بكميات النفط والغاز الممكن إنتاجها من حقل ما (Recoverable Oil)، وذلك بوضع مجسَّات (Sensors) في أجزاء متفرقة من الحقل يتم ربطها مع أجهزة حواسب تقوم بعمل أدق الحسابات الاستغلال الأمثل للحقل، وبأعمال المراقبة أيضًا فإن إنتاج الولايات المتحدة من النفط لم يَفُق إنتاج السعودية بعد الاكتشافات الجديدة بواسطة الوسائل الجديدة، وبالتالي فإن العوامل المختلفة تبين أن اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي سيبقى ما بقيت أمريكا أو ما بقي النفط العربي، وذلك لسببين أساسيين هما: أن النفط بالنسبة للولايات المتحدة هو طاقة، وإنتاجها لم يغطِ استهلاكها، وكذلك نجد أن النفط المدفوع ثمنه بالدولار هو غطاء للدولار، فهو عماد نظامها المالي.

إذا قمنا بالمقارنة بين الإنتاج النفطي السعودي وإنتاج الولايات المتحدة، سنجد أن الآبار المنتجة عن طريق الحفر الأفقي أطول عمرًا من آبار النفط الصخري.

والإنتاج المرتفع نسبيًا من النفط الصخري هو 1200 برميل يوميًا عام 2009م، وهبط في منتصف 2013م إلى 1000 برميل يوميًا فقط، وكان هذا في ولاية أوكلاهوما.

ولكي يحافظ المستثمرون على كمية إنتاجهم من النفط الصخري من الحقل الواحد فإنهم يضطرون إلى حفر مزيد من الآبار للتعويض عن النقص السريع للإنتاج، وقد أُطلق عليها ظاهرة الملكة الحمراء، وهي (عليك الركض بكل قواك لتستطيع البقاء في المكان نفسه)[324].

أما بالنسبة للإنتاج فإن تكلفته مرتفعة أكثر بكثير من إنتاج السعودية أو أيٍّ من الدول العربية الأخرى، إذ قَدَّرَت شركة جلوبال سنسبلتي الاستشارية أن الولايات المتحدة بحاجة إلى حفر 6000 بئر جديدة كل سنة بتكلفة 35 مليار دولار؛ للمحافظة على المستوى الحالي من الإنتاج، كما أثبتت الكثير من الدراسات أن الآبار الجديدة المكتشفة منذ البداية ضعيفة؛ ما يعني أن الأماكن الأكثر إنتاجية قد تم الإنتاج منها، لذلك توقعت الدراسات أن يصل الإنتاج بحلول 2017م إلى ذروته، وسيهبط خلال سنتين من 2019م إلى أقل مستوياته من سنة 2012م.

([323]) "تقرير صندوق النقد الدولي"، سبتمبر2015، ص 5.

([324]) شذى خليل، مرجع سابق.

كذلك فإن حفر الآبار فيه صعوبات أكبر، إذ يحتاج حفر للبئر الواحد إلى ملايين الجالونات من الماء؛ ما يسبب العديد من المشكلات لتوفير هذا المصدر في ولاية تكساس ونيفادا، وأن هذه المشكلات غير موجودة في إنتاج النفط العربي، إلا أن هذا الإنتاج هو فعلًا ثروة تكنولوجية، وأيضًا اقتصادية، ولقد حسَّنَت من ميزان المدفوعات التجاري الأمريكي، لكنها لم تنقذه.

حيث إن احتياطي النفط الأمريكي برًّا وبحرًا 23 مليار برميل، بينما احتياطي السعودية هو 268 مليار برميل، أي أن احتياطي السعودية أكبر بحوالي 12 مرة؛ حيث يأتي في المرتبة الثانية عالميًّا، فإن الاحتياطي الأمريكي في المرتبة الرابعة عشرة، يأتي بعد إيران والعراق والكويت والإمارات وليبيا وقطر، وقد تغير ذلك فأصبحت فنزويلا هي صاحبة الاحتياطي الأول، وذلك نتيجة إضافة احتياطي الزيت الثقيل إلى احتياطها، وكذلك كندا التي كانت تملك 5 مليارات برميل من الاحتياطي فقط، أصبحت ثالث مالك للاحتياطي، وذلك بعد أن بدأت بالإنتاج الاقتصادي من بترول الرمل، وتصديره بالملايين من البراميل، إلا أن زيادة الإنتاج الأمريكي أسهمت إلى حدٍّ كبير في زيادة الاحتياطي النفطي من 16 مليار برميل 2008م إلى 17 مليارًا 2009م إلى 19 مليارًا عام 2010م ثم إلى 21 مليارًا 2011م ثم إلى 23 مليارًا 2012م، ولكن مع هذه الزيادة في السنوات الأربع بما يُمَثِّل 44% إلا أنها تعد زيادة متواضعة؛ حيث إنه رغم تلك الإنجازات فالولايات المتحدة بحاجة إلى استيراد حوالي 6 ملايين برميل يوميًّا، وهو رقم يساوي نصف الإنتاج السعودي[325].

([325]) "Organizaition of The Petroleum Exporting Countries (OPEC) ",Annual Bulletin , Vianna:OPEC,2014,29 at http://www.opec.org\opec-web\static-files-project\media\downloads\publications\ASB2014.Pdf,P,17

جدول رقم (3)

حجم الواردات النفطية الأمريكية من المملكة العربية السعودية خلال فترة الرئيس أوباما

(مقدرة بالألف برميل يوميًا)

العام	حجم الواردات النفطية الأمريكية من المملكة العربية السعودية (مقدرة بالألف برميل يوميًا)
2008	1.471
2009	877
2010	1.093
2011	1.310
2012	1.034
2013	1.520
2014	813
2015	1.122
2016	1.014

Source: US. Imports From Saudi Arabia of The Crude oil and Petroleum Products.

يعكس هذا الجدول أن هناك تراجعًا ملحوظًا في عام 2009 في حجم الواردات النفطية الأمريكية من المملكة العربية السعودية في بداية حكم الرئيس أوباما، ثم عاد وارتفع في عام 2010، ولكنه تراجع بصورة ملحوظة في عام 2014، ثم ارتفع مرة أخرى في عام 2015، ولكنه لم يعد كما في عام 2008.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن السيطرة على سعر النفط، وكمية الإنتاج من ركائز الأمن القومي الأمريكي؛ حيث إن الولايات المتحدة هي التي تحدد كميات الإنتاج من النفط، وكذلك تتحكم بأكثر من طريقة في السعر.

لذلك نرى أن أكثر الدول العربية التي تساعد الولايات المتحدة على تحقيق هذين الهدفين هي السعودية؛ وذلك لأنها اتبعت سياسة دعم انخفاض الأسعار، وعدم خفض الإنتاج، وهذا يعني أن سياسات السعودية المواجهة لسياسات أوباما في النهاية حقَّقت أهداف الولايات المتحدة في نفس الوقت الذي حقَّقت فيه أهدافًا سعودية، متمثلة في استخدام النفط كسلاح سياسي ضد إيران ورسيا، وكذلك محاولة كسب معركة النفط الصخري.

الفصل الرابع

الانتفاضات في المنطقة العربية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية

يسعى هذا الفصل إلى تحليل الموقفين الأمريكي والسعودي من الثورات العربية والاحتجاجات الشعبية في دول محور الاعتدال العربي، وذلك للوقوف على الأهداف والغايات خلف هذين الموقفين، وكذلك لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، إذ واجهت الدول العربية في القرن الحادي والعشرين تحديات كثيرة، وأخطار تهدد وجودها، وتؤدي إلى ترسيخ الفوضى والتخلف والتبعية، وتجزئة المنطقة العربية إلى دويلات ضعيفة قائمة على أساس مذهبي عرقي طائفي.

وفي هذا الإطار مرت الدول العربية بمنعطف سياسي عُرف بالحراك العربي، وهي الاحتجاجات التي شهدت انتشارًا واسعًا في العالم العربي في أواخر عام 2010ومطلع 2011، وأحدثت تغيرًا في مستويات عديدة، وترجع هذه الانتفاضات إلى أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية، إذ توالت ثورات الربيع العربي في عدد من الدول، منها مصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين، وتباينت الآراء والاتجاهات داخل الدولة الواحدة، فهناك من أيد هذه الثورات في ظلِّ أنظمة تفعل ما تشاء وتضطهد شعبها، كما أن هناك اتجاهًا آخر اعترض على هذه الثورات، واعتبرها هدمًا للدول العربية؛ حيث سقطت أنظمة وبرزت أنظمة أخرى واجهت زعزعة في استقرارها، كل هذا أدى إلى تغيرات على كافة الأصعدة الاقتصادية والأمنية والعقائدية والفكرية والعسكرية.

ومن المعلوم أن الثورات والاحتجاجات والانتفاضات العربية، وإن كانت ترجع إلى أسباب داخلية بالأساس، إلا أن الصورة بشأنها لا تكتمل إلا إذا أخذنا في الاعتبار المواقف الإقليمية والدولية منها، ويبرز هنا على وجه الخصوص الموقفان الأمريكي والسعودي، فقد تباينت المصالح الأمريكية والسعودية بشأن عدد من الانتفاضات، في الوقت الذي توافقت فيه المصالح الأمريكية السعودية بشأن عدد من انتفاضات أخرى، إلا أن هذه التفاعلات لم تؤثر في النهاية على ثوابت العلاقات الأمريكية السعودية، والتي تمثلت في النفط والسلاح والأمن والجوانب الجيوستراتيجية كما سبق الذكر، ولذلك يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:-

1- المبحث الأول:- التدخل الأمريكي ضد المصالح السعودية في الانتفاضات العربية.
2- المبحث الثاني:- الدعم المتبادل السعودي الأمريكي في الانتفاضات العربية.

المبحث الأول: التدخل الأمريكي ضد المصالح السعودية في الانتفاضات العربية

يتم التركيز في إطار هذا المبحث على حالات الانتفاضات العربية التي تباينت فيها المصالح الأمريكية والسعودية، ومن ثم حدثت خلافات بين الدولتين بشأن هذه الخلافات أثرت بشكل أو بآخر على العلاقات الأمريكية – السعودية، ويمكن في هذا الإطار الحديث عن ثلاث حالات للاحتجاجات العربية.

أولًا: الأزمة السورية والخلافات الأمريكية - السعودية بشأنها.

ثانيًا: الانتفاضة البحرينية والخلافات الأمريكية – السعودية بشأنها.

ثالثًا: الانتفاضة المصرية والخلافات الأمريكية – السعودية بشأنها.

أولًا: الأزمة السورية والخلافات الأمريكية – السعودية بشأنها.

بدأت الأزمة السورية نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي والبعض الآخر اجتماعي واقتصادي، وبدأت الاحتجاجات الشعبية داخل سوريا كردة فعل لواقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية والاستبداد الممنهج؛ من أجل تحقيق التغير في شكل السلطة من سلطة استبدادية إلى دولة تعددية؛ لضمان تحقيق العدالة والمساواة والحرية، وحق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة[326].

ويمكن الحديث عن ثلاث نقاط:-

1- الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.
2- الموقف السعودي من الأزمة السورية.
3- الخلافات الأمريكية السعودية المتعلقة بالأزمة وتأثيرها على العلاقات بينهما.

1-الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

حدثت تغيرات عديدة في النصف الثاني من القرن العشرين كان لها تأثير كبير على توجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه سوريا، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الترغيب والترهيب أو ما يُعرف بسياسة العصا والجزرة، كمحاولة لإجبار سوريا على انتهاج سياسة أكثر انسجامًا مع المصالح الأمريكية[327].

وقد ترتب على غزو العراق للكويت تداعيات عديدة كانت بمثابة نقطة تحول في العلاقات الأمريكية السورية، وتطورت العلاقات الثنائية بين الطرفين، وبالأخص بعد بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وقطع الطريق أمام أي قوة إقليمية تطمع في دور إقليمي، وأيضًا ظهور العامل الاقتصادي كعامل مؤثر في العلاقات الدولية؛ ما دفع سوريا لإعادة التموضع لتعزيز دورها الإقليمي، والتعويض عن حليفها الاستراتيجي الاتحاد السوفيتي، بينما قامت أمريكا باتباع سياسة التقارب مع سوريا من خلال تأييد وجودها العسكري في لبنان، ووجدت في ذلك فرصة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي؛ حيث تمكنت الولايات المتحدة من إقناعها بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، كما وصل التعاون إلى ذروته مع حصول شركة البترول الأمريكية (كونوكوفليس) بالتعاون مع شركة توتال الفرنسية في عام 1989 على مشروع الغاز شرقي سوريا بقيمة 30 مليون دولار[328].

غير أن فشل مؤتمر مدريد بإيجاد تسوية سورية – إسرائيلية، وعدم قدرة الولايات المتحدة على تقريب وجهات النظر بين الطرفين أدى إلى تحول في العلاقات بين البلدين، فبدأ التحول من سياسة الارتباط إلى

(326) توفيق المدني، يوسف الشويري وآخرون، "الربيع العربي.. إلى أين! أفق جديدة للتغير الديمقراطي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ط1، ص 20.

(327) محمود فارس، "السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1991-2005 "، العراق، مجلة دراسات إقليمية، العدد 128، 2008، ص 283.

(328) مركز دراسات الشرق الأوسط،" الحوار مع سوريا؟ العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة"، تقرير رقم 11،83 فبراير 2009، على الرابط: http://www.mesc.com.jo

سياسة الردع من خلال ممارسة الضغوط الأمريكية على النظام السوري[329]، والوقوف بالمرصاد لطموحاته في الحصول على الأسلحة المتطورة من خلال الضغط على حكومة الأرجنتين لمنعها من إنشاء مفاعل ذري للأبحاث في سوريا، كما حاولت الولايات المتحدة منع سوريا من شراء مفاعل نووي للأغراض السلمية من الصين كما منعتها من شراء صواريخ سكود من كوريا الشمالية[330].

وفي ظلِّ تطور الأحداث ووصول بوش الابن إلى السلطة ظهرت العديد من المتغيرات والمحددات التي تفاعلت وتداخلت مع بعضها البعض بشكل أثر في توجهات السياسة الأمريكية تجاه النظام الإقليمي، والعمل على إعادة تشكيل الخارطة السياسية للدول العربية التي تعتبر سوريا جزءًا منها بما يتوافق مع المصالح الأمريكية[331]، ثم جاءت أحداث 11 من سبتمبر لتترك صدمة في نفوس صناع القرار السياسي الأمريكي بما أجبرهم على إعادة النظر في سياستهم وتغيير استراتيجيتهم تجاه الشرق الأوسط[332].

ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر واتخاذ سوريا مواقف إيجابية ضد الإرهاب إلا أن ذلك لم يشفع لها من الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكية، بل قامت واشنطن بوضع سوريا في مقدمة الدول الراعية للإرهاب بسبب مساندتها ودعمها لحزب الله، ومن هنا جاء التحول من سياسة الاحتواء إلى سياسة الردع[333].

وزادت حدة التوتر في العلاقات الأمريكية السورية بعد الغزو الأمريكي للعراق، وذلك لرفض سوريا للتدخل الأمريكي في العراق، كما شجعت مقاومة الاحتلال من خلال فتح الحدود ودعمها للمقاومة، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة لاتباع سياسة المواجهة والردع تجاه سوريا، من خلال التهديد بفرض عقوبات عليها تحت ذريعة دعمها للإرهاب، بالإضافة إلى وجودها العسكري في لبنان والتعاون مع العراق من خلال حماية الودائع المالية للعراق في البنوك السورية، وعدم مراقبة الحدود مع العراق، واتهامها بتطوير أسلحة الدمار الشامل[334].

وزادت العلاقات السورية الأمريكية توترًا ووصلت إلى مرحلة من القطيعة، وقام الكونجرس بإصدار قانون لمحاسبة سوريا يتهمها فيه بالمسؤولية عن العمليات الانتحارية[335]، وتَعَقَّد الأمر بشكل كبير بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في فبراير 2005، ولعبت الولايات المتحدة دورًا أساسيًّا في توظيف عملية الاغتيال لإخراج سوريا من لبنان بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1559 عام 2005 الذي طالب

([329]) محمود فارس، مرجع سابق، ص284.

([330]) ياسين سويد، "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 28.

([331]) شاهر إسماعيل الشاهر، "أولويات السياة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 1 أيلول"، عرض نادية معوض، على الرابط http://islamtoday.net\nawafeth\artshow-95-130115.htm

([332]) وئام النجار،" التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001-2008"، (رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية) 2008، ص 49.

([333]) محمود فارس، مرجع سابق، ص 278.

([334]) عارف محمد خلف، "السياسة الأمريكية حيال سوريا في ظلِّ الرئيس بشار الأسد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 3، 2006، ص ص 174- 180.

([335]) رضوان زيادة، "التحول الديمقراطي سوريا نموذجًا"، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2013، ص 218.

سوريا بإنهاء احتلالها للبنان، وإجبارها على أن تكون أكثر تعاونا مع القوات الأمريكية الموجودة في العراق، وتخفيف الضغط على إسرائيل[336].

وبناءً على المتغيرات الإقليمية والدولية، وما تعرضت له سوريا من ضغوط من جانب الولايات المتحدة، أسهم ذلك في دفع صانع القرار السوري إلى تبني قرارات أكثر عقلانية لتقليل حدة الضغوط المفروضة عليه[337].

وبعد وصول الرئيس أوباما إلى الحكم تبنى سياسة واقعية – وسطية مغايرة للسياسة التي كان يتبعها الرئيس بوش، وارتكازه على التدخل العسكري المباشر، وبناءً عليه أدت سياسة أوباما إلى تجديد الاعتماد على الحلفاء الإقليميين، والتعامل مع القضايا التي من الممكن أن تشكل تهديدًا لمصالح الولايات المتحدة[338].

وبالتالي قام بإعادة تقييم سياسته في سوريا إذ رأى أن التعاون مع سوريا سيفتح أمام الولايات المتحدة عدة جبهات، بما في ذلك ما يتعلق بمستقبل العراق واستقراره، وخلق دولة قابلة للحياة في لبنان والمساهمة في تحقيق السلام مع إسرائيل، وإذا تخلت سوريا عن أيديولوجيتها فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، وخلخلة توازنها الإقليمي[339].

ومن خلال ما سبق يتضح أن سوريا كانت المستفيد الأكبر من هذه التطورات؛ حيث استطاعت إنجاز سياسة خارجية متميزة مكنتها من إعادة التموضع إقليميًا، والوقوف على أرض ثابتة بعد أن أنجزت شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية، وأصبحت رقمًا لا يمكن تجاهله عند وضع أي ترتيبات في المنطقة.

ثم جاءت الثورة السورية لتقلب الأوضاع بشكل كبير، فمن ناحية أولى شَكَّلَت التغيرات السياسية والتحولات في المنطقة العربية تحديًا للولايات المتحدة، وأربكت حساباتها ومصالحها باعتبار أن سقوط تلك الأنظمة الموالية لها يشكل تهديدًا لهيمنتها على المنطقة العربية، لذلك اتسم سلوك الولايات المتحدة تجاه هذه التحولات بالتفاوت وفقًا لتحقيق مصالحها بناء على عاملين، هما أمن إسرائيل والنفط، بما تطلب ضمان الاستقرار في البلدان المصدرة للنفط؛ لضمان الوصول إلى السوق العالمية[340].

ومن ناحية ثانية، اختلف الموقف الأمريكي تجاه الانتفاضة السورية عن المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه الاحتجاجات العربية الأخرى، إذ اتسم الموقف الأمريكي في بداية الأمر بالارتباك والتردد والحذر،

([336]) محمود فارس، مرجع سابق، ص 288.

([337]) راضون زيادة، مرجع سابق، ص 167.

([338]) عزمي بشارة، "تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 فبراير 2013 على الرابط

http://www.dohainstitute.org\release\dbc39132-41bd-

([339]) أبو القاسم محمود حمدي،" قراءة في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012 على الرابط

http://digital.ahram.org.eg\articlles.aspx?Serial=124033&eid=1875

([340]) عزمي بشارة، مرجع سابق.

ومراقبة سلوك النظام السوري، وردة الفعل الشعبية، ومن ثم المراهنة على قيام النظام بتقديم تنازلات وإجراء إصلاحات تتضمن الحدَّ من مركزية احتكار السلطة، وتلبية احتياجات الشعب السوري، وإنهاء العنف، وفتح ممرات المساعدات، لذلك كانت التصريحات الأمريكية في ظلِّ الأزمة مقتصرة على وقف العنف، وتلبية مطالب المحتجين[341].

ونظرًا لعدم امتلاك الإدارة الأمريكية الصورة الحقيقية للمجتمع السوري وتوجهاته السياسية، ومحدودية أدوات الضغط التي تمتلكها الولايات المتحدة على النظام السوري، وعدم رصد أي حراك سياسي حقيقي داخل سوريا خلال عهد حزب البعث، لذا نجد أن الداخل السوري غير مفهوم لدى الولايات المتحدة؛ ما حدا بالولايات المتحدة إلى الاستعانة بتركيا التي تمتلك أدوات الضغط والتأثير في كلٍّ من النظام والمعارضة، لكن فشل أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي في إقناع بشار الأسد بإيقاف الحل الأمني، وإجراء الإصلاحات السياسية اللازمة، والاستجابة لمطالب الشعب واحتواء الأزمة[342].

وقد رأت الادارة الأمريكية أن البديل الأفضل هو مطالبة بشار الأسد بالتنحي باعتبار أن نظامه فقد شرعيته، كما تم ممارسة الضغط على النظام السوري من خلال دعم المعارضة سياسيًّا وإعلاميًّا واقتصاديًّا، وفي 18 يونيو 2011 فرضت الولايات المتحدة حزمة من العقوبات الاقتصادية شملت الرئيس بشار، وعددًا من المسؤولين السياسيين، كما حاولت استصدار قرار من مجلس الأمن لإدانة النظام، وتحميله مسؤولية العنف الدائر في سوريا، كما سعت إلى تغيير التحالفات داخل سوريا؛ بهدف العمل على إضعاف النظام، ويعني ذلك استمرار سياسة الاستنزاف الداخلي في سوريا لجميع أطراف الصراع لصالح الاستراتيجية الأمريكية[343]، وهدفت الولايات المتحدة من ذلك إنهاك النظام السوري عسكريًّا وأمنيًّا من أجل دفعه إلى الانهيار، والعمل على إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية؛ لتقوية موقفها التفاوضي مع إيران[344].

ولكن بالرغم من أن الولايات المتحدة رأت أن نظام بشار لم يعد له مكانة في حلِّ الأزمة السورية إلا أنه لم تكن هناك مصلحة أمريكية حقيقية في تغيير النظام، سواء فيما يتعلق بمواقفه من الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلاقته مع إيران، ورغم دعوة أمريكا المتكررة لتنحي نظام بشار إلا أن الولايات المتحدة لم يكن لديها ثقة كاملة في المعارضة السورية؛ نتيجة انقسامها، وعدم امتلاكها هيكلية عسكرية متماسكة، كما أنها لم تكن مطمئنة لما ستصل إليه الأوضاع في سوريا بعد نظام بشار، وبالأخص بعد ظهور عناصر إسلامية متطرفة، وإظهار ولائها لتنظيم القاعدة، ولكن يبقى ارتباط النظام مع كلٍّ من إيران وحزب الله عاملًا أساسيًّا في تأييد المعارضة

(341) مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق.
(342) عزمي بشارة، مرجع سابق.
(343) المرجع سابق.
(344) آزاد محمد علي وآخرون، "خلفيات الثورة"، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص ص 469-472.

السورية حتى عن طريق أطراف أخرى، سواء كانت تركيا أو دول عربية لإدخال الحكم السوري في عملية إنهاك، واستهلاك عسكري واقتصادي؛ أملًا في إضعافه سياسيًّا وماديًّا[345].

وبعد تجاوز النظام السوري للخطوط الحمراء التي وضعتها الولايات المتحدة باستخدام السلاح الكيماوي في مواجهة قرى الغوطة الشرقية، اتخذ الرئيس أوباما قرارًا بتوجيه ضربة عسكرية محدودة للنظام؛ بهدف إضعافه، وإتاحة الفرصة للمعارضة لمواجهة الجيش السوري، بما يفرض واقعًا متوازنًا بين الطرفين، ويحجم حالة التفوق العسكري التي حققها النظام السوري[346].

ولكنها حجمت تلك الضربة نظرًا للتكلفة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي قد تتكلفها الحكومة الأمريكية، ونظرًا لأن الكونجرس رفض منح القرار تفويضًا؛ لأنه يرى أن التدخل العسكري المباشر لا يخدم المصالح الأمريكية، وأيضًا لتعقد الموقف الإقليمي في مرحلة ما بعد الأسد؛ ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على المصالح والحلفاء الأمريكيين في المنطقة[347].

إذ إن جزءًا كبيرًا من المعارضة يتشكل من الفصائل الدينية المتشددة، والتي تتمتع بثقل كبير، ولأنها أيضًا لم تبدِ موقفًا موحدًا، ورؤية واضحة، وتنسيقًا بين مكوناتها؛ ما يجعل خلافاتها رسائل غير مطمئنة لكلِ مَن يسعى إلى مساعدتها على إسقاط نظام بشار، ونتيجة لرفض بريطانيا مساندة الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، وكذلك عجز الولايات المتحدة في الحصول على موافقة مجلس الأمن؛ بسبب امتناع روسيا التي تحركت سياسيًّا لمنع تلك الضربة ضد النظام، من خلال طرح مبادرة لتفكيك الأسلحة الكيميائية، ووضعها تحت إشراف دولي، والتخلص منها وفق جدول زمني يلتزم به الأسد.

تراجعت الولايات المتحدة عن الضربة العسكرية لنظام بشار[348]، وأسهمت المبادرة الروسية في إعفاء أوباما من الحرج السياسي، ومثلت مخرجًا لأمريكا، ونجحت في الحفاظ على النظام السوري، وتمكنت الولايات المتحدة من احتواء السلاح الكيماوي، والحفاظ على أمن إسرائيل، وهذه المعادلة عزَّزت من الدور الإيراني في مواجهة الدور السعودي والتركي[349].

ونجد أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية منها:-

---

([345]) المرجع السابق ص ص 476-477.

([346]) صافيناز أحمد،" احتمالات الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا: الأهداف والتداعيات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط http://acpss.ahram.org.eg\Review.aspx?Serial=137

([347]) أحمد أبو زايد وعبدالله بلال،" الموقفان الروسي والصيني من أزمة كيماوي الأسد.. خارطة ومحددات الموقف"، بيروت، معهد الدراسات العربية، 24 سبتمبر 2013 على الرابط http://\studies.alarabiya.net\hot

– محمود أبوالقاسم، "الأزمة السورية وتداعيتها ما بعد الفيتو"، الأهرام الرقمي، 1 مارس 2012 على الرابط http://digital.ahram

([348]) توفيق شومان ومحمود حيدر وآخرون، "ثورات قلقة مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي"، بيروت مركز الحضارة لتنمية الفكر، ط 1، 2013، ص ص 56-60.

([349]) محسن محمد صالح، "السياسة الأمريكية في سوريا: جدران الدم"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 15\8\2016 على الرابط http://www.alzaytouna.net\2016\08\15%D9%85

- خصوصية الحالة السورية؛ حيث إن سوريا لها ارتباطاتها التحالفية مع محور نفوذ مناهض للسياسة الأمريكية، وبالتالي ليس للولايات المتحدة طاقة على تحمل معركة مفتوحة مع أطراف هذا المحور، والتي قد تمتد لمدة طويلة، وتتعدد مواقعها، وبالتالي فإن مِن مصلحة الولايات المتحدة العمل على استخدام سياسة استنزاف النظام السوري أطول مدة ممكنة بدلًا من مواجهته، واستبداله بنظام آخر، لذلك تبين أن الولايات المتحدة تستطيع تحمل مشاهد التعذيب والقمع في سوريا مهما كانت شديدة، ولا تستطيع تحمل تبعات التدخل الناجع في قراءة للمسألة من زاوية النتائج، وما يترتب عليها من خسائر مادية، وعلى مصالحها التي يصعب تعويضها من بلد فقير بثروته النفطية كسوريا[350].

- كذلك كان للدروس والعبر من غزو أفغانستان والعراق دور في التراجع عن غزو سوريا؛ حيث إن قرار أمريكا لغزو أفغانستان والعراق كان قرارًا خاطئًا، وبالتالي لعبت الخسائر التي منيت بالولايات المتحدة وتداعيات الأزمة المالية العالمية دورًا كبيرًا في التأثير على القرار الأمريكي؛ حيث كانت توجهات أوباما القاضية بعدم الدخول في مغامرات عسكرية خارج البلاد، وانتهاج سياسة الحوار، وتحويل الأعباء الإقليمية إلى الدول الإقليمية القادرة على تحمل المسؤولية[351].

- الموقف الإسرائيلي؛ حيث إن الموقف الإسرائيلي له وزن داخل أروقة صنع القرار في الولايات المتحدة؛ حيث إن أجهزة صنع القرار الإسرائيلي هي مع بقاء نظام بشار كضامن لمصالح إسرائيل، إذ ترى هذه الأجهزة أنه لا يجب أن تشهد المعارضة تقدمًا، ويجب عدم دعم الثوار عسكريًّا وماديًّا[352].

- التوجهات السياسية والأيديولوجية للمعارضة، إذ لا ترغب الولايات المتحدة بدعم الجماعات المسلحة للمعارضة؛ ما يؤدي إلى حسم الموقف لصالحها؛ لأنها تخشى أن يؤثر ذلك على البيئة الإقليمية، ويكون أيضًا له تداعيات على البيئة الداخلية بالأخص فيما يتعلق بأمن إسرائيل.

- كذلك فإن بروز الدور الصيني وتصاعده اقتصاديًّا وسياسيًّا، والاكتشافات الهائلة للنفط والغاز أدى إلى وضع منطقة آسيا على جدول أعمال الخارجية الأمريكية، وإعادة النظر في سياستها الخارجية[353].

- كذلك من ضمن العوامل التي أدت إلى تبلور هذا الموقف الأمريكي تجاه سوريا هو أن يسهم انهيار السلطة المحلية في حرب أهلية ذات خلفيات عرقية ودينية وإثنية تمتد خارج سوريا.

- كذلك أسهمت روسيا مع الولايات المتحدة عبر اتفاقهما على تخفيف حدة التوتر، وتمهيد الطريق أمام العودة؛ للبحث في أسس الحل السياسي الذي يمهد لجميع الأطراف السياسية السورية الوصول إلى حلٍّ نهائي يُنهي هذه الأزمة.

([350]) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" الموقف الأمريكي من الثورة"، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 27 فبراير 2013، ص1.

([351]) بسمة حجازي،" أمريكا والنظام السوري.. عصا بشار وجزرة أوباما"، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 25\8\2015 على الرابط http://rawabetcenter.com\achives\11524\amp

([352]) المرجع السابق.

([353]) عزمي بشارة، مرجع سابق.

خلاصة القول إن سياسة الولايات المتحدة في عهد أوباما اعتمدت على استخدام التفاوض والقوة الناعمة، وأنه كان يفضل ألا يغامر في السياسة الخارجية، وبالأخص في الشرق الأوسط، وأن توجهه كان نحو جنوب آسيا، ونجد أن تزايد معدلات البطالة وتراجع أمريكا كقوة عالمية متربعة على النظام العالمي، وتعرض الولايات المتحدة لخسائر كبيرة اقتصادية وسياسية وعسكرية بعد حروبها في العراق وأفغانستان، كل ذلك أدى إلى أن اتخذت الولايات المتحدة قرارًا بعدم تحمل القدرة على المغامرة العسكرية في منطقة تقع إسرائيل في قلبها.

2-الموقف السعودي من الأزمة السورية

منذ البداية كانت العلاقات بين السعودية وسوريا في حالة مدٍّ وجزرٍ؛ حيث تميزت بالتعاون والتكامل تارة والتنافس والقطيعة تارة أخرى، ولقد اتسمت العلاقات بين الدولتين في عهد الرئيس حافظ الأسد بالتعاون والتفاهم؛ حيث قام النظام السوري بدعم الموقف الخليجي ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية، وبالرغم من تحالف سوريا مع إيران إلا أنه حقق الموازنة بين علاقته بإيران، وتحقيق مصالحة مع السعودية[354].

وفي عهد بشار الأسد أصبح هناك انفتاح سعودي على سوريا، بعد تأييد القيادة السورية للمبادرة السعودية في بيروت عام 2002، ولكن هذه العلاقات لم تبق في حالة تعاون، ففي عام 2005 توترت العلاقات السورية السعودية بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، وأيضًا كنتاج لتقارب سوريا مع إيران على حساب علاقتها بدول الخليج، فأصبح هناك اختلاف واضح في المصالح السورية – السعودية، فإذا كانت فترة حافظ الأسد اتسمت بالموازنة في علاقته بإيران ودول الخليج إلا أن بشار الأسد أخفق في تحقيق ذلك الهدف، فقام بتوثيق علاقاته مع إيران على حساب علاقاته بالدول العربية، وعند بداية الأزمة السورية كانت العلاقات السعودية السورية مميزة بالتقارب والتعاون بشكل أو بآخر[355].

ومن ثم وقفت السعودية في بداية الأمر موقفًا مناهضًا للتحولات السياسية في المنطقة العربية؛ حيث قامت بالاعتراض على طريقة تغيير أنظمة الحكم بالاحتجاجات الشعبية والثورات، وأظهرت ذلك حتى بالنسبة لأنظمة غير الصديقة، إذ لم يخرج الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية عن تلك المواقف، فقامت السعودية بدعم النظام السوري في بداية حدوث الأزمة، واعتبرت أن ما يحدث في سوريا مؤامرة تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار النظام السوري.

وكان سبب تضامنها مع النظام السوري في البداية هو خشيتها من انتقال هذه الأزمة إلى دول الخليج، بالأخص بعد قيام الاحتجاجات في البحرين، وتأييد إيران لها، وأيضًا بسبب دعم النظام السوري للسعودية في إرسال قوات درع الجزيرة لدعم النظام، وللقضاء على الاحتجاجات في البحرين، بالرغم من رفض إيران لذلك الموقف.

([354]) معتز سلامة، "سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة"، السياسة الدولية، العدد190، المجلد 47، ص 3.

([355]) عزمي بشارة، "سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن"، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2013، ص ص 529-533.

كذلك يعود موقف السعودية في دعم النظام السوري في بداية الأزمة إلى عدم وجود موقف إقليمي أو دولي حاسم ضد النظام السوري، والمراهنة على تقديم النظام للإصلاحات التي أعلن عنها في بداية الأزمة، ولكن سرعان ما تحول النظام السعودي الداعم للنظام السوري، ويعود سبب التحول في الموقف السعودي تجاه هذه الأزمة إلى تأثر الرأي العام السعودي بالعنف الذي يستخدمه النظام السوري تجاه المعارضة، وبالأخص بعد مجزرة حماة، هذا من الناحية المعلنة، أما بالنسبة للأسباب غير المعلنة لتحول الموقف السعودي فتتمثل في العامل الطائفي، إذ لعب دوره في بروز الموقف السعودي، وشكل عاملًا ضاغطًا على نظام الحكم السعودي[356].

كذلك استغلت السعودية الأزمة السورية، وما يحدث لمواجهة النفوذ الشيعي، ومنع تمدده في الخليج العربي؛ خوفًا من تشكيل هلال شيعي في منطقة الخليج والجزيرة، وبالأخص بعد تفرد إيران بالعراق بعد انسحاب القوات الأمريكية منها، ووجود قوى لها في سوريا، فضلًا عن تزايد المخاوف من تصاعد النفوذ الإيراني في اليمن، ومحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية أخرى، الأمر الذي يُسهم في تطويقها بهلال شيعي من شمال شبه الجزيرة، في كلٍّ من الشام والعراق، وقد تزامن تحول الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية مع بروز مواقف إقليمية ودولية داعمة للمعارضة السورية، وقد بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري؛ ما أدى إلى تلاقي الموقف السعودي الداعم للمعارضة مع تلك المواقف، إضافة إلى الموقف التركي[357].

وفي 8 أغسطس 2011 وجه الملك عبدالله خطابًا حول ما يحدث في سوريا، ذكر فيه أن مستقبل سوريا بين خيارين إما الحكمة أو الفوضى، وطالب النظام السوري بإيقاف آلة القتل وإراقة الدماء، وتفعيل إصلاحات شاملة، وأن المملكة تقف تجاه مسؤوليتها التاريخية نحو أشقائها.

وفي الوقت نفسه طالبت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الأسد بالتنحي الفوري بعد أن فقد شرعيته بالكامل، ومنذ ذلك الوقت بدأت الأزمة تأخذ منحنى دوليًا، وازداد المشهد تعقيدًا عندما جلب النظام ميليشيات من إيران وحزب الله للقتال إلى جانبه، ونتج عن ذلك توفير أرض خصبة لصراع الجماعات الإرهابية.

وتطورت المواقف السعودية إزاء الأزمة السورية شيئًا فشيئًا، فأثناء انعقاد مؤتمر أصدقاء سوريا في فبراير عام 2012 ذهب الأمير سعودي الفيصل إلى أن الحل الوحيد للأزمة السورية هو نقل السلطة طوعًا أو كرهًا، وفي المؤتمر التقى بوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون وأوضح أن تسليح المعارضة فكرة ممتازة، كما طالبت السعودية دول الاتحاد الأوروبي الإسراع بتسليح المعارضة السورية، وقد دعا مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن إلى الاجتماع بصورة عاجلة لفكِّ الحصار عن حمص، ومنع ارتكاب النظام وحلفائه مجازر وحشية

([356]) المرجع السابق، ص ص 542-545.

([357]) مروان قبلان، "السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه"، مجلة سياسات عربية، العدد السادس، يناير 2014، ص 13.

بحقّ سكان المدينة التي تتعرض لهجوم من قبل الجيش السوري، وقد طرحت الأزمة أكثر من مرة في أروقة مجلس الأمن، وقدمت مشاريع قرارات تدين النظام السوري، وتكون في صالح الثوار ولكنها فشلت نتيجة استخدام الفيتو الروسي والصيني.

وعند تولي الملك سلمان الحكم في بداية 2015 أكدت السعودية على ضرورة إيجاد حلٍّ للأزمة السورية، وأعلنت دعمها للمقاومة المعتدلة بالتعاون مع دول إقليمية ودول عظمى، وقد أكدت المملكة أن اتفاق جنيف 1 يمثل مدخلًا لتحقيق الاستقرار في سوريا، كذلك ذهب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى أن الحل السياسي يتمثل في تشكيل مجلس انتقالي يدير أعمال سوريا، ويحافظ على مؤسساتها المدنية والعسكرية، ويضع دستورًا جديدًا يؤهل الدولة لانتخابات جديدة.

وقد أعلن السلاح الجوي الروسي في 30 سبتمبر 2015 تنفيذ ضربات ضد تنظيم داعش، ولكن سرعان ما ذكرت تقارير ميدانية أن المستهدف هو المعارضة المعتدلة، وبناء على ذلك أصدرت حكومة كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإنجلترا والسعودية وقطر وتركيا بيانًا أكدوا فيه على سقوط مدنيين جراء الغارات الروسية، وعدم استهداف داعش.

ويمكن النظر إلى التدخل الروسي باعتباره واحدًا من وجوه الخلاف الأمريكي السعودي بشأن سوريا، فهذا التدخل جاء بشكل أساسي لسحب أي إمكانية لتفعيل الدور السعودي في سوريا، وبالذات نتيجة التفاهم والتنسيق الروسي الأمريكي في العديد من أوجه الأزمة السورية، كما أن المملكة التي كانت ولا تزال صديقة للولايات المتحدة تلقت ضربة استراتيجية كبيرة عندما تم التفاهم الأمريكي مع إيران على ترتيب بعض ملفات المنطقة بالبعد عنها، فقد شعرت أنها ليست حليفة للولايات المتحدة، وإن كانت صديقة لها، بينما وقفت إيران حليفة للولايات المتحدة من دون أن تكون صديقة، وقد لعبت هذه الثنائية التي حكمت العلاقة متعددة الأطراف بين الولايات المتحدة والسعودية وإيران دورًا كبيرًا في قضايا المنطقة، بالأخص في الملف اليمني والعراقي اللذين شهدا اختلافًا كبيرًا بين الولايات المتحدة والسعودية حول كيفية الحل وشكله[358] كما سيأتي الذكر.

ونتيجة لهذا التقارب والتنسيق الأمريكي مع كلٍّ من روسيا وإيران، حاولت السعودية أن توجه رسائل للولايات المتحدة أنها قادرة على إيجاد أصدقاء آخرين يمكن الاعتماد عليهم، فقد تم توقيع اتفاقيات عسكرية مع فرنسا، كذلك تمت دعوة الرئيس الفرنسي- (فرانسوا هولاند) إلى حضور أعمال قمة مجلس التعاون في مايو 2015، كما حاولت السعودية التوجه نحو روسيا لتعميق العلاقات معها في مختلف المجالات، ومنها المجال العسكري، لكن تبقى نقطة الخلاف الرئيسية بين المملكة وروسيا هي المتعلقة بالدور الإيراني في المنطقة؛ حيث إن روسيا غير مستعدة للتنازل عن الدور الإيراني، كما أنها مصرة على بقاء بشار الأسد بالأخص في

([358]) يحي الشهري، "رؤية تحليلية لموقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية السورية"، المركز الديمقراطي العربي، 9 ديسمبر 2015 على الرابط
https://www.democraticac.de\?p=24252

ظلّ التقارب الأمريكي الإيراني في عهد أوباما؛ حيث إن روسيا وجدت نفسها مضطرة للحفاظ على علاقات قوية مع إيران لموازنة العلاقات الأمريكية الإيرانية[359].

خلاصة القول إن موقف السعودية ظلَّ ثابتًا خلال فترة حكم الرئيس أوباما، إذ دعت إلى عقد مؤتمر يوحد صفوف المعارضة، كما ظلت تؤكد أن المخرج الوحيد للأزمة السورية هو رحيل بشار الأسد، وهي تُدرك أن نفوذ إيران في سوريا سيشكل خطرًا كبيرًا عليها، إلا أن الولايات المتحدة اختلفت معها في بعض هذه الأمور، فهي لم تكن ترضى بعقد مؤتمر للمعارضة، كما أنها قامت بالتنسيق مع إيران في العديد من المواقف؛ ما يعني زيادة النفوذ الإيراني بشكل كبير على حساب المملكة.

3-الخلافات الأمريكية السعودية بخصوص سوريا

انعكست الحرب في سوريا على العلاقات السعودية مع الولايات المتحدة؛ حيث كانت السياسة السعودية داخل سوريا تدور حول عقدتها من إيران؛ بسبب تمددها ونفوذها الإقليمي، وبالأخص أن العلاقات الإيرانية السورية علاقات تحالف استراتيجي في جميع المجالات، وفي حين اتفقت كل من الولايات المتحدة والسعودية على هدف واحد أساسي، وهو إبعاد نظام بشار، وتقويض النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة، إلا أنهما اختلفا على الأولويات؛ حيث رأت الولايات المتحدة أن اتفاقًا نوويًا إيرانيًا بشروط مقبولة يعتبر هو الأولوية لها في سياستها، ولكن الأولوية في السياسة الخارجية السعودية هي تحرير سوريا؛ لأن سوريا تمثل للسعودية بعدًا استراتيجيًا، ومن ثم كانت الخشية من تمدد النفوذ الإيراني بعد امتداده في العراق ولبنان، بالإضافة إلى البعد الطائفي للصراع السني الشيعي[360].

وقد تصاعدت السياسة السعودية تجاه سوريا، وبخاصة مع الغضب من الموقف الأمريكي الحذر من التخلص من نظام بشار، فقامت السعودية بسحب السفير السعودي من دمشق في أغسطس 2013[361]، وتطور الموقف السعودي ليصل إلى الدعوة لتسليح المعارضة، وهو الموقف الذي اتخذه سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الأسبق في ذلك الوقت، فضلًا عن المنتدى الاستراتيجي الخليجي – الأمريكي كما سبق الذكر[362].

([359]) المرجع السابق.

([360]) F.Gregory Gause, "Tensions in the American Saudi Relationship", Washington , DC:Brookings Institution,Apr.27,2014, at
http://www.brookings.edu\research\opinions\2014\04\27-american-saudi-tension-gause

([361]) المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، "كلمة خادم الحرمين الشريفين لأشقائه في سوريا"، 30 يوليو 2013 على الرابط
http://www.mofia.gov.sa\ServicesAndinformation\news\TwoHolyMosquesSpeeches\Pages\891042.aspx

([362]) عمر الحسن، "دول الخليج والأزمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يوليو2012 على الرابط
http://studies.aljazeera.net\reports\2012\06\201262873127604373.htm#anc49

وقامت السعودية بالفعل بتدعيم المعارضة داخل سوريا (الجيش السوري الحر)[363]، بل شنَّت حملة دولية للضغط على النظام السوري، ودفع الولايات المتحدة للتدخل العسكري لخلع نظام بشار، بالأخص بعد ورود تقارير تُظهر تجاوز النظام السوري الخط الأحمر؛ نتيجة استخدام الأسلحة الكيميائية[364].

وانتابت السعودية خيبة الأمل عندما أحجمت الولايات المتحدة عن التدخل في سوريا، وشككت في قدرة الولايات المتحدة على حماية المنطقة، وتناقص نفوذها، وقد حذر رئيس المخابرات السعودي آنذاك الأمير بندر بن سلطان بأن المملكة ستجري تغييرًا كبيرًا في علاقتها مع الولايات المتحدة؛ احتجاجًا على عدم تحركها في الملف السوري، والحرب الدائرة داخلها، ومبادراتها للتقارب مع إيران[365]، وقد وصف الأمير تركي الفيصل سياسة أوباما في سوريا بأنها جديرة بالرثاء، كما سخر من الاتفاق الأمريكي الروسي للتخلص من الأسلحة الكيماوية لحكومة الأسد، وقال إنها (حيلة) لتفادي أوباما القيام بحلٍّ عسكري داخل سوريا[366].

واعتذرت السعودية عن مقعد غير دائم في مجلس الأمن كتعبير عن رفضها للسياسة الأمريكية؛ ذلك لأن الولايات المتحدة سمحت للنظام السوري بقتل شعبه دون أي عقوبات رادعة، وكذلك كتناج للفشل في حلِّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[367].

كذلك ألغت السعودية خطابها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 أكتوبر عام 2013، وأوضحت أن السبب في ذلك هو أن المنظمة الدولية عاجزة عن حلِّ القضايا التي تُعرض عليها، وبالأخص مشكلة سوريا وفلسطين[368]، وقد أرسل الملك السعودي رسالة إلى الرئيس أوباما، وقال فيها (إن مصداقية أمريكا ستكون على المحكِّ إذا تركت الأسد ينتصر)[369].

ومن ثم يمكن القول إن عام 2013 هو الأسوأ في العلاقات الأمريكية – السعودية؛ حيث تصاعدت الخلافات بسبب ضياع فرصة الإطاحة بالأسد، وأيضًا شكوك السعودية حول مصداقية الولايات المتحدة

([363]) "السعودية تدعم الجيش الحر بصواريخ جديدة"، العربية نت، 17 أغسطس 2013، على الرابط
http://www.alarabiya.net\ar\arab-and-world\syria\2013\08\17\html

([364]) Barack Obama , "Remarks to the White House Press Corps", Washington, DC:20Aug.2012,The White House, at http://www.whitehouse.gov\the-press-office\2012\08\20\remarks-president-white-house-press-corps

([365]) Amena Baker and Warren Strobe, "Saudi Arabia Warns of Shift Away From U.S. Over Syria Iran",Reuters,oct.22,2013,at
http://www.reuters.com\article\2013\10\22\us-saudi-usa\idUSBRE99L0K120131022

([366])Ibid.

([367]) "السعودية ترفض عضوية مجلس الأمن لعجزه عن حلِّ قضايا الشرق الأوسط"، رويترز، 18 أكتوبر 2013، على الرابط
http://ara.reuters.com\article\topNews\idARACAE9B27AU20131018

([368]) Rick Gladston, "In a First, Saudis Cancel a Speech at the U.N",The New York Times, Oct.4,2013,at http://www.nytimes.com\2013\10\04\world\middleeast\in-a-first-saudis-cancel-a-speech-at-the-un.htm

([369]) Benedetta Berti and YoelGuzansky , "Saudi Arabias Foreign policy on Iran and the Proxy War in syria : Toward a new Chapter?", Israel Journal of Foreign Affairs III.no.3, 2014, p27.

بالحفاظ على الأمن السعودي؛ حيث إن الولايات المتحدة تخلت عن السعودية، وتركتها أمام التمدد الإيراني في سوريا بعد العراق ولبنان، وحيدة دون مساندة، ولكن في عام 2014 تغير الموقف السعودي تجاه سوريا، فقد خففت السعودية من تصريحاتها، وقامت المملكة بتغيير المسؤولين عن الملف السوري، ومنهم رئيس الاستخبارات السعودي المعادي لسياسة الأسد الناقد الشديد لسياسة أوباما تجاه سوريا[370].

وبدأت المملكة في التركيز على محاربة التطرف في المعارضة السورية، ومحاربة الإرهاب، وحاولت الولايات المتحدة إرسال تطمينات للمملكة واحتواء قلقها، وقام الرئيس أوباما في أبريل 2014 بزيارة إلى السعودية، والتأكيد على أهمية الحليف السعودي، لكن دون الإشارة إلى تعديل أو تغيير السياسة الأمريكية تجاه سوريا، وخلال هذا اللقاء تمَّ الاتفاق على برامج مشتركة لتدريب المعارضة السورية[371].

ثانيًا: الاحتجاجات البحرينية

اختلفت الحالة البحرينية عن باقي الثورات العربية، من حيث التوصيف الدقيق للأحداث، أهي ثورة شعبية أم انتفاضة جماهيرية أم حركة احتجاجية، فالثورة تنطوي على إحداث تغيير جذري يعيد صياغة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين عبر عمل شعبي واسع[372]، ومن ثم فإنه لا ينطبق على الحالة البحرينية مسمى الثورة الشعبية؛ لأنها لم تؤد إلى إدخال تغييرات جوهرية على العقد الاجتماعي داخل البحرين؛ لأنها اقتصرت في فعاليتها على الشيعة دون مشاركة فعالة من السنة، فلذلك يرى البعض أن أحداث البحرين لم تجاوز كونها حركة احتجاجية عنيفة[373].

وقد بدأت الاحتجاجات البحرينية في 14 فبراير 2011م، وأدت إلى وقوع مواجهات عنيفة مع أجهزة الأمن أسفرت عن مقتل أحد المحتجين، وانطلقوا في تحركاتهم في الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق الميثاق البحريني[374]، وقد اتخذوا دوار اللؤلؤة ميدانًا لممارسة الفعالية، ورفع شعاراتهم الاحتجاجية، وبعد تزايد الاحتجاجات توافقت دول مجلس التعاون الخليجي على دعم النظام البحريني عسكريًّا، فأرسلت إلى البحرين قرابة 15 ألف جندي معظمهم سعوديون.

([370]) Ibid.p.30

([371]) "أجواء زيارة أوباما للسعودية ونتائجها"، تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 3 أبريل 2014 على الرابط http://www.dohainstitute.org\release\5clc0fif-e349-4c78-a49b-aa86fd9a52fa

([372]) إيمان أحمد رجب، "طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص 9.

([373]) الجزيرة نت الأخبار، "قوة سعودية للبحرين والمعارضة ترفض"، 14\3\2011 على الرابط http://www.aljzeera.net\new\pages\b93baeeb-a821-2be2

([374]) Rachel Bronson , "Saudi Arabia Intervention in Bahrain:A necessary Evil or a strategic Blunder?", Foreign policy Research Institute, March,2011 at http://www.fpri.org\docs\media\201103.bronson.saudiarabia.pdf

وبعد مُضي شهر من الاحتجاجات البحرينية في 14 مارس 2011م[375]، قد أعلن وزير الإعلام السابق نبيل البحر أن قوات مجلس التعاون الخليجي ستشارك في حفظ النظام والأمن، والحفاظ على المواقع الحيوية، والمباني الحكومية[376].

وقامت السلطات البحرينية بفرض قانون الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر بعد دخول قوات (درع الجزيرة) لحماية سلامة المواطنين والبلاد، وفق إعلان رسمي[377]، وسيطرت الحكومة على دوار اللؤلؤة، وبالتالي استطاعت الحكومة استعادة السيطرة مرة أخرى[378].

وتراجعت المعارضة وبدأ خطابها يتجه إلى المرونة بشكل كبير، إذ تنازلت عن شروطها السابقة للبدء في الحوار مع الحكومة[379]، إذ اشترطت إطلاق سراح المعتقلين الذين احتجزوا على خلفية الأحداث وسحب قوات درع الجزيرة، وهي شروط أقل حدة من الشروط السابقة، وهي حل الحكومة، وانتخاب مجلس لإعادة صياغة الدستور[380].

وفي هذا الإطار أكد مجلس جامعة الدول العربية أن دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين شرعي، وأنه جاء بناء على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية، الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي؛ لحماية المنشآت الحيوية في المملكة[381]، وذلك ردًّا على تصريحات إيرانية وصفت دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين بأنه احتلال قامت به قوات أجنبية[382].

ويمكن الحديث عن عدة نقاط في هذا الشأن وهي:

1-الموقف الأمريكي من الاحتجاجات البحرينية

2-الموقف السعودي من الاحتجاجات البحرينية

([375]) الجزيرة نت الأخبار، "وزير بحريني: أولويتنا استعادة الأمن"، 19\2\2011 على الرابط
http://www.aljazeera.net\news

([376]) الجزيرة نت الأخبار، "الجامعة تؤيد درع الجزيرة بالبحرين"، 23\3\2011 على الرابط
http://www.ajazeera.net\news\pags

([377]) الجزيرة نت الأخبار: عربي، "معارضة البحرين ترفض عرض الحوار"، 19\2\2011، على الرابط
http://www.aljazeera.net\news\pages\fccgob4

([378]) "Bahrain cages in villages with barbed wire ahead of rally" ,Al Akhbar English ,13 August 2013 at
http://english.al-akhbar.com\node\16710

([379]) سوسن أبوحسين، "وزير الخارجية البحريني: قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت الحيوية ضد أي تهديد خارجي"، الشرق الأوسط، 23 فبراير 2011 على الرابط
http://www.aawsat.com\details.asp?section=4&article=613833&issueno=11803#.Uzy9Dqisxe

([380]) المرجع السابق.

([381]) الجزيرة نت الأخبار، "أوباما يدعو لحوار جامع بالبحرين"، 28\2\2011 على الرابط
http://www.aljazeera.net\news\pages\c323\eb-3edf

([382]) الجزيرة نت الأخبار، "أمريكا تدافع عن قوات خليجية بالبحرين"،15\3\2011 \على الرابط
http://www.aljzeera.net\news\pages\3e362hfe-5927

3-الخلافات السعودية – الأمريكية بشأن البحرين

1-الموقف الأمريكي من الاحتجاجات البحرينية

اتخذت أحداث العنف في البحرين منحًا تصاعديًّا دفع الإدارة الأمريكية لتكرار مطالبتها للنظام البحريني بإجراء إصلاحات حقيقية ملموسة، وتجنب العنف مع المحتجين، بما يُسهم في تهدئة الأوضاع المضطربة، ويقود إلى معالجة سياسية للأزمة بدلًا من المعالجة الأمنية، وفي 18 فبراير 2011 أجرى أوباما اتصالًا هاتفيًّا مع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة؛ لحثِّه على إجراء إصلاحات بناءة، وعلى ضبط النفس[383].

وقد صدرت عدة تصريحات من مسؤولين أمريكيين لحثِّ السلطات البحرينية على ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات[384]، ومن ذلك تصريحات هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت؛ حيث إن في الوقت الذي كانت تعلو فيه أصوات المحتجين مطالبة بإسقاط النظام امتدحت كلينتون الأسرة الحاكمة في البحرين، على ما فعلته من فتح حوار سياسي مع المعارضة البحرينية بعد الأحداث العنيفة[385].

وفي 27 فبراير 2011 رحب أوباما بالتغييرات التي أدخلها ملك البحرين على حكومته بعد إقالة أربعة وزراء، ودعوته إلى حوار وطني بحريني لا يستثني أحدًا، ووصف البحرين بأنها شريك قديم، وأكد أن البحرين على صغرها تحظى بأهمية بالغة لدى الإدارة الأمريكية، إذ إنها تحتضن الأسطول الخامس الأمريكي، كذلك أرسلت الإدارة الأمريكية الأميرالي مايك مولن إلى البحرين؛ حيث أكد لملكها حمد بن عيسى وقوف واشنطن معه[386].

وقد قامت الولايات المتحدة بالدفاع عن قوات درع الجزيرة عند دخولها للبحرين، وأعلنت أن البيت الأبيض لا يعتبر دخول تلك القوات للبحرين بمثابة غزو.

وعقب إخلاء دوار اللؤلؤة من المعتصمين اتصل أوباما بالملك حمد بن عيسى، ودعا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وأعلن أيضًا عن قلقه العميق بشأن العنف الذي يحدث في البحرين، كذلك أعلن عن قلقة بشأن اعتقال القيادات البحرينية، وطالب بأن تكون الإجراءات القانونية لهؤلاء المعتقلين نزيهة وشفافة.

([383]) "Remarks by Secretary Hagel at the Manama ,Bahrain,U.S.Department of Defense",7 December 2013 at
http://www.defense.gov\transcripts\transcript.aspx?transcriptid=5336

([384])"US Navy Chief Admiral Greenert Confirms Expanded Footprint in Bahrain", Yahoo news,Bahrain News Agency,3December2013 at
http://www.bna.bh\portal\en\news\590772

([385])"Plan B for Bahrain What the United States Government Should Do Next",Human Rights First ,November 2013 at
http://www.humanrightsfirst.org\uploads\pdfs\HRF-Plan-B-Bahrain-rep.pdf

([386])"2013Human Rights Reports: Bahrain",Embassy of the United States in Manama,Bahrain at
http:\\bahrain.usembassy.gov\policy\human-rights-report.html

فنجد في النهاية أن الإدارة الأمريكية وقفت خلف النظام البحريني مدافعة عن بقائه، إذ إن بقاء النظام يمثل مصلحة أمريكية استراتيجية، بينما دعت الإدارة الأمريكية الحكومة البحرينية إلى تجنب الحل الأمني، واتباع الحل السياسي للأزمة البحرينية، سعيًا نحو تنفيس الاحتقان، وزيادة معدلات الرضا الشعبي عن أداء النظام، بما يضمن عدم عودة الاضطرابات مرة أخرى؛ ما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار[387].

وخلاصة القول نجد أن الموقف الأمريكي من الأزمة البحرينية قد قام بالأساس على رفض تغيير النظام البحريني، وذلك كنتاج للرفض السعودي، وكذلك الخوف من تمدد النفوذ الإيراني والرغبة في الحفاظ على منابع النفط مستقرة[388]، وهذا حدا بالإدارة الأمريكية إلى التخلي عن قيمها المنادية بالحرية رغم إظهار موقف يوازن بين مصالحها وشركائها في المنطقة، وأيضًا قيمها المنادية بالحرية أمام شعبها.

ورغم ذلك كله ووجود الموقف الأمريكي الرافض لتغيير النظام البحريني والمتوافق مع المطلب السعودي في هذا الشأن إلا أن الولايات المتحدة رفضت دعم التدخل السعودي – الخليجي في البحرين، وهذا ما سيتم التفصيل بشأنه لاحقًا.

2-الموقف السعودي من الاحتجاجات البحرينية

تُمَثِّل البحرين عمقًا استراتيجيًّا وحيويًّا بالنسبة للسعودية، وهي تقع ضمن دائرتها الأمنية الأولى، وهي لها أهمية كبيرة بالنسبة للسعودية لأسباب اقتصادية وسياسية وطائفية وجيوبوليتيكية؛ حيث تقع البحرين على بعد 20 ميلًا من الساحل الشرقي السعودي، وتحتوي على كمية كبيرة من النفط الثابت في العالم، ويسكن في الساحل الشرقي في السعودية 30% من الأقلية الشيعية الموجودة في السعودية، والذين يشكلون 70% من السكان الأصليين في البحرين[389].

ولهذا نجد أن أي اضطرابات تحدث في البحرين من الممكن أن تمتد وتُؤثر على السعودية التي تؤثر أيضًا على سوق النفط العالمي، ومن هنا نظرت السعودية للبحرين والاضطرابات بداخلها على أنها تهديد لأمنها، واعتبرت أن الأزمة في البحرين تجاوزت حدودها الداخلية وأنها ليست أزمة بين النظام الحاكم والمعارضة، بل أصبحت بمثابة تحدٍّ إقليمي يهدد دول الخليج[390].

([387]) بلال صعب، "حقائق البحرين المزعجة"، The Atlantic Council ، يوليو 2016، ص 9.

([388]) بلال عبدالله، "احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية والتجاذبات الإقليمية"، 1\9\2011، الأهرام الرقمي على الرابط http://digital.ahram.org\artiles.aspx?serial=715034

([389]) Rachel Bronson , "Saudi Arabia Intervention in Bahrain:A Necessary Evil Or a Strategic Blunder?", Foreign policy Research Institute, March,2011 at http://www.fpri.org\docs\media\201103.bronson.saudiarabia.pdf

([390]) محمد عز العرب، "الأزمة السياسية في البحرين حدود الربيع العربي"، كراسات استراتيجية، العدد 223 2011.
- "قوات من درع الجزيرة تدخل البحرين تجاوبًا من طلب المنامة للدعم"، العربية نت، 14 مارس، 2011، على الرابط http://www.alarabiya.net\articles\2011\\03\14\141506.html

ومن هنا اتخذت السعودية موقفًا سريعًا وحاسمًا، ودعمت النظام البحريني، ففي 14 مارس 2011 وصلت قوات درع الجزيرة المكونة من 1000 جندي سعودي، و500 فرد من القوات الأمنية الإماراتية، وناقلات جنود مدرعة إلى المنامة عاصمة البحرين عبر جسر الملك فهد في السعودية، والذي يربط البحرين بالسعودية، وذلك بطلب من الحكومة البحرينية، وذلك بناء على اتفاقية الدفاع المشترك التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي ببعضهم[391].

وأيضًا رأت السعودية أن الموقف لا يحتمل التأجيل، بالأخص بعد تدخل إيران التي لعبت دورًا كبيرًا في تأجيج الاحتجاجات، وانتهاز الفرصة، فالبحرين تعتبر فرصة ميسرة لإيران التي من الممكن أن تحرك بها الشيعة في السعودية، وبالأخص مع وجود تدخل بين أكثر المناطق التي يوجد بها شيعة في السعودية مربوطة بالبحرين، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع النظام السعودي للتحرك سريعًا[392].

3-الخلافات السعودية الأمريكية بشأن الأزمة البحرينية

رغم الموقف الأمريكي الرافض لتغيير النظام البحريني إلا أن مجمل الموقف الأمريكي من الاحتجاجات والتحركات الشعبية داخل البحرين كان غير حاسم ومذبذب وغير واضح، فلقد انتقدت الولايات المتحدة استخدام القوة ضد المحتجين في البحرين، وطالبت النظام البحريني باتخاذ بعض الإصلاحات الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان، ودعت إلى ضرورة الحوار بين طرفي الأزمة، ولكنها لم تطالب بتخلي النظام عن السلطة أو التنحي، وكانت واضحة في رد فعلها الذي تغلب عليه المصلحة الأمريكية.

وبالتالي رأى بعض المحللين أن الموقف الأمريكي من الاحتجاجات البحرينية كان سببًا في الخلاف مع السعودية، وذلك بسبب الموقف الأمريكي الرافض للتدخل السعودي الخليجي في البحرين، لكن رأى البعض الآخر أن الاحتجاجات في البحرين لم تكن سببًا حقيقيًا لخلاف بين الولايات المتحدة والسعودية، وذلك لعدة أسباب:

أولًا: أن تدخل السعودية قد وفَّر على الولايات المتحدة تكاليف التداخل في البحرين لحفظ أمن مملكة شديدة الأهمية بالنسبة لها، وبالتالي فإنه ضمنيًا نجد أن كلا من الولايات المتحدة والسعودية توافقتا على موقف معين، وهو رفض التمدد الإيراني في البحرين، ورفض إثارة القلاقل والاضطرابات، وزيادة حدة الموقف داخل البحرين.

ثانيًا: نجد أنه على الرغم من أن تدخل السعودية أثار انتقادات شديدة من قِبل بعض المسؤولين الأمريكيين إلا أنه في يوم 11 و12 مارس 2011 قام وزير الدفاع الأمريكي (روبرت جيتس) بزيارة عاصمة1 البحرين المنامة، والتقى بالملك حمد ملك البحرين وولي عهده، فهذه الخطوة لم تكن لتنتجه دون علم الإدارة

([391]) محمد عز العرب، مرجع سابق، ص 21.

([392]) Kenneth Katzman, "Bahrain: Reform,Security., and U.S.Strategy', CRS Report RL.218966, Washington,DC,Congressional Research Service.Nov.1,2013, p21, at Fpc.state.gov\documents\organization\21 8966.pdf

الأمريكية والرئيس أوباما، ولقد تحدث أيضًا الرئيس أوباما وبرر موقفه من البحرين قائلا بأن البحرين شريك طويل الأمد، وأن إيران حاولت استغلال الاضطرابات والقلاقل هناك، ولقد أعربت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك عن تأييدها للموقف السعودي قائلة: "إن البحرين لها الحق السيادي في دعوة قوات مجلس التعاون الخليجي تنفيذًا لاتفاقات الأمن والدفاع التي وقعتها".

كما برَّرَت تصرف الولايات المتحدة تجاه الموقف البحريني والمغاير في بعض الأحيان لمواقفها من أزمات وانتفاضات عربية أخرى "بأن الظروف تتغير بشكل كبير بين بلد وآخر، ومن الغباء التصرف بالمنهج ذاته مع جميع الدول، وعلينا أن نواجه دائمًا ضرورات تقودنا إلى عقد تسويات غير مثالية"[393].

ولقد أظهرت الاحتجاجات في البحرين موقف الولايات المتحدة المزدوج، ومثلت اختيارًا "حاسمًا" أمامها بين قدرتها على جمع أولوياتها المتناقضة ما بين تحقيق التوازن بين القيم الديمقراطية والإصلاح السياسي، ومن جهة أخرى تحقيق مصالحها، ومن هنا تظهر الازدواجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بحيث تعتبر السمة الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة لعقود طويلة[394].

خلاصة القول إن الأزمة البحرينية مثلت في جانب منها خلافًا بين السعودية والولايات المتحدة، إلا أنها مثلت في الجانب الأكبر قدرًا كبيرًا من التوافق والتطابق بين المصالح السعودية والأمريكية تلك المتعلقة بالجانب الجيوبوليتيكي.

ثالثًا: الثورة المصرية

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها السابقة، وذلك من خلال اتجاهها إلى دعم المعارضة التي تعيش خارج البلد، واتبعت سياسة جديدة طبقتها في مصر والمنطقة العربية، وذلك عن طريق فتح قنوات اتصال مع شخصيات داخل مصر من المثقفين والإعلاميين وأساتذة الجامعات، وأيضًا الناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان، وكانت حركة كفاية على علاقة وثيقة بالسفارة الأمريكية، وكذلك حركة 6 أبريل التي تُعتبر من أبرز مفجري الثورة المصرية، والتي كانت تعمل بدعم وتمويل أمريكي؛ حيث قامت هيلاري كلينتون بالسعي لدعم حكومتها لحركة التحرير والديمقراطية، وذلك على المستوى المادي والسياسي، وأيضًا الفني بتدريبهم على مواقع التواصل الاجتماعي التي تنظمها المنظمات الأمريكية من خلال السفارة الأمريكية في القاهرة[395].

كذلك فإن بعض المصادر ذهبت إلى قيام الولايات المتحدة بتقديم دعم كبير لحركة 6 أبريل، وحركة كفاية، فقد نشرت (الديلي تلغراف) تقريرًا حول دعم الحكومة الأمريكية لحركات التغيير والديمقراطية، وأيضًا كشفت

([393]) Frederic Wehrey ,"The Precarious Ally, Bahrain s Impasse and U.S. Policy Washington" , DC:The Carnegie Endowment for International peace , the Carnegie Papers , Feb .2013,p17 at http://carnegieendownment.org\2013\02\06\precarious-ally-bahrain-s-impasse-and-u.s.-policy-pub-50882

([394])عبدالله بلال، مرجع سابق.

([395]) حسن مصدق، "وثائق ويكليكس وأسرار ربيع الثورات العربية"، المغرب، الدار البيضاء، المركز العربي الثقافي، ط 1، 2012، ص ص 235-238.

وسائل (ويكيليكس) أن الحكومة الأمريكية قامت بالدعم من خلال مبالغ مالية ضخمة لحركة 6 أبريل عامي 2008 و2009، وكذلك أشار تقرير BBCالذي صدر في 29 يناير 2011 إلى قيام الحكومة الأمريكية بدعم للحركات الديمقراطية ماديًا، ولهذا كله هيأت الولايات المتحدة الأمريكية عدة وسائل لإدراج شعاراتها من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الساحة العربية بالأخص بين الشباب والطبقة المثقفة.

حيث إنه وفقًا لوثائق ويكليكس كانت الولايات المتحدة تُنفق الكثير من الاموال لدعم الشباب ومنظمات المجتمع المدني لترويج مفاهيم الديمقراطية، والعمل على تحقيقها بالأخص في مصر- عن طريق وسائل الإنترنت، والبرامج المعلوماتية الحديثة[396].

كذلك قامت مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية بتبني المعارضين والناشطين، وعملت على تدريبهم على استخدام طُرق التواصل الحديثة، فنجد أنه على سبيل المثال بيت الحرية الأمريكي قام بتدريب ما يقارب من 3000 شاب مصري خلال الفترة من 2005-2010 داخل مصر-، وذلك باستخدام برامج تختص بكيفية الإعداد للقيام بثورة تحت شعار الديمقراطية، ناهيك عن باقي المنظمات الأمريكية التي تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر الشباب المصري، وباقي دول الربيع العربي في دعم الشباب للتحرر من استبداد الأنظمة الحاكمة[397].

وعند بداية الثورة في 25 يناير 2011 قام الرئيس أوباما بإجراء اتصال هاتفي مع مبارك، مطالبًا باتخاذ إجراءات سريعة لعملية الانتقال السلمي للسلطة[398]، ويمكن الحديث في هذا الإطار عن النقاط الثلاث التالية:

ا-الموقف الأمريكي من الثورة المصرية وما تلاها.

ب-الموقف السعودي من الثورة المصرية وما تلاها.

ج-الخلافات السعودية – الأمريكية بشأن الثورة المصرية وما تلاها من أحداث.

ا-الموقف الأمريكي من الثورة المصرية وما تلاها

قامت ثورة 25 يناير بعد ثورة تونس التي سقط فيها نظام الرئيس زين العابدين، وكانت هي الخطوة الأولى نحو الديمقراطية لتونس، بما هيأ الشعب المصري وأصبح دافعًا قويًا له لقيام ثورته، والتحرر من نظام الاستبداد والفساد، ومنذ اليوم الأول للثورة ازداد المتظاهرون، وقامت الشرطة المصرية بقمع الثورة مستخدمة كل ما لديها من سبل من قتل وقمع لإطفاء شرارتها، ولكن اتسعت ساحات التظاهر السلمي، كل ذلك وضع أجهزة الأمن والنظام في وضع سيئ في 28 يناير 2011 جمعة الغضب التي أمر فيها حبيب العادلي وزير الداخلية آنذاك بإعطاء الشرطة أمرًا بالتفرق، وترك الشوارع خالية بدون رقيب، وفتح أبواب السجون لتعم الفوضى كنوع من الانتقام من

(396) المرجع سابق، ص 247.
(397) المرجع السابق، ص 233.
(398) أنطوان بصبوص، "التسونامي العربي"، ترجمة جورج كتورة، لبنان، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، 2013، ص 57.

الشعب المصري، وقد تم نهب ممتلكات الدولة بعد هذه الفوضى، وحرق أغلب مراكز الشرطة، وتدمير أمن الدولة والحزب الديمقراطي، وتهريب السجناء، والاستيلاء على قطع السلاح التابعة لوزارة الداخلية[399]، وقامت الحكومة المصرية ايضا بقطع وسائل الاتصال والإنترنت .

ونجد أن الثورة احتوت على مشاعر غضب كبيرة للثوار، فلقد خرج مبارك وألقى خطابًا لإثارة مشاعر الشعب، والتعاطف معه، واستعرض فيه تاريخه العسكري الطويل، وأيضًا بأنه لا ينوي الترشح لفترة رئاسية ثانية، ولن يرشح ابنه للرئاسة من بعده، ولكن هذا لم يغير من مجريات الثورة، وبالأخص بعد موقعة الجمل التي تم فيها الاعتداء والضرب وقتل المتظاهرين في 2 فبراير، والتمادي في ضرب المراسلين في القنوات الفضائية العالمية، كل ذلك أوضح طبيعة همجية ووحشية النظام.

ونتيجة لذلك تغير الموقف الأمريكي من داعم لنظام مبارك إلى الوقوف بجانب المتظاهرين بشكل رسمي، تحت مسمى دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، وقد كان الموقف الأمريكي الداعم لمبارك ناتجًا عن الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وبالأخص التي تتعلق بمعاهدة السلام مع إسرائيل.

ومجمل القول اتسم الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير بدرجة عالية من الارتباك بفعل الضغوط التي تعرض لها الرئيس أوباما، وأيضًا الناجمة عن فجائية الثورة المصرية، وتطور أحداثها بسرعة فائقة، وأيضًا التناقض الواضح بين ما تدعو إليه الإدارة الأمريكية من قيم الديمقراطية، وما تنفذه من خلال سلوكها، وأيضًا الخلل الذي أصاب المنطقة العربية، وأصاب المعادلة السياسية التي بذلت الولايات المتحدة جهودًا كبيرة وأموالًا طائلة لتحقيقها، وبالذات تحقيق أمن إسرائيل، وقد أكدت صحيفة نيويورك تايمز أن الولايات المتحدة فشلت في تقدير حجم المخاطر الحقيقية التي تهدد نظام مبارك (1981-2011)، وذلك من خلال أجهزتها الاستخباراتية، وبالأخص بعد سقوط نظام زين العابدين (1987-2011)؛ حيث إن الولايات المتحدة أساءت تقييم قوة الاحتجاجات منذ بدايتها؛ ما دفعها إلى السير على الحبال لعدة أيام مترددة بين انتهاج سياسة الحذر والصمت تجاه حليفها التاريخي، وبين مساندة الشعب المصري المنادي بالحرية والديمقراطية ومن ثم إسقاط نظام مبارك.

وكان هذا هو السبب في الحرج الحقيقي الذي وقعت فيه الإدارة الأمريكية، إذ إن الثورة المصرية رفعت شعارات لا تتعارض مع القيم الأمريكية، ومع ذلك التزمت الإدارة الأمريكية الصمت دون القدرة على بلورة سياسة محددة تساعد على تجاوز الأزمة؛ حيث إنها تتوافق مع قيم المتظاهرين، ولكن مصالحها بالأساس مع النظام؛ حيث إنها اتخذت هذه القيم لتمويل الثورات الملونة في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، فبالتالي فإن الرفض في دعم الثورة المصرية يوحي بالتوظيف السياسي لقضية التحول الديمقراطي، والتي أصبحت مطلبًا أساسيًّا بالنسبة لأمريكا لإخراج منافسيها السياسيين في نفس الوقت، فإن الدعم لهذه الثورات والقيم يصبح غير مرغوب تجاه الدول

(399) المرجع سابق، ص ص 60، 84.

الحليفة؛ خشية فقدان النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة، ومن هنا يلاحظ أن الولايات المتحدة كانت حريصة خلال هذه المرحلة على الحفاظ على مبارك أو إعداد بديل له[400].

ويرجع ذلك لخوفها من حدوث فراغ سياسي قد يفتح باب الصراع على السلطة، ويضع البلاد على طريق فوضى يصعب السيطرة عليها.

وبعد تنحي مبارك تأرجحت العلاقة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين، وكان الخلاف يدور بشكل أساس حول أن هذه الجماعة هي عبارة عن تنظيم غير شرعي، ثم انتهى الخلاف بظهور ذراع سياسية للجماعة، وهو حزب الحرية والعدالة، وبعد نجاح مرسي في الانتخابات رحَّبت الإدارة الأمريكية بنتيجة الانتخابات، وانتهجت سياسة هدفت إلى تحقيق التوازن بين عدد من القيم والمصالح الأمريكية، ولكنها توقعت من مرسي أن يعمل على ضمان الاستقرار، ومع استمرار ثناء الولايات المتحدة على نظام الحكم في مصر- في فترة مرسي، والذي زادت ثقة الإدارة الأمريكية في حكمه بعد توصل حركة حماس وإسرائيل إلى اتفاق هدنة في نوفمبر 2012 برعاية مصرية؛ ليقدم نظام مرسي بذلك شهادة ضمان جديدة لسياسة مصر- الخارجية الساعية لحفظ الأمن بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن مع اشتراط وقف عملية إطلاق النار على الفلسطينيين من جانب الإسرائيليين، وحرص مصر الدائم على وقف إطلاق النار ومسؤولية مصر- التاريخية تجاه القضية الفلسطينية والحفاظ على الاستقرار.

وبالرغم من الثناء الأمريكي على دور الإخوان في التوصل إلى اتفاق تهدئة في غزة لم تمضِ أيام قليلة إلا وعاد التوتر بين البلدين مجددًا، وذلك بعد إصدار مرسي إعلانًا دستوريًّا في 22 نوفمبر 2012 آثار تخوف الولايات المتحدة من تركيز السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة بعد تحصين الجمعية التأسيسية، وتعيين نائب جديد، وتحصين مجلس الشورى الذي يهيمن عليه جماعته من الحلِّ على يد أي جهة قضائية، ووصل التوتر إلى حدِّ مطالبة عدد من النواب بضرورة قيام الإدارة الأمريكية بوقف المعونة عن مصر- إذا لم يتراجع الرئيس مرسي عن إعلانه الدستوري.

وفي ديسمبر عام 2012م وبعد اندلاع أعمال العنف أمام قصر الاتحادية تزايد القلق الأمريكي إزاء سقوط قتلى وجرحى، وقامت هيلاري كلينتون بطرح رؤيتها السابقة التي أوضحت مخاوفها من صعوبات الانتقال الديمقراطي، وأن الإخوان المسلمين وحدت سلطتها، ولكنها فشلت في الحكم بشكل شفاف وشامل، كما أن الرئيس مرسي تصادم كثيرًا مع السلطة القضائية.

وبعد كل هذه الأحداث قام جون كيري بزيارة إلى مصر، ولكن بعد عودته أكد ضرورة استمرار المساعدات المقدمة إلى مصر، وأن هذه المساعدات كان لها تأثير كبير على ثورة مصر-، وأنها سمحت بتأسيس علاقات جيدة بين واشنطن ومصر، وفي نفس الوقت عبر عن قلقه المتزايد حيال المسار السياسي الذي تسلكه مصر-، وأيضًا القلق المتصاعد من ازدياد المعارضة الشبابية، وإنشاء حركة تمرد من أجل سحب الثقة من النظام بعد رفضه الدعوة

(400) المرجع السابق، ص 94.

لانتخابات رئاسية مبكرة، ثم جاءت الأحداث التي شهدتها مصر في يونيو 2013م، والتي أسفرت عن الإطاحة بحكم الرئيس مُحَمَّد مرسي[401]، ليظهر الرفض الأمريكي لهذه الأحداث، وقد تمثل هذا الرفض في قرار واشنطن قطع بعض المساعدات عن مصر، وذلك كموقف احتجاجي بسبب توقف المسار الديمقراطي، والانقلاب على حكومة ورئيس منتخبين، وعلى الرغم من هذا الرفض الأمريكي إلا أن الإدارة الأمريكية لم تكن حاسمة في تسمية أحداث 30 يونيه بالانقلاب العسكري أو في رفض هذه الأحداث.

ب-الموقف السعودي من الانتفاضة المصرية وما تلاها:-

ترجع العلاقات المصرية السعودية إلى تاريخ نشأة المملكة العربية السعودية في الثلاثينيات من القرن العشرين، ونجد أن العلاقات السعودية مع مصر مضت في نمو متزايد حتى وصلت إلى العلاقات بين الصديقين أو الحليفين الاستراتيجيين اللذين تربطهما علاقات قوية، ولكن مع ذلك فقد شَابَ هذه العلاقات العديد من التوترات، فنجد أن كلتا الدولتين لهما أهمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط، وفي العالم الإسلامي والعربي، وتقوم بلعب دور فعال ومؤثر في حلِّ معظم المشكلات في الساحة العربية والإقليمية، ولقد اكتسبت العلاقة بين الدولتين بعدًا جديدًا بعد أحداث سبتمبر 2001م، وذلك لمشاركة مواطنين من كلتا الدولتين في هذا الحدث؛ ما أدى إلى تعرضها للعديد من الضغوط من البيئة الدولية والإقليمية[402*].

([401]) المرجع سابق، ص 97.

(*) والمملكة العربية السعودية دولة لها ثقلها السياسي والديني في العالمين العربي والإسلامي وفي الشرق الأوسط، بالأخص فيما يتعلق بالمشكلات التي تتعلق بالنفط، والقضية الفلسطينية، والقضايا الاقتصادية، والبرنامج النووي الإيراني، والقضية السورية، وقد تطابق موقفها مع الموقف المصري، وموقفهم من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، فقد وقعت اتفاقية صداقة بين مصر والسعودية، في عام 1926م قام الملك عبدالله بزيارة مصر لتقوية العلاقات بين البلدين، وفي 27 أكتوبر 1955م وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين الدولتين، وقد مثل التعاون الأقوى بين مصر والسعودية في أكثر صوره أثناء العدوان الثلاثي على مصر 1956م؛ حيث وقفت السعودية بكلِّ ثقلها جانب مصر في كافة المجالات، ولكن بدأت صفحة جديدة في توتر العلاقات بين البلدين في الستينيات بسبب الخلاف الذي حدث نتيجة حرب اليمن.

ولكن كانت الشرارة الأولى لبدء الأزمات بين مصر والسعودية في عام 1962م، عندما أرسل عبدالناصر القوات المصرية لدعم الثورة في اليمن بعد تولي الإمام البدر الحكم، وكانت السعودية من مؤيدي الإمام البدر؛ خوفًا من انتقال الثورة إليها، ولذلك توترت العلاقات المصرية السعودية[402]، ولكن ظلت الأزمة مستمرة بين البلدين، ولم تنته إلا في أواخر حياة عبدالناصر في عهد الملك فيصل؛ حيث انتهت بالصلح في مؤتمر الخرطوم عندما قامت السعودية بالمساهمة في نقل الجيش المصري من اليمن، وكانت حرب أكتوبر 1973م أكبر دليل على عودة العلاقات المصرية السعودية؛ بأن قامت السعودية بلعب دور بارز في مساندة مصر؛ حيث قامت المملكة باستخدام معركة البترول لخدمة حرب أكتوبر، وقامت بتقديم مساعدات اقتصادية وصفقات أسلحة عن طريق ثم جاءت عاصفة أخرى أدت إلى توتر العلاقات، وأطاحت باستقرارها وهي عاصفة كامب ديفيد في 23 أبريل 1979م؛ حيث قررت المملكة قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ووقف تقديم المساعدات الاقتصادية لها إلى أجل غير مسمى، وقامت بتشكيل ما سُمي بجبهة الرفض بقيادة الدول العربية في العراق، وتم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس في الفترة من 1979م إلى 1989م؛ حيث صدرت قرارات عديدة بمقاطعة مصر اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا ومع تولي الرئيس مبارك بدأت العلاقات تتحسن تدريجيًا، فقد شهدت العديد من الزيارات المتبادلة بين البلدين على جميع المستويات؛ حيث قام الرئيس مبارك بزيارة المملكة أكثر من 30 مرة من 1981م – 2007م، وقد أكد عمق العلاقة بين البلدين.
انظر هنا مصطفى صدقي،" مؤشر دعم الاقتصاد المصري التأثيرات السياسية والاستراتيجية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل 2015 على الرابط

وبعد ثورة يناير عام 2011 شهدت العلاقة بين البلدين توترًا شديدًا، وعلى الأخص مع وصول الإخوان المسلمين إلى حكم مصر؛ لأن المملكة كانت من أكثر الدول كراهية للإخوان المسلمين، ولذلك نجدها من أكثر الدول التي رحبت ودعمت أحداث 30 يونيه، وسقوط حكم الإخوان، وأيضًا كانت من أوائل الدول التي قدمت التهنئة للرئيس المؤقت عدلي منصور ولنظام الرئيس السيسي، وأمدته بالتمويل ثم جاءت أزمة اليمن لتؤكد قوة العلاقات بين البلدين إذ قدم الرئيس اليمني استغاثة للدول العربية، وأسرعت السعودية بتقديم الدعم له لحماية حدودها أيضًا من الخطر الشيعي، وقامت بتكوين عاصفة الحزم لضرب الحوثيين، فكانت مصر من الدول المشاركة بتلك العاصفة، وأكدت أمام العالم على قوة وترابط العلاقات المصرية السعودية[403].

وقد تم تأكيد قوة العلاقة بين مصر والسعودية بعد الاتفاق على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة؛ لبحث تنفيذ مناورة استراتيجية كبرى على أراضي المملكة، وبمشاركة قوة عربية مشتركة تضم مصر والسعودية ودول الخليج، كما تعتبر السعودية من أكبر الدول المانحة والداعمة للمعونات والقروض لمصر، وبالأخص بعد ثورة 30 يونيه؛ حيث قامت السعودية بتقديم مبلغ 5 مليارات دولارات لمصر على دفعتين لتدعيم مكانة الحكومة المصرية، بعد تولي السيسي لحكم مصر، كما قدمت أيضًا ملياري دولار كودائع نقدية وملياري دولار كتقديمات عينية، وقد قام الملك عبدالله بالدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي لدعم الاقتصاد المصري، وعقد في مارس 2015 في شرم الشيخ، وأما على جانب القضايا فنجد أن كلًّا من الدولتين لها موقف معين من الملف السوري؛ حيث تسعى السعودية جاهدة لإسقاط نظام بشار، بينما لا تتمسك مصر بهذا الحل للأزمة في سوريا، وترى السعودية أيضًا أن الحل العسكري ضروري لإنهاء النزاع، ولكن تتمسك مصر بضرورة أن يكون الحل في سوريا حلًّا سياسيًّا يقتصر على التفاوض مع نظام الأسد.

وقد أثرت الأزمة السورية على العلاقة بين مصر والسعودية، وذلك عندما أصرَّت مصر على رفض استصدار قرار عربي بضغط من السعودية بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، ونجد أن مصر تتحفظ على تمويل وتسليح المعارضة في سوريا على عكس السعودية، ونجد أن الهدف الأساسي لمصر هو الحفاظ على الجيش السوري والدولة، ولكن الذي يُحرك السياسة السعودية هو دفع إسقاط نظام بشار أولًا، ثم التفكير في تحولات الدولة السورية، وتشارك السعودية في الضربات الدولية ضد داعش، ولكن تكتفي مصر بمساندتها سياسيًّا، مع العزوف على الأقل علنًا عن المشاركة في الضربات العسكرية على الأراضي السورية[404].

أما بالنسبة للملف النووي فيعتبر أمن الخليج من أهم الثوابت في العلاقات المصرية السعودية، ومن هنا ترى السعودية أن إيران تمثل أكبر تهديد لاستقرار الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج، ولأن الدبلوماسية الإيرانية تعتمد على العلاقات العابرة للحدود في تدعيم سياستها الخارجية، فإن الاتهام الأساسي لها هو أن

---

http://www.acrseg.org\3727

([403]) رحاب جمعة، "10 محطات حاسمة حكمت العلاقات المصرية السعودية"، أبريل 2015 على الرابط

http://www.elfagr.org\171053

([404]) ياسمين فاروق، "حدود التحالف بين مصر والسعودية"، cnn arabic، فبراير 2015 على الرابط

http://arabic.com\opinion\yasmine-farouk-Egypt-saudirealtion

طهران تقف وراء انتفاضات الشيعة في العالم العربي، وتشارك مصر- السعودية في هذا الموقف، فنجد أن الرئيس السيسي أشار بطريقة غير مباشرة للتهديد الذي تمثله إيران لدول الخليج، ولكن نجد أن مصر- وإيران متقاطعتين في أهم ملفين هما الملف السوري ومحاربة داعش، دون أن يعني ذلك عودة العلاقات المصرية الإيرانية، هناك اتفاق بين مصر والسعودية حول الملف النووي، وأنه يمثل خطرًا على أمن الخليج؛ حيث إن وصول إيران لامتلاك سلاح نووي سوف يمكنها من تهديد أمن الخليج بصورة أكبر[405].

خلاصة القول إن السعودية كان موقفها هو الرفض لثورة يناير، وما ترتب عليها من الإطاحة بحكم مبارك، ثم ما ترتب عليها من حكم الإخوان المسلمين، وظل الرفض السعودي إلى أن قامت بدعم أحداث 30 يونيه وما تلاها من أحداث، كما دعمت نظام السيسي على الرغم من بعض القضايا الخلافية المحدودة.

ج-الخلافات السعودية الأمريكية بشأن الانتفاضة المصرية وما تلاها من أحداث:-

منذ قيام ثورة 30 يونيه المصرية وهناك توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، إذ أعلنت السعودية الحرب على جماعة الإخوان المسلمين، وفي الوقت الذي دعمت فيه أحداث 30 يونيه عام 2013م، والتي أطاحت بالرئيس المنتخب مُحَمَّد مرسي، كما صنف السعوديون رسميًا في مارس 2014م الإخوان كمنظمة إرهابية، وسحبت السعودية والبحرين والإمارات سفراءها من قطر شريكتها في مجلس التعاون الخليجي للضغط على أمير قطر؛ للحدِّ من الدعم الذي يقدمه لجماعة الإخوان المسلمين، وعلى الجانب الآخر فإن إدارة أوباما كان لها وجهة نظر مختلفة من النجاح الذي حققته لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات؛ حيث رحبت الولايات المتحدة بالانتخابات الحرة في مصر التي نتج عنها دخول أغلبية الإخوان المسلمين في البرلمان، واختيار رئيس مصر من الإخوان، وفي الوقت الذي انتقدت فيه إدارة أوباما قرار الجيش المصري بإسقاط الرئيس مرسي المنتخب بالرغم من امتناعها عن وصف ما حدث بالانقلاب، إذ كان هذا يستدعي إيقاف المساعدات العسكرية لمصر، تعهدت السعودية بتقديم مساعدات مالية لمصر- بدون شروط[406].

وحيث إن السعودية قادت خلال فترة ثورات الربيع العربي معسكر مقاومة التغيير، لذلك كان من الطبيعي أن تتعارض التوجهات الأمريكية مع توجهات السياسة السعودية، التي جاءت مغايرة لها؛ حيث قامت الولايات المتحدة بالتخلي عن واحد من أوثق حلفائها في المنطقة، وهو الرئيس المصري مبارك، ولقد اعتبرت السعودية ذلك مؤشرًا سلبيًا عندما طالبت الولايات المتحدة الرئيس مبارك بالتنحي عن الحكم، واعتبرت كذلك أن الولايات المتحدة تتخلى عن حلفائها في أوقات الأزمات، حتى وصل الأمر إلى قيام الملك عبدالله باتهام الأمريكيين بالمسؤولية عن الأزمة العميقة التي وصلت إليها مصر في حقبة ما بعد ثورة 25 يناير.

([405]) محمود صدقي، "مؤتمر دعم الاقتصاد المصري: التأثيرات السياسية والاستراتيجية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 30 أبريل 2015 على الرابط

http://www.acrseg.org\37927

([406]) غريغوري غوس، "توتر في العلاقات السعودية الأمريكية"، بروكنجز، أبريل 2014، على الرابط

http://www.brookings.edu\ar\research\opinions\2014\04\27-americana-saudi-tension-gause

وكان أبرز مظاهر الخلاف السعودي - الأمريكي هو التحيز الأمريكي لوصول الإسلاميين إلى السلطة في دول الربيع العربي، وبالأخص مصر، إذ بدأت الولايات المتحدة تبدي ميلًا لحكم إخواني يحقق لها مصالحها، وذلك في إطار سياسة جديدة طموحة للتأقلم مع التغيرات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة، فمنذ اجتياح رياح التغيير المنطقة العربية أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للتعامل مع التيارات الإسلامية المعتدلة، مثل نموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا، ورحبت أيضًا بوصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر عن طريق صناديق الاقتراع، في إطار ما اعتبره بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية مصالحة تاريخية بين المصالح الأمريكية والقيم الديمقراطية، واقتنعت إدارة أوباما بأنه لا ديمقراطية ممكنة في المنطقة العربية بمعزل عن قوى المعارضة الرئيسية فيها، وهي الحركات الإسلامية التي أخذت تقدم نفسها على أنها البديل الديمقراطي للأنظمة العربية التي كانت سياستها عبارة عن التطرف والاستبداد والفساد.

وأثارت هذه السياسة قلق السعودية التي أصبح ينظر إليها من جانب الولايات المتحدة على أنها من قوى الماضي، فيما اعتبرت الأخيرة التيارات الإسلامية الحاكمة في مصر- في تركيا على أنها من قوى المستقبل التي يمكن للولايات المتحدة العمل معها، والاعتماد عليها، ومن ثم فإن من المفارقات التي فرضتها ثورات الربيع العربي أن تحولت السعودية إلى داعم لبقايا التيارات العلمانية في المنطقة العربية التي وقفت في معظمها مع قوى الثورة المضادة، أما الولايات المتحدة البراجماتية بطبيعتها فاختارت أن تساير الوضع، وتساير الصاعد والبارز على حساب الأقل، فرحبت بصعود القوى الإسلامية المعتدلة، ووصولها إلى الحكم، وأعربت عن استعدادها للتعامل معها، ولقد بلغ الخلاف السعودي – الأمريكي ذروته عندما قامت السعودية بدعم أحداث 30 يونيه التي أطاحت بالرئيس مُحَمَّد مرسي وحكم الإخوان في مصر.

في الوقت التي قطعت فيه الولايات المتحدة بعض المساعدات عن مصر- كموقف احتجاجي لابد منه بسبب وقف المسار الديمقراطي، وعزل رئيس منتخب، وفي هذا الإطار عبرت السعودية عن دعمها الكامل لـ30 يونيه، ورفضها لكل الضغوط الممارسة على القيادة المصرية الجديدة، وتعهدت بتقديم بديل عن جميع المساعدات الغربية التي يمكن قطعها عن مصر، ومدت مصر بخمسة مليارات دولار[407].

وكان أبرز مظاهر الخلاف السعودي - الأمريكي هو التحيز الأمريكي لوصول الإسلاميين إلى السلطة في دول الربيع العربي، وبالأخص مصر، إذ بدأت الولايات المتحدة تُبدي ميلًا لحكم إخواني يحقق لها مصالحها، وذلك في إطار سياسة جديدة طموحة للتأقلم مع التغيرات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة، فمنذ اجتياح رياح التغيير في المنطقة العربية أبدت الأمريكية استعدادها للتعامل مع التيارات الإسلامية المعتدلة، مثل نموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا، ورحبت أيضًا بوصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر عن طريق صناديق الاقتراع، في إطار ما اعتبره بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية مصالحة تاريخية بين المصالح الأمريكية والقيم الديمقراطية، واقتنعت إدارة أوباما بأن لا ديمقراطية ممكنة في المنطقة العربية بمعزل عن قوى المعارضة الرئيسية فيها، وهي الحركات الإسلامية التي أخذت تقدم نفسها على أنها البديل الديمقراطي من الأنظمة العربية التي

(407) مروان قبلان، مرجع سابق، ص ص 11،13.

كانت سياستها عبارة عن التطرف والاستبداد والفساد، وأثارت هذه السياسة قلقًا شديدًا في السعودية التي أصبح بعضهم في الولايات المتحدة ينظر إليها على أنها من قوى الماضي، فيما اعتبرت التيارات الإسلامية الحاكمة في مصر، وأيضًا في تركيا على أنها قوى المستقبل التي يمكن للولايات المتحدة العمل معها والاعتماد عليها، ولكن من المفارقات التي فرضتها ثورات الربيع العربي أن تحولت السعودية إلى داعم لبقايا التيارات العلمانية في المنطقة العربية التي وقفت في معظمها مع قوى الثورة المضادة، أما الولايات المتحدة البراجماتية بطبيعتها فاختارت أن تساير الوضع، وتساير الصاعد والبارز على حساب الأقل، فرحبت بصعود القوى الإسلامية المعتدلة، ووصولها إلى الحكم، وأعربت أيضًا عن استعدادها للتعامل معها، ولقد بلغ الخلاف السعودي – الأمريكي ذروته عندما قامت السعودية بدعم الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس مُحَمَّد مرسي وحكم الإخوان في مصر، فالوقت التي قطعت فيه الولايات المتحدة بعض المساعدات عن مصر كموقف احتجاجي لابد منه بسبب وقف المسار الديمقراطي والانقلاب على حكومة منتخبة، ولقد عبرت السعودية عن دعمها الكامل للانقلاب، ورفضها لكل الضغوط الممارسة على القيادة المصرية الجديدة، وتعهدت بتقديم بديل من جميع المساعدات الغربية التي يمكن قطعها عن مصر، ومدت مصر بخمسة مليارات دولار[408].

المبحث الثاني: حالات الدعم المتبادل بين السعودية والولايات المتحدة

أثرت ثورات الربيع العربي على العلاقات الأمريكية السعودية؛ حيث إنها أربكت الحسابات السياسية وأثرت على مسار السياسة الأمريكية تجاه السعودية في أبعادها الإقليمية، فتفرقت المصالح في بعض الملفات، وتقاطعت في ملفات أخرى، حتى وصلت السعودية إلى قناعة أنه لا يمكن الاعتماد الكامل على الحماية الأمريكية، وذلك على الرغم من الدعم الأمريكي للسعودية في بعض الملفات أو الدعم السعودي للولايات المتحدة في حربها على داعش، ومن ثم يناقش هذا المبحث.

أولًا: الأزمة اليمنية والدعم الأمريكي للسعودية.

ثانيًا: العراق والعلاقات الأمريكية السعودية.

أولًا: الأزمة اليمنية:

مثلت الأزمة اليمنية نموذجًا للدعم الأمريكي للسعودية، ومن ثم فإن الانتفاضة اليمنية منذ بدايتها ثم مع تحولها لأزمة لم تحمل العديد من أوجه الاختلاف، بل حملت العديد من أوجه الاتفاق بين الطرفين؛ ما أدى إلى دعم وتقوية العلاقات بينهما، ويمكن الحديث هنا عن نقطتين أساسيتين.

1-الدور السعودي في الأزمة اليمنية.

2-الدور الأمريكي في تلك الأزمة والدعم للسعودية.

1-الدور السعودي في الأزمة اليمنية.

(408) المرجع سابق.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وسيطرة الشيعة في العراق على مقاليد الحكم وتمدد النفوذ الإيراني هناك بدأت ملامح صراع إقليمي على أساس مذهبي تلوح في المنطقة، وبدأت تحركات تصعيدية من شيعة اليمن الحوثيين في صعدة من خلال مواجهات مسلحة مع الحكومة اليمنية بدأت عام 2004 في شنِّ حروب قتالية كان آخرها الحرب السادسة عام 2009، والتي شاركت فيها السعودية بشكل مباشر[409]، وتكرر ذلك في عام 2011م، والحوثيون "هم حركة دينية سياسية مسلحة ظهرت في صعدة شمالي اليمن، وعرفت باسم حركة الشباب المؤمنين، وهم ينتمون إلى المذهب الشيعي الزيدي"[410].

ثم جاءت مرحلة الثورة في اليمن إذ اندلعت الثورة مثل ما حدث في معظم الدول العربية مطالبة بسقوط نظام علي عبدالله صالح، وقامت الدول الخليجية بتقديم مبادرة كي يتنازل صالح عن السلطة، مع تقديم ضمان له بعدم ملاحقته قضائيًا، ووافق عليها عام 2012م، ثم تم إجراء انتخابات رئاسية فاز بها (عبدربه منصور هادي)[411].

وكان دور السعودية في ذلك أن عملت على إجهاض هذه الثورة، خشية تصدير الثورة لها ولدول الخليج الأخرى، وازداد خطر الحوثيين في اليمن ودعمهم من قبل إيران؛ ما شكل تهديدًا للأمن القومي للسعودية؛ لأن اليمن تطل على مضيق باب المندب الذي تمرُّ من خلاله ناقلات النفط؛ حيث تعتبر اليمن هي الحديقة الخلفية للسعودية، ونتيجة لذلك بدأت عاصفة الحزم في مارس عام 2015؛ حيث قامت السعودية بتشكيل قوات التحالف الداعم للشرعية اليمنية بمشاركة مجموعة من الدول الإسلامية والعربية، وكانت السعودية هي القائدة لذلك التحالف الذي شكل لتلبية دعوة (عبد ربه منصور هادي) لحماية اليمن من الخطر الحوثي الإيراني، وأيضًا من العديد من الفاعلين في اليمن[412].

وقد أمر الملك سلمان في 26 مارس 2015 بتوجيه غارات جوية على قوات الحوثيين، وبدأت عملية (عاصفة الحزم) التي اشترك فيها دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان التي فضلت أن تتخذ موقفًا "محايدًا"، كما ضمت العملية كلًّا من المغرب ومصر والسودان وباكستان والأردن، ثم انسحبت باكستان من العملية العسكرية بعد رفض البرلمان الباكستاني الانضمام، وذلك بسبب وجود شيعة في باكستان، ولعلاقة باكستان الجيدة مع إيران، كما أنها تشارك في الحرب على الإرهاب، فلا تريد التورط في حرب أخرى.

([409]) صالح جشعان،" المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010) "،(رسالة ماجستير غير منشورة، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة) 2012، ص 145.

([410]) ياسر علوي، "تعليق على أحد المنشورات حول الطائفية تجاه الشيعة"، 28 مارس 2015 على الرابط http://is.gd\fwBqn6,

([411]) أحمد موسى بدوي، "التفكيك والبناء: سيناريوهات إعادة الأمل في اليمن"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 28\4\2015 متاح على http://www.acrseg.org.

([412]) ماجد المنحجي، فارع المسلمي،" أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسات رقم 6، يونيو 2015، ص ص 1-2.

وأعلن التحالف العسكري بقيادة السعودية أن هدف الضربات الجوية هو الحفاظ على شرعية الرئيس اليمني (عبد ربه منصور) وحماية اليمن من الحوثيين وصالح، وأن الضربات تستهدف القوات الحوثية، ولن تقوم باستهداف الشعب اليمني، وبناء على ذلك وجهت السعودية 100 طائرة، وحشدت 150 ألف مقاتل، ووحدات بحرية، وقامت الإمارات بتوجيه 30 طائرة، وقامت قطر بتوجيه 10 طائرات، أما المغرب والأردن فقد وجهتا ستة طائرات[413].

ويمكن القول إن السعودية حسمت قرار التدخل العسكري المباشر في اليمن لعدة أسباب منها:-

1) إن الحوثيين تحركوا سريعًا بمساندة رئيسية من وحدات الجيش والحرس الجمهوري والقوات الخاصة الموالية لصالح بعد الاستيلاء على العاصمة؛ للسيطرة على المحافظات الأخرى في اليمن، بما ذلك محافظات الأغلبية الشافعية في الوسط والجنوب والساحل، وتقدموا بصورة حثيثة للسيطرة على عدن، بعد أن نجح الرئيس عبد ربه هادي في الهروب إلى عاصمة الجنوب، وإعلانها عاصمة مؤقتة للبلاد.
2) إن الولايات المتحدة الحليف التقليدي للسعودية أخبرت الرياض بصورة واضحة أنه ليس لديها من خطة للتدخل في الشأن اليمني أو محاولة إعادة التوازن في الساحة السياسية اليمنية.
3) إن الحوثيين بدأوا بفتح الأبواب للنفوذ الإيراني باسم الدولة اليمنية[414].

ومن ثم يمكن القول إن أهداف عاصفة الحزم تمثلت فيما يلي:-

1) إعادة الشرعية إلى اليمن، والمتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي.
2) منع الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة، وشل حركتهم وتقدمهم، وإبعاد خطرهم عن الحدود السعودية.
3) إعاقة مساعي الحوثيين للحسم عسكريًا، وإلغاء مفاعيل إعلانهم الدستوري الذي أصدروه بعد استقالة هادي.

ومع ذلك فقد برزت عدة تحديات أدت إلى عرقلة عاصفة الحزم، ومنعتها من الوصول إلى هدفها المعلن عنه، وحولتها إلى حرب استنزاف طويلة.

وكانت أبرز هذه التحديات:

1) افتقادها إلى استراتيجية عسكرية واضحة، ووجود تباين في الرؤى والأهداف النهائية بين مكوناتها، ولاسيما حول تفاصيل الحل السياسي والقوى المشاركة فيه[415].

([413]) Alsalahi Ali,"Why Did Saudi Arabia Intervene in Yemen?",FIKRA Froum2\4\2015 at http://lifikroforum.org\

([414]) مركز الجزيرة للدراسات، "موازين مختلة: مكاسب إيران وتحديات السعودية"، 27\1\2015 على الرابط http://studies.aljazeera.net\positionestimate\2015\01\201512210541390109.htm

([415]) تقرير الدوحة، "اليمن بعد العاصفة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2015، ص 10.

2) إن السعودية واجهت حركة لها جناح عسكري متمرس خاض ستة حروب ضد نظام صالح المخلوع، ولقد زادت قوة الحوثيين بعد تشكيل تحالف قوي مع المجموعات المسلحة التابعة لعلى عبدالله صالح وعدة قبائل يمنية، لذلك فإن الضربات الجوية لم تستطع توجيه ضربة قاضية للحوثيين، بالأخص أن الطبيعة الجغرافية اليمنية ساهمت وساعدت في تقوية شوكة الحوثيين، وفي هذا الصدد أكد الخبراء العسكريون أن العمليات والضربات الجوية حققت أهدافًا محدودة[416].

ولقد اعتمدت السعودية في تحالفها على باكستان؛ لأنها تمتلك خبرة واسعة للقتال في تضاريس جبلية وعرة، إلا أن الواقع جاء مغايرًا للحسابات السعودية، وذلك بسبب إصدار البرلمان الباكستاني قرارًا بالوقوف على الحياد، إزاء الحرب في اليمن، وهذا أفقد التحالف قوة عسكرية مهمة.

3) إن الدول الخليجية واجهت للمرة الأولى معضلة أمنية في الخليج دون اعتماد على قوى موثوق بها مثل الولايات المتحدة[417].

4) إن تنظيم القاعدة في اليمن قد رحب بعاصفة الحزم؛ لأن ذلك أدى إلى إضعاف الحوثيين، ومن ثم أتاح للتنظيم العودة إلى مشهد الأحداث في اليمن من جديد، بل وبصورة أكثر نشاط، بالأخص بعد شبكة العلاقات القوية التي أقامها مع القبائل في مواجهة التمدد الحوثي؛ ما أخرج القاعدة من عزلتها ومكنها من تجنيد الكثير من المقاتلين، بالإضافة إلى الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة في تلك الفترة.

خلاصة القول إن الدور السعودي في الأزمة اليمنية جاء نتيجة الأهمية التاريخية والجيوستراتيجية لليمن بالنسبة للسعودية، وأن هذا الدور قد عانى من الكثير من التحديات بشكل حول عاصفة الحزم إلى حرب استنزاف طويلة المدى دعمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية السعودية بشكل أو بآخر.

2-الدور الأمريكي في الأزمة اليمنية:

يمكن القول إن الولايات المتحدة كان لها دور مميز في اليمن منذ عام 2000م، إذ قامت بتقديم المساعدات لحكومة صالح، وذلك من خلال حملتها على الإرهاب، وأرسلت طائرات أمريكية بدون طيار، واستمر هذا الدعم الأمريكي لحكومة علي عبدالله صالح حتى بعد تولي الرئيس أوباما، وذلك من خلال التصدي لتنظيم القاعدة[418].

وبعد اندلاع الثورة في اليمن قامت الولايات المتحدة بتأييد المبادرة الخليجية، وأصرت على حصول حزب صالح على نصف مقاعد الحكومة، وعدم استخدام الجيش ضد الحوثيين في حال حدوث اختلافات، وساهم ذلك في إضعاف حكم (عبد ربه منصور)، وكانت الولايات المتحدة ترغب من ذلك أن يقوم الحوثيون بلعب دور مهم

([416]) المرجع السابق.

([417]) محمود العروسي، "القراءة القانونية والجيوسياسية للتدخل العسكري في اليمن"، المركز الديمقراطي العربي، 2015 على الرابط http://democraticac.de\?p=14550

([418]) Ahmed Akbar,"Obama's Gotten the U.S. Stuck in Yemen ,Is He looking for A Wayout?",Huff post Politics26\10\2015 at http://www.huffingtonpost.com

في التصدي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، خاصة بعد توسعها في اليمن، ولكن بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء وفرار عبد ربه منصور إلى عدن، وتشكيل تحالف داعم للشرعية أصبحت الولايات المتحدة عضوًا غير معلن في التحالف، إذ تقدم من خلال ذلك دعمًا استخباراتيًا ولوجيستيًا لقوات التحالف، ويتمثل الهدف الأساسي من التدخل الأمريكي في رغبتها في استقرار اليمن، وضمان حرية المرور في مضيق باب المندب، ولطمأنة حلفائها العرب بالأخص السعودية بعد توقيع اتفاقية البرنامج النووي الإيراني[419].

كذلك يهدف هذا الدعم الأمريكي للتدخل السعودي في اليمن إلى حماية أمن الحدود السعودية باعتبارها أهم الدول المصدرة للنفط، وأيضًا محاولة ضبط أسعار النفط؛ حيث إن ارتفاع الأسعار سيضر باقتصاديات الدول المتقدمة، وقد جرت مفاوضات في عام 2015 في عمان بين ممثلين أمريكيين وآخرين حوثيين، وحضور بعض من ممثلي إيران للتوصل إلى حلٍّ للصراع اليمني، وتم فيها الضغط على الحوثيين من أجل إجراء محادثات جنيف.

وبالتالي كشفت الأزمة اليمنية عن مدى تعقد وتشابك السياسة الأمريكية تجاه السعودية، إذ إن الولايات المتحدة التزمت بأمن المملكة؛ ما يوضح عمق العلاقة بين المملكة والولايات المتحدة، وانتفاء الادعاء بفكِّ الشراكة بين الدولتين، ويمكن القول إن هناك أهدافًا محددة حاولت السعودية أن تحققها من خلال تدخلها في اليمن، ومن خلال عاصفة الحزم، حيث إن الدعم الأمريكي للتدخل السعودي يعني دعمًا لهذه الأهداف، وهي كما يلي:-

1) التنافس على النفوذ بين السعودية وإيران، وبالأخص بعد نجاح إيران في العراق ودخولها في الأزمة السورية، وتمددها في العراق ولبنان، وأيضًا تدخلها في الأحداث البحرينية، وبالتالي وجدت السعودية نفسها محاطة من كل جانب بالنفوذ الإيراني؛ ما جعل السعودية متخوفة من أي تطورات تحدث في اليمن تخل بتوازن القوة لصالح الحوثيين على نظام هادي.
2) يعتبر هذا التدخل مقاربة جديدة للسعودية بعد رحيل الملك عبدالله، وتولي الملك سلمان الحكم في يناير 2015؛ حيث إنها أرادت أن تعزز دورها كقوة إقليمية، وأن ترسل رسائل للدول الأخرى، وبالأخص قطر بأنها قوة إقليمية كبرى لا يُستهان بها، وقائدة للمحور السني، والجميع يصطف وراءها[420].
3) أثبتت عاصفة الحزم أن حروب الوكالة بين إيران والسعودية أصبحت السمة الرئيسية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، فالسعودية تتخذ إيران عدوًا مباشرًا لها، وحيث إن الأمر يتعلق بمساس أمنها الداخلي فإن السعودية رأت أن هذا التدخل هو من أجل حماية أمنها.

ومع تقدم الصراع في اليمن بين الحوثيين ونظام عبد ربه تفاقمت الأوضاع الإنسانية هناك، وأصبحت السعودية موضع انتقاد بسبب ذلك إلا أن هذا لا يعني نسيان الدعم الأمريكي للتدخل السعودي، ولأهداف

([419])Laub Zachary,"Yemen in Crisis", Council Of Foreign Relations, at http://www.cfr.org

([420]) بوعلام غبشي، "ما هي أهداف التدخل العسكري السعودي في اليمن"، فرانس 24، 27 مارس 2015 على الرابط http://www.france24.com\ar20150327

هذا التدخل، إذ إنه يوجد تنسيق سعودي أمريكي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تقديم الدعم اللوجستي والمخابراتي للقوات السعودية[421].

خلاصة القول إن الوضع في اليمن أظهر التناقض الشديد في سياسة أوباما بين عدم التدخل في انتفاضات الشرق الأوسط من جهة، وبين تقديم الدعم لقوى التحالف الذي تقوده السعودية في مواجهة واحدة من هذه الانتفاضات من جهة أخرى.

ولكن زيادة المعاناة داخل اليمن، وزيادة الخسائر والضربات الجوية لقوات التحالف، وزيادة الانتقادات للدعم الأمريكي، وعدم وضوح أهداف السعودية على المدى الطويل[422]؛ أدت إلى تحول سياسة الولايات المتحدة من دعم للسعودية إلى مباحثات نشطة لحل الصراع بين النظام اليمني والحوثيين[423]، وربما تكون الأزمة اليمنية وموقف الولايات المتحدة فيها هو شكل من أشكال الإرضاء للسعودية، وذلك نتيجة الغضب السعودي من السياسات الأمريكية تجاه الانتفاضات الأخرى، كما سبق الذكر.

ثانيًا: العراق والعلاقات الأمريكية السعودية

برزت العراق كقوة سياسية وإقليمية كبيرة في النظام الإقليمي الخليجي بعد حربها مع إيران ما شكل تهديدًا للمصالح الأمريكية، وظلت العراق تمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية، إلى أن شنت الولايات المتحدة حربها على العراق بدون غطاء من الشرعية الدولية، ودون تفويض من الأمم المتحدة، وبالرغم من المعارضة الدولية لشنّ الحرب على العراق إلا أن الولايات المتحدة كان لديها إصرار على احتلال العراق، وذلك من خلال استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وتطبيقًا لمبدأ بوش، وهو مبدأ الضربات الوقائية التي تعني التعامل مع التهديدات قبل استفحالها[424].

وقد كان موقف السعودية من القرار الأمريكي لغزو العراق قائمًا على أساس رفض استخدام أراضيها لضرب العراق، ومنذ ذلك الوقت أي منذ الغزو الأمريكي للعراق تنوعت المواقف السعودية والأمريكية من الأحداث داخل العراق بين التوافق والاختلاف، إذ دار الخلاف بين السعودية والولايات المتحدة بالأساس حول أن غزو العراق ترتب عليه زيادة النفوذ الإيراني فيها سواء بشكل مقصود أو غير مقصود، أما التوافقات

([421])Christopher M Blanchard, "Saudi Arabia :Backgrouund and U.s. Relations,CRS Report No.RL3353", Washington, DC: Congressional Research Service , Sep.8m2015),17, at http://www.hedl.org\?abstract&did=787165

([422]) Samuel Oakford and Peter Salisburg," Yemen: The Graveyard of the ObamaDoctrine",The Atlantic, Sep.23,2016,at http://www.theatlantic.com\internationl\archive\2016\09\yemen-saudi-arabia-obama-riyadh\501365\

([423])Jeremy M.Sharp,Yemen : "Civil War and Regional Interventions",CRS Report No.RL.43960 Washington, DC: Congressional Research Service,Non.16,2016,10 at http://fas.org\sgp\crs\mideast\R43960.pdf

([424]) عاطف السيد، "الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس 2003"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003، ص 104.

فقد دارت بالأساس حول المشاركة السعودية بل والدعم السعودي للاستراتيجية الأمريكية للحرب على الإرهاب، وبالأخص الحرب على الإرهاب في العراق، وفيما يلي نقطتان أساسيتان في هذا الشأن.

1- العلاقات السعودية – العراقية وأهمية العراق بالنسبة للسعودية.

2- داعش والمشاركة الأمريكية السعودية في الحرب على الإرهاب.

1-العلاقات السعودية – العراقية وأهمية العراق بالنسبة للسعودية:-

مرت العلاقات السعودية العراقية بمراحل مختلفة، قد تكون مراحل صداقة أو عداء، ولكن غالبًا هي علاقة قائمة على المصالح، ومنذ تحول العراق من مملكة إلى جمهورية، وذلك بعد ثورة 14 يوليو 1958، تراوحت العلاقات بين الطرفين بين الإيجاب والسلب، بالرغم من اعتراف السعودية بالجمهورية في العراق، لكن الشيوعيين العراقيين كثيرًا ما أساءوا للعلاقات بين الدولتين، وذلك بسبب مهاجمتهم للسعودية؛ لأنها جعلت من منطقة الظهران قاعدة لأمريكا.[425]

وأثناء الحرب الأمريكية على العراق أصرت السعودية على موقفها المعلن من عدم السماح لانطلاق أي هجوم من الأراضي السعودية ضد العراق، ولكن بعد الغزو ساءت العلاقة بين البلدين؛ حيث اتهم مسؤولون أمريكيون وعراقيون السعودية بدعم التمرد السني في العراق، واتهم مسؤولون أمريكيون علانية السعودية بدعم التمرد، حتى وصل الحال باتهام السعودية بأن 40% من المقاتلين الأجانب في العراق سعوديون، وأن 75% من الانتحاريين الأجانب أيضًا سعوديون، بالإضافة إلى التأكيد على أن ملايين الدولارات التي وصلت إلى السنة في العراق مصدرها السعودية، ويمكن القول إن العلاقة بين السعودية والعراق بعد الغزو الأمريكي انقسمت إلى مرحلتين، الأولى منذ الغزو وحتى عام 2014، وتميزت بالخلاف السعودي العراقي؛ ما أتاح المجال أمام إيران في التمدد داخل العراق، ولم تُسفر هذه المرحلة غير الاتهامات بين الدولتين بين دعم الإرهاب والتمركز الإيراني.

أما المرحلة الثانية بدأت مع تولي حيدر العبادي رئاسة وزراء العراق في سبتمبر 2014، وقد بدأ التحول في الخطاب الرسمي العراقي نحو دبلوماسية أكثر مرونة مع دول الجوار اتسمت برغبة العبادي في إعادة بناء علاقات العراق مع الدول العربية، وأيضًا تغيرت الاستراتيجية السعودية تجاه العراق، فتراجعت التوترات في العلاقة بين الرياض وبغداد، ورحبت السعودية بالعبادي رئيسًا للوزراء، كما زار الرئيس العراقي فؤاد معصوم السعودية في نوفمبر 2014، وخلال هذه الزيارة أتيحت الفرصة لمناقشة إصلاح العلاقات بين البلدين، وبناءً على ذلك قررت السعودية مراجعة العلاقات الدبلوماسية مع العراق وفي ديسمبر 2015، وافتتحت سفارة

(425) صافيناز محمد أحمد، "العلاقات السعودية العراقية دلالات التقارب في ضوء المتغير الإيراني"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، 5\4\2017 على الرابط
http://acpss.ahram.org.eg\News\16270.aspx

للسعودية في بغداد، وافتتحت قنصلية سعودية في أربيل في فبراير 2016، وبالتالي زادت المملكة عدد بعثاتها الدبلوماسية، وبذلك أعيدت العلاقة بين البلدين بعد 25 عامًا من القطيعة.

ويمكن القول إن التقارب السعودي العراقي هدف إلى تحقيق أمور معينة من جانب المملكة العربية السعودية، بما يدل على أهمية العراق بالنسبة للسعودية.

1) التأثير المحتمل للتقارب بين الدولتين على مسار محاربة الإرهاب على المستوى الثنائي؛ حيث أبدت السعودية قلقها بسبب وجود عدد من الميليشيات العراقية المسلحة التي لا تُخفي ارتباطها بإيران في منطقة الحدود بين العراق والسعودية، وتعتبرها السعودية تنظيمات إرهابية تهدد الأمن السعودي، ولقد اتخذت الحكومة العراقية خطوة مهمة بشأن تفويض عمل تلك الميليشيات التي من المحتمل أن تقوم بضربات أمنية تهدد الأمن السعودي الداخلي أو أن تمتد داخل أراضيها، وذلك يدل على التقارب العراقي السعودي، وترقية العلاقات حتى إن حيدر العبادي لا يمانع ذلك التقارب، ولكن هناك قيود عديدة تتمثل في علاقته الحزبية بالقوى السياسية الشيعية ذات الثقل السياسي والاجتماعي في العراق.

2) أيضًا تأكيد السعودية بأنها تقف على مسافة واحدة من كافة القوى السياسية العراقية، وأن السعودية لا تجد غضاضة في ترقية ذلك التعاون مع العراق الذي تحكمه حكومة شيعية، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة الهوية العراقية، وتجاوز الطائفية السياسية التي رسخها الاحتلال الأمريكي، وتترجم تواجد القوى الشيعية عبر خرائط نفوذ داخلها شكلتها مصالحها وتحالفاتها الإقليمية، وربما يرجع ذلك إلى تهاون السعودية في التحرك نحو العراق، بل وارتهان تلك الخطوة بمستجدات العلاقات الإقليمية الدولية أكثر من كونها أنها توجه استراتيجي للسياسة الخارجية السعودية تجاه جارٍ مهم في المنطقة يمثل محور ارتكاز للنفوذ الإيراني، ومن ثم أثرت السعودية أن يكون لها علاقة بحكومة شيعية أكثر من أن تترك العراق مجالًا للنفوذ الإيراني المتفرد.

3) فضلت السعودية الاستثمار في العراق حتى لا يترك العراق كساحة خالصة للنفوذ الإيراني حتى توازن السعودية الوجود السياسي المتأصل للنفوذ الإيراني[426].

4) من ناحية أخرى نجد أن التقارب السعودي ناتج من وجود إرادة سياسية مشتركة لإعادة العلاقات فيما بين الدولتين لأن العراق يحتاج إلى أن تكون السعودية عامل استقرار له للتفرغ لعمليات بناء المناطق المحررة، وكذلك الرغبة أن تشترك دول مجلس التعاون الخليجي في ذلك، بسبب ما تمتلكه من موارد مالية هائلة، والسعي إلى تبادل ثقة مع الجانب السعودي أو بالمعنى الأصح استبدال عمليات الصراع بالتعاون، طالما هناك علاقات سابقة، وتاريخ بين البلدين، وأيضًا وجود مصالح مشتركة بينهما.

كذلك نجد أن السعودية تبغي من تقربها للعراق التقارب مع الجانب الأمريكي، فنجد أن الولايات المتحدة دائمًا تتهم السعودية بتسهيل مرور الإرهابيين الذين يدخلون إلى العراق عبر سوريا، ومن ثم فإن عودة العلاقات السعودية – العراقية يعني طمأنة الجانب الأمريكي بأن السعودية لم تعد تشارك في هذا الأمر بعد.

([426]) المرجع السابق.

ويمكن القول إن التقارب السعودي العراقي له تداعياته وانعكاساته على العلاقات العراقية – الإيرانية، والعلاقات الإيرانية السعودية معًا؛ حيث إن كلًّا من السعودية وإيران تحاول كل منهما أن تضبط تحركات الآخر في الساحة العراقية، تحت إطار التعاون والصراع، إلا أن شكل التنافس الإيراني – السعودي في العراق يمكن أن يتطور إلى صراع، بالأخص أن إيران لها نفوذ وتأثير وعلاقات جيدة مع العراق، خاصة في الجانب الاقتصادي والعسكري، ويمكن القول إن أي خطوة ستوجهها السعودية نحو العراق تواجهها خطوة استباقية من إيران تجاه العراق، إما لمنافستها أو لإزاحتها من العراق، بالأخص مع التقاطع الإيراني – السعودي في أكثر من ساحة عربية (سوريا – اليمن)[427].

2- داعش والمشاركة الأمريكية السعودية في الحرب على الإرهاب:-

شهدت المنطقة العربية تغيرات كثيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وانعكس ذلك على الدول في منطقة الخليج العربي، إذ شهدت تطورات أمنية خطيرة، وقد كان لإدارة بوش الابن وما تضمه من عناصر يمينية متشددة الأثر البالغ في توجيه سياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج؛ حيث اتهمت الإدارة الأمريكية العراق بأنه أهم مصادر التهديد التي تواجه منطقة الخليج، ولهذا نجد أن العراق يعتبر أول تطبيق عملي لمبدأ بوش الابن الذي اعتمد على التحول من الردع إلى الحرب الاستباقية، والتحول من سياسة الاحتواء إلى تغيير النظام، ومن التردد إلى قيادة أمريكية للعالم[428].

وقد رأت الإدارة الأمريكية أنه ليس هناك مَن يمنعها من حرب استباقية ضد نظام ديكتاتوري يقهر شعبه (صدام حسين)، ويغزو الدول المجاورة، ويطور أسلحة الدمار الشامل، ويخدع الأمم المتحدة، كما كانت حالة العراق تطبيقًا للمبدأ الثاني في عقيدة بوش، وهو تغيير النظام، ورأت إدارة بوش الابن في تغيير النظام هدف لإحلال نظام ديمقراطي في العراق، واعتبرت أن احتلال العراق لمدة من الزمن سيكفل تحقيق الديمقراطية والاستقرار ووحدة العراق، كما رأت الإدارة الأمريكية أن إقامة نظام ديمقراطي في العراق سيؤثر بالتالي على بقية العالم العربي وإيران، وهذا سيقود أيضًا إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي[429].

كذلك كانت حالة العراق تطبيقًا للمبدأ الثالث من عقيدته، وهو القيادة الأمريكية للعالم، فقد توصلت الإدارة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة تحوز من القدرة العسكرية والاقتصادية، ما يؤهلها لأن تكون إمبراطورية، ليس بالمعنى الاستعماري وإنما بمعنى الهيمنة، أي استخدام القوة العسكرية لفرض القيم الأمريكية،

([427]) جاسم يونس الحريري، "قراءة في عوامل التقارب السعودي – العراقي"، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 4\1\2018 على الرابط Mcsr.net

([428]) ماجدة عودة الله أبو جاموس، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي للفترة ما بين 1970-2004 "، (رسالة ماجستير، عمان، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا) 2005، ص 73.

([429]) المرجع السابق، ص 74.

وبالتالي رأت أن الحرب على العراق ستجعل من العراق المحطة الديمقراطية الأولى في العالم العربي، بما يؤدي في النهاية إلى نظام شرق أوسطي أكثر سلامًا وديمقراطية[430].

وإضافة إلى أن حالة العراق كانت بمثابة تطبيق لمبادئ بوش الثلاثة، فقد كان الغزو الأمريكي للعراق يستهدف تحقق هدفين مهمين هما:

1) ضرب الحركات الإرهابية، وخاصة تنظيم القاعدة، باستخدام القوة العسكرية؛ لأن هذه الحركات من وجهة النظر الأمريكية تعتبر أكبر وأخطر العناصر في الإضرار بالأمن القومي الأمريكي.
2) الهدف الثاني يتمثل في تغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهاب دعمًا مباشرًا أو يمثل وجودها دعمًا للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية[431].

وبالتالي فإن بدايات تطبيق استراتيجية الحرب على الإرهاب الأمريكية كانت من خلال غزو العراق، ثم تطورت هذه الاستراتيجية من خلال تطور الواقع في العراق، وظهور مجموعات إرهابية جديدة بخلاف تنظيم القاعدة، إذ إن الانسحاب الأمريكي من العراق في بدايات 2009 حتى 2010، كان بمثابة متنفس كبير بالنسبة للتنظيمات الجهادية في العراق، وعلى رأسها تنظيم دولة العراق الإسلامية؛ حيث استطاعت النمو والتمدد في العراق بقوة وفعالية، وذلك بعد إجراء عدة تغييرات إصلاحية، وأيضًا استثمار الظروف السائدة في المشهد العراقي، ومنها التذمر السني من تركز الحكم في يد حكومة أنور المالكي، ومن ثم فقد غرقت البلاد في الفوضى، كما أن فراغ السلطة أعطى الفرصة لظهور تنظيم جديد وهو داعش، الذي تأسس في البداية تحت اسم (قاعدة العراق) بزعامة الزرقاوي، وكان يهدف إلى تأسيس دولة سنية كبرى، ولم يؤد موته إلى انحسار التنظيم، بل إنه تمدد بشكل أكبر بعد اشتراكه في الحرب الأهلية في سوريا، وكان يعرف بجبهة النصرة، وتمثلت مهمتها الأساسية في محاربة نظام بشار الأسد.

واستمرت الجبهة بقتال النظام، وبعد ذلك أدرجتها الولايات المتحدة ضمن المنظمات الإرهابية، ويعتبر تنظيم داعش- والذي تشكل بالأساس من قاعدة العراق إضافة إلى جبهة النصرة- من أخطر التنظيمات الإرهابية التي ظهرت في المنطقة العربية خلال ثورات الربيع العربي، وعلى الرغم من ظهور العديد من التنظيمات الإرهابية، والتي وصلت إلى أكثر من 80 تنظيمًا احتل تنظيم داعش مكانة خاصة، وذلك لكبر حجمه وتمدده في العراق وسوريا، وتمتعه بإمكانيات عسكرية واقتصادية قوية، إذ ضم التنظيم ما لا يقل عن 22 ألف مقاتل أجنبي من مائة دولة مختلفة، وذلك وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة في أبريل 2015[432].

([430]) المرجع السابق، ص 75.

([431]) خليل حسين، "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية"، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط 1، 2009، ص 10.

([432]) Michelle Nichols ,"Syraia,Iraqa Finishing School for Foreign Fighters" .U.N.Report , Reuters, 3\3\2015 at
http://www.reuters.com\articel\us-mideast-crisis-islamic-state-un-iduskbnomr2np20150331

كما تؤكد بعض الدراسات أن 10% من المقاتلين الأجانب هم من أصحاب التجربة الجهادية في كل من سوريا وليبيا وأفغانستان وغيرها؛ حيث غادروا جبهة النصرة للانضمام إلى الدولة الإسلامية[433].

وإضافة إلى ما سبق فإن تنظيم الدولة الإسلامية امتلك واحدة من أقوى وأكبر شبكات التجنيد للحركات الجهادية المسلحة؛ حيث وجدت شبكات للاستقطاب المحلي للمقاتلين الأجانب، لتستمد طاقتها من المنظمات الأهلية مثل جماعة المهاجرين في بريطانيا، وملة إبراهيم في ألمانيا، وجماعة شريعة في بلجيكا، وفرسان العزة في فرنسا[434]، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك حضور قوي على أرض الواقع، وكل ذلك أدى إلى الترويج لأفكار التنظيم وبثتى الوسائل[435].

ويمكن القول إن تنظيم داعش مثل واحدة من مظاهر عسكرة ثورات الربيع العربي، ومن ثم استدعى التعامل معها بطريقة مختلفة عن حالات الثورات والانتفاضات الأخرى، ويظهر هذا في محاولات التعامل مع التنظيم فيما بعد[436].

فمن ناحية أولى أظهرت محاولات التعامل مع التنظيم على المستوى الفكري صعوبات عديدة، إذ أثار هذا التنظيم العديد من الأسئلة حول ماهية هذا التنظيم، وهوية قياداته الرئيسية، وأبرز عوامل قوته، وإمكانياته العسكرية والاقتصادية التي ساهمت في تمدده وانتشاره، وعلى الرغم من المحاولات التفسيرية الكثيرة التي حاولت تفسير هذه الظاهرة والغوص في فهم الأرضيات التي أدت إلى نشوء هذا التنظيم وتطوره إلا أن معظم المقاربات التفسيرية انتهت إلى أن هذا التنظيم يمثل حقيقة نموذجًا فريدًا من نوعه بالنسبة للنماذج السابقة من التنظيمات الجهادية المسلحة.

ومن أكثر الأمور التي أظهرت صعوبة التعامل مع التنظيم على المستوى الفكري، وذلك لصعوبة تصنيفه وفقًا لأهدافه، فهو يعبر عن أهداف جديدة لم تكن قائمة بالنسبة للتنظيمات الجهادية من قبل، وأبرز هذه الأهداف[437].

([433]) Brina Dodwell and Others ,"The Caliphots Global Wark Force:An Inside Look At The Islamic States Foreign Fighter Paper Trail ,United States Millitary Acadamy,Combating, Terrorism Centre at West Point", Apirl2016,p.28.

([434]) مجموعة عمل العلاقات الدولية، "آليات تجنيد التنظيمات الإرهابية في سوريا للمقاتلين الأجانب"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 8\9\2014 على الرابط
http://www.rcssmideast.org\article\2564\%D8%A2%D9%84%D9%8A

([435]) ناصر الطويل، "المطالب الشعبية في الثورات البداية والمآلات في مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي "في جواد الحمد (محرر)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 15.

([436]) تشارلز ليستر، "الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا"، الدوحة، مركز بروكنجز، مايو 2014، ص 7.

([437]) مؤسسة إصدارات الفرقان على الرابط
http://issdarat.net\albaghdadi\?blogusb=coneirming#blog-subscripition-7

هو إعلان الخلافة، وقد شكل إعلان الخليفة أبوبكر البغدادي ثاني أبرز مفاجآت التنظيم بعد مفاجأة الظهور والصعود منذ 2013، والسيطرة على مساحة كبيرة من أراضي العراق، وكذلك السيطرة على مساحات كبيرة من أراضي سوريا مع تعداد سكاني يصل إلى حوالي 10 ملايين شخص[438].

ومن ناحية ثانية أظهرت محاولات التعامل مع التنظيم على المستوى العملي صعوبات كثيرة، وذلك بسبب أهدافه الجديدة، وكونه يمتلك إمكانيات وأراضٍ وموارد جديدة، وغير ذلك من المؤسسات والأجهزة، وما يهمنا في هذا الشأن نقطتان هما:-

1- الاستراتيجية الأمريكية في عهد أوباما للتعامل مع تنظيم الدولة.
2- الدعم السعودي للاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع تنظيم الدولة.

1-الاستراتيجية الأمريكية في عهد أوباما للتعامل مع تنظيم الدولة.

وضعت التطورات في العراق أوباما في مواجهة خيارات صعبة، وبالأخص بعد قتل الرهائن الأمريكيين بدم بارد على يد تنظيم داعش، إذ إن هذا الحدث أثر على شعبية الرئيس أوباما وعلى شعبية الحزب الديمقراطي الذي يقوده، والسبب في ذلك أن الرأي العام الأمريكي رأى أن أوباما رجل متردد وعاجز عن اتخاذ قرارات حاسمة في الأوقات الصعبة، على أساس أن أوباما كان يرى في البداية أن الحل العسكري يأتي بعد استنفاد كافة الوسائل السلمية، فوحشية التنظيم وضعته في موقف صعب، ثم بعد ذلك أصبح أوباما يحتاج إلى اتخاذ قرار سريع وحاسم ليعدل الصورة السلبية التي تجسدت في أذهان الرأي العام الأمريكي، لذلك حاول إقناع العالم بأن الحرب على داعش التي أعلنها هي حرب ضرورة وليست حرب اختيار، والهدف الأساسي من هذه الحرب هو مكافحة الإرهاب الذي يهدد دول العالم بأكملها، وليس الولايات المتحدة فقط، وبالتالي حان الوقت لمواجهة هذا التنظيم الذي يوجد في سوريا والعراق.

وجاء احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل أكبر المدن العراقية في 9 يونيو 2014 ليمثل صدمة كبيرة للعالم وللولايات المتحدة، إذ كان ذلك يعني إمكانية الوصول إلى بغداد، والبدء في الزحف نحو أربيل، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة النظر إلى داعش على أنه تهديد جدي يتطلب الاستجابة السريعة؛ ما أدى إلى توجيه ضربات جوية محدودة لمقاتلي التنظيم بعد إعلان أوباما في 7 أغسطس 2014 بأمر توجيه ضربات جوية، وبإلقاء مساعدات على النازحين في المناطق التي هاجمها التنظيم بالأخص الأيزيديين[439].

وإضافة إلى تبني الحرب على داعش فقد حاولت إدارة أوباما تبني استراتيجية شاملة لإضعافه وتدميره في العراق وسوريا، وأصبحت الأولوية في السياسة الأمريكية هي القضاء على الجماعات الإرهابية كالقاعدة في

([438]) حمزة المصطفى وعبدالعزيز الحيص،" سيكولوجيا داعش"، منتدى العلاقات العربية والدولية، 28\04\2014، ص 2.

([439]) Helene Cooper, Mark Landler &Alissa J.Rubinaugl, "Obama Allows Limited Air Strikes Against IsIs", The New York Tiems ,7 August 2014 at http://www.nytimes.com\2014\08\8\world\middleeast\obama-weighs-military-strikes-to-aid-trapped-iraqis-officiais-say.html

أفغانستان، وتنظيم داعش في العراق والشام، باعتبار أن وجودهم يهدد الأمن العالمي بصفة عامة، وأمن الولايات المتحدة بصفة خاصة، وبالتالي هدفت الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة إلى انضمام المجتمع الدولي لها في حربها على الإرهاب، ومن ثم انتقلت التكتيكات الأمريكية من توجيه ضربات جوية إلى تنظيم داعش في العراق والشام إلى إنشاء تحالف يضم أكثر من 40 دولة لمواجهتها بقيادة الولايات المتحدة، كما أرسل أوباما حوالي 475 مستشارًا أمريكيا إضافيًا لمساعدة القوات العراقية، وللانضمام إلى أكثر من 1000 موجودين هناك[440].

وفيما يتعلق بالتحالف الدولي الذي تم تشكيله فقد تشكل هذا التحالف في أغسطس عام 2014 بقيادة الولايات المتحدة، وشارك فيه عدد من الدول الأوروبية والعربية، وكانت مشاركة الدول العربية في التحالف الدولي ذات أهمية كبيرة، إذ تنوعت مشاركة هذه الدول بين الجانب العسكري والمساندة، والتدريب، والمشورة، والدعم اللوجستي[441].

وإضافة إلى ما سبق تضمنت الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة تبنيها عددًا من قرارات مجلس الأمن الدولي، ومن ضمنها القرار 2170 (في أغسطس 2014)، والقرار 2178 (في سبتمبر 2014) لجعل العقوبات الدولية أكثر رصانة، وأيضًا لإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب والأموال إلى داعش، وجبهة النصرة التي تنشط في سوريا بوصفها فرعًا من تنظيم القاعدة[442].

كما عقدت الولايات المتحدة في فبراير 2015 قمة عالمية لمواجهة التطرف استهدفت جلب زعماء محلين ودوليين؛ لمناقشة سبل مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والقائمة على الكراهية التي تؤدي إلى نشر التطرف، وتعبئة المتطرفين، وإلى الممارسات العنيفة[443].

كذلك تبنت استراتيجية أوباما العديد من محاولات التنسيق مع قوات محلية موجودة على الأرض في كل من سوريا والعراق، وذلك كبديل لاستخدام القوات البرية الأمريكية، ومن ذلك التنسيق مع الجيش العراقي، وبعض العشائر السنية، وقوات البشمركة الكردية شمال العراق، وحزب الاتحاد الديمقراطي، وحركة الشعوب الديمقراطية في سوريا؛ حيث تم تقديم مساعدات للقوات العراقية بقيمة 25 مليون دولار وللمقاتلين الأكراد (*).

---

(440) دويل مكمانوس، "استراتيجية أوباما ضد داعش وردود الفعل عليها،" مركز الشرق العربي، 11\9\2014 على الرابط
http://www.asharqalarabi.org.u\%D8%A7%D8%B3%D8%B\Af%D8%Af%D8%A7%d8

(441) السعوديون ينوون القتال في سوريا والعراق، Rt ON LiNE، 16\1\2017 على الرابط
http://arabic.rt.com\press\858970-%D8%%B3%D8%B9%D9

(442) Ibid

(443) The White House,"Fact sheet The White House Summition Countering Violent", Extremism,18 February2015 at
http://www.whitehouse.gov\the-press-office\2015\02\18\fact-sheet-white-house-summit-countering-violent-extremism

(*) كما أقامت الولايات المتحدة مركزين للعمليات المشتركة في بغداد وأربيل، ونشرت ثماني مروحيات أباتشي أمريكية في مطار بغداد الدولي لحماية المؤسسات الرئيسية هناك، ودعم القوات العراقية القريبة، وخصصت الولايات المتحدة 1.23 بليون دولار لتدريب تسعة ألوية عراقية تتألف من 45000 جندي وتجهيزها وبنائها، ويشمل ذلك تجهيزها بـ3496 مركبة تكتيكية، كما تخصص نحو 354 مليون دولار

إذ قامت الاستجابة السياسية والعسكرية الأمريكية على ما أسماه المسؤولون الأمريكيون داعش أولًا، العراق أولًا؛ لأن الولايات المتحدة رأت أن الأولوية الأساسية في هذه المرحلة هي القضاء على تنظيم داعش، كما أنها أعطت العراق أولوية لأسباب، من بينها وجود اتفاقية أمنية مشتركة بين البلدين، ووجود علاقات رسمية مع الحكومة العراقية، ومع حكومة إقليم كردستان.

ويمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية في عهد أوباما حققت بعض النجاحات في مواجهة داعش، وبالأخص في العراق، وقد ربطت الإدارة الأمريكية دعمها للعراق بسلسلة من الإجراءات السياسية والعسكرية التي طلبت من الحكومة العراقية اعتمادها من أجل دمج المجتمع العربي السني والمقاتلين السنة في هذه المواجهة، والتخفيف من الاحتقان الطائفي الذي استثمره داعش عسكريًّا، وطلبت الولايات المتحدة تشكيل قوة مسلحة سنية أطلق عليها تسمية (الحرس الوطني) تتألف من مقاتلي القبائل والمقاتلين المحليين، وإعادة تشكيل القوات الرسمية العراقية وتأهيلها، وقد تبنت الولايات المتحدة بعد سيطرة داعش على الموصل ومدن أخرى فكرة تشكيل قوات الحرس الوطني[444].

وعلى الرغم من شمول الاستراتيجية الأمريكية لعناصر كثيرة لمحاربة الإرهاب، بما في ذلك تشكل التحالف الدولي لمواجهة داعش، إلا أنه كانت هناك مؤشرات عديدة تدل على محدودية فاعلية التحالف في مواجهة تنظيم

لتجهيز ثلاثة ألوية كردية بالأسلحة نفسها، والمعدات التي ستقدم للجيش العراقي، وشملت 720 مركبة تكتيكية، وسعت الحكومة الأمريكية إلى ضمان قدر من التنسيق القتالي بين حكومتي بغداد وأربيل، وإلى التعامل مع مصادر قلق كل جانب أن لا تؤدي عملية الإعداد والتجهيز للقوات العراقية والكردية إلى الاختلال بتوازن القوة بصورة لصالح أحد الطرفين، ومع ذلك تنامي نفوذ قوات الحشد الشعبي وفصائلها المدعومة إيرانيا، كما تأخرت الحكومة العراقية والبرلمان العراقي في إقرار قانون الحرس الوطني، وظهر اتجاه داخل الولايات المتحدة يؤكد ضرورة إعطاء معاملة أكثر تفضيلية للكرد، وعدم انتظار بغداد كي تأخذ زمام المبادرة، وانعكس ذلك على مشروع قانون يتعلق بالتخصيصات العسكرية والأمنية، وناقشته لجنة القوات المسلحة في الكونجرس في مايو 2015، ودعا ذلك الحكومة الأمريكية إلى التعامل مع إقليم كردستان والمقاتلين السنة بوصفهم ممثلين لبلدان مستقلة، ومنحهم حصصهم من التخصيصات دون المرور عبر الحكومة العراقية؛ ما أثار ردود أفعال قوية من قبل الحكومة العراقية وتحفظًا من الإدارة الأمريكية بوصفه يعني اعترافًا بتقسيم العراق.

وفي إطار هذا الدعم الأمريكي للعشائر خصصت الحكومة الأمريكية في ميزانيتها الموجهة لمحاربة داعش 13.5 مليون دولار لقوات العشائر في الأنبار، التي جرى تشكيلها في إطار قوات الحشد الشعبي، وأيضًا نشر فريق من 50 عضوًا متخصصين بتدريب القوات المسلحة لمساعدة مقاتلي العشائر، كما قامت الحكومة الأمريكية بالعمل على إعادة تشكيل الفرقتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من الجيش العراقي في كردستان، حتى تستثمرهم في مواجهة داعش لاستعادة الموصل، ولتعويض الخسائر المادية التي لحقت بالقوات العراقية، وأسرعت الولايات المتحدة بالموافقة على التعجيل بإرسال أسلحة ذكية من منظومات القتل الدقيق المتقدمة وأكثر من 5000 صاروخ هيلفاير، ووافقت على طلب العراق بتصدير 24 مروحية أباتشي E-AH644 بقيمة 4.8 بلاين دولار، كما تسلم العراق في يوليو أول دفعة من طائرات (إف – 16)، وتألفت من أربع طائرات من مجموعة 36 طائرة كان العراق قد تعاقد على شرائها في 2011.

انظر هنا:-

"Iraqr Receives F-16 Fighter Jets from The U.S",Middle East Monitor,14 July2015 at
http://www.middleeastmonitor.com\news\middle-east\19828-iraq-receives-f-16fighter-jets-from-the-u.s

([444]) The White House ,"Office of The Press Secretary,Statement by The president on ISIS",10September 2014 at
http://www.whitehouse.gov\the-press-office\20\4\09\10\statement-president-isis

داعش الذي ظلَّ منتشرًا لفترة طويلة، ويقوم بعمليات إرهابية في الشرق الأوسط، بما شكل تهديدًا كبيرًا للأمن العالمي في فترة من الفترات[445].

وتلك المؤشرات التي تدل على محدودية فاعلية التنظيم هي:-

المؤشر الأول لعدم فاعلية التحالف هو تزامن لأعباء داخلية Domestic burdens

فعلى الرغم من استناد استراتيجية أوباما إلى شركاء محليين، وهم المعارضة السورية المعتدلة والحكومة العراقية الجديدة، إلا أن إمكانية الاعتماد أو التعويل على هذين الشريكين قابله تحديات رئيسية، فمن ناحية أنه لم يوجد يقين من إمكانية تحقيق الحكومة العراقية الجديدة مصالحة وطنية بين كافة أطياف المجتمع، ومن ناحية ثانية فإن المعارضة السورية منقسمة على ذاتها، وتكبدت خسائر ونكسات وهزائم في مواجهاتها مع داعش، كذلك فهي منقسمة في مقاربتها للتحالف الدولي ضد الإرهاب؛ حيث رفضت جماعة الإخوان المسلمين القبول بهذه القرارات، وطالبت بمحاربة نظام الأسد وحزب الله أولًا.

ومن ناحية ثالثة كانت هناك مشكلة خاصة بتحجيم قدرات داعش، برغم نجاح الولايات المتحدة نسبيًّا في شنِّ ضربات جوية، وذلك نتيجة جهوده للتمدد خارج الأماكن التي تخضع لسيطرته، وتحديدًا الأجزاء الكردية مع إمكانية تمدده خارج المناطق الكردية، كانت هناك مشكلة تكمن في الاعتماد على قوات الحلفاء الشيعة في لبنان والعراق وإيران، وهو ما قد يمثل خطرًا على الولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالي كان من المحتمل أن تخسر الولايات المتحدة اللعبة الدبلوماسية؛ حيث تفقد هيمنتها تدريجيًّا على المنطقة، ومن ناحية رابعة واجهت الولايات المتحدة معضلة أمام تنفيذ ضربات جوية في سوريا، والسبب في ذلك أن نجاح هذه المهمة يتطلب قوات برية تجتاح المدن الواقعة تحت سيطرة داعش، كما أن نجاح واشنطن في العراق، وتنفيذ ضربات جوية يرجع إلى موافقة الحكومة العراقية على هذه الضربات بخلاف نظام الأسد، كما أن ضرب سوريا لم يحظ حتى الآن بدعم أوروبي واضح، وبالتالي فإن أوباما نفذ ضربات جوية متشابهة لتلك العمليات التي تنفذ في اليمن وباكستان والصومال.

أي أنه بمجرد استهداف العدو والتخلص منه فإنه يمكن أن يعود في أماكن كثيرة، وهذا يعني عمليًّا أن توجيه ضربات ضد داعش ستكون نتيجة معاودة، وهي ظهور قيادات أخرى في أماكن مختلفة[446].

المؤشر الثاني لعدم فاعلية التحالف هو استبعاد قوى إقليمية exclusion of regional powers

---

([445]) ChristopherM.Blanchard,CarlaE.Hummud,KennethKatzman,&Matihewc.Weed,"The Islamic State Crisis and U.S.Policy" , Congressional Research Service,11 June 2015,at http://fas.org\sgp\crs\mideast\R43612.pdf

([446]) ريهام مقبل، "أزمة مفتوحة: إشكاليات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 1096، 11\10\2014 على الرابط http://acpss.ahram.org.eg

حيث تم استبعاد إيران، وهي دولة إقليمية فاعلة في المنطقة، وهو ما يمثل إشكالية أخرى من اللغز المرتبط بهذا التحالف، وعلى الرغم من أن استيلاء داعش على الموصل دفع كلًّا من الولايات المتحدة وإيران للحديث عن إمكانية التعاون لمواجهة خطر داعش، إلا أنه في النهاية تم استبعاد إيران؛ حيث أكد جون كيري وزير الخارجية الأمريكي أنه من غير الملائم أن تشترك إيران في تحالف يسعى إلى قتال مسلحي تنظيم داعش، وقد تحدثت (مرضية أفخم) المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن ما يسمى التحالف الدولي لمحاربة داعش في العراق والشام يحمل نقاط غموض شديدة، وأن استبعاد إيران يرجع إلى رغبة الولايات المتحدة في تحالف عربي سني؛ خوفًا أن تساعد إيران في إشعال صراع شيعي – سني، وربما ترك المجال للولايات المتحدة للعودة إلى الساحة العراقية، كذلك فإن إيران رفضت فكرة التخلي عن حليفها الأسد؛ ما يعني أنه لا شيء؛ لأنها فرضت نفسها لاعبًا رئيسيًّا في الإقليم، وباتت جزءًا من المفاوضات والمساومات التي تدور داخل المنطقة، وبالتالي فهي لم ترضخ بسهولة، كما استبعدت أيضًا من مؤتمر جنيف 2 الخاص بالتسوية السياسية للأزمة السورية، فكانت النتيجة فشل المؤتمر، وأيضًا يبدو أن روسيا غير راضية عن هذا التحالف الدولي بعد إعلان أوباما شن ضربات جوية في سوريا تستهدف داعش، متشككة في نواياها، معتبرة أنها غير شرعية، فاستبعاد إيران وتجاهل الدور الروسي يشير إلى الربط بين قضية داعش، وبين قضايا أخرى في المنطقة، أهمها البرنامج النووي الإيراني، والأزمة الأوكرانية بعد فرض عقوبات على روسيا، ولكن أدى هذا الاستبعاد إلى اشتعال ساحات التوتر أكثر واتساع دائرة المواجهات[447].

المؤشر الثالث لعدم فاعلية التحالف هو تحالف غير الراغبين

فإذا كانت النقطة السابقة تتعلق باستبعاد القوى الإقليمية المهمة، فإن هذه النقطة تتعلق بقسم بعض القوى غير الراغبة في الانضمام للتحالف مثل تركيا؛ حيث كانت تركيا مترددة أو غير راغبة في أن تكون جزءًا في هذا التحالف، وسبب رفض تركيا المشاركة في التحالف واضح؛ حيث ذهب أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء لحذرنا الجميع سابقًا بمن فيهم واشنطن والأسد من أنه من دون إنهاء الأزمة في سوريا، فإن المنطقة ستتحول إلى بركان غضب؛ لأن تركيا من وجهة النظر الغربية حليف أساسي لكونها الدولة الوحيدة العضو في حلف الناتو؛ حيث تستضيف تركيا على أراضيها الكثير من معدات الأطلسي معظمها في قاعدة أنجيرليك الجوية، ولكنها لن تشارك في حرب برية مثلما فعلت في الغزو الأمريكي على العراق التي رفضت أن تكون جزءًا من هذه الحرب، وقد شدد أوغلو على أن التخلص من داعش في سوريا قد يساعد على إضفاء الشرعية على نظام الأسد؛ لأن تركيا خاضت حملة طويلة من أجل التخلص من نظام الأسد، ولكنها فشلت وما زالت ترفض فكرة هزيمتها في الحرب بالوكالة، وأيضًا تواجه تركيا معضلة أخرى، وهي تعاون كردستان العراق مع القوى الكردية المعادية للدولة التركية مثل حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، وأن مشاركتها في الحرب ضد داعش سيعني مساندتها لمقاتلي حزب العمال، وربما سيُسهم في تقسيم العراق[448].

([447]) المرجع السابق.
([448]) المرجع السابق.

المؤشر الرابع لعدم فاعلية التحالف هو توزيع الأدوار

حيث كانت فرنسا تسعى لأن تلعب دورًا منفردًا عن الولايات المتحدة حتى تستطيع ممارسة نفوذ واسع شبيه لقيادتها الحرب في مالي، وهو ما انعكس بقوة في عودتها للمسرح العراقي، وبالرغم من أن واشنطن مازالت اللاعب الرئيسي في مواجهة داعش، إلا أن فرنسا كان لها دور مهم، وقد ظهر هذا الدور في زيارة الرئيس فرانسو هولاند إلى بغداد وأربيل، وهو أول رئيس دولة يقوم بهذه المبادرة، وكذلك الدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت شعار السلام والأمن في العراق الذي عقد بحضور نحو ثلاثين دولة.

وكذلك فإن ألمانيا وبريطانيا لم تشارك في أي ضربات جوية في سوريا تستهدف تنظيم داعش، فألمانيا ابتعدت عن المساهمة في أي عمل عسكري باستثناء إرسال معدات عسكرية لقوات البشمركة الكردية، أما بريطانيا فقد رفض مجلس العموم البريطاني توجيه ضربات عسكرية ضد داعش بسبب استخدامها أسلحة كيميائية.

المؤشر الخامس لعدم فاعلية التحالف عدم اتفاق دول المنطقة الرئيسية

كان من أهم مؤشرات عدم فاعلية التحالف الدولي في محاربة داعش، وهو عدم اتفاق دول المنطقة الرئيسية على خيار موحد لإنهاء الصراع في سوريا والعراق، ذلك الصراع الذي أدى إلى صعود داعش، بالأساس إضافة إلى أنه لا يوجد دولة في المنطقة تتبنى دعم داعش بصورة صريحة، كما أن هناك اختلافات بين الدول في تقييمها للتهديد الذي يمثله داعش والأولويات الخاصة بالصراع، كما أن مشاركة الدول العربية الأساسية في التحالف ضد داعش مثل السعودية والأردن والإمارات كانت مشاركة محدودة، ولا تعكس اتفاقًا سياسيًا مع الولايات المتحدة بخصوص حل الصراع، وبالذات بعد أن انشغلت السعودية فيما بعد بصراعها مع الحوثيين في اليمن، وتوقفت عن إعطاء الصراع مع داعش أولوية كبيرة[449].

المؤشر السادس لعدم فاعلية التحالف مشكلات في برامج التدريب الأمريكية

كان من ضمن مؤشرات عدم الفاعلية للتحالف أن برامج التدريب الأمريكية واجهت مشكلات بسبب نقص عدد المقاتلين، وأيضًا محدودية الالتزام الأمريكي، فلم يتلق التدريب سوى 9 آلاف من مجموع 24 ألف جندي، وكان أحد الشروط الأمريكية لدعم الجهد العسكري العراقي تنحي المالكي عن رئاسة الوزراء، وقد تصاعد الدعم العسكري الأمريكي لحكومة حيدر العبادي.

وبعد ثلاث سنوات من الحرب على داعش وفي نهاية فترة حكم أوباما، أعلنت الولايات المتحدة أن التحالف قد شن أكثر من 23 ألف غارة على العراق وسوريا بتكلفة تجاوزت 13 مليار دولار، وقد شملت 13 ألف غارة جوية منها في العراق، و10 آلاف غارة في سوريا، وكان من نتائج ذلك نجاح القوات العراقية في استعادة 75% من مناطق سيطر عليها داعش في العراق، و58% من المناطق في سوريا.

(2)"U.S.Department of State", 10 September 2014,at http://www.state.gov\secetary\remarks\2014\09\2311438.html

أما بالنسبة للحرب السيبرانية مع تنظيم داعش، فقد أعلن المتحدث باسم التحالف الدولي عن تحجيم نشاط تنظيم الدولة الإسلامية على تويتر بنسبة 92% التي استغلها داعش لبثِّ دعايته، وأيضًا لتجنيد المقاتلين من مختلف أنحاء العالم[450].

وإذا كان ما سبق يتعلق باستراتيجية أوباما لمواجهة تنظيم داعش في العراق، فقد كانت هناك جهود أمريكية أقل لمواجهة التنظيم في سوريا، تركزت استراتيجية أوباما المعادية لداعش بشكل كبير في العراق، وتجاهلت في الحقيقة أن مطاردة مسلحين في سيارة جيب باستخدام طائرات ذات أداء عالٍ في سوريا سيمكن داعش من الاستمرار في تنفيذ العمليات العراقية، وتعميق جذورها في سوريا، وهو مكان ليس لديها فيه شعبية طبيعية بالعكس من العراق، وقد أدركت الإدارة أن تكتيكات النظام السوري التي تسببت في خسائر هائلة في الأرواح تعد مصدرًا للتجنيد بالنسبة إلى داعش؛ لأنها تشجع السوريين على اللجوء إلى داعش للحماية، بالإضافة إلى أن تصور الحملة العسكرية المضادة لداعش بأنها مهمة تتطلب الصبر الاستراتيجي والوقت؛ لبناء قوة برية صغيرة[451].

ومن ثم فقد تعهد الرئيس أوباما على محاربة داعش في سوريا من خلال تسليح المعارضة السورية، وتدريبها في إطار خطته لمحاربة داعش.

وقد انتقدت صحيفة واشنطن بوست الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع داعش، وقالت إنها تفتقر للقوة، وأن أي حل لابد أن يشمل حضور التنظيم في العراق وسوريا على السواء، ففي أثناء الحرب على العراق عقب اجتياح الولايات المتحدة وحلفائها العراق عام 2003 أمدت سوريا بملاذ، ومن ثم لابد أن تمتد الحرب إلى الجانبين.

وهكذا فإن الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة داعش في سوريا قامت على استبعاد النظام السوري والتنسيق مع المعارضة لمحاربة داعش على الأرض، ويمكن تحليل موقف التحالف الدولي لمواجهة داعش استبعاد النظام السوري من خلال ثلاثة مسارات، كان من الممكن أن يتحقق واحد منها.

المسار الأول: وهو محاولة لإضعاف النظام السوري وإسقاطه؛ لأن موقف الولايات المتحدة والدول الغربية من نظام الأسد واضح وصريح؛ لأنهم يرون أنه لا بديل لحل الأزمة السورية إلا برحيل نظام الأسد، ومن ثم إذا تم مواجهة داعش في سوريا، فقد تكون محاولة من الولايات المتحدة لضرب أهداف تابعة لنظام الأسد من خلال الضربات الجوية، وأيضًا محاولة لتقوية الأطراف المعارضة المسلحة على الأرض، بما يؤدي إلى

(450) "داعش بعد 3 سنوات من بدء الحملة عليه"، سكاي نيوز عربية، 8 أغسطس 2017 على الرابط
http://www.skynewsarabia.com\wab\home

(451) تشارليز ليستر، "الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا"، مرجع سابق.

حصار النظام وإسقاطه أو تقليل سقف المطالب في حالة اللجوء إلى الحل السياسي من خلال عملية تفاوضية[452].

المسار الثاني: عدم التوجه لضرب داعش في سوريا في محاولة لاستمرار سوريا كبؤرة إرهابية، تكون مقصدًا للإرهاب والإرهابيين في المنطقة العربية، وبالتالي إثارة الفوضى في المنطقة العربية لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي فإن من الانتقادات التي وجهت للاستراتيجية الأمريكية هو عدم تحديد وقت أو فترة زمنية للانتهاء من الحرب على داعش الذي يقاوم التحالف الدولي، ولكن تحدث مؤتمر باريس عن استمرار فترة الحرب ضد داعش لمدة 10 سنوات، وهذه مدة طويلة إذا كان الهدف هو محاربة وضرب داعش فقط.

المسار الثالث: التعاون بين الحكومتين السورية والعراقية على المستوى الأمني؛ حيث أعرب الأسد خلال استقباله مستشار الأمن الوطني العراقي فالح الفياض عن ارتياحه لمستوى التعاون القائم مع القيادات العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، أكد الفياض أهمية إزالة العقبات أمام مكافحة الإرهاب من أجل الوصول إلى منطقة يسود فيها الأمن والاستقرار[453].

وما جعل الأمر أكثر خطورة بالنسبة لاستراتيجية محاربة داعش في سوريا هو أن إدارة أوباما لم تستطع التورط أكثر من ذلك في سوريا أو أكثر من دعم المعارضين، فقد دارت استراتيجيتها حول هدفين فقط، هما تقليل النفوذ الإيراني في المنطقة، ومحاولة مساومة روسيا، إذ تعلم الولايات المتحدة أنها إذا أقدمت على محاولة المحاربة فستضطر إلى إنفاق المليارات من الدولارات، وإرسال آلاف الجنود من أجل هزيمة كل خصومها في سوريا لتحقيق أهدافها؛ للتخلص من نظام بشار الأسد من أجل التوغل داخل سوريا.

وفي النهاية يمكن القول إن حرب التحالف الدولي ضد داعش نتيجة للعقبات السابقة امتدت لسنوات طويلة، والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة أعادت سياسة الإدارة الأمريكية السابقة المتمثلة في اختزال الأزمات، مثلما اختزلت أحداث سبتمبر في مقتل أسامة بن لادن، وإن نجحت هذه الاستراتيجية في تحقيق انتصارات سريعة سواء في أفغانستان عام 2001، وحتى في العراق 2003، لكن سرعان ما تبددت هذه النجاحات، وكانت عواقب الانتصار وخيمة كما أن نتيجة الحرب على داعش لم تمثل انتصارًا كاملًا لأي من الأطراف، سواء المتصارعة أو حتى المتشابكة، بالإضافة إلى أن القضاء على داعش عسكريًّا دون القضاء عليه أيديولوجيا مع حل أزمات المنطقة، سيؤدي إلى ظهور دواعش أخرى في أماكن متفرقة من العالم.

وخلاصة القول فإن القراءة الأمريكية لمستوى التهديد من قبل تنظيم داعش سواء في سوريا والعراق، قد جاء في سياق ثلاث مقاربات هي.

([452]) عبدالغفار الديواني، "الدور والإشكاليات: التحالف الدولي لمواجهة داعش"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 25 سبتمبر 2014 على الرابط

http://www.acreg.org\11263

([453]) المرجع السابق.

1-أن البيئة الأمنية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تنطوي على تطورات استراتيجية بالغة الخطورة على أمن واستقرار دول المنطقة، في مقدمتها التوسع الجغرافي لتنظيم الدولة الإسلامية، وقد حولت هذه التطورات الدراماتيكية المتسارعة للتنظيم من مجرد تهديد محتمل إلى خطر واقعي يهدد النظام الجيوسياسي في الشرق الأوسط بأكمله، وذلك عبر إقامة كيان سياسي توسعي في سوريا والعراق، واتسعت أنشطتها لتمس العديد من الدول سواء عبر تنظيمات إرهابية أو عبر مقاتلين أجانب، ومن هنا فإن الولايات المتحدة أدركت أن بقاء وتنامي هذا التنظيم قد يهدد مصالحها في المنطقة، بالأخص للمصالح الاقتصادية، وأيضًا يشكل تهديدًا كبيرًا على حلفائها الموجودين بالمنطقة أبرزهم إسرائيل والسعودية ودول الخليج وتركيا.[454]

أيضًا بجانب المخاطرة الأمنية للتنظيم فهو يشكل مصدرًا لتهديد هوية الدولة الوطنية في المنطقة، التي عملت الولايات المتحدة من أجل ترسيخها في المنطقة؛ من أجل التأسيس لوعي جديد تكون فيه الهوية الإسلامية شبه مغيبة، وهذا يمكن ملاحظته في الكثير من الدول العربية الحالية.

2- تبني تنظيم داعش منذ بداياته الأولى استراتيجية الحرب الشاملة في المنطقة، والتي استهدفت إلى جانب الأنظمة الحاكمة الأقليات الدينية والمذهبية الموجودة بالمنطقة من شيعة ودروز وعلويين والأيزيديين، وارتكبوا أيضًا العديد من المجازر المنافية لحقوق الإنسان، فقد شكلت العقيدة الوحشية للقتل الذي يتميز بها التنظيم عن غيره من التنظيمات الإرهابية تهديدًا كبيرًا للقيم الليبرالية التي بنى على أساسها النظام العالمي، والتي تعد الولايات المتحدة أبرزها[455].

وكذلك فإن التنظيم قائم على فكر عقائدي جديد، يقوم على أساس متطرف ومتشدد قد يؤدي في النهاية إلى اتساع رقعة الحرب بانتشاره وتوسعه.

3-وهي تقوم على أساس طبيعة تكوين التنظيم وهيكلته العقائدية، ومرتبطة أيضًا بمسألة المقاتلين الأجانب في الدولة الإسلامية وبنيته التنظيمية، فقد شكل ذلك تحديًا خطيرًا للمجتمع الدولي والولايات المتحدة، بحيث إن وجود علاقات بين هؤلاء المقاتلين الأجانب قد تشكل تهديدات من الممكن أن يؤدي إلى ضرب أي دولة في العالم، بالأخص بتشجيع التنظيم للانضمام إلى مقاتلين، والالتحاق بصفوف الدولة الإسلامية[456].

2-الدعم السعودي للاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع تنظيم الدولة وفي الحرب على الإرهاب.

أصبحت السعودية في وضع مُحرج عندما تشكل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم داعش، وذلك لأن هذا التنظيم يمثل القوة الرئيسية التي تزعج خصوم السعودية في العراق وسوريا، وكذلك لأنه يضم بداخله أعدادًا كبيرة من السعوديين، لذلك حاولت السعودية التعامل مع هذا الخطر على أنه خطر أمني، وحاولت استئصاله داخليًا.

([454]) حارث حسن، "السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش"، مجلة سياسات عربية، العدد 16، سبتمبر 2015، ص 37.
([455]) المرجع السابق.
([456]) تشارلز ليستر، "المقاتلون الأجانب العائدون تجريمهم أم إعادة إدماجهم"، الدوحة، مركز بروكنجز، ص 2.

وفي الوقت الذي ذهبت فيه بعض التقارير الأجنبية إلى أن تنظيم داعش ما هو إلا صناعة سعودية لمواجهة التمدد الإيراني، فإن هذه التقارير غفلت عن أن السعودية قد دخلت في معركة شرسة ضد تنظيم القاعدة في 2003، والذي كان هو الأساس لتنظيم داعش، وتعرضت السعودية على إثرها لهجمات إرهابية كثيرة، لم تتوقف إلا في عام 2007 تقريبًا، وغفلت تلك التقارير أيضًا على أن أكثر ضحايا التنظيم هم من السنة وليس الشيعة أو إيران، وأيضًا أن الدولة السعودية في نظر تنظيم داعش هي رأس الأفعى، حسب ما وصفها أبوبكر البغدادي، وأن السعودية بالنسبة لداعش لا تقل خطرًا عن إيران أو عن أي دولة أخرى في العالم، بل هي الدولة الأولى التي يجب إسقاطها أو زعزعة الاستقرار فيها من وجهة نظر تنظيم داعش، وذلك لأجل ضمان تحقيق مشروع الخلافة، وأنه يجب استهداف السعودية بوصفها المنافس الحقيقي للمرجعية السلفية الوهابية التي تمثل الخلفية الفكرية للتنظيم، ونتيجة لذلك كله زادت عمليات داعش الإرهابية في السعودية، وتعددت بين تفجيرات انتحارية، واستهداف رجال أمن، واغتيال الأقارب، ومخططات إجرامية، وإن كانت عمليات فاشلة لم تحقق نجاحًا، إلا أنها ظلت عمليات مزعجة.

وفي هذا الإطار نشر أبوبكر البغدادي في مؤسسة الفرقان التابعة لتنظيم داعش مقالًا بعنوان "ولو كره الكافرون" وصف فيه السعودية بأنها رأس الأفعى، ومعقل الداء، وقد وجه أيضًا دعوة صريحة لأنصاره بشنّ هجمات على السعودية، وقال لا مكان للمشركين في جزيرة مُحَمَّد ﷺ، وحدد لهم على الأولويات، فخرضهم أولا على قتل الشيعة، قائلا: (عليكم أولًا بالرافضة) ثم حرَّض على استهداف كل من في السعودية.

وتضمنت أهم الجرائم الإرهابية التي مارسها التنظيم على الأراضي السعودية منذ عام 2014

1) حادثة مركز سويف الحدودي، الهجوم الإرهابي الذي نفذ في 5 يناير 2015، وقد أسفر عنه استشهاد رجلي أمن وإصابة ثالث.
2) الاعتداء على مقيم دنماركي في العاصمة السعودية الرياض في 22 نوفمبر 2015، ومن بعدها بث التنظيم فيديو يفيد بالحادث، وعن تبنيه مقتل المقيم الدنماركي.
3) وفي نهاية مارس 2015 استهداف دورية أمنية غرب الرياض، وقد أسفر عنها إصابة رجلي أمن بإصابات غير مهددة للحياة[457].
4) وفي 25 أبريل 2015 استهدف التنظيم رجلي أمن شرق الرياض.
5) وفي يوليو 2015 قام التنظيم بقتل رجل أمن في مواجهة أمنية في الطائف.
6) وفي 16 يوليو 2015 قامت بتفجير نقطة تفتيش الحائر بمدينة الرياض.
7) وقام التنظيم بتفجير مسجد قوات الطوارئ بعسير، ونتج عنه استشهاد 15، وإصابة 33.

([457]) "جرائم داعش الإرهابية على الأراضي السعودية"، مركز البحوث، 2 أكتوبر 2015 على الرابط
http://www.asakina.com\center\files\78132.html

وعلى إثر ذلك أعلنت وزارة الداخلية السعودية في 15 سبتمبر 2015 القبض على خلية لتنظيم داعش موزعة بين الرياض ومحافظة ضرما (جنوب العاصمة)، وذلك خلال عمليتين أمنيتين نفذتهما الوزارة السعودية، تم القبض على شقيقين، وذلك في العملية الأمنية التي نفذت في حي المونسية في الرياض.

8) حادثة الشملي في 25 سبتمبر 2015، قد أعلنت السلطات الأمنية السعودية مقتل داعشي وإصابة شقيقه، وذلك بعد أن استدرجا ابن عمهما وقتلاه غدرًا في أول أيام عيد الأضحى، وذلك في منطقة جبلية في حائل (شمال السعودية)، وبالأخص أن في ذلك اليوم قام التنظيم بارتكاب جريمتين في مكانين مختلفين، تضمنتا مقتل اثنين من المواطنين، وإطلاق النار على رجل.

9) حادث سيهات في 16 أكتوبر 2015، قام شخص يحمل رشاشًا بفتح النار بشكل عشوائي على المارة في محيط مسجد في حي الكوثر بمدينة سيهات في محافظة القطيف (شرق المملكة) نتج عنه استشهاد خمسة أشخاص، وإصابة تسعة آخرين.

10) حادث حي الحمراء في 24 يوليو 2016 عندما أقدم شقيقان بطعن والدتهما ووالدهما وشقيقهما، نتج عنه قتل الأم، وإصابة الأب، وشقيقهما بحي الحمراء بالرياض.

11) تفجيرات رمضان، وهي هجمات انتحارية وقعت في المدنية المنورة وجدة والقطيف، أسفرت عن وقوع عدد من الضحايا والمصابين في 4 يوليو 2016[458].

واستضافت السعودية معسكرات لتدريب المعارضة المعتدلة، وقد أوضح مسؤولون أمريكيون أن السعودية وافقت على استضافة معسكرات تدريب لمسلحي المعارضة السورية المعتدلين، في إطار استراتيجية أوباما للحرب على داعش، وأن تكون السعودية شريكًا كاملًا في ذلك الجهد، وهو استضافة البرنامج التدريبي، وقد اتفق كل من الرئيس أوباما والملك عبدالله بن عبدالعزيز على ضرورة وجود معارضة سورية أكثر قوة للتصدي لداعش، ولنظام الأسد الذي فقد كل شرعيته.

وقد طلب أوباما من برلمانيين في الكونجرس الإسراع في تبني برنامج مساعدة عسكرية للمعارضين السوريين المعتدلين، ويأمل في أن يمنحه النواب أذنًا رسميًا بتجهيز وتدريب مقاتلي المعارضة عبر إضافة هذا البند إلى قانون المالية الذي سيصوت عليه مجلس النواب، ودعمت المعارضة السورية الخطة الأمريكية، وسارع ما يسمى بالائتلاف الوطني السوري المعارض إلى الترحيب بخطة أوباما، وحث على التحرك أيضًا ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وأعلنت المجموعة في بيان أنها تدعم الخطة الأمريكية لشنِّ ضربات جوية في سوريا، وتدريب قوى المعارضة، لكنها أوضحت أن منطقة مستقرة وخالية من المتطرفين تتطلب إضعاف وإسقاط نظام الأسد القمعي، في نهاية المطاف أوضح الائتلاف السوري المعارض أنه لطالما دعا إلى مثل هذا التحرك، وحذر تكرارًا من التهديد المتزايد الذي تشكله هذه المجموعة المتطرفة، وقد أضاف البيان أن الجيش

(458) المرجع السابق.

السوري الحر المعارض يمكن أن ينجح لكنه بحاجة للدعم اللازم الذي سيخوله تشكيل قوة يمكن الاعتماد عليها، ومجهزة بشكل جيد، وأضاف أن محاربة داعش فقط لا يمكن أن تؤدي إلى منطقة خالية من المتطرفين[459].

([459]) حارث حسن، مرجع سابق.

خاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة مناقشة وتحليل العلاقات الأمريكية السعودية في عهد الرئيس باراك أوباما، وذلك من خلال قراءة الحيثيات من التحديات التي فرضتها متغيرات البيئة الدولية والإقليمية، ورؤية الرئيس أوباما، وما يرتبط بهذه الحيثيات من تحديات أفرزها الواقع المتشابك والملتبس، سواء على صعيد الإدارة الأمريكية وتوجهاتها إزاء السعودية، أو على صعيد رؤية هذه القوى لمصالحها.

وبناء عليه، جرى تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة مفصلة للإطار النظري للدراسة وأدبياتها ومنهاجها؛ حيث استهدف الفصل الأول دراسة مستويات التحليل في العلاقات الدولية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول، ويتناول التحليل على مستوى النظام الدولي والمدرسة الواقعية، ثم المبحث الثاني ويتناول التحليل على مستوى الدولة والمدرسة الليبرالية.

ويناقش الفصل الثاني أهمية الجانب الجيوستراتيجي والأمني في العلاقات الأمريكية السعودية، منطلقًا من الموقع الاستراتيجي للسعودية، وأهميته في حسابات السياسة الأمريكية، مستعرضًا تطور العلاقات الأمريكية السعودية قبل وبعد فترة الرئيس أوباما، ثم محللًا تطورات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما تجاه السعودية.

أما الفصل الثالث فقد ناقش أهمية النفط كعامل محدد للعلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية قبل وبعد فترة الرئيس أوباما.

وجاء الفصل الرابع ليناقش الانتفاضات في المنطقة العربية وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية، ثم حالات الدعم المتبادل بين السعودية والولايات المتحدة بعد ذلك.

وفى إطار الإجابة عن الإشكالية الأساسية للدراسة، والتي تتمحور حول التعرف على ثوابت ومتغيرات العلاقات الأمريكية – السعودية، ومدى تغلب إحداهما على الأخرى من خلال التعرف على المبادئ الحاكمة للعلاقات الأمريكية – السعودية، والتفاعلات التي ينتج عنها بعض التغيرات في هذه المبادئ؟ لابد وأن نجيب أولًا على العديد من التساؤلات التي هي بمثابة خطوات رئيسية لمعرفة ما إذا كانت العلاقات الأمريكية السعودية قد حدث بها بعض التغييرات في فترة الرئيس أوباما، وهل نجح أوباما في كسب الحليف السعودي أم أن السعودية ذهبت إلى البحث عن حلفاء جدد للاعتماد عليهم؟ وبالتالي تطرح العديد من التساؤلات في هذا الشأن، وهي كما يلي:-

التساؤل الرئيسي هل إدارة أوباما قامت بتغليب المصالح الثابتة في علاقاتها بالمملكة أم أن التفاعلات الجديدة الناتجة عن الانتفاضات العربية وغيرها من القضايا أدَّت إلى تغييرات في ثوابت العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة أوباما؟

فالسؤال الأول ما ثوابت العلاقات الأمريكية السعودية، وهل كان لها شكل جديد في إطار إدارة أوباما؟

إن النفط يعتبر من الثوابت في العلاقات الأمريكية السعودية؛ حيث تعد المملكة من أهم وأكبر دول العالم في إنتاج النفط، إذ إن نفط المملكة حظي بمكانة متميزة بالنسبة للولايات المتحدة؛ حيث إن المملكة تعتبر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تؤثر على أسعار النفط، وذلك بضبط معدل إنتاجها، وتعتبر القوة الكبرى في هذا المجال؛ حيث توازن العرض والطلب العالمي؛ لأنها تعتبر العضو الأكبر في منظمة أوبك.

ومن ثم فإن النفط يمثل أداة مهمة في تحديد شكل العلاقات السعودية الخارجية، وبالأخص مع الولايات المتحدة، ورغم الاختلاف بين النظامين السياسيين فإن الدولتين حليفتان، إذ تحالفت الدولتان منذ الحرب العالمية الثانية ضد الشيوعية، وذلك لضمان تدفق النفط السعودي إلى الولايات المتحدة، ولم تخل العلاقة بين البلدين من خلافات كما حدث في عام 1973 عقب حرب أكتوبر عندما تزعمت السعودية حظرًا على تصدير النفط إلى الغرب، وأيضًا بعد هجمات سبتمبر عام 2001 إلا أن الولايات المتحدة ظلت ملتزمة بضمان أمن المملكة في مواجهة أي تهديد لها، وضمان عدم سيطرة أي قوة خارجية عليها، وذلك للحفاظ على مصالحها النفطية، حتى لو تطلب الأمر استخدام الأداة العسكرية لحماية أمن المملكة، وذلك من خلال الوجود العسكري على الأراضي السعودية لحماية مصالحها النفطية.

ومن ثم فإنه على الرغم من التطورات في العلاقات الأمريكية – السعودية منذ الأربعينيات حتى السبعينيات إلا أنه كانت هناك العديد من المشكلات بين الطرفين؛ وذلك لأن المملكة استخدمت النفط كسلاح أضر بمصالح الولايات المتحدة، عندما قامت بالانضمام إلى الحظر النفطي الذي فرضته الدول المنتجة في الخليج العربي في حرب أكتوبر 1973؛ للضغط على الولايات المتحدة لاتباع سياسة متوازنة تجاه أطراف الصراع، وبعد ذلك الحظر انخفض إنتاجها النفطي في الأشهر التالية بشكل كبير، وتوقف الحظر تمامًا في بداية 1974 بعد قيام هنري كسينجر بما سُمّي دبلوماسية المكوك للوساطة بين الجانب المصري والسوري والجانب الإسرائيلي من ناحية أخرى، ولم تستخدم السعودية الحظر النفطي في 1973 فقط، ولكنها أسهمت في الدخول في حظر نفطي محدود في أزمة السويس 1956، وحرب الأيام الستة 1967.

وبعد أزمة الحظر النفطي ظهر هدف جديد للولايات المتحدة يتمثل في العمل على تقليص نصيب السعودية في الواردات الأمريكية من النفط، والعمل على تحييد دور النفط كسلاح سياسي، والتأكيد على طبيعة أنه مورد اقتصادي بحت، ومن ثم استمر النفط كمحدد أساسي للعلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية في فترة الحرب الباردة وما بعدها، ولم يطرأ على مضمون وأهداف تلك العلاقة تغيرًا مهمًا؛ حيث ظلّت تقوم على ضمان تدفق للنفط من السعودية، وقيام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن المملكة الداخلي والخارجي، وعندما ظهر تهديد جديد في تلك الفترة لأمن السعودية، وهو العراق بطموحاته التوسعية في منطقة الخليج، وما أدى إليه من تهديد لمصالح الولايات المتحدة النفطية في السعودية سارعت الولايات المتحدة إلى تفعيل مبدأ كارتر، واستخدام القوة العسكرية المباشرة، والدفاع عن مصالحها.

وفي أعقاب حرب الخليج قامت الولايات المتحدة بالسعي للحيلولة دون ظهور أي تهديد آخر لأمن الخليج عامة، والسعودية بوجه خاص؛ خوفًا على مصالحها النفطية، فتبنت سياسة الاحتواء المزدوج في مواجهة إيران والعراق، ثم سياسة الاحتواء في مواجهة العراق، وقد تبنت إدارة كلينتون سياسة الاحتواء دون أن تتخذ إجراءات حاسمة وفعلية لتنفيذه، وتم التنسيق بين كل من الولايات المتحدة والمملكة بخصوص هذه السياسات، وبالأخص سياسة الاحتواء المزدوج، ولكن لا يمكن إنكار أن العلاقات الأمريكية السعودية في فترة كلينتون كانت شديدة التوتر فيما يتعلق بالنفط، وأيضا في القضايا الإقليمية الأخرى وموقف الولايات المتحدة منها مثل عملية السلام، كل ذلك أدى إلى سعى الإدارة الأمريكية لاستبدال السعودية ببدائل أخرى.

وفي فترة بوش الابن سعى إلى تقليل التوترات في العلاقات الأمريكية السعودية، والحفاظ على استمرار السعودية في القيام بدور الموازن للسوق العالمية للنفط في مواجهة العراق، وقد أكدت الولايات المتحدة حرصها الشديد على الاستمرار في تحقيق الاستقرار للسوق العالمية للنفط، وأصدرت في تلك الفترة وثيقة الطاقة الوطنية لتؤكد أهمية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالنفط.

وظلت العلاقة إيجابية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط، ثم انتقلت إلى مرحلة أخرى مع أحداث 11 سبتمبر؛ حيث قام بوش الابن بعد هجمات سبتمبر بتغيير سياسته الخارجية تجاه المملكة فيما يتعلق بالنفط، وذلك من خلال النظر في خيارات أخرى تحدُّ من أهمية المملكة بالنسبة لواردات النفط الأمريكي، وأيضًا الحد من نفوذ المملكة في السوق النفطية العالمية، وسعت الولايات المتحدة إلى تنويع وارداتها النفطية من مناطق أخرى بخلاف منطقة الخليج العربي والسعودية، وكان ذلك هو أحد مبررات الغزو الأمريكي للعراق؛ للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق؛ وللحدِّ من إرسال النفط لمنظمة أوبك، وقامت الولايات المتحدة بضخ استثمارات ضخمة في القطاع النفطي لإعادة تأهيله في العراق.

إلا أن العراق فشلت في أن تطرح نفسها كمنافس للسعودية في سوق النفط بعد أحداث سبتمبر، وسعت روسيا التي طرحت نفسها كمنافس محتمل للسعودية، وذلك بعد زيادة إنتاجها من النفط؛ حيث إنها تجاوزت حجم الطاقة الإنتاجية للسعودية في عام 2002، وقامت الولايات المتحدة كذلك خلال تلك الفترة بالتقرب من دول الخليج العربي الصغيرة، مثل قطر، والبحرين، وعمان، والكويت، والإمارات، حتى تقوم بالحدِّ من ورادات النفط السعودي، إلا أن أغلب تلك الدول لم تستجب إلى المطالب الأمريكية لفتح قطاعاتها أمام الاستثمار الأجنبي، ولم تستجب لزيادة طاقتها الإنتاجية لخفض أسعار النفط في السوق العالمية، كذلك فإن الطاقة الإنتاجية لهذه الدول مجتمعة لم تُسهم في تعزيز أمن النفط للولايات المتحدة، ولم تنل مكانة المملكة.

ونجد أن الطاقة الإنتاجية الفائضة مثلت نقطة خلاف جوهرية بين الولايات المتحدة والسعودية في ظلِّ إدارة بوش الابن؛ حيث كثفت الإدارة ضغوطها على المملكة لزيادة طاقتها الإنتاجية الفائضة، حتى تسعى إلى خفض سعر النفط في السوق العالمية خلال الفترة من 2003 إلى 2005، واستجابت السعودية لمطالب الولايات المتحدة بالتدخل المباشر في السوق النفطية في مختلف الأزمات التي تتعرض لها هذه السوق، فظلت

هذه السياسة هي المحور الرئيسي للسياسة السعودية تجاه الولايات المتحدة في ظلِّ الإدارات الأمريكية المختلفة، مع اختلاف درجة التوتر في العلاقات السعودية الأمريكية.

وفي بداية فترة أوباما أعلن أن الولايات المتحدة سوف تقوم بالاستغناء التام عن نفط الخليج؛ حيث قامت الولايات المتحدة بدعم وتشجيع والتوسع في إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة لتحقيق هذا الهدف، إذ أكد أوباما أن الولايات المتحدة ستصبح في عام 2015 بلدًا مصدرًا للنفط والغاز، وليس بلدًا مستوردًا لها، بما يعني أن الولايات المتحدة كانت تستعد للاستغناء عن استيراد النفط من منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك أشارت وثيقة الأمن القومي لعام 2010 إلى استمرار السياسة الخارجية الأمريكية للوجود العسكري لتدعيم مصادر الطاقة.

وكانت سياسة أوباما النفطية تجاه السعودية قائمة على أمرين هما: تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة، وبالأخص نفط الخليج، وكذلك الحفاظ على نفط الخليج وأهميته الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك من خلال استمرار الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة، وقام أوباما بوضع خطة لأمن الطاقة، وضع تصورات لجعل الولايات المتحدة أكثر استقلالًا في هذا المجال، بما يعني أن السعودية هي المتضرر الأكبر؛ لأن الخطوة الأمريكية سوف تؤثر على كمية إنتاجها بالأخص في وقت تعاني فيه خسائر مالية بسبب انهيار سعر النفط.

وبالإضافة إلى كلِّ هذه المشكلات في العلاقات الأمريكية السعودية في فترة أوباما، وهي المتعلقة بمحاولة الولايات المتحدة زيادة إنتاجها من النفط، وزيادة استخدامها للاحتياطي النفطي الأمريكي بما يضر بمصلحة السعودية بالأساس، وكانت هناك مشكلة أخرى وهي تراجع أسعار النفط في عام 2014، وأيضًا مشكلة تقادم مصافي التكرير السعودي بالمقارنة بالموجودة في مناطق أخرى، شهدت استثمارات أحدث مثل أمريكا الشمالية، ومع ذلك حافظت السعودية على قدر عالٍ من الإنتاج دون أن تحاول رفع سعر النفط، وما سبق يعني أن المصلحة الاستراتيجية الأمريكية في مجال النفط قد تبدلت من استمرار تدفق النفط بأسعار معتدلة إلى محاولة التغلب على التبعية النفطية الأمريكية أو الإدمان الأمريكي لنفط الشرق الأوسط، وتدعيم هذا بشكل أساسي.

خلاصة القول إن رؤساء الولايات المتحدة اتفقوا على المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة، ولكن اختلفوا فيما بينهم فيما تبنوه من سياسات تحقق أمن الطاقة الأمريكي، فنجد أن إدارة جورج بوش كانت أكثر اعتمادًا على الشق الخارجي لمفهوم أمن الطاقة، والذي يقوم على تنويع مصادر الطاقة الأمريكية، وأما أوباما فكان أكثر تركيزًا على البعد الداخلي لمفهوم أمن الطاقة الأمريكي من خلال اهتمامه الأكبر بوجود مصادر لطاقة بديلة، وخلال فترة رئاسته الثانية استمر على هذا النهج، مع التقليل من الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط، كل ذلك انعكس على العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية سلبًا، وعلى المكانة المتميزة التي كانت تتمتع بها بوصفها الممول الرئيسي الموثوق به لنفط الولايات المتحدة.

كذلك فإنه من الثوابت في العلاقات الأمريكية – السعودية أمن الخليج، فهو من أهم القضايا التي تشترك فيها الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، وهو قضية مركبة ومتشابكة تتعلق بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وتتعلق مباشرة بالأمن القومي السعودي.

وتظهر هنا بوضوح المصلحة المتبادلة؛ حيث تقوم الولايات المتحدة بتأمين منطقة الخليج، وحدود المملكة من أي خطر دولي، أما أمن الخليج بالنسبة للسعودية فهو أمن دول مجلس التعاون الخليجي لبناء كتلة قوية، وبالأخص بعد الحرب العراقية الإيرانية، وسقوط نظام الشاه، وتشترك هذه الدول في أمور أساسية، وهي الاقتصاد المعتمد على النفط والتهديد الإقليمي المشترك، كما أن كل هذه الدول تعتمد على نظام سياسي موروث، وعلى الرغم من أن السعودية تعتبر أكبر دول مجلس التعاون من حيث السكان، إلا أنه تبقى قيادة دول الخليج مجتمعة أمرًا مثيرًا للجدل؛ حيث إن السعودية لم تتمكن من ملء مقعد القيادة؛ لأن سياستها تعتمد على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

وتشكل إيران الهاجس الأكبر المهدد لأمن دول مجلس التعاون، وبالأخص السعودية بعد ما كانت العراق تمثل طوال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي الخطر الأكبر، وذلك بسبب رغباتها التوسعية إلا أن إيران مثلت المهدد الأكبر والأكثر خطورة على الإطلاق لأن خطورتها تمثلت في إثارة النعرات الطائفية، والنزعات التوسعية في بلدان الخليج الأخرى.

وتتفق كل من الولايات المتحدة والسعودية في الحفاظ على أمن واستقرار الخليج، وضمان تدفق النفط منه، ومنع أي قوة معادية للسياسة الأمريكية، ومهددة لمصالحها، وأيضًا مهددة للسعودية من السيطرة على الخليج.

ونتيجة لذلك فإن هناك تعاونًا عسكريًّا وأمنيًّا ولوجستيًّا بين الولايات المتحدة والسعودية، وهذا التعاون تَمَثَّل في سياسة مشتركة بين الطرفين، ومنها استراتيجية الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، ثم استراتيجية مكافحة الإرهاب النووي بين إيران والولايات المتحدة مثلت هاجسًا لدى المملكة، وأيضا ثورات الربيع العربي التي شَكَّلَت تهديدًا مباشرًا للسعودية؛ خوفًا من انتقالها لها، فتحركت السعودية تحركًا غير مسبوق، وانتقلت إلى سياسة المواجهة لأول مرة بعدما كانت سياستها هادئة غير ملموسة.

كذلك فإن من أهم ثوابت العلاقات الأمريكية – السعودية الاشتراك في سياسات واحدة، مثل استراتيجية مكافحة الإرهاب؛ حيث تعاونت السعودية مع الولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 أي منذ إعلانها عن الحرب على الإرهاب، وقامت السعودية بدعمها في كافة المجالات اللوجستية والاستخباراتية والمادية، وتَعْتَبِر الولايات المتحدة السعودية شريكًا حيويًّا في الحرب على الإرهاب ومكافحته.

واتفقت كل من الدولتين على أن تنظيم القاعدة تنظيم إرهابي، بالأخص القاعدة في اليمن، والذي يرأسه مواطنون سعوديون يمثلون تهديدًا لأمن المملكة.

وتبلورت الرؤية السعودية بعد الهجمات التي حدثت في السعودية في الرياض عام 2003، 2004 من قبل تنظيم القاعدة، وترتكز الاستراتيجية الأمريكية مع السعودية، وذلك من خلال توفير التدريب الأمني، وتطوير قدرة الوزارات السعودية على إجراء التحقيقات، وتأمين المناطق النفطية، كذلك تمَّ توقيع معاهدة للتعاون التقني في مجال مكافحة الإرهاب بين البلدين في عام 2008، وتم بموجبها إرسال مستشارين أمريكيين للمساعدة في التدابير الأمنية.

وبالرغم من أن السعودية تلتزم دائمًا باستراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب إلا أنها تواجه إدانات مستمرة من الجانب الأمريكي وبالأخص في تدعيم بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في تمويل العمليات الإرهابية.

ولكن يبقى التعاون المستمر بين البلدين في مكافحة الإرهاب، ففي عام 2012 تمَّ الكشف عن قواعد جوية أمريكية سرية وطائرات بدون طيار في جنوب السعودية بالقرب من الحدود مع اليمن، وأيضًا وجود صفقة غير رسمية بين السعودية والولايات المتحدة في 2010، التي أنشأت بموجبها القاعدة الجوية في جنوب السعودية، واستخدمت هذه القاعدة في الهجمات على اليمن ضد القاعدة، واستهداف قائد القاعدة (أنور العليقي).

وازداد التعاون بين الولايات المتحدة والسعودية في مكافحة الإرهاب، وبالأخص بعد ظهور تنظيم (داعش)، وتحالفت السعودية مع الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم داعش.

كذلك اتخذت السعودية عدة إجراءات لتحجيم المجموعات الجهادية، ومنعت المتعاطفين بدعوى الجهاد إلى سوريا، وقرر الملك عبدالله بن عبدالعزيز معاقبة كلِّ مَن يشارك بأعمال جهادية خارج المملكة بالسجن ثلاث سنوات إلى 20 سنة، وذلك انطلاقًا من منظور سد الذرائع، ومنع الإخلال بالأمن، والإضرار بمكانة السعودية.

وما سبق يعني أن هناك سياسات مشتركة بين السعودية والولايات المتحدة، تلك السياسات تُعتبر من ثوابت العلاقة، ومنها الاشتراك في استراتيجية مكافحة الإرهاب.

أما بالنسبة للإجابة عن السؤالين الثاني والثالث من الدراسة

2- ما القضايا الجديدة التي برزت خلال فترة أوباما وأثرت على العلاقات الأمريكية السعودية؟

3- هل دارت هذه القضايا حول جوانب خلافية أم اتفاقية أم كليهما؟

فنجد أنه برز على الساحة الدولية خلال فترة أوباما الكثير من القضايا؛ حيث أثارت الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية في معظم البلدان العربية تغييرات كثيرة في العالم العربي، ومن ثم أثرت على العلاقات الأمريكية السعودية، فقد توافقتا في عدد من القضايا، واختلفتا في عدد آخر، كذلك فإن الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي كان له تأثير كبير في العلاقات الأمريكية السعودية؛ ما جعل السعودية تلجأ إلى حلفاء آخرين أكثر مصداقية من الولايات المتحدة.

كذلك فإنه في نهاية فترة أوباما برزت قضية أكثر جدلًا، وصدر قانون جاستا الذي أدى إلى توتر العلاقة بين البلدين في نهاية فترة الرئيس أوباما.

وبالنسبة للانتفاضات والاحتجاجات العربية فقد أثرت هذه الاحتجاجات على العلاقات بين الدولتين، ففيما يتعلق بالأزمة السورية، فقد اختلف الموقف الأمريكي تجاه الانتفاضة السورية عن المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه الاحتجاجات العربية؛ حيث اتسم في بداية الأمر بالارتباك والتردد والحذر، ومراقبة النظام السوري، وردود الفعل الشعبية، وأيضًا حث النظام على تقديم تنازلات وإجراء إصلاحات تتضمن الحد من احتكار السلطة، وتلبية احتياجات الشعب، وإنهاء العنف، وفتح ممرات المساعدات، أما بالنسبة للموقف السعودي وجدنا أن المملكة في بداية الأمر كانت مناهضة للتحولات السياسية في المنطقة العربية؛ حيث قامت بالاعتراض على طريقة تغيير أنظمة الحكم بالاحتجاجات الشعبية والثورات حتى في الأنظمة غير الصديقة، فقد قامت السعودية بدعم النظام السوري في بداية الأزمة، واعتبرت أن ما يحدث في سوريا مؤامرة تهدف إلى زعزعة الاستقرار، ولكن كان ذلك خوفًا من انتقال هذه الأزمة لدول الخليج، بالأخص بعد احتجاجات البحرين وتأييد إيران لها.

كذلك دعمت النظام في بداية الأزمة، وذلك لعدم وجود موقف إقليمي أو دولي حاسم ضد النظام السوري، ثم تحول الموقف السعودي الداعم للنظام، وكان العامل الأساسي في هذا التحول هو العامل الطائفي الذي شَكَّل عاملًا ضاغطًا على نظام الحكم السعودي، وكان هناك خلافات أساسية بين الموقف الأمريكي.

خلاصة القول إن موقف السعودية ظل ثابتًا خلال فترة الرئيس أوباما؛ حيث دعت إلى مؤتمر يُوَحِّد صفوف المعارضة، كما أكدت أن الحل الوحيد للأزمة هو رحيل بشار الأسد، غير أن الاتفاق بين الطرفين كان على هدف واحد أساسي، وهو إبعاد نظام بشار، وتقويض النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة، ومع الاختلاف على الأولويات؛ حيث رأت الولايات المتحدة أن اتفاقًا نوويًّا إيرانيًّا بشروط مقبولة يُعتبر هو الأولوية لها في سياستها، ولكن أولوية السعودية هو تحرير سوريا خوفًا من تمدد النفوذ الإيراني، بالأخص بعد امتداده في العراق ولبنان، بالإضافة إلى البعد الطائفي للصراع السني الشيعي.

أما بالنسبة للاحتجاجات في البحرين، فقد وقفت الولايات المتحدة خلف النظام البحريني، ودافعت عن بقائه؛ حيث إن بقاء النظام يمثل مصلحة استراتيجية، ودعت الولايات المتحدة الحكومة البحرينية إلى تجنب الحل الأمني، واتباع الحل السياسي للأزمة، ومن ثم فإن الموقف الأمريكي من الأزمة البحرينية قام على رفض تغيير النظام البحريني كنتاج للرفض السعودي، والتخوف من تمدد النفوذ الإيراني، وأيضًا الحفاظ على استقرار منابع النفط، وهذا يعني عدول الولايات المتحدة عن قيمها المنادية بالحرية والديمقراطية في مقابل الحفاظ على مصالحها، ولكن بالرغم من كلِّ ذلك رفضت الولايات المتحدة التدخل السعودي في البحرين.

أما السعودية فقد اتخذت موقفًا سريعًا وحاسمًا، ودعمت النظام البحريني، وأرسلت قوات درع الجزيرة للبحرين، ورأت أن الموقف لا يحتمل التأجيل، بالأخص بعد تدخل إيران التي لعبت دورًا كبيرًا في تأجيج

الاحتجاجات، ورفضت إدارة أوباما التدخل السعودي في البحرين بشكل أساسي، ومن ثم فإن الأزمة البحرينية مثلت في جانب منها الخلاف بين السعودية والولايات المتحدة، وفي الجانب الأكبر مثلت مصدرًا للتوافق والتطابق بين المصالح المتعلقة بالجانب الجيوبوليتيكي.

وبالنسبة للثورة المصرية فقد اتسم الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير بدرجة عالية من الارتباك، وظلَّت تلك الثورة وما تلاها من أحداث مصدرًا أساسيًّا للخلاف بين السعودية والولايات المتحدة.

فالموقف السعودي كان رافضًا لثورة يناير، وما ترتب عليها من الإطاحة بحكم مبارك، ثم ما ترتب عليها من حكم الإخوان المسلمين، وظلَّ الرفضُ السعوديُّ إلى أن قامت بدعم أحداث 30 يونيه وما تلاها من أحداث، كما دعمت نظام الرئيس السيسي؛ حيث على العكس من ذلك رحبت الولايات المتحدة بالانتخابات الحرة، وفي الوقت الذي انتقدت فيه إدارة أوباما قرار الجيش المصري بإسقاط الرئيس مرسي المنتخب، وامتنعت عن تقديم المساعدات العسكرية إلى مصر في الوقت الذي تعهدت فيه السعودية بتقديم مساعدات مالية لمصر بدون شروط.

وهذا يعني أن الثورة المصرية جاءت لتؤكد تعارض التوجهات الأمريكية مع التوجهات السعودية؛ حيث قامت الولايات المتحدة بالتخلي عن حلفائها في المنطقة، ورأت السعودية أن الولايات المتحدة تتخلى عن حلفائها في أوقات الأزمات، حتى وصل الأمر إلى اتهام الولايات المتحدة بالمسؤولية عن الأزمة التي وصلت لها مصر.

أما بالنسبة لموقف السعودية من الأزمة اليمنية فقد أدركت السعودية تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة، وبالأخص بعد سيطرة الحوثيين على اليمن، وقامت بإنشاء تحالف عربي إقليمي لتتدخل عسكريًّا في اليمن، وأصبحت الولايات المتحدة عضوًا غير معلن في التحالف من خلال تقديم دعم استخباراتي ولوجيستي لقوات التحالف، وتمثل الهدف الأساسي للولايات المتحدة في استقرار اليمن، وحرية المرور في مضيق باب المندب، وأيضًا طمأنة حلفائها، بالأخص السعودية بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني، وأيضًا حماية أمن الحدود السعودية باعتبارها أهم الدول المصدرة للنفط، ومحاولة ضبط أسعار النفط؛ حيث إن ارتفاع أسعار النفط سيضر باقتصاديات الدول المتقدمة.

ويشير ما سبق إلى أن الأزمة اليمنية واحدة من أهم الأزمات التي تؤكد على تغلب المصلحة الثابتة على المصلحة الناتجة عن العملية التفاعلية، فقد أثرت الولايات المتحدة تقديم الدعم للسعودية، كونها تمثل المصدر الأساسي للنفط، ولاستقرار أسعار النفط في السوق العالمية على غيرها من المصالح.

وبالنسبة للحالة العراقية والعلاقات السعودية الأمريكية ومحاربة داعش فقد وجد أنه نتيجة لخلو الساحة العراقية بعد الغزو الأمريكي على العراق أدى إلى دخول بعض التنظيمات الإرهابية داخل العراق؛ حيث أدى إلى دخول الدولة الإسلامية داعش، ونجد أن داعش هو واحد من أهم مظاهر عسكرة ثورات الربيع العربي، وجاء التعامل معه بطريقة مختلفة عن حالات الانتفاضات العربية الأخرى؛ حيث وضعت التطورات في العراق

أوباما في مواجهة خيارات صعبة، بالأخص بعد تمدد داعش، واستيلائه على معظم أراضي العراق وسوريا، وقتل أمريكيين أيضًا على يد هذا التنظيم، وكانت الاستراتيجية الأمريكية تقوم تشكيل تحالف دولي يضم أكثر من 40 دولة لمواجهة هذا التنظيم بقيادة الولايات المتحدة، وقامت السعودية بتدعيم هذا التحالف، ما يدل على تغلب المصالح الثابتة مرة أخرى في العلاقات الأمريكية – السعودية، ولكن لم يحقق التحالف أهدافه.

أما بالنسبة للاتفاق النووي الإيراني الأمريكي، وتأثيره على العلاقات الأمريكية – السعودية، فقد توصلت الدراسة إلى أن التوصل لاتفاق نووي مع إيران كان أحد أسباب التوترات مع السعودية؛ حيث عبرت الأخيرة عن غضبها واستيائها من الدبلوماسية الأمريكية من خلال شراء أسلحة نووية من باكستان، وقد كان قلق السعودية من الاتفاق ينبثق من مراعاة الولايات المتحدة لمصالحها دون مراعاة هواجس دول الخليج، لاسيما فيما يتعلق بتزايد النفوذ الإيراني دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وخوف دول الخليج من أن يكون الاتفاق مقدمة للتوافق الأمريكي الإيراني حول ملفات إقليمية أخرى، ونتيجة لذلك رأت السعودية أن هذا الاتفاق سوف يزيد من تعاظم النفوذ الإيراني، ويؤدي إلى تدخل إيران في عدد من قضايا المنطقة، كما رأت السعودية أن هذا الاتفاق هو تفكيك للتحالفات الإقليمية في سوريا؛ حيث إن إيران أصبحت ضامنة إقليميًا لأي اتفاق يتم التوصل إليه لتسوية الصراع السوري، وتساندها روسيا الضامن الدولي في الوقت الذي نجد فيه أن السعودية تقوم باتباع سياسات إقليمية لا تتماشى كليًا مع الاستراتيجية الأمريكية.

كما أن التوجه الرئيسي لإدارة أوباما كان يقوم على ضرورة وجود تنوع للتحالفات الدولية عن طريق إقامة علاقات مع روسيا وفرنسا، وذلك كوسيلة لتحقيق تقارب ملموس مع إيران، وكان ذلك سببًا في العديد من التوترات في علاقات السعودية مع الولايات المتحدة، وأيضًا البيئة المحيطة بالاتفاق النووي كانت كلها بيئة بعيدة عن تطوير العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة في فترة أوباما، وبالأخص في ظلّ تزايد نفوذ إيران، وبناء تحالفات جديدة بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أيضًا، واهتمام الولايات المتحدة بآسيا الباسفيك بشكل أكبر من إقليم الشرق الأوسط؛ ما أعطى لإيران فرصة هائلة لملء الفراغ الذي نتج عن الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط، وخاصة في ظلّ تحالفها مع روسيا، ومن ثم أصبح لها دور في العديد من القضايا الشائكة، ونتج عن ذلك شعور السعودية أنه تمَّ التخلي عنها أمنيًا من قبل الولايات المتحدة.

وازداد الأمر سوءًا بعد صدور قانون جاستا عام 2015، والذي يسمح بموجبه لأسر الضحايا الأمريكيين في أحداث 11 سبتمبر بمقاضاة المملكة، وطلب تعويضات منها، وهذا يعد مصدر قلق كبير، وذلك لأنه يمثل إضعافًا لمبدأ الحصانة السيادية، وهو المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية منذ مئات السنين.

خلاصة القول إن ثورات الربيع العربي، والاتفاق النووي الإيراني، وجعل إيران حليفًا قويًا، ثم قانون جاستا، كل هذا كانت محطات لتراجع في العلاقات الأمريكية السعودية، بما أدى إلى توتر العلاقة، لكن عمق العلاقات الأمريكية السعودية، ومحورية السعودية في الاستراتيجية الأمريكية والنفط كان من أهم الأسباب لاستمرار العلاقة الاستراتيجية بين الجانبين، ويجلنا هذا إلى إجابة السؤال الرابع وهو.

أما بالنسبة للإجابة على السؤال التالي في الدراسة

4- كيف كان للمصلحة الثابتة الدور الأكبر في تحديد شكل العلاقات الأمريكية السعودية في إدارة أوباما وغيرها من الإدارات؟

يتضح من خلال الدراسة أن ثوابت العلاقات هي التي مثلت الجانب الغالب في العلاقات الأمريكية – السعودية، فالانتفاضات العربية وما ترتب عليها من خلافات أمريكية – سعودية في فترة إدارة أوباما، وكذلك الحال بالنسبة للجوانب الخلافية الأخرى، مثل الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني أو قانون جاستا كل ذلك لم يؤثر في العلاقات الأمريكية – السعودية .

حيث إن ثوابت العلاقات والمتعلقة بالجانب الأمني أو النفط أو الجانب الجيوستراتيجي ظلت هي التي تتحكم في العلاقات الأمريكية – السعودية، على الرغم من كلِّ هذه التطورات، وهذا يشير إلى أن تحليل المدرسة الواقعية هو الأكثر قبولًا في هذه الحالة من تحليل المدرسة الليبرالية، وكذلك التحليل على مستوى النظام الدولي، والذي يشير إلى ثوابت العلاقات الأمريكية – السعودية وكلياتها دون أن يهتم بالجوانب التفاعلية، والتي من الممكن أن يترتب عليها إعادة تعريف المصلحة أو الهوية.

فالمصالح الأمريكية – السعودية لم يتم إعادة تعريفها بالفعل، سواء خلال فترة إدارة أوباما أو ما قبلها، فهي ترسم على تلك الجوانب التقليدية، والتي أشارت إليها الدراسة.

أما بالنسبة للإجابة على السؤال الخامس من الدراسة

5- هل تحليل العلاقات الأمريكية – السعودية يتماشى مع التحليل الواقعي الذي يقوم على مفهوم المصلحة القومية أم التحليل الليبرالي الذي يؤكد أن التفاعل هو المحدد لهذه المصلحة؟

من خلال ما سبق يمكن القول إن تحليل العلاقات الأمريكية السعودية يتماشى مع التحليل الواقعي الذي يقوم على فكرة المصلحة، وأن التفاعل لا يغير في شكل هذه العلاقات بدرجة كبيرة، ولا يؤثر على ثوابت هذه العلاقة.

وتوجد بعض الجوانب الثابتة والمتغيرة بالنسبة لإدارة ترامب بالمقارنة بإدارة أوباما في السياسات الأمريكية بشكل عام، وهي كالتالي:

إدارة أوباما حيث يمكن استعراضها في الآتي:

1- السمة العامة أو النزعة الأساسية التي يعمل من خلالها ترامب تعتمد على عقلية قومية بخلاف العقلية العالمية التي يستند إليها أوباما، فترامب يمجد الدولة القومية، ويعتبرها أساس التحرك في سياسته، وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار.
2- التعامل مع أوروبا سوف يشهد تحولًا عن إدارة أوباما، فاستراتيجية أوباما في 2015 أكدت على ضرورة العمل مع الحلفاء في أوروبا ودعمهم، بل أشارت إلى مساعدتهم فيما يتعلق بالتوسع الروسي، وتأمين احتياجاتهم من الغاز والاحتياجات النفطية بدلا من الاعتماد على روسيا، وذلك بتوفير

تكنولوجيا الغاز الصخري، في المقابل يتبنى ترامب لهجة حادة بصدد أوروبا، وبصدد التعاون معهم، وبصدد الاتفاق العسكري لأعضاء الناتو، وبالرغم من أن إثارة هذا الأمر ليس جديدًا في أروقة صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن ما ذهب إليه ترامب يتجاوز التعامل السابق، بالرغم من أن هناك تعديلات في معدل الإنفاق مؤخرًا يقارب الحد الذي تطلبه الولايات المتحدة.

3- روسيا في إدارة أوباما لم تقابل بهذا الترحيب في التعاون بشكل واسع، بل وصل إلى فرض العقوبات والتعامل معها بشكل عدائي، على خلفية أزمة أوكرانيا، ولم يتم التنسيق معها إلا في حدود الضرورة التي تحتم عليه التنسيق، ولاسيما في الشأن السوري.

4- توجه ترامب للشرق الأوسط أكثر ميلًا لإسرائيل ودول الخليج، على عكس التوجه نحو إيران، كما كان الوضع من إدارة أوباما، كما أن التعامل مع الحلفاء من الأنظمة في المنطقة ربما يكون أبرز في سياسة ترامب.

بحيث يختلف ترامب عن أوباما في تعاونه مع تلك الأنظمة كالنظام المصري على وجه الخصوص، وعدم إظهار عداء مباشر لثورات الربيع العربي كما هو الحال مع ترامب.

كما أن الموقف من القضية الفلسطينية في عهد أوباما المعلن منه فقط يعتبر مغايرًا للموقف المعادي الذي أعلنه ترامب صراحة ورفضه للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

5- توجهات ترامب ضد تنظيم داعش أكثر حدة وعنف ورغبة في القضاء السريع، بخلاف موقف أوباما الذي لم يتخذ خطوة عسكرية ضد التنظيم، وإن كانت سياسة أوباما قد حققت أهدافها فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

6- الإسلام السياسي كمفهوم شهد تغيرًا في خطابات ترامب، فأوباما كان يتعامل مع الإسلام السياسي بتعريف مستقل عن الإرهاب، بخلاف ترامب الذي غالبًا ما يجعلهم واحدًا، فأوباما لم يعادِ كل تيارات الإسلام السياسي، ويتعامل معها على أنها تنظيمات إرهابية، أما ترامب فهو يدين الإسلام السياسي، ويتهم أوباما أنه ساند وصول الإخوان المسلمين للحكم.

7- يشهد الملف السوري عدة اختلافات بين توجهات ترامب وسياسات أوباما، أولها فكرة التدخل العسكري، التي لم يقم بها أوباما، ولكن أعلن عنها في وقت من الأوقات، وهو ما يخالف موقف ترامب الذي يرفضها تمامًا، ويرى أنه يجب تركهم يحاربون مع بعضهم البعض دون تحمل أعباء تدخل عسكري من قبل الولايات المتحدة، وثانيها الموقف من بشار الأسد، فترامب ظهر أكثر وضوحًا بقبول الأسد، وتفضيله على مشهد الفوضى الذي يخلفه، وطالما أن الأسد يحارب تنظيم الدولة فهو لا يرى ضرورة رحيله، وثالثها الموقف من التدخل الروسي في سوريا، فهناك معارضة على الأقل علنية من قبل إدارة أوباما، لكن ترامب يبدو وكأنه مرحب بهذا التدخل في ظلِّ أنه يحارب تنظيم داعش الإرهابي، ويخدم أهم أهدافه في سياسته نحو الشرق الأوسط.

8- رأى ترامب أن الاتفاق النووي الإيراني الذي عقده أوباما مع إيران أنه مهين؛ لأنه وضع الولايات المتحدة في موقف ضعف أمام أحد أكبر أعدائها، وقال إنه سيحاول مراجعة الاتفاق، وإرساله للكونجرس للتصديق عليه، ثم مطالبة الإيرانيين بعمل بعض التعديلات، وأنه سيكون هناك محادثات

حول تلك الاتفاقية، ويعارض ترامب الاتفاق النووي مع إيران، ويقول إنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل؛ حيث بدا تارة أنه مستعد للتراجع عن الاتفاق، وتارة أخرى يعتبر التراجع عنه استراتيجية سيئة، وأنه سيوقف البرنامج النووي الإيراني بأي وسيلة ضرورية، كما يؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية أكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق، وأعرب أيضًا عن دعمه الكبير لإسرائيل كشريك عسكري واقتصادي؛ حيث يؤيد ترامب التحالف الوثيق مع بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل، ويؤيد أيضًا الهجوم الإسرائيلي الأحادي على إيران، وقد حدد ثلاث نقاط للتعامل مع الملف النووي الإيراني، وهي:

أ) لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها، فإيران تمثل خطرًا على المنطقة، وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والسعودية، وتدعم تنظيمات إرهابية كحزب الله في لبنان، وحماس في غزة.

ب) يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي الإيراني؛ لأنه من وجهة نظره اتفاق كارثي، فلابد من إلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله؛ لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية، ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر، وعلى أقل تقدير فلابد من وضع محددات بخصوص الاتفاق تضمن وضع إيران تحت المساءلة بشكل تام، ويعزز من عدم محاولة ايران اختبار أسلحتها، والذي لم ينص الاتفاق على منعه.

ج) تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية، فإذا كانت إيران تمتلك شبكة قوية فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران، أما بالنسبة لموقفه من مصر يتخذ ترامب موقفًا مناهضًا لحركات الإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، التي تُعتبر الخصم السياسي للرئيس عبدالفتاح السيسي؛ ما يعني أن فُرص تحسن العلاقات المصرية الأمريكية تبقى فرصًا قوية ومترابطة خلال فترة ترامب، بما يضمن تلقي دعم سياسي واقتصادي خلال ولايته.

حيث أعلن ترامب أن الرئيس السيسي سيكون شريكًا في محاربة الإرهاب، وأن سياسته ستتبع منهجًا أكثر انفتاحًا على محاربة الإرهاب في سوريا والعراق وليبيا، وهذا سوف يخدم المصالح المصرية بالطبع؛ حيث كان السيسي أول مسؤول دولي يهنئ ترامب بالفوز بالانتخابات، على عكس أوباما الذي تجنب السيسي ولم يدعوه لزيارة البيت الأبيض؛ حيث كانت فترة أوباما الأسوأ في العلاقات الأمريكية المصرية؛ حيث تصاعدت فيها الجماعات الإسلامية، وتجميد المساعدات العسكرية لمصر، لذا سوف تتحسن العلاقات الأمريكية المصرية في عهد ترامب؛ بسبب انسجام المواقف حول العديد من قضايا الشرق الأوسط، مثل الموقف من الأزمة السورية، والموقف من حركات الإسلام السياسي المعتدلة والمتطرفة منها.

9- أما موقف ترامب من الأزمة اليمنية

يرى ترامب أن الولايات المتحدة يجب أن تبقى بعيدة عن الصراع في اليمن، على اعتبار أنه لا يمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها فموقفه مشابه أيضًا لموقفه من الصراع في أوكرانيا الذي اضطلعت فيه الولايات المتحدة بدور بارز خلال عهد أوباما، لكن يرى من جانب آخر أن على الولايات المتحدة مواصلة غارات الطائرات بدون طيار ضد أهداف التنظيمات المتشددة في اليمن، وغيره من مناطق نفوذ هذه الجماعات؛ حيث تقدم الولايات المتحدة مساعدة محدودة في عمليات التحالف باليمن، وهي تقتصر على تزويد طائرات حربية بالوقود في الجو، فضلًا

عن معلومات وصور عبر الأقمار الاصطناعية؛ حيث يسعى ترامب إلى محاولة إعادة بناء العلاقات مع السعودية؛ حيث إن له شخصيًا مصالح اقتصادية في المملكة، أبرزها مشاريع القطاع الفندقي، وبالتالي قد يكون أقرب للموقف السعودي من موقف جماعة الحوثي، خاصة أنها موالية لإيران التي يتخذ منها موقفًا سلبيًا خلال الحملة الانتخابية.

خلاصة القول يمكن أن نوضح أن المصلحة القومية تطغى على العلاقات الأمريكية مع أي دولة؛ لأن هدفها في النهاية هو مصلحتها، حتى إن تغيرت الإدارات سيبقى الهدف الأول مصلحتها ثم أمن إسرائيل.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1) إبراهيم أبو خزام، "العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين"، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، طرابلس، ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996.

2) أدموند رونر، "من يهدد منطقة الخليج العربي"، ترجمة مُحَمَّد شوقي مُحَمَّد، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1983.

3) إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات"، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ط 4،1984.

4) -------، "موسوعة العلوم السياسية"، الكويت، جامعة الكويت، 1994.

5) أماني صالح وعبد الخبير عطا، "العلاقات الدولية البعد الديني والحضاري"، منى أبوالفضل ونادية مصطفى (محرران)، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، دمشق: دار الفكر، 2008.

6) أندرياس فون بولوف، "المخابرات الأمريكية والحادي عشر من سبتمبر: الإرهاب الدولي ودور أجهزة المخابرات"، ترجمة عماد بكر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1،2004.

7) أنطوان بصبوص، "التسونامي العربي"، ترجمة جورج كتورة، لبنان، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، 2013.

8) أوسيبوف، "الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية في السبعينيات وبداية الثمانينيات"، ترجمة محمود شفيق الشعبان، بيروت، دار دمشق، طبعة أولى، 1985.

9) بنسون لي جرايسون، "العلاقات السعودية الأمريكية"، ترجمة سعد هجرس، بيروت، 1991.

10) بيان سالنجر، أريل لوران، "حرب الخليج، الملف السري"، بيروت، ترجمة دار أوزال للتوزيع والنشر، 1999.

11) بيبرس ريتشارد وآخرون، "أمريكا والسعودية: تكامل الحاضر وتنافر المستقبل"، تقرير الكونجرس الأمريكي، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، المكتبة الثقافية، 1991.

12) توفيق المدني، يوسف الشويري وآخرون، "الربيع العربي.. إلى أين؟! أفق جديدة للتغير الديمقراطي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2011.

13) توفيق شومان ومحمود حيدر وآخرون، "ثورات قلقة مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي"، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر، ط 1، 2013.

14) جهاد عودة، "النظام الدولي.. نظريات وإشكاليات"، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1، 2005.

15) جيل كيبل، جهاد، "انتشار وانحسار الإسلام السياسي"، ترجمة نبيل سعد، القاهرة، دار العالم الثالث، ط1، 2005.

16) جيمس دورتي - روبرت بالستغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ت\ وليد عبدالحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1989.
17) حسن مصدق، "وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية"، المغرب، الدار البيضاء، المركز العربي الثقافي، ط2012،1.
18) حسين خليل، "العلاقات الدولية: النظرية والوقائع – الأشخاص والقضايا"، بيروت، منشورات الحلبي، 2011.
19) حمد البغدادي، "الإمبراطورية الأمريكية"، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2005.
20) خليل حسين، "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية"، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.
21) ديل .ار. تاهنتين، "التحديات الأمنية التي تواجه المملكة العربية السعودية"، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، السلسلة الخاصة 15، ترجمة هاشم كاطع لازم، البصرة.
22) رضوان زيادة، "التحول الديمقراطي سوريا نموذجًا"، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2013.
23) زهير شكر، "السياسة الأمريكية في الخليج العربي – مبدأ كارتر"، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1982.
24) س .ا . لوسيف ابو .ك، تيسوفسكي، "أزمة الشرق الأسط، البترول والسياسة"، موسكو، 1980.
25) شرين هنتر، "مستقبل الإسلام والغرب صدام حضارات أم تعايش سلمي؟"، ترجمة زينب شوربا، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002.
26) عبدالرحمن الشريف، "جغرافية المملكة السعودية"، الرياض، دار المريخ، 1983.
27) عبدالمالك خلف التميمي، "التبشير في منطقة الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي"، الكويت، منشورات كاخلة للنشر والتوزيع، 1982.
28) عزمي بشارة، "سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن"، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2013.
29) علاء طاهر، "العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة"، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998.
30) لاندو أليس، "السياسة الدولية النظرية والتطبيق"، ترجمة قاسم مقداد، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب، 2008.
31) مايكل كلير، "دعم ونفط أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين"، ترجمة رمو أحمد، بيروت، دار الساقي،2011.
32) مُحَمَّد السعيد إدريس، "النظام الإقليمي للخليج العربي"، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2000،1.
33) مُحَمَّد المقداد، "محاضرات في نظرية العلاقات الدولية – النظرية الليبرالية"، المفرق، الأردن، جامعة آل البيت، 2014.
34) مُحَمَّد النيرب، "أصول العلاقات السعودية الأمريكية"، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994.

35) مُحَمَّد محمود الطناحي، "الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي 1971-1990"، دمشق، دار النوادر اللبنانية، 2014.
36) مركز الدراسات الاستراتيجية (جامعة تل أبيب)، "التوازن العسكري في الشرق الأوسط"، عمان، ترجمة نبيهة الجزائري، 1984.
37) وليد الأعظمي، "العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج"، وثائق غير منشورة، لندن، دار الحكمة، ط1، 1992.
38) ياسين سويد، "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

ب-التقارير و الدوريات:

1) أحمد فارس عبدالمنعم، "الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 67، القاهرة، 1981.
2) آزاد مُحَمَّد علي وآخرون،" خلفيات الثورة"، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
3) أمل حمادة، "الصراع المقيد الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 194، أبريل 2014.
4) إيمان أحمد رجب، "طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011.
5) بشير عبدالفتاح، "واشنطن وطهران . هل ما زال التقارب ممكنًا؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 177، 2009.
6) تشارلز ليستر، "الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا"، الدوحة، مركز بروكنجز، مايو 2014.
7) ------، "المقاتلون الأجانب العائدون تجريمهم أم إعادة إدماجهم"، الدوحة، مركز بروكنجز.
8) تقرير الكونجرس، "خطة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي"، دار القدس، ترجمة سليمان الفيومي، 1976.
9) "تقرير صندوق النقد الدولي"، سبتمبر2015.
10) جاسم يونس الحريري، "قراءة في عوامل التقارب السعودي – العراقي"، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 4\1\2018.
11) جون بيلس، ستيفن سميث، "عولمة السياسة العالمية"، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004.
12) حارث حسن، "السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش"، مجلة سياسات عربية، العدد 16، سبتمبر 2015.
13) حسن أبو طالب، "أسس صنع السياسة الخارجية السعودية"، السياسة الدولية، عدد 90، أكتوبر 1987.

14) حسين مجدوبي، "مغالطات الصفقة العسكرية بقيمة 460 مليار دولار بين الولايات المتحدة والسعودية"، مركز ألف بوست للدراسات،6\2\2018.

15) حمزة المصطفى وعبد العزيز الحيص،" سيكولوجيا داعش"، منتدى العلاقات العربية والدولية، 28\04\2014.

16) صلاح سالم زرنوقة،" الخليج العربي ضغوط من كل اتجاه السياسة الدولية"، السياسة الدولية، عدد 148، أبريل 2002.

17) عادل عبدالغفار، "مجلس التعاون الخليجي إعادة النظر في التحالفات"، معهد بروكنجز،2 نوفمبر 2016.

18) عارف مُحَمَّد خلف، "السياسة الأمريكية حيال سوريا في ظلِّ الرئيس بشار الأسد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 3، 2006.

19) عاطف السيد، "الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس 2003"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003.

20) عبدالسلام يخلف، "محاضرة: التبويب النظري للعلاقات الدولية عند ستيفن وولت"، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، جامعة منتوري، 2004.

21) علي رجب،" تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة"، مجلة النفط والتعاون العربي، تصدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، المجلد 38، العدد 142،2012.

22) عمرو ثابت، "الاحتواء المزدوج وما وراءه – تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 41، أبو ظبي، 2001.

23) عمرو عبدالعاطي،" أمن الطاقة.. تكلفة عسكرية متصاعدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، أبريل 2010.

24) عمرو مُحَمَّد إبراهيم،" قانون جاستا وتداعياته على العلاقات الدولية رؤية تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، 30 سبتمبر 2016.

25) غراهم إيفانز، جيفري نوينهام: "قاموس بنغوين للعلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، سوانسي- سبتمبر 1997.

26) فواز جرجس، "أوباما والعالم العربي.. الاستمرارية والتغير"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 يناير 2013.

27) الكونجرس الأمريكي،" الخليج العربي: المناقشة البرلمانية الأمريكية بشأن مبيعات الأسلحة إلى أقطار الخليج العربي"، ترجمة وديع ميخائيل حنا، منشورات مركز الخليج العربي، السلسلة الخاصة (51)، البصرة جريدة السياسة الكويتية، 25 نوفمبر 1977.

28) ماجد المنحجي، فارع المسلمي،" أدوار الفاعلين الإقليمين في اليمن وفرص صناعة السلام"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسات رقم 6، يونيو 2015.

29) مارتن غريفيتش وثيري أوكالاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

30) مايكل نايتس، "صفقة أسلحة أمريكية سعودية كبيرة لدعم الرياض ضد إيران"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى global research،13 أغسطس 2010.
31) المحرر العربي، العدد 387، 14-20 مارس، 2003.
32) مُحَمَّد عز العرب، "الأزمة السياسية في البحرين حدود الربيع العربي"، كراسات استراتيجية، العدد 223، 2011.
33) مُحَمَّد فرج أنور،" النظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007.
34) مُحَمَّد مطاوع، "استراتيجية الأمن القومي 2015 المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير"، سياسات عربية، العدد 15، يوليو 2015.
35) محمود فارس، "السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1991-2005"، العراق، مجلة دراسات إقليمية، العدد 128، 2008.
36) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية،" انسحاب القوات الأمريكية من السعودية". رؤية تحليلية، سلسلة قضايا الخليج، الكويت، 10\5\2003.
37) مركز العالم الثالث،" قضايا الخليج العربي"، سلسلة الدراسات التاريخية، لندن، 1984.
38) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الموقف الأمريكي من الثورة"، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 27 فبراير 2013.
39) مروان قبلان، "العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه"، مجلة سياسات عربية، العدد السادس، يناير 2014.
40) معتز سلامة، "الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية"، كراسات استراتيجية، العدد162، أبريل 2006.
41) -------، "سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة"، السياسة الدولية، العدد 190، المجلد 47.
42) ناصر الطويل، "المطالب الشعبية في الثورات البداية والمآلات في مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي"، في جواد الحمد (محررًا)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.
43) "النشرة الاستراتيجية"، العدد 22، مجلد 2، لندن، 1981.
44) وليد خدوري، "البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية"، المستقبل العربي، العدد 408، فبراير 2013.
45) -------، "العرب ومستقبل النفط"، المستقبل العربي، العدد 410، أبريل 2013.

ج- الرسائل العلمية:

1) إسلام مُحَمَّد جوهر،" الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) 2011.

2) خالد معمري،" التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية) 2007-2008.

3) خديجة عرفة، "أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) 2012.

4) السعيد ملاح،" تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة) 2005.

5) سلمى عدنان الكباسي، "أثر النفط في العلاقات الأمريكية السعودية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق، جامعة البصرة، كلية العلوم السياسية) 2008.

6) سميرة أحمد عمر سنبل، "العلاقات السعودية الأمريكية، نشأتها وتطورها 1931- 1975" ،(رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الحضارية) 1997.

7) شريف عبدالرحمن، "نظرية النظم ودراسة التغير الدولي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية اقتصاد والعلوم السياسية) 2013.

8) صالح جشعان، "المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة) 2012.

9) طارق رداف، "الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار ملف شمال الأطلسي- إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2004-2005.

10) عزة عبدالرحيم مُحَمَّد شاهين، "العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود ما بين عامي 1924-1945"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية) 2005.

11) ماجدة عودة الله أبو جاموس، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي للفترة ما بين 1970-2004"، (رسالة ماجستير، عمان، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا) **2005.**

12) وئام النجار، "التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001-2008"، (رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية) 2008.

د- المقالات على المواقع الإلكترونية:

1) إبراهيم سيف منشاوي وأحمد عبدالتواب الخطيب،" آفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المفاوضات النووية"، تقرير منشور على الإنترنت، المركز العربي للبحوث والدراسات على الرابط http://www.acrseg.org\36746

2) أبوالقاسم محمود حمدي، "قراءة في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012 على الرابط http://digital.ahram.org.eg\articlles.aspx?Serial=124033&eid=1875

3) "أجواء زيارة أوباما للسعودية ونتائجها"، تقدير موقف، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،3 أبريل 2014على الرابط http://www.dohainstitute.org\release\5clc0fif-e349-4c78-a49b-aa86fd9a52fa

4) أحمد أبو زايد وعبدالله بلال، "الموقفان الروسي والصيني من أزمة كيماوي الأسد خارطة ومحددات الموقف"، بيروت، معهد الدراسات العربية، 24 سبتمبر2013 على الرابط http://\studies.alarabiya.net\hot

5) أحمد عبدالهادي،" سيناتور يهودي أمريكي يطالب بقانون لمحاسبة السعودية على النمط السوري"، الوطن، السعودية، 26\11\2003 على الرابط https:\\m.elwatannews.com

6) أحمد موسى بدوي،" التفكيك والبناء: سيناريوهات إعادة الأمل في اليمن"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 28\4\2015 على الرابط http://www.acrseg.org

7) أسامة سرايا، "الصفحات المشطوبة"، مجلة الأهرام العربي، 9\8\2003 على الرابط http:\\arabi.ahram.org.eg\ 20030809

8) أماني البكري، "العلاقات العسكرية الأمريكية (صمام أمان) الأمن العالمي"، العين الإخبارية، أبو ظبي،20\3\2018 على الرابط http://al-ain.com\artical\us-saudi-military-relations#w6brfialcu

9) إيمان أبوزيد مخيمر،" البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي على الرابط http://democraticac.de\?p=10121

10) بدر حسين شافعي، "الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق المستقبل"،22\4\2011 على الرابط http:\\mohasisi.maktoobblog.com\1657407%D8%AA-%D8%D9%88

11) بسمة حجازي،" أمريكا والنظام السوري.. عصا بشار وجزرة أوباما"، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 25\8\2015 على الرابط http:\\rawabetcenter.com\achives\11524\amp

12) بلال صعب، "حقائق البحرين المزعجة"، The Atlantic Council، يوليو 2016 على الرابط https:\\www.atlanticcouncil

13) بلال عبدالله، "احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية والتجاذبات الإقليمية"، 1\9\2011، الأهرام الرقمي على الرابط http://digital.ahram.org\artiles.aspx?serial=715034

14) بوعلام غبشي، "ما هي أهداف التدخل العسكري السعودي في اليمن"، فرانس 24، 27 مارس 2015 على الرابط http://www.france24.com\ar20150327

15) ترجمة دراسة: "الميول الاستراتيجية في قضايا الأمن الدولي لعام 2010 "، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على الرابط http://www.alzaytouna.net\permalink\5430.htm

16) " تقرير مجلس الأمن الدولي 1737"، 26\12\2006 على الرابط-http://www.IAEA.org\newscentre\faus\IAEQ\ran\umscres\747 2007PDF.p5

17) "جرائم داعش الإرهابية على الأراضي السعودية"، مركز البحوث، 2 أكتوبر 2015 على الرابط http:\\www.asakina.com\center\files\78132.html

18) الجزيرة نت الأخبار، "أمريكا تدافع عن قوات خليجية بالبحرين"، 15\3\2011 \على الرابط http://www.aljzeera.net\news\pages\3e362hfe-5927

19) -------- ، "أوباما يدعو لحوار جامع بالبحرين"، 28\2\2011 على الرابط http://www.aljazeera.net\news\pages\c323\eb-3edf

20) --------، "معارضة البحرين ترفض عرض الحوار"، 19\2\2011 على الرابط http://www.aljazeera.net\news\pages\fccgob4

21) --------،" وزير بحريني: أولويتنا استعادة الأمن"، 19\2\2011 على الرابط http://www.aljazeera.net\news

22) ------، "الجامعة تؤيد درع الجزيرة بالبحرين"، 23\3\2011 على الرابط http://www.ajazeera.net\news\pags

23) -------،" قوة سعودية للبحرين والمعارضة ترفض "،14\3\2011 على الرابط http://www.aljzeera.net\new\pages\b93baeeb-a821-2be2

24) ------، "وثائق وأحداث من جنيف 1 إلى 8 ماذا تحقق"، 4\3\2017 على الرابط http:www.aljaeera.net\encylopedia\events\2017\3\4

25) حسن أبو طالب، "قواعد وإعادة انتشار"، صحيفة الخليج، 2003/4/29 على الرابط http:\\www.alkhaleej.ae

26) "داعش بعد 3 سنوات من بدء الحملة عليه"، سكاي نيوز عربية، 8 أغسطس 2017 على الرابط http://www.skynewsarabia.com\wab\home

27) دلال العكيلي، "لماذا لم يدعم الغرب صفقات السلاح السعودية"، شبكة النبأ المعلوماتية، 12\2\2017 على الرابط http:\\M.annabaa.arabici\reports\9834

28) دويل مكمانوس، "استراتيجية أوباما ضد داعش وردود الفعل عليها"، مركز الشرق العربي، 11\9\2014 على الرابط http:\\www.asharqalarabi.org.u\%D8%A7%D8%B3%D8%B\Af%D8%Af%D8%A7%d8

29) رحاب جمعة،" 10 محطات حاسمة حكمت العلاقات المصرية السعودية"، أبريل 2015 على الرابط http://www.elfagr.org\171053

30) رحمن عبدالحسين ظاهر، "خيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني"، على الرابط http://www.iasj.net\iasj?func=fulltex&ald=92277

31) ريهام مقبل، "أزمة مفتوحة: إشكاليات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 11،1096\10\2014 على الرابط acpss.ahram.org.eg

32) ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة زقاع عادل وزيدان زياني، على الرابط http://www.geocities.com\adelzeggagh\iR

33) سعد محيو، "أوباما بطل سلام أم رئيس حرب "،وكالة رويترز، 21 يناير 2009 على الرابط https:\\ara.reuters.com

34) "السعودية تدعم الجيش الحر بصواريخ جديدة"، العربية نت، 17 أغسطس 2013، على الرابط http://www.alarabiya.net\ar\arab-and-world\syria\2013\08\17\html

35) "السعودية ترفض عضوية مجلس الأمن لعجزه عن حل قضايا الشرق الأوسط"، روتيرز، 18 أكتوبر 2013، على الرابط http://ara.reuters.com\article\topNews\idARACAE9B27AU20131018

36) "السعودية تستفيد من انخفاض أسعار النفط"، BBC عربي، 17 أكتوبر 2014 على الرابط http:\\www.bbc.com\arabic\inthepress\2014\101016-press-Friday

37) " السعوديون ينوون القتال في سوريا والعراق"، Rt ON LiNE، 16\1\ 2017 على الرابط http://arabic.rt.com\press\858970-%D8%%B3%D8%B9%D9

38) سمير فرج، "السلاح الأمريكي في الشرق الأوسط وأثره على المتغيرات السياسية ترامب تاجر السلاح الأول في العالم"، المصري اليوم، 9\5\2018 على الرابط https:\\www.almaasryalyoum.com\news\details\1288874

39) سوسن أبوحسين، "وزير الخارجية البحريني: قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت الحيوية ضد أي تهديد خارجي"، الشرق الأوسط، 23 فبراير 2011 على الرابط

أماني محمود أحمد
http:\\www.aawsat.com\details.asp?section=4&article=613833&issueno=11803#.Uzy9Dqisxe

40) شاهر إسماعيل الشاهر، "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 1 أيلول"، عرض نادية معوض، على الرابط http://islamtoday.net\nawafeth\artshow-95-130115.htm

41) شذي خليل،" أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025"، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 1 يوليو 2017 على الرابط http:\\rawabetcenter.com\archives\48581\amp

42) شرين يونس، "أمريكا والثورة المصرية"، الجزيرة نت، 31\8\2014 على الرابط https:\\www.aljazeera.net.cdn.ampproject.org\v\2014\8\31

43) شير عبدالفتاح، "الرد السعودي على قانون جاستا"، الحياة اللندنية، 6\10\2016، العدد 7446 على الرابط http:\\www.alhayat.com\201610601

44) شيري ميخائيل يونان ميخائيل، "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، المركز الديمقراطي العربي، 20 أغسطس 2016 على الرابط https:\\democraticac.de\?p=35950

45) صافيناز محمد أحمد، "احتمالات الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا: الأهداف والتداعيات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على الرابط http://acpss.ahram.org.eg\Review.aspx?Serial=137

46) ---------، "العلاقات السعودية العراقية دلالات التقارب في ضوء المتغير الإيراني"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 5،10458\4\2017 على الرابط http:\\acpss.ahram.org.eg\News\16270.aspx

47) عادل زقاغ،" مستوى التحليل Level of analysis"، على الرابط \http://www.geocities.com adel zaggagh\level of analysis.htm

48) عبادة السبع، "نظريات السياسة الدولية النظرية الليبرالية ونظرية النظام"، على الرابط http://www.syr-res.com

49) عبدالغفار الديواني، "الدور والإشكاليات: التحالف الدولي لمواجهة داعش"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 25 سبتمبر 2014 على الرابط http:\\www.acreg.org\11263

50) عزمي بشارة، "تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 فبراير 2013 على الرابط http://www.dohainstitute.org\release\dbc39132-41bd-

51) علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط http://studies.aljazeera.netreports\2015\04\2010542010548445601.htm

52) عماد مكي، "أعضاء من مؤيدي إسرائيل في الكونجرس يطرحون مشروع قانون لمحاسبة السعودية"، الشرق الأوسط 30\ 11\2003، على الرابط http:\\m.aawsat.com

53) عمر الحسن،" دول الخليج والأزمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 يوليو 2012) على الرابط http://studies.aljazeera.net\reports\2012\06\201262873127604373.htm#anc49

54) غريغوري غوس، "توتر في العلاقات السعودية الأمريكية"، بروكنجز، أبريل 2014 على الرابط http://www.brookings.edu\ar\research\opinions\2014\04\27-americana-saudi-tension-gause

55) "قوات من درع الجزيرة تدخل البحرين تجاوبًا من طلب المنامة للدعم"، العربية نت، 14 مارس، 2011، على الرابط http://www.alarabiya.net\articles\2011\\03\14\141506.html

56) مجموعة عمل العلاقات الدولية، "آليات تجنيد التنظيمات الإرهابية في سوريا للمقاتلين الأجانب"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 8\9\2014 على الرابط http://www.rcssmideast.org\article\2564\%D8%A2%D9%84%D9%8A

57) "محادثات جديدة بين واشنطن وطهران في جنيف حول الملف النووي"، مقالة منشورة على شبكة الإنترنت على الرابط http://23.102.38.195\?p=18402

58) محسن محمد صالح، "السياسة الأمريكية في سوريا: جدران الدم"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 15\8\2016 على الرابط http:\\www.alzaytouna.net\2016\08\15%D9%85

59) محمود أبو القاسم،" الأزمة السورية وتداعيتها ما بعد الفيتو"، الأهرام الرقمي، 1 مارس 2012 على الرابط http://digital.ahram

60) محمود العروسي،" القراءة القانونية والجيوسياسية للتدخل العسكري في اليمن"، المركز الديمقراطي العربي، 2015 على الرابط http:\\democraticac.de\?p=14550

61) محمود صدقي،" مؤتمر دعم الاقتصاد المصري: التأثيرات السياسية والاستراتيجية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 30 أبريل 2015 على الرابط http:\\www.acrseg.org\37927

62) مركز الجزيرة للدراسات، "موازين مختلة: مكاسب إيران وتحديات السعودية"، 27\1\2015 على الرابط http:\\studies.aljazeera.net\positionestimate\2015\01\201512210541390109.htm

63) مركز دراسات الشرق الأوسط، "الحوار مع سوريا.. العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة"، تقرير رقم 11،83 فبراير 2009. على الرابط http:\\www.mesc.com.jo

64) مصطفى صدقي، "مؤثر دعم الاقتصاد المصري التأثيرات السياسية والاستراتيجية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل 2015 على الرابط http://www.acrseg.org\3727

65) مضاوي الرشيد، "السعودية والولايات المتحدة – ثالوث النفط والموقع والدين"، صحيفة القدس العربي لندن عدد 10، 2006 على الرابط http://www.alquds.co.uk

66) المملكة السعودية، "وزارة البترول والثروة المعدنية، السياسة البترولية السعودية"، يوليو 2014، علي الرابط http://www.mopm.gov.sa\Arabic\AboutMinistry\PoliticsAndPetroleumindustry\Pages\SaudiOilPolicy.aspx

67) المملكة العربية السعودية،" وزارة الخارجية،كلمة خادم الحرمين الشريفين لأشقائه في سوريا"، 30 يوليو 2013 على الرابط http://www.mofia.gov.sa\ServicesAndinformation\news\TwoHolyMosquesSpeeches\Pages\891042.aspx

68) منال حميد،" واشنطن ستزود السعودية بأسلحة متطورة ودرع صاروخي"، ترجمة الخليج أونلاين، واشنطن، 6\5\2015 على الرابط http://alkhalejonline.net%D8%B3%DC-15\5\6%8%A7%D8

69) مورتون كلين،" المنظمة اليهودية الأمريكية تقف وراء قانون محاسبة السعودية " ،8\11\2005 على الرابط .http:// www.iscamdaily.net\AR\contents.aspx? AD=3673

70) "مؤسسة إصدارات الفرقان "على الرابط http://issdarat.net\albaghdadi\?blogusb=coneirming#blog-subscripition-7

71) نص رويترز، "مشروع صفقة أسلحة أمريكية للسعودية بستين مليار دولار"، France24،14\9\2010 على الرابط https:\\m.france24.com\ar\201009\4-largest-ever-us-arms-deal-designed-help-saudi-counter-iran

72) هادي طرفي، "تفاصيل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1"، 24 نوفمبر 2013، العربية نت، على الرابط http://www.alarabiya.net\ar\iran\2013\11\24

73) وزارة الخارجية الأمريكية،" هل الولايات المتحدة هي التي أوجدت أسامة بن لادن؟ الادعاءات القائلة بأن الولايات المتحدة مولت بن لادن ثبت بطلانها"، الموقع الإلكتروني للوزارة، 13 مايو 2005 على الرابط http://usinfo.state.gov\ar\Archive\2005\May\13-821232.html.

74) وليد خدوري، "الولايات المتحدة واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 12 مايو 2013 على الرابط

أماني محمود أحمد
http://www.ecssr.ac.ae\Ecssr\appmanager\portal\ecssr\ecssr-cookie-jb7wrp.3ixdq6v2103944271-15965073-nfpb=true&pagelabel=featuredtopicspage&ftid

75) ياسر علوي، "تعليق على أحد المنشورات حول الطائفية تجاه الشيعة"، 28 مارس 2015 على الرابط http://is.gd\fwBqn6

76) ياسمين فاروق، "حدود التحالف بين مصر والسعودية"، cnn arabic، فبراير 2015 على الرابط http://arabic.com\opinion\yasmine-farouk-Egypt-saudirealtion

77) يحي الشهري، "رؤية تحليلية لموقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية السورية"، المركز الديمقراطي العربي، 9 ديسمبر 2015 على الرابط https:\\www.democraticac.de\?p=24252

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

Documents: A.

1) "National Security Strategy of The United States of America" , May 2010.

Books: B.

1) Alexander Haig & Jr.Carent ," Realism Reagan and Foreign Policy",New York,Macmilan Publishing Company ,1984.
2) Alfred Prados , "Saudi Arabia :Current Issues and U.S.Relations" , Washington D.C: Library of Congress ,2003.
3) "Anthony Cordesman the Gulf and Search for Strategic Stability U.S.A" ,1984.
4) Anthony H.Cordesman and Nawaf Obaid ,"the Saudia Security Apparatus : Military and Security Services –Challenges and Developments" ,paper presented at the Workshop on Challenges of Security Sector Governance in the Middle East , Held in Geneva 12-13 July 2004,Organized by the DCAFworking Group on Security Sector Govermance and Reform in the Middle East and North Africa (MENA).
5) Bradely Bowman,"Realism and Idealism:US policy toward Saudi Arabia ,form the Cold War to Today" ,Parameters,Winter,2005-2006.

6) Brizinski, Zbig-Niew ," Power and Prin – Ciple Memories of the, NewYork, National Security Adviser" 1977-1981 ,1993.

7) Chabin Shahram , "Security in the Arab Gulf, The Rule of the Outside Powers", London ,1980.

8) Charles W .Kegley, Shannon L.Blanton , "World politics :Trend and Transformation 2013-2014 Update Edition ",Washigntn, WadsWorth Publishing , 2012 .

9) Christophe Blanchard , "Saudi Arabia : Background and U.S.Relations", Washington D.C: Library of Congress ,2011.

10) Christophe Blancher," Saudi Arabia : Background and U.S.Relations", Washington D.C.Library of Congress, 2009.

11) Daniel Yergin, "The Epic Quest for Oil,Money and Power ",New York:Simon and Schuster,1991 .

12) David Menashr, "Whither Iranian Politics? The Khatami factor, Iniran under Khatami, in .Partick-clawson", Micheal Eisenstadt,Eliyahu Kanovsky and David Menashri (ed.s), U.S:The Washington institute for Near East Policy,1998 .

13) Department Of State ,Annual Report on Military Expenditures , 1999 ,Submitted to the committee on Appropritions of the U.S Senate and the committee on Appropiations of the U.s . House of Representatives,in accordance with section 511 ("b)of the foreign operations,Export financing ,and related programs Appropiations Act,1993,(New York):the committee on Appropriations of the U.S Senate and the Committee on Appropiations of the U.S.July 27 2002.

14) Dunne, Timoth, Milia Kurki,andSteve Smith, "International Relations Theories",Discipline and Diversity,Oxford,Oxford Up,2007.

15) Eme Edition ,"Editions motchrestien,paris,2004 14- Jean- Jack Roche ,5 Theories des Relation Internationles"

16) Graham Evans&Jeffery Newnham,"ThePenguin of International Relations" , London, 1998.

17) James N. Rosenau, "International Politics and foreign policy ", New- York, the free press,, 1969.

18) James, Rosenau N . "International Politics and Foreign Policy",New York , The Free Press, 1961 .

19) Joas wagemakers, Mariwan Kanie , Annemarie Van Geel ,"Saudi Arabia Between Conseeeeerrnatism", Accommodation and Reform, Netherlands: Institute of international Relations ,Clingendael,2012.

20) John Baylis, "Stere Smith (editons) The Globalization of World politics",Ox ford ,Ox ford university Press 2001.

21) John- Mearsheimer, "Realism. The Real World And Acadamia. University Of Chicago", 2000.

22) Jorgensen,"Knud Erik International Relations Teory" , A New Introduction Basin , Gstoke, Palgrave, Macmillan,2010.

23) Joshua S .Goldstein ," International Relations" , New York , Longman ress,1999.

24) Kenneth M. Pollack , "The Regional Military Balance, in The United States and the Persian Gullf :Reshaping Security Strategy for the post – containment Era", in. RichardD.Sokalsky,Washington,DC,National Defense University press,2010.

25) Mahouchen Dorraj and Hamid Zangeneh, "Missed Opportunities and Political Blunders The Tale Of U.S –Iran Relations",in Hand book ofus-

Middel East Relations :Formative Factors, and Regianol Persectives, New York: Routlede, 2008.

26) Michael Klare,"Resource Wars : The New Landscape Of Global Conflict",New York ,Henry Holt and company ,2001.

27) Michael T.Klare, "Blood and oil : The Dangers and Consequences of Americas Growing Dependency on Imported Petroleum",New York :Metropolitan Books,2004.

28) Michael w. Doyle, "Ways of War and peace", New York, wwNorta&campany,1997.

29) Mostyn Trevor "Major Political Events in Iran" ,Iraq and the Arabian Peninsula 1945-1990, NewYork ,1991.

30) Pau I R .Viotti Mark V-Kauppl, "International Realions Theoery Realism" , Pluralism, Globalism ,New York, Macmillan Publishing company .1987.

31) Paulviotti, and Mark v. Kauppi, "International Relation and World Politics : Security .Economy", Identity , 2nd ed (apper) saddle River : Prenticehall,2001.

32) Rachel Bronson ,"Thicker Than Oil : Americas Unessy Partner ship with Saudi Arabi ",London ,Oxford University press,2006.

33) Richard F.Grimmett, "Trends In Conventional Arms Transfers to the Third World by Major supplier", Washington, Congressional research service ,library of congress ,2008.

34) Roberts . Litwak, "Rogue States and U.S. Foreign Policy ,Containment after The Cold War : Washington ",DC : The Johns Hopkins University Press ,Woodrow Wilson Center Press,2000.

35) Tack Donnelly, "Realism and International Relations Cambridge",Cambridge University Press,2000.

36) W.Andrew Terrill,"The Saudi-Iran Rivalry and the Future of Middle East Security", New York:U.S.Army war college &the Strategic Studies Institute (SSI),December2011.

Reports: C.

1) "Blue print for a Secure Energy Future : Progress Report, USA: White House" , March ,2012 .
2) Christopher M. Blanshard, "Saudi Arabia: Background and U.S. Relations : CRS Report For Congress", New York, Congressional Service, Prepared for Members and Committees of Congress ,June 19,2012.
3) Gerogry Gause III, "Saudi Arabia in the New Middle East", New York : Council on Foreign Relaations , Council Special Report 63, December, 2012.
4) Mark P.Mills, "Shale .Technology and the Coming Big –Data Revolution in America.s Shale Oil Fields", Energy Policy and the Environment Report, No.16,Manhattan Institute,May2015.
5) "National Energy Policy Development Group" ,May 2001.

Periodicals: D.

1) Anita Dancs, Antia Dancs and Suzanne Smith , "The Military Cost Of Securing Energy" ,Massachusetts:National Priorities Project , October 2008.
2) Barack Obama , "Renewing American Leadership", Foreign Affairs, Vol.86,Issue4, July\Aug,2007.
3) Benedetta Berti and YoelGuzansky , "Saudi Arabias Foreign policy on Iran and the Proxy War in syria : Toward a new Chapter?", Israel Journal of Foreign Affairs III.no.3,2014.
4) Brina Dodwell and Others,"The Caliphots Global Wark Force:An Inside Look At The Islamic States Foreign Fighter Paper Trail",United States Millitary Acadamy,Combating, Terrorism Centre at West Point, Apirl2016.

5) David Harbinson, "The U.S.-Saudi Arabian Joint Commission on Economic Cooperation: A Critical Appraisal", Middle East Journal , Vol .44.No.1,Spring 1999.

6) David Sandalow, "Ending Oil Dependence, Protecting National Security", The Environment and The Economy ,Washington DC Brooking institution,2008.

7) Edward L .Morse & James Richard , "the Battle for Energy Dominance, Foreign Affairs ", Vol .81,No.2,March\April2002.

8) Ehsan Ahrari , Saudi Arabia :A Summering Cauldron of Instability ?,the Brown Journal of World Affairs, Summer\fall1999-

9) Gawdat Bahgat ," The New Geopolitics of Oil : The United States , Saudi Arabia , and Russia" ,Foreign Policy Research Institute, Summer 2003.

10) Gregory Cause III, "Saudi Arabia : Over a Barrel", Foreign Affairs , Vol.79,No.3, July\August 2000.

11) Herman Frederick Eilts, "U.s-Saudi RelationsAfter September 11 Debacle , American Diplomacy" ,December2001 .

12) James L.Jones's.Grumet," let's Keep Our Hands Off the Emergency oil Supply",The New York Times, Aprill 9,2012.

13) John Pierce, "Oil and the House of Saud: Analysis of Saudi Arabian Oli Policy", Digest of Middle East , Spring 2012.

14) Josh Pollack, "Saudi Arabia and the United States 1931-2002", Middle East Review of International Affairs, September 2002.

15) Michael Levi," Americas Energy Opportunity: How to Harness the New Sources of U.S.Power",Foreign Affaris , Vol .92,No.3 May ,June,2013.

16) William Ochsenwald, "Saudi Arabia and Islamic Revival ",International Journal of Middle East Studies ,vol.13,No .3, August1981.

Net sites: E.

1) "$116 Trillion Lawsuit filed by 9\ 11 families", CNN, Law Center , Aug.16,2002,at http://editio.cnn.com\2002\LAW\08\15\attacks.suit\

2) Christopher M .Blanchard , "Saudia Arabia :Background and U.S. Relations", CRS NO.RL33533, Washington,DC:Congressional Research Service,Mar,10,2011. 11,http://fps.state.gov\documents\organization\159350.pdf

3) 2013Human Rights Reports: "Bahrain ,Embassy of the United States in Manama",Bahrain,at http://bahrain.usembassy.gov\policy\human-rights-report.html

4) Timothy A.Boon Von Ochsee, "Oil Regime Change in Iraq : Possible Strategic Implications for OPEC", The Hague : Clingendal International Energy Programme, 2006, at http://www.clingendael.ni\publications\2006\20060600_ciep_paper_boon-von-ochsee.pdf

5) The White House ,"Office of The Press Secretary",Statement by The President on ISIS,,10September 2014 at http://www.whitehouse.gov\the-press-office\20\4\09\10\statement-president-isis

6) Ahmed Akbar,"Obamas Gotten the U.S. Stuck in Yemen ,Is He looking for A Wayout?",Huff post Politics26\10\2015,at http://www.huffingtonpost.com

7) Alex Newman,"U.S Weapons Exports in Crea Sed43% Under Obama",U.S A toDayNews,28-feb-2017,at http://usatoday.com\story\news\world\2017\02\28

8) Alsalahi Ali,"Why Did Saudi Arabia Intervene in Yemen?",FIKRA Froum2\4\2015,at http://lifikroforum.org\

9) Amena Baker and Warren Strobe, "Saudi Arabia Warns of Shift Away From U.S. Over Syria" , Iran,Reuters,oct.22,2013,at http://www.reuters.com\article\2013\10\22\us-saudi-usa\idUSBRE99L0K120131022

10) Amy Good,"Obamas Record Arms Sales To Saudi Arabia,Yemen,Egypt and Iraq Faeling Unrest in Middle East",Truthout,8\April\2015,at https://Truthout.org\are-obamas-record-arm-salesto-saudi-arabia

11) Anita Dancs,Mary Orisich and Suzanne Smith , "The Military Cost of Securing Energy",National Priorities Project,October 2008,at http://www.nationalpriorities.org\auxiliary\energy_secuirty\full_report.pdf

12) AnqrewExm,"What Progressives Miss About Arms Sales",The Atlantic,23\may.2017,at https://www.Theatiantic.com\politics\archive20\7\05\americas-right-to-sell-arms\527805

13) "Bahrain Cages in Villages with Barbed wire Ahead of Rally" ,Al Akhbar English, 13 August 2013,at http://english.al-akhbar.com\node\16710

14) Barack Obama , "Remarks by President Obama and king Abdullah of Saudia Arabia before Meeting,Washington", DC: june23, 2009,The White House, at http://www.whitehouse.gov\the_press_office\Remarks-by-president-Obama -an--d-King-Abdullah -before-meeting

15) Barack Obama ," Remarks to the White House Press Corps", Washington, DC:20Aug.2012,The White House,at http://www.whitehouse.gov\the-press-office\2012\08\20\remarks-president-white-house-press-corps

16) Barack Obama And Joe Biden ,"New Energy For Americas2008",at www.barackobama.com\pdf\factsheet.energy-speech-080308.pdf

17) Barack Obama on Defense Issues, "Obama08,A21 Century Military for America", at http://www.barackobama.com\pdf\defene-fact-sheet-find-pdf

18) Barack Obama,"Interview by Hisham Meihrm" ,Al- Arabiya , Jan .26,2009,at http://iipdigital.usembassy.gov\st\english\texttrans\2009\01\200902161320xjnommis0.705578.html#axzz3fi5MsGyt

19) "C.J WerLeman,obama:Global armsdealer-in Chief",middle eastey,at https://www.middleeastey2.net\columns\obama-global-arms-dealer-chief-311000658

20) Carol Morello and Karen De Young, "Historic deal reached with Iran to limit nuclear program" , The Washington Post ,July 14 ,2015, at http://wapo.st\1\0ghvF

21) ChristopheM.Blanchard,CarlaE.Hummud,KennethKatzman,&Matihewc.Weed,"The Islamic State Crisis and U.S.Policy", Congressional Research Service,11 June 2015,at http://fas.org\sgp\crs\mideast\R43612.pdf

22) ----------, "Saudi Arabia : Background and U.S.Relations" , Washington D.c:Library of Congress, May 2012,at , http://www.fas.org\sgp\crs\mideast\Rl33533.pdf

23) ----------, "Saudia Arabia :Background and U.S. Relations", CRS NO. RL33533.Nov,27,2012 ,Washington, DC: Congressional Research Service ,at

24) ----------, "Saudi Arabia :Backgrouund and U.s. Relations",CRS Report No.RL3353, Washington, DC: Congressional Research Service , Sep.8m2015,at http://www.hedl.org\?abstract&did=787165

25) ----------, "Saudia Arabia :Background and U.S. Relations", CRS NO.RL33533, Washington,DC:Congressional Research Service,Mar,10,2011. 11, http://fps.state.gov\documents\organization\159350.pdf

26) Clifford Krauss,"U.S. Reliance on Oil From Saudi Arabia is growing again", the New York Times , August 16,2012,at

http://www.nytimes.com\2012\08\17\business\energy-enviroment\us-reliance-on-saudi-oil-is-growing-again.html?smid=fb

27) Daniel Larison ,"Selling More Weapons To The Reckless Saudis",TheAmerican Conservatitive,15\May\2017,at https://www.theamerican-conservatire.com\larison\selling-more-weapons-to-thereckless-saudis

28) Edward L.Morse and Amy Myers, "Strategic Energy Policy: Challenges for the 21 st century", New York : Council on Foreign Relations , April 2001,at http://www.cfr.org\energy-security\strategic-energy-policy-challenges-21st-century\p3942

29) Elisabeth Rosenthal," U.S. to Be World,s Top Producer in 5 Years", the New York Times , November 11,2012, at: http://www.nytimes.com\2012\11\13\business\energy-environment\report-sees-us-as-top-oil-producer-in-5-years.html?smid=fb-share

30) F.Gregory Gause, "Tensions in the American Saudi Relationship", Washington , DC:Brookings Institution,Apr.27,2014,at http://www.brookings.edu\research\opinions\2014\04\27-american-saudi-tension-gause

31) "Fact Sheet on U.S.Energy Security", The White House, March 30,2011,at http://www.america.gov\st\texttrans-english\2011\march\20110330120635.7276074.html

32) Fareed Zakaria , "This Isn,t The Return of history", News Week , spe 8,2008,at http://www.newsweek.com\id\156350

33) FaridFarid, "Obamas Administration Sold More Weapons Than Anyother Since World" ,War,Mother Board,January\2017,at https://motherboardvice.co\en-us\artical\qkjm.vb\obamas-administration-sold-moreweanpons-than-any-othersince-world-war-ii

34) Frederic Wehrey ,"The Precarious Ally, Bahrain s Impasse and U.S. Policy Washington" , DC:The Carnegie Endowment for International peace , the Carnegie Papers , Feb .2013,at http://carnegieendownment.org\2013\02\06\precarious-ally-bahrain-s-impasse-and-u.s.-policy-pub-50882

35) George W.Bush,"The President State of The Union Address", Washington , DC: Jan29 ,2002, The White House at: https://georgewbush-Whitehouse.archives.gov,news\re\eases\2002101\20020129-11.html

36) Giden Rose, "Neoclassical Realism and Theories of foreign policy", World Politics,vol51 ,1998 at http://www.geies.com\adelzeggagh\iR http://www.fas.org\sgp\crs\mideast\Rl335333.pdf

37) Hassan M.Fattah, "Arab States , Wary of Iran ,Add to Their Arsenals but still lean on the U.S",The New York times,New York:February23,2007,at https://www.nytimes.com\arab-states-wary-of-iran-february.23.2007

38) Helene Cooper, Mark Landler &Alissa J.Rubinaugl,("Obama Allows Limited Air Strikes Against IsIs", The New York Tiems ,7 August 2014,at http://www.nytimes.com\2014\08\8\world\middleeast\obama-weighs-military-strikes-to-aid-trapped-iraqis-officiais-say.html

39) "Interview with Khalid Alfalih , Co.Chief Executive of Aramco",The wall Street Journal ,26\11\2010,at htpp://online.wsj.com\article\sB10001424052970203388804576618475366 18.html.

40) "Iraqr Receives F-16 Fighter Jets from The U.S", Middle East Monitor,14 July2015.at http://www.middleeastmonitor.com\news\middle-east\19828-iraq-receives-f-16fighter-jets-from-the-u.s

41) James D.Domestic Politics."Foreign Policy and Theories of International Relations", at http://www.people.fas.harvard.edu\Johnston\gov2880\fearon.pdf.p12.

42) Jeremy M.Sharp,"Yemen : Civil War and Regional Interventions",CRS Report No.RL.43960 Washington, DC: Congressional Research Service,Non.16,2016,10,at http://fas.org\sgp\crs\mideast\R43960.pdf

43) John Donovan , "Oil Officials See Limit Looming on Production", The Wall Street Journal , Nov 19 ,2007,at http://royaldutchshellplc.com\2007\11\19\the-wall-street-journal-oil-officals-see-limit-looming-on-production /'

44) Joshua Teitelbaum , "Saudi Arabia and the New Strategic Landscape", available at : http://www.scribd.com\doc\48984452\Saudi-Arabia-and-the-New-Strategic-Landscape-by-Joshua-Teitelbaum,2\2\2011 .

45) Karin Rives , "Obama Out Lines Ambitious Energy Agenda", International Information Programs, Department of State ,26 January 2011,at http://iipdigital.usembassy.gov\st\english\article2011\01\20110126\54531.nirako.7246973.html

46) Kenneth Katzman," Bahrain: Reform,Security., and U.S.Strategy", CRS Report RL.218966, Washington,DC,Congressional Research Service.Nov.1,2013, at, Fpc.state.gov\documents\organization\21 8966.pdf

47) Laub Zachary,"Yemen in Crisis, Council Of Foreign Relations",at http://www.cfr.org

48) Lsabel Kershnerjuly," Iran Deal Denounced by Netanyahu as Historic Mistake", The New York Times , July 14,2015 ,at http://nyti.ms\1RwmLsy

49) Michelle Nichols ,"Syraia,Iraqa Finishing School for Foreign Fighters .U.N.Report" ,Reuters, 3\3\2015,at http://www.reuters.com\articel\us-mideast-crisis-islamic-state-un-iduskbnomr2np20150331

50) "Obama $10-Per-Barrel Oil Tax Lands With Thud in Congress", Bloomberg, 4 February 2016,at http://www.bloomberg.com\politics\articles\2016-02-04\obama-to-request-10-per-barrel-oil-tax-for-transportation-needs

51) "Obama's State of the Union Address", The White House ,January 25,2011, at http://www.whitehouse.gov\thepress-offical2011\01\25\remarks-president-state-union-address

52) "Organization of the Petroleum Exporting Countries (Opec) Annual Statistical , Vienna" : opec,2014:29 ,at https://www.Opec.orgopec_web\static_files_ project\media\downloads\publications\ASB2014.pdf ibid

53) Paul Aarts &Jaris Von Duijne, "Saudi Arabia: After US-Iranian Rapprochement", Middle East Policy Council , accessed at : http://www.mepc.org\journal\middle-east-policy-archives\saudi-arabia-after-us-iranian-detente-left-lurch,25\4\2011.

54) "Plan B for Bahrain What the United States Government Should Do Next",Human Rights First ,November 2013,at http://www.humanrightsfirst.org\uploads\pdfs\HRF-Plan-B-Bahrain-rep.pdf

55) Rachel Bronson ," Saudi Arabia Intervention in Bahrain:A necessary Evil or a strategic Blunder?", Foreign policy Research Institute, March,2011,at http://www.fpri.org\docs\media\201103.bronson.saudiarabia.pdf

56) Ralph Peters, "Saudi Arabias Oil War against Iran and Russia" ,December 14,2014 at https://nypost-com.cdn.ampproject.org\v\s\nypost.com\2014\12\14

57) "Remarks by Secretary Hagel at the Manama ,Bahrain,U.S.Department of Defense",7 December 2013,at http://www.defense.gov\transcripts\transcript.aspx?transcriptid=5336

58) "Remarks by the President on Energy –Mount Holly .NcThe White House" , March 7,2012,at http://www.whitehouse.gov\the-press-office\2012\03\07\remarks-president-energy-mount-holly

59) "Remarks of Senator Barack Obama to the Chicogo Council on Global Affairs", Council of Foreign Relations,April,23,2007, at http://www.cfr.org\us-elections-2008\remarks-senator-barack-obama-chicago-council-global-affairs\p13172

60) "Richard L.Armitage, Joseph S. Nye, jr. (CO Chairs), CSIS Commission on Smart Power", A Smarter, More Secure America,CSIS,2007,at http://Csis.org\files\media\csis\pubs\071106_csis_smart_power .

61) Rick Gladston, "In a First, Saudis Cancel a Speech at the U.N",The New York Times, Oct.4,2013,at http://www.nytimes.com\2013\10\04\world\middleeast\in-a-first-saudis-cancel-a-speech-at-the-un.htm

62) Samuel Oakford and Peter Salisburg,"Yemen: The Graveyard of the Obama Doctrine"The Atlantic, Sep.23,2016,at http://www.theatlantic.com\internationl\archive\2016\09\yemen-saudi-arabia-obama-riyadh\501365\

63) "Scott Macleod,Why The U.S.is Pulling Out Of Saudi Arabia" Time29\4\2003,30\4\2003

64) Stanley Reed , "In the Land of Oil : Fears of Excess Use", the New York Times,July11,2012,at http://www.nytimes.com\2012\07\12\business\energy-environment\12iht-green12html?

65) The White House,"Fact sheet The White House Summition Countering Violent", Extremism,18 February2015,at http://www.whitehouse.gov\the-press-office\2015\02\18\fact-sheet-white-house-summit-countering-violent-extremism

66) Thomas.friedman ,"Dear Saudi Arabia" , The New York Times ,December 12,2001,at http://www.hytimes.com\2001\12\121opinion\12friE.html

67) ----------,"The Saudi Challenge" ,The New York Times, February20,2002,at http://www.nytimes.com\2002\02\20\opinionthe-saudi-challenge.html

68) "U.S .Department of State , The British Commonwealth, Europe , Near East and Africa" ,Foreign Relations of the United States , DipomaticPapers, 1933, vol .II, Washington ,D.c ,Gpo,1949,at http://digital.library.wisc.edu\1711.dl\FRUS.FRUS1933v02

69) " U.S.Department of State", 10 September 2014,at http://www.state.gov\secetary\remarks\2014\09\2311438.html

70) "US Navy Chief Admiral Greenert Confirms Expanded Footprint in Bahrain", Yahoo news, Bahrain News Agency ,3December2013,at http://www.bna.bh\portal\en\news\590772

71) William D.Hartung, "The Obama Administration Has Brokered More Weapons Sales Than Any other Administration Since World war" ,Mining world Russia, 26July ,2016,at https://www.thenation.com\artical\the-obama-administration-has-sold-more-world-war

72) "World Oil Outlook 2014, Vienna,Orga-nization of the Petro-leum Exporting Coun-tries (OPEC)",2014,at http://www.opec.org\opec-web\static-files-project\media\downloads\publications\woo-.2014pdf

Dissertations and Theises: F.

1) Ahmed Mahid ,"US Foreign Policy and Energy Resources during the George W.Bush Administration ", (the University of Birmingham ,PhD,2010)

2) Alfred Prados , "Saudi Arabia : Background and U.S.Relations", Washington D.C., Library of Congress, (March 2001)

3) Edward Sylvester , "The U.s. Saudi Partnership.Is This Marriage Headed For Divorce ?", (Masters thesis,Naval Postgraduateschool , Sep .2000)

4) Jan Kalicki&David Goldwyn"eds" , "Energy Security and Markets : Towards a New Foreign Policy Strategy", Washington DC: Woodrow Wilson Center press and John Hopkins University Press,2005.

5) Jennifer S. Delaney , "The Unlikely Partnership :The State of the U.S. –saudi Relationship" (Masters Thesis ,Hawaii pacific University ,Summer 2009)

6) Omuroz, "United States Foreign Policy Failures To ward Revolutionary Iran : Miscal Culating Tehrans Power Projection and Ignoning The National Chadacter of The Iranian People"(Master,sThesis, Naval Postgraduate School ,2010)

Abstract

The study dealt with the US-Saudi relations during the Obama period and focused on the geostrategic and security dimensions in the US-Saudi relations along with the importance of the kingdom and its geographical location then on oil as a determinant of that relationship, the study also dealt with the uprisings in the Arab region and their impact on the US-Saudi relations. The study was launched from a major question related to the content of the study, namely whether the Obama administration has prioritized aspects of maintaining the relationship with the kingdom or the new interactions resulting from the Arab uprisings and other issues led to changes in the fundamentals of the American-Saudi relations during the Obama period?

The study came in four main chapters, as the first chapter includes the theoretical framework, and the second one deals with the geostrategic and security dimensions in the US-Saudi relations, while the third chapter reviewed the oil factor as a determinant of this relationship, whereas the fourth chapter deals with the uprisings in the Arab region and their impact on the US-Saudi relations.

The study gained its importance from being distinguished by modernity and originality ,as it is one of the few studies that dealt with this contemporary period of the US-Saudi relations through the use of foreign decision-making method and the approach of interest as well as the comparative approach.

The study concluded that the constants of the US-Saudi relations and the fixed interests were the ones that governed that relationship, and any new changes resulting from the Arab uprisings and other issues do not affect the relationship between them.

منشورات
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية
برلين – ألمانيا

كل الحقوق محفوظة للناشر
المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا
© Democratic Arabic Center
Berlin10315 Gensingerstr :112
Tel :0049-code Germany
54884375-030
91499898-030
86450098-030
book@democratica.de